

النيسين نظر النيسين

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

قطاع المساجد

مكتب الشؤون الفنية

الكويت - الرقعي - شارع محمد بن القاسم

بدالة: ٢٢٢٦٢٧٠٠ - فاكس: ٢٤٨٨٢٨٩٦

النَّسِيرُ نَظَرُ التَّحْيِيرِ

تأليف

العلامة شرف الدين العبريطي

تُطبع لأول مرة مفردة مصححة على أصول خطية

حققه وعلق عليه

سليح المقلد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وأفضلُ الصَّلَاةِ وأتمُّ التَّسْلِيمِ على سيِّدِ الأنبياءِ والمرسلينَ؛ نبينا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبه أجمعينَ.

أما بعدُ:

يسرُّ مكتب الشؤون الفنيَّة بقطاع المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت أن يقدم كتاب «التيسير في نظم التحرير» للعلامة شرف الدين العمريطي، تحقيق الباحث ياسر المقداد، وهو منظومة في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، تُعتبر من أجود المنظومات في فقه المذهب؛ هذا إضافةً إلى أن هذه المنظومة تُطبع لأول مرةٍ مُفردةً مصحَّحةً على أصولٍ خطيَّةٍ.

وتمتاز هذه المنظومة بذكر المعتمد في المذهب، قلَّما تجد فيها قولاً شاذاً أو ضعيفاً، مع جزالة ألفاظها وسلاسة نظمها وحسن ترتيبها وجودة تفريعها.

والمكتبُ إذ يُخرج هذا الإصدار يهدف كذلك من ورائه إلى ما يلي:

- التّركيز على مدى عناية الوزارة بكل ما يساهم في ارتقاء العاملين فيها علمياً ودعويّاً من الأئمّةِ والمؤذنين وغيرهم من أولي العلم.

- حتّ الأئمّةِ والخطباء وطلبة العلم على مزيد العناية بقراءة الكتب النّافعة، ودوام مطالعتها.

والمكتب إذ يهدي إصداره هذا إلى عموم القراء؛ يرجو الله تعالى أن
ينفعَ به، وبمن استفادَ منه .

نسأل الله تعالى التَّوفيقَ و السَّدادَ، والهداية والرَّشادَ، هو حسبنا ونعم الوكيل .

والله الهادي إلى سواء السَّبيل

مكتب الشُّؤون الفئِيَّة

الكويت

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي شرع الشريعة وهدى الخليقة، فأحكم الأحكام، وأبان علم الحلال والحرام، وأقام الناس على محجة بيضاء نقيّة، وصلى الله على خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين.

وبعد: فقد كُتِبَ في مذهب الإمام الشافعي رحمته الله كتبٌ كثيرة في أطوار مختلفة^(١)؛ تنوّعت أغراضها فمنها ما قصد به الاحتجاج للمذهب، ومنها ما تجرّد لذكر الفروع، ومنها ما كُتِبَ للتخريج على المذهب، ومنها ما قام على أساس المقارنة بين المذهب ومذهب آخر، ومنها ما قصد به الاختصار والتيسير والتقريب؛ كل ذلك على تباين في الأسلوب والطريقة، واختلافٍ

(١) مرّ مذهب الإمام الشافعي بعدة أطوار: ١- التأسيس (١٧٩هـ - ١٩٩هـ): من وفاة الإمام مالك حتى قدوم الشافعي مصر. ٢- ظهور المذهب الجديد (١٩٩هـ - ٢٠٤هـ): من قدوم الإمام الشافعي مصر حتى وفاته. ٣- نقل المذهب الجديد (٢٠٤هـ - ٢٧٠هـ): من وفاة الإمام حتى وفاة آخر تلامذته المصريين وأحفظهم لكتبه وهو الربيع بن سليمان. ٤- الانتشار والاستقرار (٢٧٠هـ - ٥٠٥هـ): من نهاية طور النقل حتى وفاة الإمام أبي حامد الغزالي. ٥- التنقيح الأول (٥٠٥هـ - ٦٧٦هـ): من نهاية طور الانتشار والاستقرار حتى وفاة الإمام النووي. ٦- التنقيح الثاني (٦٧٦هـ - ١٠٠٤هـ): من نهاية طور التنقيح الأول حتى وفاة الإمام الرملي. ٧- خدمة مصنفات التنقيحين.

وهذا التقسيم اجتهادي، وفيه اختلاف غير جوهرى بين الباحثين، انظر للتوسع في ذلك: «المدخل إل مذهب الإمام الشافعي» د. أكرم القواسمي (ص ٢٨٩-٢٩٨)، «الإمام الشافعي في مذهبه القديم والجديد» د. أحمد نحرأوي عبد السلام الأندونيسي (ص ٤٣٣-٤٣٦)، «المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» د. علي جمعة (ص ٢٣).

في الحجم فمنها الكبير ومنها المتوسط ومنها الصغير؛ وبذلك خُدم مذهب الإمام الشافعي بما لم يتوفّر لغيره في كلِّ مجالٍ من المجالات التي ذكّرتها؛ وكان من تلك الكتب المختصرة «تحرير تنقيح اللباب» لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، وهو مختصرٌ نافعٌ، لقي قبولَ أهل العلم، وقام الشيخ نفسه فشرحه في «تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب» ثم اختصره في «منهج الطلاب باختصار تحرير تنقيح اللباب».

ويمتاز «تحرير تنقيح اللباب» بسهولة عبارته، وجودة ترتيبه، وحسن عرضه للمسائل؛ أضف إلى ذلك أنّ الكتاب لا تجد فيها قولاً شاذاً أو غير معتمد في المذهب، فالشيخ - رحمه الله - إمامٌ محققٌ في المذهب، لذا قال العمريطي في نظمه له:

معوّلاً عليه في التصحيح إذ لستُ أولى منه بالترجيح
ولقد اعتنى الفقهاء بـ «تحرير تنقيح اللباب» فمنهم من تناوله بالشرح، ومنهم من وضع عليه الحواشي، ومنهم من نظمه.

فأبرز شروحه شرحُ الشيخ زكريا الأنصاري مصنّف الكتاب، واسم شرحه «تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب»: وهو متداولٌ، ومخطوطاته كثيرة، وقد طُبِعَ قديماً في مطبعة البابي الحلبي، وطبع حديثاً في دار الكتب العلمية، وله طبعات أخرى مصوّرة.

كما وضعت عليه عدة حواشي وتقاريرات، فمنها (١):

(١) انظر: مقدمة «الروض النضير الجامع بين تحفة الطلاب والتيسير» لقاسم النوري (ص ١٠ فما بعدها).

١- حاشية الحموي على تحفة الطلاب: العلامة الفقيه محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين الحموي أصلاً، الدمشقي الميداني مولداً ونشأةً، المتوفى سنة (١٠٣٣ هـ).

٢- حاشية الشوبري على شرح التحرير: العلامة الفقيه محمد بن أحمد الشوبري المصري الشافعي، المتوفى سنة (١٠٦٩ هـ).

٣- حاشية القليوبي على شرح التحرير: العلامة الفقيه أحمد بن أحمد القليوبي الشافعي، المتوفى سنة (١٠٦٩ هـ).

٤- حاشية السيد الرحمانى على شرح التحرير: العلامة السيد داود بن سليمان الرحمانى المصري الشافعي، المتوفى سنة (١٠٨٧ هـ).

٥- حاشية العناني المسماة «فتح الكريم الوهاب على تحفة الطلاب»: الشيخ الفقيه محمد بن سليمان العناني الشافعي المتوفى سنة (١٠٩٨ هـ).

٦- حاشية المدابغي على شرح التحرير: الشيخ الفقيه حسن بن علي المدابغي الشافعي، المتوفى سنة (١١٧٠ هـ)، طبعت قديماً بمطبعة البابي الحلبي.

٧- حاشية الشرقاوي على شرح التحرير: الشيخ الفقيه عبد الله ابن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهرى الشافعي، المتوفى سنة (١٢٢٦ هـ)؛ وهي اختصارٌ من حاشية الشيخ المدابغي، وقد طبعت طبعةً قديمةً بمطبعة البابي الحلبي وبهامشها تقارير الذهبى الآتي ذكرها، كما طبعت طبعةً جديدةً بدار الكتب العلمية مع «تحفة الطلاب» وبهامشها تقارير الذهبى.

٨- تقارير الذهبى على حاشية الشرقاوى: الشيخ الفقيه مصطفى بن حنفى ابن حسن الذهبى المصرى الشافعى، المتوفى سنة (١٢٨٠ هـ)، طبعت بهامش حاشية الشرقاوى كما سبق ذكره .

وقد نظمه: الشيخ شرف الدين العمري في منظومة بديعة رائقة سماها «التيسير في نظم التحرير».

وهو هذا الكتاب الذى بين أيدينا .

• أصل « تحرير تنقيح اللباب » والمراحل التى مرّ بها:

يرجع نسبُ كتاب «تحرير تنقيح اللباب» إلى كتاب «اللباب» للإمام المحاملى: هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد المحاملى الضبّي المتوفى سنة (٤١٥ هـ)، وبيان ذلك كما يلي :

ألف الإمام أبو الحسن المحاملى الضبّي المتوفى سنة (٤١٥ هـ) كتابه «اللباب»، ثم قام العلامة أبو زرعة العراقى المتوفى سنة (٨٢٦ هـ) فنقّحه فى كتابه «تنقيح اللباب»، ثم أتى شيخ الإسلام زكريا الأنصارى فحرّره فى كتابه «تحرير تنقيح اللباب»، ثم نظمه الشيخ شرف الدين العمري المتوفى بعد سنة (٩٨٠ هـ) بـ (٢٧٠٠) بيتاً فى منظومته المسماة بـ «التيسير فى نظم التحرير» .

وهذا رسمٌ توضيحيٌّ يبيِّن مراحل الكتاب :

للعلامة الفقيه أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد المحاملي الضبي (٤١٥ هـ)

اللباب :



للعلامة أبي زرعة العراقي أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين (٨٢٦ هـ)

تنقيح اللباب



شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٨٢٦ هـ)

تحرير تنقيح
اللباب :



شرف الدين العمري (٩٨٠ هـ)

التيسير نظم
التحرير :

• أهمية « التيسير في نظم التحرير » ومكانته بين أنظام المذهب :

أولاً : يأتي « التيسير نظم التحرير » وسطاً بين أنظام المذهب من حيث العدد، فعدهُ أبياته ألفان وسبعمئة (٢٧٠٠ بيتاً) ، بينما زاد نظمُ ابن الوردى المسمى « بهجة الحاوي » على خمسة آلاف بيت (٥٠٠٠ بيتاً)، وبلغ عدد أبيات «التدريب نظم غاية التقريب» ألفاً ومئتين وعشرين (١٢٢٠ بيتاً) وبلغ عدد أبيات «نظم الزبد» لابن رسلان ألفاً وثمانٍ وثمانين بيتاً (١٠٨٨).

ومعلومٌ للمشتغلين بالفقه أنّ الفقه لا تصلح له ألفيةٌ كباقي الفنون، إذ إنّ ألف بيتٍ لا تشمل مسائله فضلاً عن استيعابها، وكذلك تطويلُ النظم إلى نحو خمسة آلاف بيت يشكّل حرجاً في حفظه، وإن كان أوعب للمسائل والفروع، فكان الأنسب نظاماً يكون بين هذا وذاك، يكون وسطاً كما هو الحال في «التيسير نظم التحرير».

ثانياً : جزالة الألفاظ: من يطالع «التيسير» يشعر بسلاسة النظم وجزالته، حتى إنّ كثيراً ممن أعرف من الطلبة كانوا يجدون هذا أثناء الحفظ، فالبيت يكاد لسلاسته لأول قراءة يُحفظ، بخلاف بعض الأنظام يشعر معها الحافظُ بثقل في الإيقاع مما يؤدي إلى صعوبة الحفظ . وحقيقةً إنّ هذه السلاسة في النظم وعدوبته معهودَةٌ في أنظام العمريطي -رحمه الله- .

ثالثاً : يتميز «التيسير» أيضاً بالتحقيق في ذكر المذهب، فلا تكاد تجد فيه قولاً شاذاً غير معتمد، وهذه الميزة حقيقةً سرّت إليه من أصله، وهو ما أشار إليه العمريطي في مقدمة النظم حيث قال :

معوّلاً عليه في التصحيح إذ لستُ أولى منه بالترجيح

رابعاً : جودة الترتيب : وهذه الميزة من مزايا الأصل «تحرير التنقيح» لكنّ الناظم زاد في ذلك وأحسن ولم يخلّ بالأصل . يقول في ذلك :

مرتباً ترتيبه في الغالب وربّما قدّمتُ للتناسب

وأعني بالترتيب ترتيبه المسائل ضمن الأبواب، وهذه الميزة مع أسلوب العرض تستحق دراسةً من خلال كتاب «تحرير تنقيح اللباب» إذ يبدو فيه تطوّر الخطاب الفقهي عندشيخ الإسلام زكريا الأنصاري -رحمه الله- .

خامساً : الفوائد والزيادات: زاد الناظم على الأصل زياداتٍ أثرتِ النظم جداً، وذلك كزيادة بعض العناوين، وبعض المسائل والفوائد، حتى غدا كالشرح له؛ وهذا يدل على أنّ الناظم ليس مجرد ناظم، بل هو فقيه . يقول -رحمه الله -:

وزدته فوائداً جليله تبرّعاً أو قاصداً تكميله
وزدته تراجماً وربّما حذفْتُ منه ما به قد ترجما
فجاء مثل الشرح للتحرير سمّيته إذ ذاك بالتيسير

• طبعات « التيسير في نظم التحرير » :

لم يُطبع «التيسير» مفرداً، ولم ينل عنايةً كافيةً من حيث إخراجهِ وتصحيحهِ؛ وقد طُبِعَ طبعتين قديماً، الأولى بهامش (بهجة الحاوي لابن الوردی) ومعه (نهاية التدريب نظم غاية التقريب). والثانية: بهامش شرح

الشرقاوي المسمى « فتح القدير الخبير بشرح تيسير التحرير » وكلاهما بمكتبة البابي الحلبي، وقد طُبِع حديثاً في دار البشائر مع « تحفة الطلاب » في كتاب واحد باعثناء الشيخ قاسم محمد النوري، وسماه «الروض النضير الجامع بين تحفة الطلاب والتيسير»؛ غير أنّ الشيخ المعني بالكتاب وزّع النظم على حسب ترتيب «تحفة الطلاب» مع كون الناظم لم يلتزم ترتيب الأصل أحياناً كما سبقت الإشارة إليه، حيث قال :

مرتباً ترتيبه في الغالب وربّما قدّمتُ للتناسب

فكان القصدُ من «الروض النضير الجامع بين تحفة الطلاب والتيسير» تقريب مسائل الكتاب لا إبراز النظم كما هو، فبقيت الحاجة إلى إبراز النظم وتصحيحه على أصولٍ صحيحة قائمةً.

وقد آثرتُ الاختصار في التعليق، خشية أن يصبح كالشرح له، إذ المقصود ضبط النظم أولاً، وإن وفقَّ الله فسأتبعه بتحقيق شرحه « فتح القدير الخبير» للشرقاوي ليكتمل به النفع، فإني أعمل على مقابله على أصلٍ خطيٍّ فعسى أن يرى النور قريباً.

وقد اجتهدت في وضع علامات الترقيم لتسهيل الوقوف على نهاية معنى، وبداية كلامٍ جديد، وتسهيلاً لحفظ النظم؛ كما بيّنت معنى الغريب من المفردات، وأوضحتُ ما يصعب فهمه لشدة الاختصار بما يتناسب مع النظم؛ وجميع ما وضعتُه من بيانٍ لشرح غريب أو توضيح معنى فهو مأخوذٌ من شرح الشرقاوي « فتح القدير الخبير» .

أرجو أن أكون قد قرّبتُ النظمَ لطلبة العلم بهذه الحلة؛ سيّما ونحن نشهد اليوم من طلبة العلم همّةً عاليةً وثنيًا للرُّكب في حلق العلم، وحفظ المنظومات بعد أن كُنّا نرى عزوفاً عن الحفظ عامةً؛ والله المسؤول أن يبلغ هذه الطليعة ما يُرجّى من حسن القيام بأمانة العلم وتبليغ الدين .

ياسر المقداد - الكويت

alathr3y@gmail.com

٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ

الموافق ٢٩ / ٥ / ٢٠١١ م





ترجمة الناظم شرف الدين العمريطي

هو العلامة الفهامة النحرير الفقيه الأصولي النحوي صاحب المنظومات الرائقة المتينة الشيخ شرف الدين يحيى ابن الشيخ نور الدين موسى بن عميرة، الشافعي الأنصاري الأزهري، الشهير بالعمريطي نسبةً إلى (عمريط) بفتح العين على المشهور أو بكسرهما كما نصّ عليه الزبيدي في «تاج العروس»، وهي بلدة من شرقية مصر من أعمال بليس قريباً من (سُنَيْكة) بلد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري صاحب أصل هذا النظم.

اشتهر - رحمه الله - بالنظم، فكان نظمه غايةً في الإحكام؛ نظم في فنون مختلفة، ففي النحو «الدرة البهية نظم الآجرومية»، وفي الأصول «تسهيل الطرقات في نظم الورقات»، وفي الفقه «التيسير في نظم التحرير» وهو كتابنا هذا، و«نهاية التدريب في نظم غاية التقريب».

ويظهر من نظمه أنه ليس مجرد ناظم وإنما عالمٌ متفَنٌّ محقِّقٌ، وقد ظهر هذا في استدرآكاته على الكتب التي ينظمها، وذلك إما بالزيادة أو الحذف، أو التعقُّب، مما يضيف إلى أنظامه قيمةً علميةً، ويدل على علوِّ كعب الشيخ في العلوم.

وقد لقيت منظومات العمريطي قبولاً كبيراً لدى العلماء وطلبة العلم؛ والشيخ إذا ذكر لا يكاد يُعرف إلا بمنظوماته، فلا يكاد يُسمع اسم العمريطي حتى يتبادر إلى الذهن نظمه لـ «الآجرومية» أو «نهاية التدريب في نظم غاية التقريب» بل اقترنت بعض الكتب باسم الشيخ اقتراناً وثيقاً، كـ «الآجرومية» و«غاية التقريب».

ومن الغريب أن الشيخ مع شهرة منظوماته لا تكاد تجد في المصادر ما يشفي في ترجمته والوقوف على أطراف سيرته، بل ولا سنة ولادته !
 وكم من عالم لم يُعرف إلا بكتابه، بل ربما صار الكتاب أشهر من اسم صاحبه، فمن ذلك «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر - رحمه الله - فإذا ذكر ابن حجر قالوا: صاحب «الفتح»، ولهذا نظائر كثيرة، وهذا إن دل فإنما يدل على حسن قصد صاحبه به، فيُلقي الله البركة في الكتاب ويضع له القبول بين العباد؛ ولصاحبنا العمريطي أسوة بعمر البيقوني - رحمه الله - صاحب البيقونية في علوم الحديث، إذ لولا «البيقونية» لما عَرَفَ البيقوني أحدٌ . مع أن «البيقونية» نظمٌ موجزٌ في علم الحديث، عدّة أبياتها (٣٤) بيتاً، لكنه قليل مبارك، نسأل الله أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه.

توفي الشيخ العلامة شرف الدين العمريطي - رحمه الله - بعد سنة (٩٨٩ هـ)، وقد أرّخ بعضهم لوفاته بـ (٨٩٠ هـ) ^(١) وهو غلطٌ ظاهرٌ؛ والذي يدل على ذلك تأريخه لفراغه من بعض منظوماته؛ فقد أتمّ نظم «التيسير» في العاشر من رجب سنة (٩٨٨ هـ)؛ وأتمّ «تسهيل الطرقات لنظم الورقات» سنة (٩٨٩ هـ)؛ وأتمّ «الدرة البهية نظم الآجرومية» في منتصف سنة (٩٧٠ هـ) ^(٢).

(١) كما ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون (٤/١١٨).

(٢) المصادر شحيحة جداً في ترجمة الشيخ العلامة شرف الدين العمريطي، لكن ورد ذكره في: «الأعلام» للزركلي (٨/١٧٤-١٧٥)، «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٤/١١٨).

ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

اسمه ونسبه ومولده: [٨٢٦ هـ - ٩٢٦ هـ]

شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى السُّنَيْكِي المصري الأزهري الشافعي^(١).

ولد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في قرية سنيكة وهي قرية من قرى محافظة الشرقية بمصر، تقع بين بليس والعباسية سنة (٨٢٦ هـ) وهو قول السخاوي، وتبعه جماعة منهم العيدروسي، وابن طولون، وابن العماد^(٢)؛ وقيل سنة (٨٢٤ هـ) على قول السيوطي وابن إياس^(٣)؛ وقيل (٨٢٣ هـ) وتفرد بهذا نجم الدين الغزي^(٤).

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ الشيخ زكريا يتيماً فقيراً ببلدته سُنَيْكَة؛ أسلمته أمه إلى رجل صالح من أهل العلم فتكفل بحاجاته ووجهه إلى طلب العلم، فحفظ القرآن، «وعمدة الأحكام» وبعض «مختصر التبريزي» في الفقه.

(١) انظر ترجمته في: الذيل على رفع الأصر / للسخاوي (١٤٠)، الضوء اللامع (٣/ ٢٣٤)، نظم العقيان (١١٣)، بدائع الزهور / لابن إياس (٥/ ٣٧٠)، الكواكب السائرة / نجم الدين الغزي (١/ ١٩٦)، شذرات الذهب / لابن العماد (١٠/ ١٨٦-١٨٧)، كشف الظنون (٥/ ٣٧٤)، الأعلام (٣/ ٤٦).

(٢) انظر: الضوء اللامع / للسخاوي (٣/ ٢٣٤)، تاريخ النور السافر / للعيدروسي (١١٢)، متعة الأذهان / ابن طولون (١/ ٣٦٢)، شذرات الذهب / لابن العماد (١٠/ ١٨٦).

(٣) نظم العقيان / للسيوطي (١١٣)، بدائع الزهور / لابن إياس (٥/ ٣٧٠).

(٤) الكواكب السائرة / (١/ ١٩٦)

ورحل رحلته الأولى إلى القاهرة سنة (٨٤١ هـ) والتحق بالأزهر، فأتى حفظ «مختصر التبريزي» وحفظ «المنهاج» في الفقه، و«الألفية» لابن مالك، و«الشاطبية»، و«الرائية» في القراءات للشاطبي، ونصف ألفية العراقي في الحديث.

وقد عانى الشيخ في هذه الفترة الفقر والحرمان، يقول واصفاً هذه المرحلة: «جئت من البلاد وأنا شاب، فلم أعكف على الاشتغال بشيء من أمور الدنيا، ولم أعلق قلبي بأحد من الخلق، وكنت أجوع في الجامع كثيراً فأخرج إلى الميضاة وغيرها، فأغسل ما أجده من قشيرات البطيخ حوالي الميضاة وأكلها، وأقع بها عن الخبز، فأقمت على ذلك سنين، ثم إن الله تعالى قيض لي شخصاً من أولياء الله تعالى، كان يعمل في الطواحين في غربلة القمح، فكان يتفقدني ويشتريني لي ما أحتاج إليه من الأكل والشرب والكسوة والكتب»^(١).

ثم رجع إلى بلده فأقام فيها مدة، ثم رحل رحلته الثانية إلى القاهرة مواصلاً الطلب، قرأ خلالها على مشايخ أجلة من علماء مصر، فأخذ القراءات عن النور البليسي إمام الأزهر، والشهاب القلقيلي السكندري، والزين بن عياش وغيرهم؛ ودرس الفقه على القاياتي، والعلم البلقيني، وشرف الدين السبكي، وشرف الدين المناوي وغيرهم؛ ودرس الحديث على الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ ودرس الأصول والمنطق على القاياتي، والكافيحي، وابن الهمام وغيرهم؛ ودرس أصول الدين وعلوم اللغة على عز الدين بن عبد السلام البغدادي، والشرواني، ومحمد بن محمد بن محمود المعروف

(١) الضوء اللامع (٣/ ٢٣٤)، ذيل رفع الأصغر (١٤٠).

بالبخاري وغيرهم .

وأثناء ذلك بدأ يظهر نبوغ الشيخ وتفوقه في العلوم مما أهله لتولي منصب التدريس في عدة مدارس، وألف عددا كبيرا من الكتب، وأقبل عليه طلبة العلم، وانتشرت كتبه وذاع صيته، وولي منصب قاضي القضاة بعد إلحاح شديد عليه سنة (٨٨٦ هـ) وظل فيه حتى كُفَّ بصره، وكانت مدة بقائه فيه عشرين سنة^(١).

شيوخه :

تخرّج الشيخ زكريا بكثير من شيوخ عصره، وأجازه عدد كبير من العلماء، ذكرهم في ثبته، وهم يزيدون على مئة وسبعة عشر^(٢)، وقال الغزي: «إنهم يزيدون على مئة وخمسين»^(٣). ولذا سأقتصر هنا على أشهرهم .

١- الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ)^(٤): أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني الشافعي، أمير المحدثين في زمانه.

٢- العلامة الكمال ابن الهمام المتوفى سنة (٨٦١ هـ)^(٥): كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد القاهري الحنفي، فقيه أصولي نظار، حتى قيل: "إنه

(١) انظر: الكواكب السائرة (١/١٩٦-١٩٧)، شذرات الذهب (١٠/١٨٦).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع/ لعبد الحفيظ ابن طاهر الجزائري (١/٥٨).

(٣) الضوء اللامع (٣/٢٣٦).

(٤) انظر ترجمته في: البدر الطالع (١/٨٧).

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٨/١٢٧).

بلغ درجة الاجتهاد " (١)؛ من مصنفاته (شرح الهداية) و(التحرير في أصول الفقه) ، أخذ عنه الشيخ زكريا الحديث والنحو وأصول الفقه والمنطق وعلم الكلام (٢).

٣- العلامة علم الدين البلقيني المتوفى سنة (٨٦٨ هـ) (٣): علم الدين صالح بن سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي، أخذ عنه الشيخ زكريا الفقه والحديث (٤).

٤- القاياتي المتوفى سنة (٨٥٠ هـ) (٥) : العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن يعقوب القاهري الشافعي، غاية في التحقيق وجودة الفكر والتدقيق؛ من مصنفاته (شرح على منهاج النووي)؛ أخذ عنه الشيخ زكريا الحديث والفقه والأصول واللغة (٦).

٥- الشرف المناوي المتوفى سنة (٨٧١ هـ) (٧) : أبو زكريا يحيى بن محمد المناوي المصري الشافعي؛ من مصنفاته (شرح مختصر المزني)؛ أخذ عنه الشيخ زكريا علم الفقه (٨).

(١) انظر : حسن المحاضرة (١/٣٩٣).

(٢) الضوء اللامع (٣/٢٣٤).

(٣) انظر ترجمته في : الضوء اللامع (٣/٣١٢).

(٤) الضوء اللامع (٣/٢٣٤-٢٣٥).

(٥) انظر ترجمته في : الضوء اللامع (٨/٢١٢).

(٦) الضوء اللامع (٣/٢٣٤-٢٣٥).

(٧) انظر ترجمته في : الضوء اللامع (١٠/٢٥٤).

(٨) الضوء اللامع (٣/٢٣٤).

٦- العلامة الكافيجي المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) ^(١): محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان الرومي الحنفي؛ من مصنفاته (شرح قواعد الإعراب لابن هشام)، (مختصر في علوم الحديث)، (مختصر في علوم التفسير)؛ أخذ عنه الشيخ زكريا النحو والأدب والأصول والمعقولات ^(٢).

تلاميذه:

قال تلميذه العلامة ابن حجر الهيتمي: «حاز سعة التلامذة والأتباع، وكثرة الآخذين عنه، ودوام الانتفاع» ^(٣). فقد كان الشيخ زكريا-رحمه الله- محط أنظار أهل العلم، وقصده طلبة العلم من الحجاز والشام، ونفع الله به.

وسأذكر هنا أشهر طلابه، فمنهم:

١- شهاب الدين الرملي المتوفى سنة (٩٥٧ هـ) ^(٤): أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشافعي، أجل تلامذة الشيخ زكريا، وكان الشيخ يجله، وأذن له في الإفتاء والتدريس، وأن يصلح في كتبه في حياته وبعد مماته، ولم يأذن بذلك لأحد سواه؛ من مصنفاته (شرح الزبد لابن رسلان).

٢- شهاب الدين عميرة البرسلي المتوفى سنة (٩٥٧ هـ) ^(٥): أحمد البرسلي المصري الشافعي، الملقب بعميرة، إمام محقق في المذهب الشافعي، انتهت إليه رئاسة

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٧/٢٥٩).

(٢) الضوء اللامع (٣/٢٣٤).

(٣) تاريخ النور السافر/ للعيدروسي (١١٥).

(٤) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة (٢/١١٩)، شذرات الذهب (١٠/٤٥٤).

(٥) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة (٢/١١١)، شذرات الذهب (١٠/٤٥٤).

- المذهب في عصره؛ من مصنفاته (حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي).
- ٣- العلامة الشعراني المتوفى سنة (٩٧٣ هـ) ^(١): عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي، فقيه محدث أصولي؛ من مصنفاته (طبقات الصوفية الكبرى) و (الميزان)، لازم الشيخ زكريا مدة عشرين سنة ^(٢).
- ٤- العلامة ابن حجر الهيتمي المتوفى سنة (٩٧٣ هـ) ^(٣): شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي، أذن له بالتدريس والإفتاء وعمره دون العشرين سنة؛ من مصنفاته (شرح المنهاج للنووي) و (الزواج عن اقتراف الكبائر).
- ٥- الخطيب الشربيني المتوفى سنة (٩٧٧ هـ) ^(٤): شمس الدين محمد بن محمد الشربيني القاهري الشافعي من مصنفاته (مغني المحتاج في شرح المنهاج للنووي) و (شرح التنبيه).

مصنفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري :

يقول الشيخ عبد الوهاب الشعراني -تلميذ الشيخ- : «صنف شيخ الإسلام المصنفات الشائعة في أقطار الأرض، ولازمت الناس قراءة كتبه لحسن نيته وإخلاصه، ولم يستقص أحدٌ ممن ترجموا له أسماءها، ولم يُحصِ عدّها» ^(٥).

- (١) انظر ترجمته في : طبقات الصوفية للمناوي (٣/٣٩٢)، الكواكب السائرة (٣/١٧٦).
- (٢) ذكر ذلك في طبقاته الكبرى (٢/١١١).
- (٣) انظر ترجمته في : تاريخ النور السافر (٢٥٨)، الكواكب السائرة (٣/١١١).
- (٤) انظر ترجمته في : الكواكب السائرة (٣/٧٩)، شذرات الذهب (١٠/٧٦١).
- (٥) لوائح الأنوار في طبقات الأخيار للشعراني (٢/١٢٢)، وانظر : مقدمة تحقيق حاشية الشيخ

فمن مصنفاته: (١)

- ١- إحكام الدلالة على تحرير شرح الرسالة (مطبوع): وهو شرح على الرسالة القشيرية في التصوف، طبع عدة طبعات .
- ٢- أسنى المطالب في شرح روض الطالب (مطبوع): هو شرح لـ «روض الطالب» لابن المقرئ اليميني الشافعي (٨٣٧ هـ)، وقد اختصره المقرئ من «روضة الطالبين» للإمام النووي .
- ٣- إعراب القرآن (مخطوط): منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية بمصر برقم (٣٠٠) تفسير (٢) .
- ٤- الإعلام والاهتمام لجمع فتاوى شيخ الإسلام (مطبوع) .
- ٥- أقصى الأمانى في علم البيان والبديع والمعاني .
- ٦- بهجة الحاوي في الفقه: وهو شرح لكتاب «الحاوي الصغير» في فروع الشافعية للقزويني (٦٦٥ هـ) .
- ٧- تحرير تنقيح اللباب (مطبوع): وهو أصل النظم الذي تقدمه في هذا الكتاب .

زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع/ لعبد الحفيظ بن طاهر الجزائري (١/٧٧) .

(١) انظر في استقصاء مصنفاته: مقدمة تحقيق حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع/ لعبد الحفيظ بن طاهر الجزائري، ومقدمة تحقيق منحة الباري بشرح صحيح البخاري لسليمان بن دريع العازمي؛ وقد بلغت بعد الأول (٧٢) ما بين مطبوع ومخطوط، وأوصلها الثاني إلى (٨٩) ما بين مطبوع ومخطوط .

(٢) انظر: مقدمة تحقيق حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع/ لعبد الحفيظ بن طاهر الجزائري (١/٧٩) .

- ٨- تحفة الباري بشرح صحيح البخاري (مطبوع).
- ٩- تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب.
- ١٠- تلخيص تقريب النشر في القراءات.
- ١١- حاشية على التلويح للسعد التفتازاني (مطبوع).
- ١٢- حاشية على شرح جمع الجوامع.
- ١٣- خلاصة الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية: والبهجة منظومة من خمسة آلاف بيت لزين الدين عمر بن مظفر الوردى الشافعي (٧٤٩هـ) نظم بها كتاب الحاوي الصغير في فروع الشافعية للقزويني (٦٦٥هـ)، وللشيخ زكريا عليها شرحان صغير وهو «خلاصة الفوائد المحمدية» وشرح كبير سماه «الغرر البهية»^(١)
- ١٤- الدرر السنية في شرح الألفية (مخطوط): أي ألفية ابن مالك في النحو، والدرر السنية هي حاشية على شرح ابن الناظم.
- ١٥- شرح إيساغوجي في المنطق (مطبوع).
- ١٦- شرح الشمسية في المنطق.
- ١٧- شرح صحيح مسلم: وقد ذكره البغدادي في هدية العارفين^(٢).
- ١٨- شرح مختصر المزني في فروع الشافعية.
- ١٩- شرح منهاج البيضاوي في الأصول.

(١) انظر: الكواكب السائرة (١/٢٠١)، كشف الظنون (١/٦٢٥-٦٢٧).

(٢) هدية العارفين (١/٣٧٤).

- ٢٠- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية : وهو الشرح الكبير على هذه المنظومة، وقد مرّ الكلام عليه في رقم (١٣) .
- ٢١- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي في علم الحديث .
- ٢٢- فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل في التفسير (مخطوط) .
- ٢٣- فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام (مطبوع): وهو شرح لكتابه «الإعلام بأحاديث الأحكام» طبع في دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٩٩٠ م .
- ٢٤- المناهج الكافية في شرح الشافية في علم التصريف (مطبوع) : ذكر صاحب «معجم المطبوعات العربية»^(١) أنه طبع في الآستانة سنة ١٣١٠ هـ، وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٦٤٩٠) .
- هذه بعض مصنفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - رحمه الله - وله غيرها الكثير مما يدل على علو كعبه وتفننه في العلوم .

وفاته :

توفي شيخ الإسلام زكريا الأنصاري يوم الأربعاء في الثالث عشر من شهر ذي القعدة سنة (٩٢٦ هـ) عن عمر جاوز المئة ، تاركاً بموته ثلثة أنى يُسطاع سدّها .

كانت جنازته مشهودةً، وصلى عليه العلماء والفضلاء وخلائق لايحصون، ودفن بالقرافة الصغرى، قريباً من قبر الإمام الشافعي .

(١) (٢/١٩٧٨) .

وقد قيل في رثائه :

بكى العلم حتى النحو أضحى
بكت أوراقه بيض المواصي
وعين دواته عمشت وآلت
تنكرت المعارف في عياني
وما عوضت من بدل وعطف
فيا قبراً ثوى فيه تهنى
سقاها الله عيناً سلسبيلاً
وبوأه من الفردوس فضلاً

مع التصريف بعدك في جدال
دماً ويراعه سمر العوالي
يميناً لا تداوى باكتحال
وتميزي غداً في سوء حال
سوى توكيد سقمي واعتلاي
فقد حُزت الجميل مع الجمال
وأسبغ ما عليه من الظلال
ورقاه إلى الغرف العوالي

منهجي في تحقيق الكتاب

• النسخ التي اعتمدها في تصحيح الكتاب:

اعتمدتُ على نسختين خطيتين من مخطوطات الأزهر ومطبوعتين؛
النسخة الأولى برقم (٣٠٩٣٧٤) فقه شافعي، ورمزت لها بـ (أ)؛ والثانية
برقم (٣٠٨٩٣٩٣) فقه شافعي، ورمزت لها بـ (ب). والنسختان كاملتان
لا نقص فيهما، وخطهما واضحٌ مقروء .

أما المطبوعتان فهما في حكم المخطوط لندرتهما وقدم تاريخهما؛
المطبوعة الأولى: (فتح القدير الخبير بشرح تيسير التحرير) حيث طُبِعَ
أعلاها نص (التيسير) وتحتَه شرح الشرقاوي، طُبِعَت في مطبعة مصطفى
البابي الحلبي سنة (١٣٥١ هـ). ولم أقف على شرح لـ (التيسير) غير هذا
الشرح، وقد استفدتُ منه كثيراً فيما أشكل في النسختين، وأشير إليها
بـ (ش).

المطبوعة الثانية (بهجة الحاوي لابن الوردي) حيث طُبِعَ بهامشها
(التيسير) و(نهاية التدريب نظم غاية التقريب)، طُبِعَت بمطبعة عيسى
البابي الحلبي، ولم يُذكر التاريخ.

وقد قابلتُ النصَّ بعد مقابله مع المخطوط على المطبوعتين، وأثبتُّ
الفروق.

وقد جعلت النسخة (أ) النسخة الأم، وذلك لأمر:

أ- كونها أقدم من (ب) ب (١٤٨ سنة) حيث كان الفراغ منها كما هو مدوّن آخر المخطوط يوم الإثنين السادس والعشرون من شهر شعبان سنة (١١٤٣ هـ)؛ بينما كان الفراغ من النسخة (ب) في شهر ذي القعدة سنة (١٢٩١ هـ).

ب- كثرة التصحيحات والتعليقات عليها، مما يجعلنا نجزم بكونها مقروءة مصحّحة على صاحب علم .

ج- كونها مضبوطة بالشكل بالكامل .

• وصف النسخة (أ) :

تقع في (٧٩ لوحة)، في كل لوحة وجهان، في كل وجه (١٩ سطراً)، مضبوطة بالشكل بالكامل، وخطها واضح، عليها تصحيحات كثيرة، كان الفراغ من نسخها سنة (١١٤٣ هـ) ولم يُذكر اسمُ الناسخ .

• وصف النسخة (ب) :

تقع في (١١٥ لوحة)، في كل لوحة وجهان، في كل وجه (١٣ سطراً)، خطها واضح، لا يوجد عليها تصحيحات أو تعليقات إلا نادراً، بخلاف النسخة (أ)، وقد ضُبط بالشكل بعض الأبواب فقط؛ وكان الفراغ من نسخها سنة (١٢٩١ هـ) ولم يُذكر اسمُ الناسخ .

• توثيق نسبة الكتاب :

١- صرّح الشيخ الشرقاوي في مقدمة (فتح القدير الخبير بشرح تيسير التحرير) بذلك حيث قال: « قد طلب مني بعض الإخوان -أسكنني الله وإياه فسيح الجنان- أن أشرح (منظومة التحرير) لشرف الدين يحيى العمريطي .. » .

٢- جاء أول المخطوط ذكرُ النظم ونسبته للعمريطي صريحاً؛ ففي اللوحة الأولى من النسخة (أ) : «هذا كتاب التحرير تأليف الإمام العلامة والبحر الحبر الفهامة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ونظم الفقير العمريطي»

وعلى غلاف النسخة (ب) : « كتاب نظم التحرير للشيخ العمريطي على التمام والكمال » .

٣- ذكر كلُّ من ترجم للشيخ العمريطي هذا النظم في مصنفاته^(١) ، مما يدل على اشتهاره وعدم اللبس في نسبته إليه .

تحقيق اسم الكتاب :

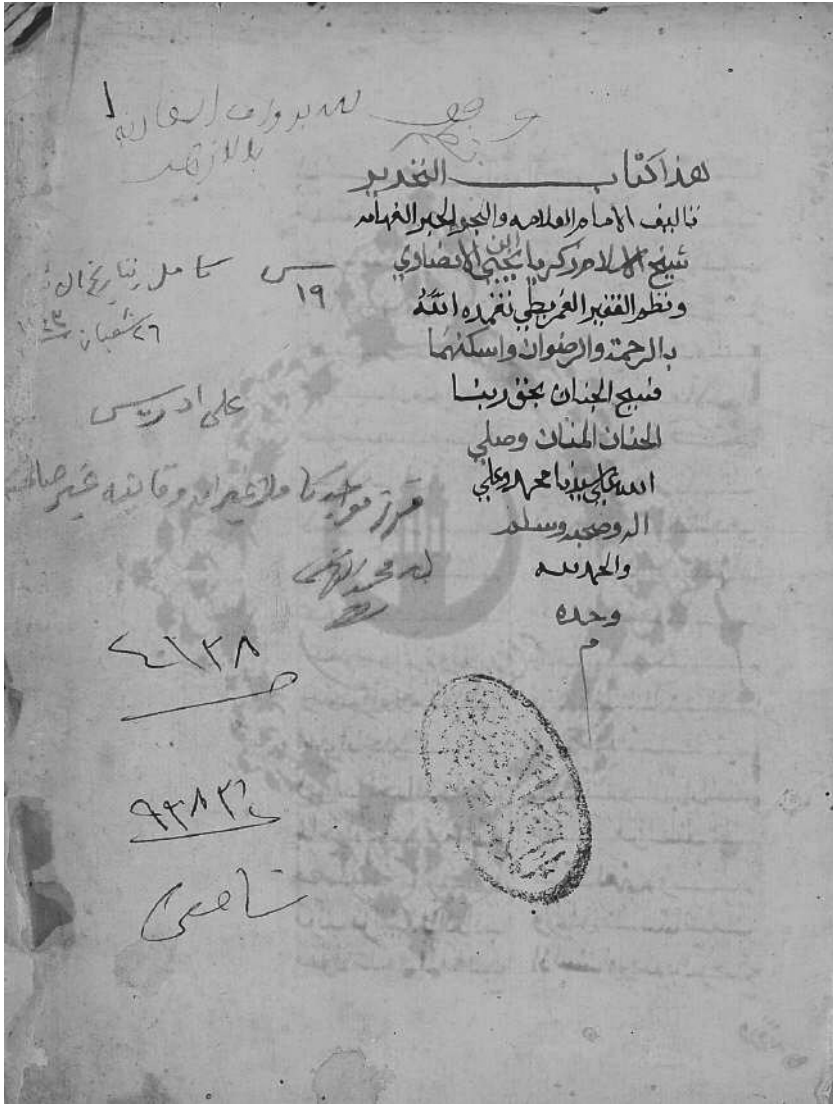
أما اسم الكتاب فلم يُبقِ الشيخُ العمريطي -رحمه الله- مجالاً لوقوع لبسٍ في ذلك، فصرّح في أول منظومته باسمه، حيث قال :
فجاء مثل الشرح للتحرير سَمِيَتْهُ إذ ذاك بالتيسير

(١) انظر : «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٤/ ١١٨)، «الأعلام» للزركلي (٨/ ١٧٤-١٧٥).

• الرموز التي اعتمدها في التحقيق:

- (أ) النسخة الأم من المخطوطتين الأزهريتين .
- (ب) النسخة الثانية الأزهرية .
- (ش) إشارة إلى المطبوعة بهامش شرح الشيخ الشرقاوي .
- (البهجة) إشارة إلى المطبوعة بهامش منظومة (بهجة الحاوي للعلامة ابن الوردي).

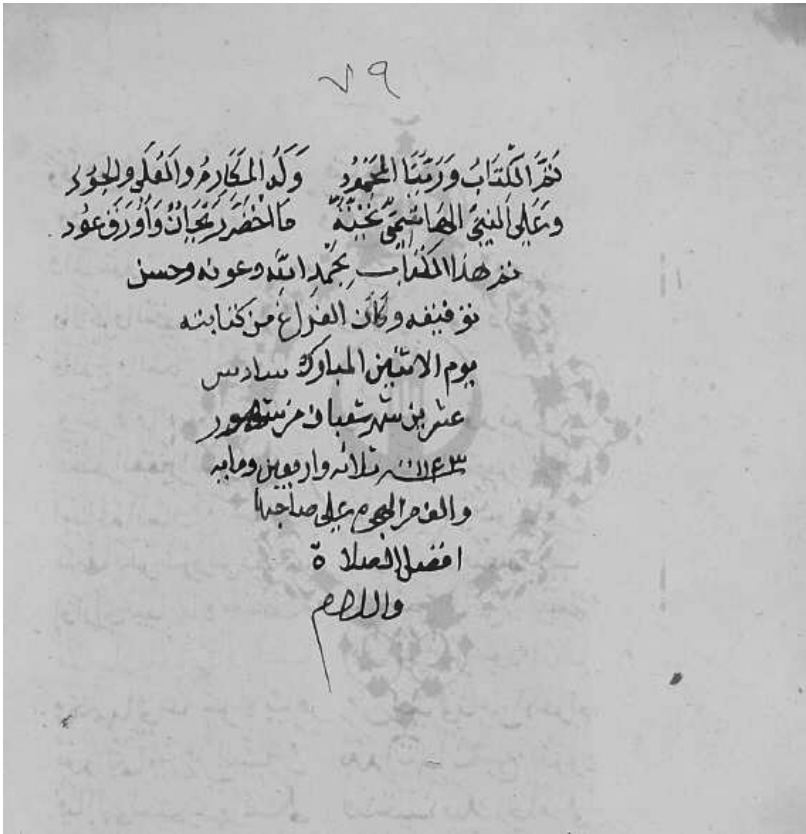
صور المخطوط



صورة غلاف المخطوط (أ)



اللوحه الأولى من المخطوط (أ)



اللوحة الأخيرة من المخطوط (أ)



صورة الغلاف للمخطوط (ب)



اللوحة الأولى من المخطوط (ب)

١١٥
 ١٤
 معاملة بالحلم والاعتدال وما اليها من سوي الرعا
 وختمها في عاشر الايام من رجب في ثامن الايام
 بعد الثمانين من التيسير بعد ان تاسع القرون
 في الهمي ختم غير عملي ولا يجب في كبري املي
 واحط في الراين نافعا لنا ونافعا لمن اعتم
 واعرف لنا اربنا ذنوبنا جميعها واستر لنا عيوبنا
 بماه طم المصطفى في الاخيار والرجوع للاطهار
 ولعمد علي التمام وافضل الصلاة والسلام
 على النبي المصطفى والاله والصلى اهل العلم والكمال
 تت هذه النسخة المعدة في
 صلي الله على سيدنا محمد
 وعلي اله وصحبه
 وسلم امين

اللوحة الأخيرة من المخطوط (ب)



مكتب الشؤون الفنية



النيسير في نظر التمايز

تأليف

العلامة شرف الدين العمريني

حققه وعلق عليه

سليح المقلاد



[مقدمة الناظم]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ حَرَّرَا
 يُشِيرُ بِالْبَنَى إِلَى اللَّبَابِ
 وَأَشْهَدُ اللَّهَ بِأَنِّي أَشْهَدُ
 وَأَنَّ طَهَ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدًا
 مُبَيَّنَ الْحَلَالَ وَالْحَرَامِ
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا
 وَبَعْدُ: إِنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مُكْتَسَبٌ
 لَا سِيَّمَا نَهَجُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
 مُطَبَّقًا بَعْلِمِهِ الطَّبَاقَا
 مُجَدِّدِ الدِّينِ لِهَيْدِي الْأُمَّةِ ١٠
 أَعْظَمَ بِهِمُ أُمَّةً وَثِقَ بِهِمُ
 وَمِنْهُمْ الْعَلَّامَةُ الْأَنْصَارِي
 أَعْنِي أَبَا يَحْيَى السُّنَيْكِي زَكَرِي
 وَمِنْ أَجَلٍ كُتِبَ الَّذِي (٢) اخْتَصَرَ:

كِتَابَهُ مُنْقَحًا مُيسَّرَا
 فَيَفْقَهُ الْمَعْنَى أَوْلُو الْأَلْبَابِ
 أَنْ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ يُوحِّدُ
 قَدْ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى
 بِحُسْنِ لَفْظٍ جَامِعِ الْأَحْكَامِ (١)
 وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَمَا
 وَالْفِقْهُ أَوْلَى أَوْلَا أَنْ يُكْتَسَبُ
 إِذْ كَانَ مِنْ آلِ النَّبِيِّ الشَّافِعِيِّ
 طَبَقَ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ اتَّفَاقَا
 وَبَعْدَهُ أَصْحَابُهُ الْأَيْمَّةُ
 وَكُلُّ مَا رَأَيْتُهُ مِنْ كُتُبِهِمْ
 قَاضِي قُضَاةِ الْحُكْمِ فِي الْأَمْصَارِ
 أَعْظَمَ بِهِ مِنْ عَالَمٍ مُحَرَّرِ
 تَحْرِيرُ تَنْفِيحِ اللَّبَابِ الْمُعْتَبَرِ

(١) في (ش): «الإحكام».

(٢) في (ش): «التي».

لَمَّا حَوَاهُ مِنْ غَزِيرِ عِلْمِهِ مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهِ
 نَظْمَتُهُ مُلَخَّصًا لِلْفِظْهِ مُسَهَّلًا لِفَهْمِهِ وَحَفِظْهِ
 مُرْتَبًّا تَرْتِيبَهُ فِي الْغَالِبِ وَرَبَّمَا قَدَّمْتُ لِلتَّنَاسِبِ
 مُعَوَّلًا عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ إِذْ لَسْتُ أَوْلَى مِنْهُ بِالتَّرْجِيحِ
 وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا جَلِيلَةً تَبْرُعًا أَوْ قَاصِدًا تَكْمِيلَةً
 وَزِدْتُهُ تَرَاجِمًا^(١)، وَرَبَّمَا ٢٠
 فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلتَّحْرِيرِ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا بِهِ قَدْ تَرَجَمَا
 وَرَبَّنَا الْمَسْئُولُ فِي تَسْهِيلِهِ سَمَّيْتُهُ إِذْ ذَاكَ بِالتَّيْسِيرِ
 وَالْأَجْرُ^(٢) وَالتَّوْفِيقُ لِلصَّوَابِ كَمَا هُوَ الْمَأْمُولُ فِي تَكْمِيلِهِ
 وَالتَّنْفَعُ فِي الدَّارَيْنِ بِالكِتَابِ

كتاب الطهارة^(٣)

أَقْسَامُهَا أَرْبَعَةٌ سَتُعَلِّمُ وَهِيَ: الوُضُوءُ، والغُسْلُ، وَالتَّيْمُمُ
 وَطَهْرُ^(٤) رِجْسٍ، وَهُوَ بِالإِزَالَةِ بِالمَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالإِحَالَةِ^(٥)

(١) وفي (ب) سُكِلَتِ الجِيمُ بِالوَجْهِينِ الفَتْحِ وَالمِضْمِ.

(٢) كَذَا ضَبَطْتُ فِي (أ) بِالمِضْمِ، وَفِي (ب) بِالكُسْرِ؛ وَكِلَاهُمَا مُتَّجِهٌ؛ وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الكَلِمَاتِ بَعْدَهَا

وَهِيَ: (التَّوْفِيقُ، النِّفْعُ). وَقَدْ ضَبَطْتُ فِي النِّسْخَةِ الَّتِي بِهَامِشِ البَهْجَةِ بِالفَتْحِ!

(٣) سَقَطَ العِنْوَانُ مِنْ (أ).

(٤) فِي (أ): «وَكَلَّهُ رِجْسٌ».

(٥) وَهُوَ مَا يَكُونُ بِالدَّبْعِ، فَإِنَّهُ إِحَالَةٌ لَا إِزَالَةٌ.

وَدَابِعٍ، وَمِثْلُهُ التَّخَلُّلُ
يَجْرِي عَلَيْهِ دُونَ قَيْدِ اسْمٍ مَا
فَطَاهِرٌ، وَهُوَ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ
أَوْ حَبَثٌ، وَلَمْ يَنْجِسْهُ الْحَبَثُ
أَوْ صَارَ ذَا تَغْيِيرٍ إِذْ يُمَزَجُ
عَنْهُ غَنَى كَالْحَلِّ، لَا الضَّرُورِي
إِلَيْهِ رَجَسٌ حَالَ كَوْنِهِ أَقْلُ
مَعَ كَوْنِهِ سَاوَاهُمَا أَوْ أَكْثَرَا
مِنْ طَاهِرٍ يُفْرَضُ مُخَالَفًا وَسَطُ
وَكَالْقَلِيلِ مَائِعٌ^(٦) وَإِنْ وَرَدَ
بِرَطْلٍ بَعْدَادَ الَّذِي قَدْ^(٧) حَرَّرَا

(١) فَالطُّهْرُ^(٢): بِالْمَاءِ، وَالتُّرَابِ يَحْصُلُ
فَالْمَاءُ: كُلُّ مُطْلَقٍ وَذَلِكَ مَا
وغيره قِسْمَانِ : أَمَّا الْأَوَّلُ
مَعَ قَلَّةٍ فِي رَفْعٍ مَا يُسَمَّى حَدَثٌ
وَمِنْهُ: مَا مِنْ طَاهِرٍ يُسْتَخْرَجُ،
بَطَاهِرٍ مُخَالَطٍ كَثِيرٍ
ثَانِيهِمَا: مُنَجَّسٌ، بِأَنْ وَصَلَ
مِنْ قَلَّتَيْنِ، أَوْ بِهِ تَغْيِيرًا^(٥)
فَإِنْ يُوَافِقُ ذَلِكَ الْمَا مَا اخْتَلَطَ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَجَسٍ يُفْرَضُ أَشَدُّ
وَالْقَلَّتَانِ نِصْفُ أَلْفٍ قُدْرًا

٣٠

(١) كما أن أقسام الطهارة أربع، كذلك أقسام المطهر من مائع وغيره أربع بالاستقراء، أشار إليها بقوله: فالطهر.

(٢) في (ب): «والطهر».

(٣) أي من هذا القسم، وهو الطاهر في نفسه غير المطهر لغيره.

(٤) أي القسم الثاني من الماء غير المطلق.

(٥) كذا في (ب) وفي (أ): «تغييرا» بالضم

(٦) كزيت نجس فينجس بمجرد الملاقاة.

(٧) سقطت «قد» من (أ)

وَذَاكَ تَقْرِيبٌ بغيرِ مَيْنٍ ٤٠
 ثُمَّ التُّرَابُ قَدْ يُرَى مُطَهَّرًا
 فَإِنْ أزالَ مَانِعاً^(٢) أَوْ اخْتَلَطَ
 وَإِنْ يُخَالِطُ نَجِساً فَهُوَ النَّجِسُ
 وَالذَّابِغُ الحَرِيفُ^(٤) إِنْ أزالَ مَا
 ثُمَّ التَّخَلُّلُ انْقِلابُ الخَمْرِ خَلْ
 فَلَا يَضُرُّ نَقْصَهُ رَطَلَيْنِ^(١)
 أَوْ نَجِساً، أَوْ طَاهِراً فَقَطْ يُرَى
 بِطَاهِرٍ: فَطَاهِرٌ إِذَنْ^(٣) فَقَطْ
 سِوَاهُمَا المُطَهَّرُ الَّذِي التَّمَسُّ
 فِي الجِلْدِ، مِنْ شَحْمٍ وَحَمٍّ وَدِمَا
 بغيرِ عَيْنٍ؛ حَيْثُ لَا رَجْسٌ حَصَلَ

باب الوضوء

ثُمَّ الوُضُوءُ: وَاجِبٌ، وَمُسْتَحَبٌ
 لِكُلِّ مَا عَلَيْهِ قَدْ تَوَقَّفَا
 وَسُنَّةٌ: لِطَاهِرٍ قَدْ صَلَّى
 وَكُلُّ ذِي جَنَابَةٍ لِأَكْلِهِ
 بَلْ كُلُّ غَسَلٍ وَاجِبٍ، وَمِنْ غَضَبٍ
 ففَعَلُهُ لِكُلِّ مُحَدِّثٍ وَجَبَ
 كَأَنَّ نَوَى الصَّلَاةِ، أَوْ تَطَوُّفاً^(٥)
 بِطَهْرِهِ، وَلَوْ صَلَاةً نَفَلَا
 وَنَوْمِهِ، وَوَطْئِهِ، وَغُسْلِهِ
 وَغَيْبَةٍ، وَالنَّوْمِ مَعَ نَفْلِ الخُطْبِ

(١) كذا في (أ) وفي (ب): «رطلين» بكسر الراء، وكلاهما صحيح.

(٢) كذا في (ب) وفي (أ): «مانعاً».

(٣) سقطت «إذن» من (أ).

(٤) أي الشيء الذي له حرافةٌ ولذغٌ في اللسان حيث ينزع عفونة الجلد بحيث لو نقع في الماء بعد الدبغ لم يعد إليه النتن كقشور الرمان والشث وهو نبت طيب الرائحة مرّ الطعم، وكا الشبّ، والقرص ويقال له ورق السلم.

(٥) في (ب): «صلاةً أو تطوفاً» وعلى كلا الوجهين فالبيت مستقيم.

وَبَعْدَ مَسِّ مَيِّتٍ، وَغَيْرِهَا
 ثُمَّ الْفُرُوضُ: نِيَّةٌ مَعَ غَسَلِهِ
 ٥٠ وَغَسَلَ كُلَّ مَنْ يَدَيْهِ مُدْخِلًا
 فَلَا نُطِيلُ هَهُنَا بِذِكْرِهَا
 لَوَجْهِهِ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ كُلَّهُ
 لِلْمَرْفَقَيْنِ مَعَهُمَا فَلْيُغْسَلَا
 وَمَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ مُطْلَقًا بَمَا
 وَغَسَلَهُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِمَا،
 سَادِسُهَا: تَرْتِيبُهُ كَمَا ذَكَرَ
 وَغَطْسَةٌ تَكْفِي وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ (١)
 ثُمَّ الْوَلَاءُ وَاجِبٌ: إِذَا أَحْسَنَ
 بِضَيْقٍ وَقْتٍ وَلِدَاءٍ كَالسَّلْسَنِ

فصل [في سنن الوضوء]

يُسْنُ أَوَّلَ الْوُضُوءِ التَّسْمِيَةَ
 وَيَغْسِلُ الْكَفَيْنِ أَيْضًا مَعَهُمَا (٢)
 كَمَا يُسْنُ أَوَّلًا أَنْ يَنْوِيَهُ
 فَالْغَمْسُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ يُكْرَهُ (٣)
 لَكِنَّهُ إِنْ شَكَّ فِي طَهْرِهِمَا
 وَكَوْنُهُ مُضْمَضًا مُسْتَشَقًا
 مَا لَمْ يَكُنْ غَسْلٌ وَتَثَلِثٌ لَهُ
 مُبَالِغًا فِي غَيْرِ صَوْمٍ مُطْلَقًا

(١) يعني أنه يستثنى من وجوب الترتيب ما لو انغمس المحدث في الماء بنية رفع الحدث ونحوه فإنه يجزئه، وإن لم يمكث فيه زماناً يمكنه فيه الترتيب لحصوله تقديراً في أوقات لطيفة لا تظهر في

الحس، وهو المقصود بقوله (وإن لم يستقر).

(٢) أشار إلى أن غسلها يكون مقارناً للتسمية والنية.

(٣) تنزيهاً.

وَالْجَمْعُ أَوْلَى^(١) وَثَلَاثٌ مِنْ غُرْفٍ^(٢) ٦٠
 وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ أَوْ مَا سَتَرَ
 بِأَخْذِهِ مَاءً جَدِيداً لَهُمَا
 وَفِي الصَّمَاخِ أَدْخِلِ الْمَسْبَحَةَ
 مُخَلَّلاً شُعُورَهُ الْكَثِيفَةَ
 وَخَارِجٍ وَعَارِضٍ كَثِيفٍ
 وَتَرْكِهِ اسْتِعَانَةَ التَّرْفَةِ
 وَكَوْنُهُ مُخَلَّلَ الْأَصَابِعِ
 وَيَحْصُلُ التَّخْلِيلُ فِي الْيَدَيْنِ
 لَكِنَّهُ يَكُونُ فِي الرَّجْلَيْنِ
 مُبْتَدِئاً بِخِنْصَرِ الْيُمْنَى، كَمَا
 مُسْتَشِراً؛ وَأَنْ يُمَجَّ مَا اغْتَرَفَ
 وَمَسْحُ الْأُذُنِ بَاطِئاً وَمَا ظَهَرَ
 وَوَضِعَ كَفَيْهِ عَلَى بَطْنَيْهِمَا
 وَالظَّهْرَ بِالْإِبْهَامِ أَيْضاً مَسْحَهُ
 بِوَجْهِهِ مِنْ حَيَّةٍ كَثِيفَةٍ
 مَعَ تَرْكِهِ لِلنَّفْضِ وَالتَّنْشِيفِ
 فَإِنْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ لَمْ يُكْرَهُ^(٣)
 وَذَلِكَ فَرَضٌ لِالتَّوَاءِ مَانِعٍ
 بِكَوْنِهِ مُشَبَّكَ الشَّتَيْنِ
 بِخِنْصَرِ الْيُسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ
 بِخِنْصَرِ الْيُسْرَى وَلاءَ خَتَمًا^(٤)

(١) أي جمعهما أفضل من الفصل بينهما بستّ غرفات لكل منهما ثلاث، أو بغرفتين يتمضمض من واحدة منهما ثلاثاً، ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً، وذلك لصحة خبر الوصل وضعف خبر الفصل.

(٢) أي وكون الجمع بثلاث غرفات يتمضمض، ثم يستنشق من كل منها أفضل من الجمع بينهما بغرفة يتمضمض منها ثلاثاً، ثم يستنشق منها ثلاثاً.

(٣) في (ب) كتبت «تكن» و«تكره» بالتاء.

(٤) قضية كلامه عدم حصول سنة التخليل بغير خنصر اليسرى على الوجه الذي قدره، وهو ظاهر ما في الروضة، ولكن اختار في «المجموع» و«التحقيق» أنه لا يتعين، وأن الأصابع كلها سواء. ولعل ما ذكره هو الأكمل.

مُثَيِّبًا مَثَلًا يَقِينًا
 لَا جَانِبِي رَأْسٍ وَأُذُنَيْهِ وَلَا ٧٠
 وَلَكِنِ الْمَعْدُورُ كَالْمَقْطُوعِ
 مُقَدِّمًا فِي الرَّأْسِ مَسْحَ النَّاصِيَةِ
 وَقَدِّمَتْ^(١) أَصَابِعُ الْيَدَيْنِ
 وَأَنْ يَكُونَ فِي مَحَلٍّ لَمْ يُنَلْ
 وَعَنْ يَمِينِهِ الْإِنَاءُ الْمَتَّسِعُ
 وَوُسْعُهُ بِحَيْثُ مِنْهُ يَغْتَرِفُ
 وَلَيَاتٍ بِالتَّشْهَدِ الْمَأْثُورِ
 مُقَدِّمًا فِي غُسْلِهِ الْيَمِينَا
 كَقَا وَخَدًّا. وَلِيَكُنْ مُسْتَقْبَلًا
 يُقَدِّمُ الْيُمْنَى مِنَ الْجَمِيعِ
 وَعِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ أَعَالِيَهُ
 عَلَيْهِمَا، كَذَاكَ فِي الرَّجْلَيْنِ
 بِهِ رَشَاشُ الْمَاءِ فِي ذَاكَ الْمَحَلِّ
 فَإِنْ يَضِيقُ فَعَنْ يَسَارِهِ وَضِعَ
 ثُمَّ الْمَعِينُ عَنْ يَسَارِهِ يَقِفُ
 مِنْ بَعْدِهِ بَلْفَظِهِ الْمَشْهُورِ

فصل [في مكروهات الوضوء]

عَلَى الثَّلَاثِ تُكْرَهُ^(٢) الزِّيَادَةُ
 بِأَخْذِ مَاءٍ فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ
 وَشَرْطُهُ: الْإِسْلَامُ؛ وَالتَّمْيِيزُ؛ مَعَ ٨٠
 كَحَيْضِهَا، وَكُلُّ ذِي جِرْمٍ مَكَثٌ
 وَالتَّقْصُ وَالْإِسْرَافُ فَوْقَ الْعَادَةِ
 وَلَيْسَ غَسْلُ الرَّأْسِ بِالْمَكْرُوهِ
 إِطْلَاقِ مَاءٍ؛ وَانْتِفَاءِ مَا مَنَعَ
 وَالْوَقْتُ فِي وُضُوءٍ دَائِمٍ الْحَدَثِ

(١) في (ش) و(البهجة) وطبعة النوري: (وقدمن) بالنون.

(٢) تنزيهاً.

وَالْعِلْمُ بِالْإِطْلَاقِ^(١) وَالْكِفَايَةُ وَالْوَقْتُ وَانْتِفَاءُ صَرْفِ النَّبِيِّ

باب الأحداث

وَجُمْلَةُ الْأَسْبَابِ خَمْسَةٌ وَهِيَ:
أَوْ ثِقْبَةٌ مِنْ تَحْتِ مِعْدَةٍ لَهُ
وَمُطْلَقًا تَكُونُ كَالْأَصْلِيِّ
وَالنَّوْمُ إِلَّا نَوْمَ ذِي التَّمَكِينِ
وَلَمَسُ أَنْثَى غَيْرِ مَحْرَمٍ ذَكَرَ
وَمَسُّ فَرْجِ الْآدَمِيِّ بِيْطْنٍ كَفَّ
بِقَطْعِهِ أَوْ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ أَشْلُ
وَتَحْرِمُ الصَّلَاةُ قَبْلَ الطُّهْرِ
وَعِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ:
وَحَيْثُ صَارَ وَاجِدًا لِلْمَا قَضَى^(٢)
وَمَسُّهُ لِمُصْحَفٍ؛ وَحَمْلُهُ
وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ أَيْضًا تَحْرِمُ

خُرُوجُ مَا عَدَا الْمَنِيَّ مِنْ فَرْجِهِ
إِنْ سَدَّ شَيْءٌ عَارِضٌ أَصْلِيَّهُ
فِي النَّقْضِ بِإِنْسِدَادِهِ الْخَلْقِيِّ
وَمَا أَزَالَ الْعَقْلَ كَالْجُنُونِ
بِغَيْرِ شَيْءٍ حَائِلٍ مَعَ الْكِبَرِ
وَلَوْ مَحَلَّ فَرْجِهِ الَّذِي انْكَشَفَ
أَوْ مَيِّتٍ أَوْ مَسَّ بِالْكَفِّ الْأَشْلُ
كَسَجْدَتَيْ تِلَاوَةِ وَشُكْرِ
يَصِحُّ فَرَضُهَا بِلَا ارْتِيَابٍ
كَذَا التُّرَابُ حَيْثُ أَسْقَطَ الْقَضَا
لَا فِي مَتَاعٍ فَالْأَصَحُّ حِلُّهُ
كَذَا الطَّوَافُ مُطْلَقًا فَيَحْرِمُ

٩٠

(١) أي بأن الماء مطلق، وهذا يشترط عند عروض نحو الاشتباه في ماعين.

(٢) وجوباً، لندرة عذره.

باب الغسل

مُوجِبُهُ^(١) جَنَابَةٌ، وَتَحْصُلُ
مَعَ كَوْنِهِ مِنْ مَخْرَجِ مُعْتَادٍ
مِنْ تَحْتِ صُلْبٍ فِي عِظَامِ الظَّهْرِ
وَهَكَذَا دُخُولُ كُلِّ الحَشْفَةِ
وَالْحَيْضُ؛ وَالنَّفَاسُ؛ وَالْوِلَادَةُ
وَهَكَذَا تَنْجِيسُ كُلِّ البَدَنِ^(٢) ١٠٠

لَمَنْ بَدَأَ مِنْهُ المَنِيَّ الأوَّلُ
أَوْ ثُقْبَةَ بَشْرَطِ الانْسِدَادِ
وَلِلنِّسَاءِ مِنْ تَحْتِ عَظْمِ الصِّدْرِ
أَوْ قَدْرَهَا فَرْجًا عَلَى أَيِّ صِفَةٍ
وَالْمَوْتُ؛ إِلَّا فِي ذَوِي الشَّهَادَةِ
أَوْ بَعْضِهِ، وَالبَعْضُ لَمْ يُعَيَّنْ

[فرض الغسل]

وَفَرَضُهُ: تَعْمِيمٌ سَائِرِ البَدَنِ
وَنِيَّةُ الأَدَاءِ، أَوْ رَفَعِ الحَدَثِ
وَالغُسْلُ كَالوُضُوءِ فِيمَا يُكْرَهُ

مَعَ الشُّعُورِ ظَاهِرًا وَمَا بَطَّنَ
وَلَمْ تَجِبْ لِمَيْتٍ وَلَا خَبَثٍ
وَكُلِّ مَشْرُوطٍ؛ وَمَنْدُوبٌ لَهُ

[مكروهات الغسل وشروطه وسننه]

وَقَبْلَهُ نَذْبُ الوُضُوءِ مُعْتَبَرٌ
وَالبَدءُ بالأَعْلَى، وَشَقُّ أَيْمَنِ
وَصَحَّ غُسْلُ حَائِضٍ لِتُحْرِمَا

وَالسِّتْرُ وَالتَّدْلِيكُ مَعَ غَسْلِ القَدْرِ
ثُمَّ المَعِينُ فِي المَحَلِّ الأَيْمَنِ
بِالْحَجِّ أَوْ بِعُمْرَةٍ، أَوْ بِهِمَا

(١) وهي ستة.

(٢) هذا هو الموجب السادس.

وَعَسَلُهُ مَجْنُونَةٌ، وَكَافِرُهُ بِقَصْدِ حِلِّ الْوَطْءِ وَالْمُبَاشَرَةِ

[ما حرم بالجنابة]

وَحُكْمُ ذِي جَنَابَةٍ: تَحْرِيمُ مَا حَرَّمْتَ بِالْأَحْدَاثِ فِيمَا قُدِّمًا
وَالنُّطْقُ بِالْقُرْآنِ مَهْمَا يَقْصِدُ وَالْمُكْتُ؛ لَا عُبُورَهُ بِالْمَسْجِدِ

[فصل في الأغسال المسنونة]

١١٠ يُسَنُّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ الْمَعْرُوفُ كَذَلِكَ الْاسْتِسْقَاءُ وَالْكُسُوفُ
لِحَاضِرِي كُلٍّ؛ وَغُسْلُ الْعِيدِ لِسَائِرِ الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ
كَذَلِكَ فِي إِسْلَامٍ كَافِرٍ خِلا عَنِ أَكْبَرِ الْأَحْدَاثِ فِيمَا قَدْ خِلا
وَمَنْ يُغَسَّلُ مَيِّتًا؛ وَمَنْ عَقَلَ مِنْ بَعْدِ إِغْمَا؛ أَوْ جُنُونٍ اغْتَسَلَ
وَبَعْدَ الْاسْتِحْدَادِ^(١)، وَالْحَمَّامِ وَمِنْ حِجَامَةٍ؛ وَلِلْإِحْرَامِ
وَلِدُخُولِ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ أَوْ طَيْبَةَ؛ وَلَا عَتِكَافَ إِذْ يُؤَمُّ
وَلِلْوُقُوفِ مُحَرَّمًا بَعْرَفَهُ وَلِلْوُقُوفِ بَعْدَ بِالْمُزْدَلْفَةِ
وَلِلْمَيِّتِ قَبْلُ؛ لَا إِنْ اغْتَسَلَ فِي عَرَفَاتٍ بَلْ كَفَاهُ مَا فَعَلَ
وَفِي مَنَى ثَلَاثَةً أَيْضًا تُسَنُّ^(٢) وَمُطْلَقًا لَدَى تَغْيِيرِ الْبَدَنِ
وَلِلطَّوَافِ سَائِرِ الْأَنْوَاعِ إِلَّا طَوَافَ الرَّكْنِ، وَالْوَدَاعِ

(١) أي إزالة شعر العانة.

(٢) أي لرمي الجمار في كل يوم منها، وهي أيام التشريق الثلاثة.

باب التيمم

۱۲۰ وَبِالتُّرَابِ حُصِّصَ التَّيْمُّمُ
 وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ طَهْرِ الْمَا جَمَعُ:
 وَالشَّخْصُ يَقْضِي كُلَّ مَا صَلَّى بِهِ
 أَنْ يَفْقِدَ الْمَا فِي مَحَلٍّ يُغْلَبُ
 وَكَوْنِهِ فِي رَحْلِهِ أَضَلَّهُ
 كَذَاكَ وَضَعُ سَاتِرٍ عَلَى مَحَلِّ
 أَوْ خَافَ فِي الْبَرْدِ الشَّدِيدِ مِنْ ضَرَرٍ
 أَوْ كَانَ قَبْلَ وَقْتِهَا؛ أَوْ الْبَدَنُ
 وَسَائِرُ الْأَسْبَابِ وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ
 فَقَدَانُهُ لِلْمَا وَلَيْسَ الْغَالِبُ
 أَوْ كَانَ قَدْرَ الشُّرْبِ؛ أَوْ يَحْتَاجُ أَنْ
 ۱۳۰ أَوْ وَاجِدًا لِلْمَا وَلَكِنْ بِثَمَنٍ
 أَوْ زَائِدًا عَنْ قِيمَةٍ لِمَثَلِهِ
 أَوْ صَدَّ عَنْهُ عَدُوٌّ قَدْ عَرَضَ
 أَوْ بَطَّءَ بُرْءٌ؛ أَوْ بَعْضُ يَظْهَرُ
 وَ لَوْ بَرَمَلٍ ذِي غَبَارٍ يُعْلَمُ
 لِقَلَّةِ الْمَا، أَوْ لِعُضْوٍ ذِي وَجَعٍ
 مَعَ تِسْعَةٍ تُعَدُّ مِنْ أَسْبَابِهِ:
 بِهِ وَجُودُ الْمَا حَيْثُ يُطَلَّبُ
 بِنَفْسِهِ؛ أَوْ كَانَ نَاسِيًا لَهُ
 تَيْمُّمٌ؛ أَوْ قَبْلَ طَهْرِ قَدْ حَصَلَ
 يَنَالُهُ؛ أَوْ وَهُوَ عَاصٍ بِالسَّفَرِ
 مُنَجَّسٌ بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ إِذَنْ.
 مَعَهَا الْقَضَاءُ بَعْدَ ذَا لَمْ يُعْتَبَرْ:
 وَجُودُهُ حَيْثُ ابْتِغَاهُ الطَّالِبُ
 يَبِيعُهُ لِصَرْفِهِ إِلَى الْمُؤَنِّ
 مَعَ عَجْزِهِ؛ أَوْ اِحْتِيَاجٍ لِلثَّمَنِ
 أَوْ فَاقِدًا لِلدَّلْوِ أَوْ لِحَبْلِهِ
 أَوْ خَافَ إِتْلَافًا، وَأَنْ يَقْوَى الْمَرَضُ
 حُصُولُ شَيْئٍ فَاحِشٍ يُسْتَنْكَرُ

فصل [في فروض التيمم]

ثُمَّ الْفُرُوضُ: (١) نَقْلُهُ التُّرَابَا وَنِيَّةٌ مَعَ نَقْلِهِ اسْتِضْحَابًا
وَمَسْحُ كُلِّ الْوَجْهِ؛ وَالْيَدَيْنِ مَعَ مِرْفَقٍ؛ مُرْتَّبَ الْعُضْوَيْنِ

[سنن التيمم]

وَيُسْتَحَبُّ: كَوْنُهُ مُبْسِمًا مُخَفَّفًا غِبَارَهُ مُسْتَقْبَلًا
مُوَالِيًا، مُقَدِّمًا يَمْنَاهُ وَعِنْدَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَعْلَاهُ
وَمِنْ يَدَيْهِ قَدَّمَ الْأَصَابِعَا مَعَ الْمُرُورِ ذَاهِبًا وَرَاجِعًا

[مكروهات التيمم]

١٤٠ مَكْرُوهُهُ: أَنْ يُوجَدَ التَّكْرَارُ فِي مَسْحِهِ أَوْ يَكْثُرَ الْغُبَارُ

[شروط التيمم]

ثُمَّ الشُّرُوطُ (٢): ضَرْبَتَانِ، السَّابِقَةُ عَلَى تُرَابٍ خَالِصٍ طَهُورٍ
وَالسَّعْيُ فِي تَحْصِيلِ مَاءٍ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ: مَرِيضًا، أَوْ تَيَقَّنَ الْعَدَمَ
فِي الْوَقْتِ، أَيْضًا بَعْدَ عِلْمِهِ بِهِ وَعِلْمِهِ اسْتِقْبَالَهُ وَلَوْ بَطْنُ
كَذَا وَجُودُ الْعُذْرِ فِي الْمَعْذُورِ

(١) وهي خمسة.

(٢) وهي ثلاثة عشر.

وَالْعَقْلُ؛ وَالنَّقَا؛ مَعَ الْإِسْلَامِ
وَبَعْدُ فِي مَجْنُونَةٍ وَكَافِرَةٍ
وَفَقْدُ كُلِّ حَائِلٍ كَالطِّينِ
وَصَحَّ حَالَ الْحَيْضِ لِلْإِحْرَامِ
لِمُسْلِمٍ لِلوُطْءِ وَالْمُبَاشَرَةِ
فَهَذِهِ الشُّرُوطُ عَنْ يَقِينٍ

[مبطلات التيمم]

وَالْمُبْطَلَاتُ^(١): رَدَّةٌ، كَذَا الْحَدِيثُ
وَأَنْ يَصِيرَ قَادِرًا عَلَى الْعَوْضِ ١٥٠
إِنْ زَالَ كُلُّ مَانِعٍ فِي الْأَرْبَعِ
وَأَنْ يُقِيمَ أَوْ نَوَى قَطَعَ السَّفَرَ
وَذَاكَ بَعْدَ مَا عَدَا التَّوَهُّمَ
وَرُؤْيَا الْمَاءِ؛ أَوْ تَوَهُّمَ حَدَثٍ
وَالْإِعْتِيَاضِ وَالشَّفَا مِنَ الْمَرَضِ
وَكَانَ فِي صَلَاتِهِ لَمْ يَشْرَعَ
وَكَانَ كُلُّ فِي صَلَاةٍ قَدْ قَصَرَ
فَهَذِهِ مَوَانِعُ التَّيْمُمِ

[الفرق بين التيمم والوضوء]

وَخَالَفَ التَّيْمُمُ الْوُضُوءَ فِي
مِنْ ذَلِكَ: التَّيْمُمُ الصَّحِيحُ
وَفِيهِ يَكْفِي مَسْحُ ظَاهِرِ الشَّعْرِ
وَلَيْسَ يَكْفِي فِي فُرُوضِ الْعَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ لِغَيْرِهَا فَلْيَفْعَلَا
مَسَائِلٍ مَشْهُورَةٍ فَلتُعْرِفِ
لَا يَرْفَعُ الْأَحْدَاثَ بَلْ يُبِيحُ
وَلَوْ خَفِيفًا أَوْ وُجُودُهُ نَدَرَ
تَيْمُمٌ لِلْجَمْعِ بَيْنَ اثْنَيْنِ
مَعَ مِثْلِهِ وَدُونِهِ لَا مَا عَلا

(١) وهي سبعة

باب النجاسة

أَنَوَاعُهَا: (١) بَوْلٌ؛ وَرَوْثٌ؛ وَمَذِي
 ١٦٠ مِنْ أَدَمِيٍّ وَجَرَادٍ وَسَمَكٍ
 وَجُزْءٌ مَا عَدَا الثَّلَاثِ الْمُنْفَصِلُ
 وَالْكَلْبُ؛ وَالخِنْزِيرُ؛ مَعَ فَرْعِ طَرَا
 كَذَا مِنْي الكَلْبِ وَالخِنْزِيرِ
 وَمِرَّةٌ (٢) وَسَائِرُ الْأَلْبَانِ
 وَمَاءٌ قَرِحٌ رِيحُهُ تَغَيَّرَا
 وَكُلُّ مَا مِنَ الصَّيْدِ قَدْ وُجِدَ
 كَذَاكَ وَذِي؛ ثُمَّ مَيْتَةٌ. وَذِي
 طَاهِرَةٌ ثَلَاثُهَا بِغَيْرِ شَكِّ
 حَالِ الْحَيَاةِ مُطْلَقًا وَإِنْ أَكُلَ
 مَعَ آخَرَ؛ وَمَائِعٌ قَدْ أَسْكُرَا
 وَالْفَرْعُ لَا كَالخَيْلِ وَالْحَمِيرِ
 مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ سِوَى الْإِنْسَانِ
 وَخَارِجٌ مِنْ مِعْدَةٍ بِلَا امْتِرَا
 أَوْ مِنْ دَمٍ إِلَّا الطُّحَالَ وَالْكَبِدَ

[إزالة النجاسة]

وَطَهْرُهَا: وَإِنْ تَكُنْ بِخُفٍّ
 وَلَا يَضُرُّ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ عَسِرٌ
 وَطَهْرُ كُلِّ مَائِعٍ تَعَدَّرَا
 ١٧٠ لَا فِي طِلَابِ بَهِيمَةٍ وَسُفْنٍ
 وَالزَّبَقُ الْمَشْهُورُ إِنْ تَفْتَتَا
 بَغَسَلِهَا الْمُزِيلِ كُلِّ وَصْفٍ
 زَوَالُهُ، لَكِنْ بَقَاهُمَا يَضُرُّ
 وَلَمْ يَزَلْ مُحَرَّمًا عَلَى الْوَرَى
 بِهِ، وَلَا اسْتِصْبَاحِنَا بِالذُّهْنِ
 كَمَا مَائِعٌ فَطَهْرُهُ لَنْ يَثْبِتَا

(١) وقد عد ستة عشر نوعاً، كما سيأتي ذكرها.

(٢) وهي ما في الماراة كالقيء

وَالْجِلْدُ إِنْ يَنْجُسَ بِمَوْتِهِ طَهُرَ بَدَبَغِهِ، وَالْغَسْلُ بَعْدُ مُعْتَبَرٌ

فصل [في الاستنجاء والعمل في إصابة النجاسة]

وَأَوْجِبُوا اسْتِنْجَاءَ كُلِّ مُحْدَثٍ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ خَارِجٍ مُلَوِّثٍ
بِالْغَسْلِ بِالْمَاءِ، أَوْ بِمَسْحِ بِالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ جَامِدٍ طَهَّرَ
إِنْ كَانَ ذَاكَ قَالِعًا لَا مُحْتَرَمَ وَمَسْحُهُ بِهِ ثَلَاثًا مُلْتَزَمٌ،
فَإِنْ يُجَاوِزُ صَفْحَةً أَوْ حَشْفَةً أَوْ جَفًّا فَاِلْمَا لَا سِوَاهُ نَظْفَهُ
وَبَوْلُ طِفْلِ ذَكَرٍ لَنْ يَطْعَمَا مَا لَيْسَ دَرًّا^(١) يُكْتَفَى بِرَشِّ مَا
وَالْأَرْضُ إِنْ تَنْجُسَ بِبَوْلٍ يُكْتَفَى بِصَبِّ مَاءٍ بَعْدَ أَنْ تُنَشَّفَا^(٢)
وَجَامِدٌ أَصَابَ نَحْوُ كَلْبٍ فَاغْسِلْهُ سَبْعًا مَرَّةً بِتُرْبٍ
مُكَدِّرٍ لِمَائِهَا^(٣) طَهُورٍ وَالْأَرْضُ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى تَغْفِيرٍ^(٤)

(١) (البهجة) بدل « درأ » « بولاً » !.

(٢) في حاشية (البهجة) : « تحجفا »

(٣) أشار بقوله (مكدّر) إلى أن الواجب من التراب ما يكدّر الماء، ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل، سواء مزجهما ثم صبهما عليه أو تقدّم وضع الماء أو التراب على الأرجح، وإن كان المحل رطباً لأنه وارداً له قوة الماء .

(٤) استثنى مما تقدّم الأرض الترابية بقوله (والأرض) أي الترابية إذا تنجّست بشيء (لم تحتج إلى تغفير) أي تتريب، إذ لا معنى لتتريب التراب، بخلاف الرملية والحجرية .

وَإِنْ يُصَبُّ رَشَاشُهُ^(١) شَيْئًا غُسِلَ بِقِيَّةِ السَّبْعِ الَّذِي مِنْهَا فُصِّلَ^(٢)
وَعَنْ دِمَا نَحْوِ الْبَرَاعِثِ عَفِي مَا لَمْ يَكُنْ بَغَيْرِ ثَوْبِهَا أَكْتَفِي

فرع [في التطهير بالمكاثرة]

بِالكَثْرَةِ الْمَاءُ الْقَلِيلُ يَطْهَرُ وَغَيْرُهُ إِذَا انْتَفَى التَّغْيِيرُ
بِنَفْسِهِ، أَوْ أَخَذَ مَا، أَوْ ضَمَّهُ لَا سَاتِرٍ لَوْضْفِهِ كَطَعْمِهِ

باب مسح الخفين

وَيَمْسَحُ الْمُسْتَجْمِرُ الْفَرْجَيْنِ^(٣) وَفِي الْوُضُوءِ الرَّأْسَ وَالْأُذُنَيْنِ
وَالْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ فِي التَّيْمُمِ مَعَ سَاتِرٍ لِكُلِّ جُرْحٍ مُؤَلِّمٍ
فَهَذِهِ أَنْوَاعٌ مَسْحٍ تَكْفِي فِي الطُّهْرِ. وَالْمَقْصُودُ مَسْحُ الْخَفِّ
فَفِي الْوُضُوءِ دُونَ غَسْلٍ وَخَبَثٍ فِي الْوُضُوءِ دُونَ غَسْلٍ وَخَبَثٍ
فَلَيْلَةٌ بِيَوْمِهَا لِذِي الْحَضَرِ يَجُوزُ قَطْعًا، وَهُوَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ
وَالْمُدَّتَانِ مِنْ أَوَاخِرِ الْحَدَثِ ١٩٠
وَأَعْنِي الَّذِي مِنْ بَعْدِ لُبْسٍ قَدْ حَدَثَ

(١) أي رشاش الماء الذي غُسل به ماتنجس بنحو كلب .

(٢) فإن أصاب المحل رشاش الأولى غُسل ستاً ، ومن الثانية خمساً وهكذا ، ويجب التتريب إن لم يكن تُرْبُ الأصل على الأصح ، على أن لكل مرة حكم المحل بعد الغسل بهما ، لأنها بعض البلل على المحل .

(٣) المسحات ست: مسح الاستنجاء، والرأس، والأذنين، واليتمم، وعلى ساتر الجرح، والخف، وسيذكرها فيما بعد.

وَإِنْ يَكُنْ لِعِلَّةٍ تَيَّمَمَا
يَحِلُّ بِالطُّهْرِ الَّذِي قَدْ أَوْقَعَا
وَمَنْ يُسَافِرْ بَعْدَ مَسْحٍ فِي الْحَضَرِ
وَفَرَضُهُ أَقْلُ قَدْرٍ قَدْ سُمِّيَ
وَالسُّنَّةُ التَّخْطِيطُ؛ أَمَّا غَسْلُهُ
أَوْ دَائِمِ الْأَحْدَاثِ فَلْيَمْسَحْ لِمَا
لَوْ اسْتَمَرَّ بَاقِيًا لَنْ يَرْفَعَا
وَالْعَكْسُ لَمْ يَسْتَوْفِ مُدَّةَ السَّفَرِ
مَسْحًا، بَظَهْرِ الْخُفِّ فَوْقَ الْقَدَمِ
وَمَسْحُهُ مُكْرَرًا فَيُكْرَهُ

[شروط مسح الخفين]

(١) وَالشَّرْطُ: لُبْسُ بَعْدَ طُهُرٍ تَمَّامًا
وَطُهُرُهُ؛ وَسِتْرُهُ كُلَّ الْقَدَمِ
وَهَكَذَا تَمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنْ
وَمَنْعُهُ الْمَا مِنْ وُضُوعِ رِجْلِهِ
وَمَسْحُهُ مُفَارِقُ غَسْلِ الْقَدَمِ ٢٠٠
فَحَيْثُ تَمَّتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ امْتَنَعَ
أَوْ انْتَفَى صِلَاحُ خُفٍّ، أَوْ ظَهَرَ
وَيَنْبَغِي تَخْطِيطُهُ كَمَا خَلَا
وَلَمْ يَكُنْ لِفَقْدِ مَا تَيَّمَمَا
بِالْكَعْبِ لَكِنْ حِلُّهُ لَمْ يُتَزَمَ (٢)
مَشْيٍ بِهِ تَرَدُّدًا وَلَوْ زَمِنَ
وَلَا يَكُونُ فَوْقَ خُفِّ مِثْلِهِ
فِي مَا مَضَى، وَفِي مَسَائِلٍ تُؤَمُّ:
أَوْ وُجِدَتْ مَعَهُ الْجَنَابَةُ انْقَطَعَ
مِنْ رِجْلِهِ مَا كَانَ بِالْخُفِّ اسْتَرَّ
فَيُكْرَهُ اسْتِعَابُهُ وَالْغَسْلُ لَا

(١) وهو سبعة.

(٢) أي كونه حلالاً، لا يشترط.

باب الحيض [وما يُذكر معه]

أَدْنَى سِنِينَ الْحَيْضِ لِلنِّسَاءِ
 وَلَيْلَةٌ بِيَوْمِهَا أَذْنَاهُ
 وَسِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ لِلْغَالِبِ
 أَقَلُّ طَهْرٍ بَيْنَ حَيْضَيْهَا جُعِلَ
 سِتُّونَ مَعَ عَامَيْنِ سِنُّ الْيَاسِ
 وَغَالِبًا يَكُونُ أَرْبَعِينَ
 وَنِصْفُ عَامٍ مُدَّةُ الْحَمْلِ الْأَقْلُ
 وَبِالسِّنِينَ أَرْبَعٌ لِلْأَكْثَرِ
 وَحَرَّمُوا بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ مَا
 وَصَّوْمُهَا أَيضًا، كَذَا الدُّخُولُ
 وَلَمَسُّهُ مَا بَيْنَ سُرَّةِ لَهَا
 كَذَا الطَّلَاقُ، وَلِيَجْزُ إِنْ عَلَّقَهُ
 أَوْ قَبْلَ وَطْءٍ، أَوْ بِمَالٍ بَدَلَتْ
 أَوْ حَامِلًا، أَوْ كَانَ ذَا الطَّلَاقِ

تَسْعُ عَلَى التَّقْرِبِ بِاسْتِقْرَاءِ
 وَنِصْفُ شَهْرٍ كَامِلٍ أَقْصَاهُ
 وَفَضْلُ شَهْرِهِ لَطَهْرٍ غَالِبِ
 كَأَكْثَرِ^(١) الْحَيْضِ؛ وَأَقْصَاهُ جُهْلٌ
 وَمَجَّةٌ أَدْنَى دَمِ النَّفَاسِ
 وَلَمْ يَزِدْ أَقْصَاهُ عَنْ سِتِّينَا
 وَلَحْظَتَانِ أَي لِيُوضَعَ وَحَبْلٌ
 وَغَالِبًا بِتِسْعَةٍ مِنْ أَشْهُرٍ
 قَدْ مَرَّ، مَعَ جَنَابَةِ مُحَرَّمًا
 لِمَسْجِدٍ حَيْثُ الدَّمَا تَسِيلُ
 وَرُكْبَةٍ، لَا أَنْ تَمَسَّ بَعْلَهَا
 بِأَخْرِ الْحَيْضِ الَّذِي قَدْ حَقَّقَهُ
 أَوْ كَانَ مِنْهَا مُوَلِيًّا إِنْ سَأَلَتْ
 مِنْ حَكَمٍ لِمَا عَلَا الشُّقَاقُ

٢١٠

(١) في (أ): «لا أكثر» .

[فصل في مسائل تتعلق بالحيض]

وَهَذِهِ مَسَائِلٌ تَعَلَّقَتْ ۲۲۰
 كَالْغُسْلِ، وَالْبُلُوغِ^(١)، وَالْأَفْرَاءِ
 وَتَرْكِهَا صَلَاتَهَا بِلا قِضَا
 وَقَوْلُهَا فِي حَيْضِهَا مَقْبُولٌ
 وَفَقْدُ^(٣) قَطْعِ الْحَيْضِ لِلْوِلَاءِ
 ثُمَّ الَّتِي دِمَاؤُهَا لَمْ تَسْتَقِمْ
 لِدَاتِ بَدءِ، وَاعْتِيَادِ^(٤) يَقَعُ
 فَذَاتُ تَمْيِيزِ تُرَدُّ مُطْلَقًا
 بِأَنْ تَرَى دِمَاً ضَعِيفًا مَعَ قَوِي
 وَلَمْ يَكُنْ بِنَاقِصٍ عَنِ الْأَقْلِ
 فَيُجْعَلُ الضَّعِيفُ طَهْرًا، وَالْقَوِي
 وَغَيْرُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَادَةً:
 بِالْحَيْضِ، فِي أَبْوَابِهَا تَفَرَّقَتْ:
 فِي عِدَّةِ بِهَا، وَفِي اسْتِبْرَاءِ
 كَذَا الطَّوْفِ لِلْوَدَاعِ حَائِضًا
 مُصَدِّقٌ فِي كُلِّ^(٢) مَا تَقُولُ
 فِي الصَّوْمِ وَالْعُكُوفِ وَالْإِيْلَاءِ
 تُعَدُّ مُسْتَحَاضَةً، وَتَنْقَسِمُ:
 مَيِّزَتَا، أَوْ لَا، فَهِنَّ أَرْبَعُ
 فِي الْحَيْضِ لِلتَّمْيِيزِ حَيْثُ حَقِّقًا
 وَلَمْ يَزِدْ عَنِ أَكْثَرِ الْحَيْضِ الْقَوِي
 وَلَا الضَّعِيفُ عَنِ أَقْلِ الطُّهْرِ قَلٌّ
 بِأَيِّ وَصْفٍ حَيْضُهَا كَمَا رُوي
 حَاضَتْ أَقْلَ الْحَيْضِ لَا زِيَادَةَ

(١) كذا في (ش) و(البهجة)، وفي النسختين (أ) و(ب): «والوضوء» ولعل الصواب ما أثبتته موافقاً

لما في الأصل أعني - التحرير - حيث قال: «ومما يتعلق به: بلوغ وَاغْتِسَالٌ وَعِدَّةٌ..»

(٢) في النسختين: «بكل» .

(٣) أي عدم .

(٤) في (البهجة): «واعتياد» .

٢٣٠ وَإِنْ تَكُنْ^(١) مُعْتَادَةً: رُدَّتْ لِمَا
وَحَيْثُ تَنَسَى الْعَادَةَ الْمُقَرَّرَةَ
فَحُكْمُهَا مَعَ زَوْجِهَا كَالْحَائِضِ
وَلْتَمْتَنِعْ مِنْ أَنْ تَمَسَّ الذِّكْرَ
أَوْ عَلِمَتْ شَيْئًا يُفِيدُ عِلْمَهُ
فَلْتُغْتَسِلْ لِكُلِّ فَرَضٍ مُحْتَمِلٍ
أَوْ عَلِمَتْ وَقْتِ انْقِطَاعِهِ: لَزِمَ
مِنْ حَيْضِهَا قَدْرًا وَوَقْتًا عِلْمًا
قَدْرًا وَوَقْتًا سُمِّيَتْ مُحَيَّرَةً:
وَطَاهِرٌ فِي النَّفْلِ وَالْفَرَائِضِ
وَخَارِجَ الصَّلَاةِ مِنْ أَنْ تَقْرَأَ
تَيَقُّنًا: فَلِلْيَقِينِ حُكْمُهُ
مَعَهُ انْقِطَاعٌ، دُونَ مَا لَا يَحْتَمِلُ
غُسْلٌ فَقَطْ لِكُلِّ وَقْتٍ قَدْ عُلِمَ

كتاب الصلاة

٢٤٠ أَنْوَاعُهَا أَرْبَعَةٌ^(٢)، وَلْتُعْتَبَرَ
مَسَافِرٌ، وَحَاضِرٌ، وَمَنْ جَمَعَ
وَالْفَرَضُ مَعَ إِعَادَةٍ، وَمَعَ قِضَا
كَذَلِكَ الْمَعْدُورُ، وَهُوَ الْغَايَةُ^(٣)
جَمَاعَةٌ فِي الْخَمْسِ، مَعَ صَلَاةِ
وَالرُّدِّ لِلسَّلَامِ، وَالْجِهَادِ، مَعَ
مَسْنُونِهَا: كَالْعِيدِ، وَالْكُسُوفِ
صَلَاةُ فَرَضِ الْعَيْنِ فِي إِحْدَى عَشْرَ:
وَالْخَوْفِ، وَاشْتِدَادِهِ، ثُمَّ الْجَمْعِ
ثُمَّ الْغَرِيْقِ، ثُمَّ مَنْ تَمَرَّضًا
ثُمَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ:
مَيْتٍ، وَكَالْتَّجْهِيزِ لِلْأَمْوَاتِ
تَحْصِيلِ عِلْمٍ فَوْقَ حَاجَةٍ يَقَعُ
كَذَاكَ الْإِسْتِسْقَا، مَعَ الْخُسُوفِ

(١) في (ب) : « كانت » .

(٢) وقد عدَّ خمسةً ، والخامس بقوله بعد عشرين بيتاً : « ولا يجوز فعلها بلا سبب .. »

(٣) أي آخر الإحدى عشر .

كَذَا صَلَاةُ تَوْبَةٍ لِلتَّائِبِ
بِاللَّيْلِ مَعَ تَحِيَّةٍ لِلْمَسْجِدِ
وَلِاسْتِحَارَةِ، وَعَوْدٍ مِنْ سَفَرٍ
بَعْدَ الزَّوَالِ، أَوْ نَوَى أَنْ يُحْرِمَا
وَإِنْ يَفُتْ مُؤَقَّتٌ سُنَّ الْقَضَا
كَذَا سُجُودُ السَّهْوِ قَصْدَ الْجَبْرِ
فَكَسَفُ شَمْسٍ، فَالْخُسُوفُ لِلْقَمَرِ
فَسُنَّةُ الصُّبْحِ صَلَاةُ الْفَجْرِ
ثُمَّ التَّرَاوِيحُ اجْعَلْنَهَا بَعْدَهَا
مِنْهَا بِفِعْلِ كَالطَّوَّافِ مُطْلَقًا
تَحِيَّةٌ لِمَسْجِدٍ مَتَى تَقَعُ
فَكُلُّ نَفْلٍ مُطْلَقٍ وَمَا انْحَصَرَ
أَحْدَاثِهِ أَوْ بَعْضِهَا أَوْ جَائِعِ
جَمَاعَةً وَبِالصَّلَاةِ يَنْفَرِدُ
أَوْقَاتَ نَهْيٍ وَالْفَسَادُ قَدْ وَجَبَ:
كَقَدْرِ رُمْحٍ وَمَعَ اسْتِوَائِهَا

وَالْوَتْرِ، وَالضُّحَى، مَعَ الرَّوَاتِبِ
كَذَا التَّرَاوِيحُ، مَعَ التَّهَجُّدِ
وَلِالْأَذَانِ، وَالْوُضُوءِ تُعْتَبَرُ
وَهَكَذَا صَلَاةُ تَسْبِيحٍ، وَمَا
وَمُطْلَقُ النَّفْلِ سِوَى مَا قَدْ مَضَى
وَسَجْدَتِي تِلَاوَةٍ، وَشُكْرِ
أَكْذُهَا: صَلَاةُ عِيدٍ تُعْتَبَرُ
فَذَاتُ الْإِسْتِسْقَاءِ، ثُمَّ الْوَتْرِ
فَسَائِرُ الرَّوَاتِبِ أَحْفَظُ عَدَّهَا
ثُمَّ الضُّحَى، فَكُلُّ مَا تَعَلَّقَا
وَكَالطَّوَّافِ رَكَعَتَا الْإِحْرَامِ، مَعَ
وَبَعْدَهُ قِيَامُ لَيْلٍ مُعْتَبَرُ
وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ: مِنْ مُدَافِعِ
كَذَا مِنَ الْعَطْشَانِ، وَالَّذِي يَجِدُ
وَلَا يَجُوزُ: فِعْلُهَا بِلَا سَبَبٍ
عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِارْتِفَاعِهَا

٢٦٠ وَعِنْدَ الْإِصْفَرَارِ مَا لَمْ تَغْرُبِ
وَبِابِتْدَاءِ جِلْسَةِ الْخَطِيبِ، لَا
وَبَعْدَ فِعْلِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ أَبِي
تَحِيَّةً بَلْ سُنَّةً كَمَا خَلَا

بَابُ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ

٢٧٠ شُرُوطُهَا: سِتْرُ الْمُصَلِّي الْقَادِرِ
وَعَيْرُهُ صَلَّى بِلَا سِتْرٍ وَلَا
لَا شِدَّةِ الْخَوْفِ، وَلَا نَفْلِ السَّفَرِ
وَلَا يُعِيدُ بَعْدَ مَا صَلَّى
وَوَقْتُهَا أَيُّ عِلْمُهُ وَلَوْ بَظَنٍّ
مِنْ كُلِّ رَجْسٍ، ثُمَّ حَيْثُ الْمَاعِدِمُ
أَدَاءُ فَرَضٍ، وَلْيُعِدْ بِلَا خَبَثٍ
وَفَاقِدُ الْمَا وَالتُّرَابِ أَلْزَمًا
أَوْ بِالتُّرَابِ حَيْثُ أَسْقَطَ الْقَضَا
وَعَيْرُهَا كَالْعَقْلِ؛ وَالْإِسْلَامِ
وَعِلْمُهُ بِفَرَضِهَا وَمَا نَدَبٌ
وَلْيُغْفَرَ عَنْ دَمِ الْبَرَاعِثِ، وَمَا
وَكُلِّ مَا تَعَذَّرَ التَّحَرُّزُ

عَوْرَتُهُ فِيهَا بِشَيْءٍ طَاهِرٍ
يُعِيدُهَا وَكَوْنُهُ مُسْتَقْبِلًا
وَلَا اشْتِبَاهَ قِبَلَهُ حَيْثُ اسْتَمَرَ
إِلَّا إِذَا قَارَنَهُ اشْتِبَاهُ
وَطَهْرُ ثَوْبٍ وَمَكَانٍ وَبَدَنٍ
أَوْ ضَرَّهُ أَوْ كَانَ مَنَسِيًّا لَزِمَ
وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا مِنَ الْحَدَثِ
بِفَرَضِهَا وَأَنْ يُعِيدُهَا بِمَا
كَوْنُهُ مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا
وَتَرْكُ مَا يَضُرُّ كَالْكَلَامِ
أَوْ لَمْ يُرَدِّ تَنْفُلًا بِمَا يَجِبُ
فِي مَوْضِعِ اسْتِنَجَائِهِ بِغَيْرِ مَا
عَنْ مِثْلِهِ كَمَا قَرِحَ يَبْرُزُ

فصل [في أركان الصلاة]

ثُمَّ الْفُرُوضُ: نِيَّةٌ فَلْتَجُزِمَ
 كَذَا قِيَامٌ قَادِرٌ فِيمَا يُرَى
 فَسَبْعَ آيَاتٍ إِذَا لَمْ يَدْرِهَا
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الرَّكْعُ، وَاعْتَدِلْ؛ ثُمَّ اسْجُدْ
 ثُمَّ الرُّكُوعُ تَطْمِئِنُّ فِيهِ
 وَفِي السُّجُودِ الْوَضْعُ لِلْكَفَّيْنِ ٢٨٠
 وَالرُّكْبَتَيْنِ، ثُمَّ بَعْضُ جَبْهَتِهِ
 ثُمَّ التَّشَهُدَ الْأَخِيرَ أَوْ جِبِ
 مَعَ السَّلَامِ الْأَوَّلِ الْمَعْرَفِ
 كَذَلِكَ التَّرْتِيبُ لِلْفُرُوضِ
 وَأَقْرَنَ بِهَا تَكْبِيرَةَ التَّحَرُّمِ
 فَرَضًا؛ كَذَا أَمَّ الْقُرْآنَ قَدْ قَرَأَ
 فَنَحَوَ ذِكْرًا، فَلْيَقِفْ بِقَدْرِهَا
 وَبَعْدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَاقْعُدْ
 وَفِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَلِيهِ
 وَالْبَطْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ
 مَعَ كَشْفِ هَذَا الْبَعْضِ شَرْطُ صِحَّتِهِ
 ثُمَّ الصَّلَاةَ بَعْدَهُ عَلَى النَّبِيِّ
 كَذَا الْجُلُوسُ لِلثَّلَاثِ فَاعْرِفِ
 كَمَا مَضَى فِي عَدِّهَا الْمَفْرُوضِ

فصل [في الأبعاض]

وَيُحْصَرُ الْمُنْدُوبُ فِي الصَّلَاةِ
 أَبْعَاضَهَا مَا بِالسُّجُودِ يُجْبَرُ
 فَأَوَّلُ التَّشَهُدَيْنِ فَاحْسِبِ
 فِي قِسْمِي الْأَبْعَاضِ (١) وَالْهَيَّاتِ
 حَيْثُ انْتَفَتْ (٢)، وَفِي ثَمَانٍ تُحْصَرُ:
 ثُمَّ الصَّلَاةَ بَعْدَهُ عَلَى النَّبِيِّ

(١) سنن الصلاة قسمان: أبعاض، وهيآت، والأبعاض سميت أبعاضاً لأنها لما تأكدت بحيث جبرت بالسجود أشبهت الأركان التي هي أبعاض وأجزاء حقيقية.

(٢) في (أ): «انقضت» .

كَذَا قُنُوتٌ صُبِحِهِ، وَوَتْرِهِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَهُ عَلَى النَّبِيِّ
كَذَاكَ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ ٢٩٠
وَكَلَّ بَعْضٌ فَاعْتَبِرْ مَحَلَّهُ
فِي صَوْمِهِ بَعْدَ انْتِصَافِ شَهْرِهِ
وَأَلِهِ أَهْلَ التُّقَى وَالرُّتَبِ
سُنَّتٌ عَلَى آلِ النَّبِيِّ الْبَشِيرِ
مِنْ الْجُلُوسِ وَالْقِيَامِ مِثْلَهُ

فصل [في هيات الصلاة]

هَيَاتُهَا^(١) وَهِيَ الَّتِي لَا تَفْسُدُ
رَفْعُ الْمُصَلِّي أَوَّلًا يَدَيْهِ
مُمِيلًا لِلْقِبْلَةِ الْأَصَابِعَا
وَفِي ارْتِفَاعٍ مِنْهُ حَتَّى يَتَّصِبَ
وَبِالْيَدَيْنِ تَحْتَ صَدْرِهِ نَزَلَ
وَلَفْظُ الْاِفْتِتَاحِ؛ وَالتَّعَوُّذِ
فِي وَقْتِ جَهْرٍ؛ ثُمَّ سُورَةٌ قَرَأَ
وَالنُّطْقُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّمَا انْتَقَلَ
بَلْ يَأْتِ بِالتَّسْمِيعِ عِنْدَمَا شَرَعُ ٣٠٠
كَذَلِكَ التَّسْبِيحُ كُلَّمَا رَكَعَ
وَالرُّكْبَتَيْنِ فَالْيَدَيْنِ إِذْ سَجَدَ
بِتَرْكِهَا وَلَا لِذَلِكَ يَسْجُدُ:
مَكْشُوفَتَيْنِ حَذْوًا مِنْكَبِيهِ
مُفْرَجَاتٍ مُحْرِمًا وَرَاكِعًا
وَفِي الْقِيَامِ مِنْ تَشْهَدٍ نُدْبٍ
وَكَفَّ يُمْنَاهُ عَلَى الْيُسْرَى جَعَلَ
وَلَفْظَةَ التَّأْمِينِ؛ مَعَ جَهْرٍ بِيَدِي
وَالجَهْرُ؛ وَالْإِسْرَارُ حَيْثُ اعْتَبِرَا
لِلخَفْضِ أَوْ لِلرَّفْعِ، لَا إِذَا اعْتَدَلَ
فِي الرَّفْعِ، وَالتَّحْمِيدِ بَعْدَمَا ارْتَفَعَ
وَكَلَّ كَفٌّ فَوْقَ رُكْبَةٍ وَضَعُ
فَجَبَةً فَالْأَنْفَ فِي الْوَضْعِ اعْتَمَدَ

(١) وهي نحو خمسين

ثُمَّ الْيَدَيْنِ حَذُو مَنْكَبَيْهِ
 لَكِنَّ بَعْدَ الْمِرْفَقَيْنِ الْمُعْتَبِرُ
 وَضَمُّهُ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ
 كَذَلِكَ التَّسْبِيحُ كُلَّمَا سَجَدَ
 وَجَلَسَهُ خَفِيفَةً مَتَى مَا
 وَالِافْتِرَاشُ كُلَّ جَلْسَةٍ نُدْبُ
 بِنَصْبِهِ الْيُمْنَى وَالصَّاقِ الْوَرِكُ
 وَأُخْرِجَتْ مِنْ جَانِبِ الْيَمِينِ
 وَالِافْتِرَاشُ نَصْبُهُ يُمْنَاهُ
 وَالْأَفْضَلُ افْتِرَاشُ: مَأْمُومٍ سَبَقُ
 فَإِنْ يَقُمْ فَلْيَعْتَمِدْ يَدَيْهِ
 كُلُّ بِقُرْبِ رُكْبَةٍ؛ وَقَدْ نَشَرُ
 وَيَقْبِضُ الْيُمْنَى؛ سِوَى الْمُسَبِّحَةِ
 يَرْفَعُهَا مَعَ قَوْلِ إِلَّا اللَّهُ
 وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ يَسْتَجِيرُ
 وَبَعْدَ الْأُولَى مِنْ سَلَامٍ سَلَّمَ

٣١٠

فصل [في السواك]

وَلِلصَّلَاةِ يُنْدَبُ السَّوَاكُ
وَكُلُّ شَيْءٍ خَشَنٍ مُزِيلٍ ٣٢٠
وَيُكْرَهُ السَّوَاكُ بِالزَّوَالِ
وَيُسْتَحَبُّ مَعَ تَغْيِيرِ الْفَمِ
ثُمَّ السَّوَاكُ فِيهِ تَطْهِيرُ الْفَمِ
مُبَيِّضُ الْأَسْنَانِ، مَعَ شَدِّ اللَّثَّةِ
مَعَ كَوْنِهِ مُفْصِّحَ اللِّسَانِ
مُصْفِيًا لِحَلْقِهِ مُقْوِيًا
مُضْعَفًا لِالْأَجْرِ وَالثَّوَابِ
مُذَكِّرًا بِالنُّطْقِ بِالشَّهَادَةِ
وَلَازِمٌ مِنْ ذَلِكَ الشَّبَابُ

قُبَيْلَهَا، وَالْأَفْضَلُ الْأَرَاكُ
فَلْيُجْزِ، لَا أُضْبِعِهِ الْمَوْصُولِ
فِي الصَّوْمِ دُونَ سَائِرِ الْأَحْوَالِ
وَبَعْدَ نَوْمٍ؛ وَلَازِمٌ فَاعْلَمَ
وَالهَضْمُ، وَالغِذَاءُ^(١)، وَقَطْعُ الْبَلْغَمِ
مُطَيِّبٌ لِلنَّكْهَةِ الْمُسْتَحْبَّةِ
مُقْوِيًا لِفِطْنَةِ الْإِنْسَانِ
إِبْصَارَهُ، لِظَهْرِهِ مُسَوِّيًا
وَمُرْضِيًا لِلوَاحِدِ الثَّوَابِ
مُؤَخَّرًا لِلشَّيْبِ فَوْقَ الْعَادَةِ
وَذَاكَ فِيهِ لِلْعِدَا إِرْهَابٌ

فصل [في مكروهات الصلاة]

وَمَا اسْتَحَبُّوا لِلْمُصَلِّيِ فِعْلَهُ: ٣٣٠
كَجَعْلِهِ يَدَيْهِ فِي كُمِّهِ
فَالْتَرَكَ دُونَ الْعُذْرِ مَكْرُوهٌ لَهُ
حَيْثُ اسْتَحَبَّ رَفْعُهُ يَدَيْهِ

(١) كذا في (أ). وفي (ب) «للغذا» والفرق واضح في المعنى؛ بينما في النسخة التي بهامش شرح الشرقاوي «والقذى» لكنه في الشرح اعتمد ما أثبتناه حيث قال: (والغذاء) أي تغذية الجائع أي حصول قوة له .

وَكَوْنُهُ بِلاَ اِحْتِياجِ التَّفْتِ وَالجَهْرُ فِي سِرِّيَّةٍ كَعَكْسِهِ
وَأَنْ يُعَدَّ مُسْرِعاً، أَوْ اخْتَصَرَ كَذَا التِّصَاقِ البَطْنِ بِالْفَخْذَيْنِ
وَالنَّقْرُ مِثْلُ نَقْرَةِ الغُرَابِ كَذَا افْتِراشِ السَّبْعِ المَشْهُورِ
وَهَكَذَا إِشارةٌ إِنْ أَفْهَمَتْ وَجَهْرٌ مُقْتَدِرٌ النَفْسِ
أَوْ غَمَضَ العَيْنَيْنِ إِنْ يَخْفَ ضَرَرُ وَالْمِرْفَقَيْنِ مِنْهُ بِالْجَبِينِ
وَجِلْسَةَ الإِقْعاءِ كَالِكِلابِ كَذَلِكَ الإِيطانُ كَالْبَعِيرِ

بابُ ما يفسد الصلاة

وَتَفْسُدُ الصَّلَاةُ فَوْرًا بِالْحَدَثِ وَبِالْكَلَامِ عَامِدًا إِذَا ظَهَرَ
وَيُفْسِدُ الحَرْفانِ مِمَّنْ ضَحِكَا وَالْفِعْلُ إِنْ وَالآهَ حَيْثُ يَكْثُرُ
وَأَكْلُهُ كُرْهاً؛ وَفَعْلَةٌ فَقَطْ وَالشُّكُّ فِي نِيَّتِها إِنْ اقْتَرَنَ
وَنِيَّةُ الخُرُوجِ مِنْها جازِماً أَوْ صارَ ذا تَرَدُّدٍ؛ أَوْ عَلَّقَا
وَصَرَفُ فَرَضٍ مُطْلَقاً بِنِيَّتِهِ وَلَوْ بِلاَ قَصْدٍ؛ وَرَجَسَ إِنْ مَكَثَ
حَرْفانِ، أَوْ حَرْفٌ مُفِيدٌ مَعَ بَشْرٍ كَذَلِكَ مَعَ تَنَحُّنٍ وَمَعَ بُكَا
وَلَوْ سَهاً؛ وَكُلُّ ما يُفْطِرُ إِنْ فَحَشَتْ، كَوَثْبَةٍ بِها سَقَطَ:
بِفِعْلِ رُكْنٍ، أَوْ يَطُلُ مَعَهُ الرِّمَنُ وَكَوْنُهُ عَلَيِ الخُرُوجِ عازِماً
خُرُوجَهُ مِنْها بِشَيْءٍ مُطْلَقاً إلی سِواهُ؛ وَانْكِشافِ عَوْرَتِهِ

٣٤٠

لَا إِنِ اعَادَ سَتْرَهَا فِي الْحَالِ
وَأَنْ يُرَى مِنْ خُفِّهِ بَعْضُ الْقَدَمِ
وَتَرَكَ رُكْنَ عَامِداً؛ وَنَقْلَهُ
أَوْ كَانَ فِي أَثْنَائِهَا قَدْ اقْتَدَى ٣٥٠
كَقْدَوَةِ الرَّجَالِ فِي خِلَالِهَا
وَأَنْ يَرَى ثُوباً بَعِيداً طَارِياً
وَعَتُقٌ مَنْ صَلَّتْ بِكُشْفِ رَأْسِهَا
وَرِدَّةً؛ وَتَرَكَ الاسْتِقْبَالَ
أَوْ كَانَ وَقْتُ مَسْحِ خُفِّهِ اسْتَتَمَ
إِنْ كَانَ فِعْلِيًّا؛ وَتَكَرَّرَ لَهُ
بِغَيْرِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ الاِقْتِدَا
بِامْرَأَةٍ، وَلَوْ بِجَهْلِ حَالِهَا
وَكَانَ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ عَارِيًّا
وَالْعَتُقُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ نَفْسِهَا

باب الأذان

يُسْنُ لِلْمَكْتُوبَةِ الْأَذَانَ مَعَ
وَنَحْوِ عِيدٍ مِنْ صَلَاةٍ وَاقِعَةٍ
وَلَا يُنَادَى فِي سِوَى الْمَذْكُورِ
وَشَرْطُ كُلِّ: أَنْ مَنْ يَأْتِي بِهِ
وَالْوَقْتُ إِلَّا فِي أَذَانِ الصُّبْحِ
وَشَرْطُ مَنْ يَأْتِي بِكُلِّ مِنْهُمَا:
مَنْ الذُّكُورِ، فَالِنِّسَاءُ أَذَانَهُنَّ: ٣٦٠
إِقَامَةٍ، حَتَّى لِفَائِتٍ يَقَعُ
جَمَاعَةً نُودِيَ: الصَّلَاةُ^(١) جَامِعَةً
كَمُطْلَقِ النَّفْلِ، وَكَالْمُنْدُورِ
يُتِمُّهُ، وَالْجَهْرُ مَعَ تَرْتِيبِهِ
فَبِائْتِصَافِ اللَّيْلِ وَقْتُ الرَّبْحِ
تَمْيِيزُهُ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا
حَرْمُهُ، وَالْإِقَامَةُ أَنْدُبُهَا لَهْنُ

(١) كذا في (ب) وفي (أ): «للصلاة» ولا يصح وزناً.

وَيُكْرَهُ الْأَذَانُ: لِلَّذِي فَقَدَ
 كَرَاهَةً، وَإِنْ يُقِمَ فَأَغْلَظُ
 بغيرِهِ، كَذَا الْجُلُوسُ إِنْ قَدَرَ
 وَبَارِتْدَادٍ، وَجُنُونَ قَدْ^(١) حَصَلَ
 كَذَا سُكُوتٌ أَوْ كَلَامٌ طَوَّالًا
 وَسُنَّ فِي الْأَمْرَيْنِ: أَنْ يَسْتَقْبِلَا
 فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى إِلَى يُمْنَاهُ
 وَجَعَلَهُ سَبَابَتِي بَنَانِهِ
 وَكَوْنُهُ مُرْجَعًا؛ مُرْتَلًا
 فَإِنْ تَكُنْ فَوَائِتُ: فِي الْوَلَا
 لِكِنْ يُقِيمُ قَبْلَ كُلِّ مُطْلَقًا
 وَالْكَلِمَاتُ فِي الْأَذَانِ تِسْعٌ
 وَفِي الْإِقَامَةِ اعْتَبِرْ إِحْدَى عَشْرًا

٣٧٠

باب مواقيت الصلاة

الظُّهْرُ وَقْتُهُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى اسْتِوَا الْأَشْيَاءِ وَالظُّلَالِ

(١) في (ب): «إن».

زِيَادَةٌ عَنِ ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ، وَقَدْ
وَلِلْفَضِيلَةِ اعْتَبَرُ أَوْلَاهُ
ثُمَّ اعْتَبِرْ مِنْ بَعْدِ وَقْتِ الظُّهْرِ
وَفِي اخْتِيَارِ كَوْنِ ظِلِّ الشَّيْءِ
وَبِالْغُرُوبِ الْمَغْرِبِ الْآنَ اسْتَحَقَّ
وَوَقْتُهَا الْمُخْتَارُ: قَدَّرُ فِعْلَهَا
وَمِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْمَذْكُورِ:
وَوَقْتُهُ الْمُخْتَارُ: ثُلُثُ لَيْلِهِ
وَالصُّبْحُ بِالْفَجْرِ الْأَخِيرِ الصَّادِقِ
وَوَقْتُهُ الْمُخْتَارُ بِالْإِسْفَارِ
وَمَنْ يَصِرْ مِنْ بَعْدِ كُفْرٍ مُسْلِمًا:
وَبَعْدَ حَيْضٍ، أَوْ نَفَاسٍ، أَوْ صَبَا
إِنْ أَدْرَكُوا مِنْ وَقْتِهَا قَدْرًا يَسَعُ
قَدَرَ الصَّلَاةِ، وَلِيَجِبَ مَا قَبْلَهَا

عَدُوهُ وَقْتًا لِلْجَوَازِ فَلْيَعُدَّ
بِقَدْرِهَا، وَلَا اخْتِيَارِ فَضْلَهُ
إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ: وَقْتِ الْعَصْرِ
مِثْلِيهِ، طَوْلًا غَيْرَ ظِلِّ الْفَيْءِ
إِلَى مَغِيبِ كُلِّ حُمْرَةِ الشَّفَقِ
مَعَ كُلِّ مَشْرُوطٍ وَمَنْدُوبٍ لَهَا
وَقْتُ الْعِشَاءِ لِفَجْرِهِ الْأَخِيرِ
وَفِي الْجَوَازِ لِانْتِهَاءِ كُلِّهِ
إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ بِالْمَشَارِقِ
وَهُوَ انْتِشَارُ الضَّوئِ بِالْأَفْطَارِ
فَبِالصَّلَاةِ بَعْدَ ذَلِكَ الْأُزْمَا
وَبَعْدَ إِغْمَا، أَوْ جُنُونٍ ذَهَبًا
تَكْبِيرَةً، وَامْتَدَّ فَقَدْ مَا مَنَعَ
مِنْ كُلِّ فَرَضٍ صَحَّ جَمْعُهُ لَهَا

٣٨٠

باب الإمامة

إِلَى ثَمَانٍ قَسَّمُوا الْإِمَامَةَ: مَنْ لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ إِمَامَةٌ:

بَكُونِهِ مَأْمُومًا أَوْ شَكَنَّا
يُحِيلُ مَعْنَى كَلِمَةٍ بِهَا لَحْنٌ
أَحْسَنَ كُلِّ مِنْهُمَا التَّعْلَمَا
أَحْوَالُهُمْ وَعِنْدَ عِلْمٍ تَبْطُلُ:
إِدْرَاكُهَا، وَلَمْ يَكُنْ عَنْهَا عُفْيٌ
مَعَ عِلْمِهِ الصَّوَابِ، أَوْ قَدْ سَبَقَا
مَا كَانَ مِنْ أُمَّ الْقُرْآنِ قَدْ فُقِدَ
مَعَ عِلْمِهِ بِكُونِهِ مُحَرَّمًا
بِاللَّحْنِ عَمْدًا عِنْدَمَا تَلَاهَا
لَا غَيْرَ ذَاكَ وَهُوَ خُشْيٌ مُشْكِلٌ
يَوْمٌ أَضَلَّ مَنْ عَلَيْهِ قَدْ عَلَا
لِلْعَجْزِ فِي أُمَّ الْقُرْآنِ قَدْ لَحْنٌ
وَمِنْهُمَا لَا يُمَكِّنُ التَّعْلَمُ
لَا فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ الْمُقَامَةِ
بِمَا عَدَاهُمْ صَحَّ أَنْ يَوْمُوا:
كَذَاكَ حُرُّ الْبَعْضِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ

هُم كَافِرٌ؛ وَمُقْتَدٍ عَلِمْنَا ٣٩٠
وَفَاقِدِ التَّمْيِيزِ؛ وَالْأُمَّيِّ؛ وَمَنْ
وَكَانَ فِي أُمَّ الْقُرْآنِ حَيْثُمَا
وَمَنْ تَصِحُّ مِنْهُمْ إِذْ يُجْهَلُ
هُم مُحَدِّثٌ؛ وَذُو نَجَاسَةٍ خَفِيٍّ
وَاللَّاحِنُ الْمَذْكُورُ عَمْدًا مُطْلَقًا،
لِسَانُهُ لِلْحَنِهِ، وَلَمْ يُعَدَّ
أَوْ كَانَ مِمَّنْ أَحْسَنَ التَّعْلَمَا
وَقَدْ آتَى فِي سُورَةٍ سِوَاهَا
وَمَنْ يَوْمٌ دُونَهُ فَيُقْبَلُ:
٤٠٠ وَ مَنْ يَوْمٌ مِثْلُهُ فَقَطُّ، وَلَا
هُم: مَرَاةٌ؛ كَذَاكَ أُمَّيِّ؛ وَمَنْ
لَحْنًا بِهِ أَحَالَ مَعْنَى يُفْهَمُ
وَمَنْ تَصِحُّ مِنْهُمْ الْإِمَامَةُ
وَحَيْثُ فِيهَا الْأَرْبَعُونَ^(١) تَمُّوا
الْعَبْدُ، وَالصَّبِيُّ، وَالْمَسَافِرُ

(١) كذا في (ب) وفي (أ): «الأربعين».

وَحَالُ كُلِّ مِنْهُمَا لَمْ يُعْرِفِ
لِفِسْقِهِ، وَلَوْ لِبِدْعَةٍ لَهُ
إِنْ لَمْ يُحِلْ شَيْئًا مِنَ الْمَعَانِي
كَابْنِ الزَّنا وَالْمُنْتَفِي وَالْمُلْتَقِطِ
وَيَسْتَوِي الْأَعْمَى مَعَ الْبَصِيرِ
لَهَا دَوَامًا مَنْ خَلَا عَمَّا مَضَى
مَعَ اسْتِوَاءِ الْكُلِّ فَالْإِقْرَاعُ
بَلْ أَفْقَهُ، فَأَقْرَأُ، فَأُورَعُ
يَكُونُ فِي إِسْلَامِهِ مِنْهُمْ أَسْنُ
فَخَيْرُهُمْ فِي الذِّكْرِ، فَالْأَثْوَابِ
أَوْلَى بِهَا مَنْ غَيْرِهِ لِفَضْلِهِ

وَمُحَدِّثٌ، وَكُلُّ ذِي رِجْسٍ خَفِيٍّ
وَمَنْ تَصِحَّ مِنْهُ لَكِنْ تُّكْرَهُ:
أَوْ كَانَ كَالْفَأْفَاءِ، وَاللَّحَّانِ
وَمَنْ بِهَا يُخَالِفُ الْأَوْلَى فَقَطُّ:
وَالْقِنُّ، وَالْمُبْعَضِ الْمَذْكُورِ
ثَامِنُهَا وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُرْتَضَى
وَحَيْثُ كَانَ بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ
وَحَيْثُمَا تَفَاضَلُوا: لَا يُقْرَعُ
فَأَقْدَمُ الْجَمِيعِ هِجْرَةٌ، فَمَنْ
فَأَشْرَفُ الْجَمِيعِ فِي الْأَنْسَابِ
فَصَوْتُهُ، فَخَلْقُهُ، فَوَجْهُهُ

٤١٠

باب صلاة المسافر

لَكِنْ هُنَا قَصْرٌ وَجَمْعٌ مُعْتَبَرٌ
جَوَازُهُ، وَإِنْ يَفْتُهُ فِي السَّفَرِ
بِشَرَطِ كَوْنِ السَّيْرِ رِخْلَتَيْنِ
وَنِيَّةٍ لِلْقَصْرِ حِينَ يُحْرِمُ
بَبَلْدَةٍ، أَوْ سُورِهَا إِنْ كَانَا

وَحُكْمُهَا حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْحَضَرِ
فَالْقَصْرُ فِي الْفَرَضِ الرَّبَاعِيِّ اسْتَقْرَرُ
بِأَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ رَكْعَتَيْنِ
أَرْبَعَةً بِالْبُرْدِ لَيْسَ يَحْرُمُ
وَكَوْنُهُ قَدْ جَاوَزَ الْعِمْرَانَ

٤٢٠

وَالْعِلْمُ بِالْمَكَانِ، وَالْجَوَازِ، لَا
لَمْ يَنْوِ إِتْمَامًا وَلَا إِقَامَةً
وَلَا بِمَنْ عَنِ رَكَعَتَيْنِ قَامَا
وَيَقْصُرُ الْمَأْمُومُ خَلْفَ مَنْ قَصَرَ
مَنْ كَانَ فِيهِ هَائِمًا، أَوْ جَاهِلًا
وَلَا اقْتِدَا بِعَالِمٍ إِتْمَامَهُ
فَشَكَّ فِيهِ هَلْ نَوَى إِتْمَامًا
مَعَ شَكِّهِ فِي الْقَصْرِ إِنْ ظَنَّ السَّفَرَ

فصل [في الجمع بين الصلاتين]

وَالْجَمْعُ فِي ظُهْرٍ وَعَصْرٍ قَدْ فَشَا
فِي سَفَرٍ، بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ
وَجَازَ بِالتَّقْدِيمِ أَيْضًا لِلْمَطَرِ
تَقْدِيمُ ذَاتِ الْوَقْتِ فِيهِ أَوْلَا
وَكَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي السَّابِقَةِ
كَذَا وَجُودُ الْقَطْرِ فِي إِحْرَامِ
وَنِيَّةِ التَّأخِيرِ حَيْثُ أَخْرَا
مِنْ وَقْتِ الْأُولَى؛ وَاسْتِدَامَةُ السَّفَرِ
جَوَازُهُ، كَمَغْرِبِ مَعَ الْعِشَاءِ
فِي الْقَصْرِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ
وَشَرْطُهُ وَشَرْطُ تَقْدِيمِ السَّفَرِ:
وَنِيَّةٌ لِلْجَمْعِ فِيهَا؛ وَالْوَلَا
جَمِيعَهَا، وَعِنْدَ عَقْدِ اللَّاحِقَةِ
كُلٌّ؛ وَفِي الْأُولَى لَدَى السَّلَامِ
بِحَيْثُ يُبْقَى رَكَعَةٌ^(١) فَأَكْثَرًا
لِأَخْرِ الْفَرَضَيْنِ أَيْضًا مُعْتَبَرٌ

٤٣٠

باب صلاة الجمعة

صِحَّتُهَا لَهَا شُرُوطٌ وَهِيَ: أَنْ
يُقِيمَ قَوْمٌ فِي بِنَاءٍ لِلْوَطَنِ

(١) في (ب): «تبقى ركعة».

مَعَ كَوْنِهِمْ لَمْ يَظْعَنُوا عَنِ الْوَطَنِ
وَأَنْ يُقِيمُوهَا لَدَيْهِمْ فِي الْبِنَاءِ
مَعَ كَوْنِهِ مُكَلَّفًا؛ حُرًّا ذَكَرَ
جَمَاعَةً فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَقَطُّ
وَفِي خُرُوجِ وَقْتِهَا عَنِ بَعْضِهَا^(٢):
٤٤٠
وَكَوْنِهَا لَمْ تَقْتَرِنْ، وَلَمْ تُعَدَّ
لَكِنْ لِعُسْرِ جَمْعِهِمْ بِمَسْجِدِ
وَحُطْبَتَانِ تُفْعَلَانِ قَبْلَهَا
بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالْوَصِيَّةِ
وَهَذِهِ أَرْكَانُ كُلِّ مِنْهُمَا
ثُمَّ الدَّعَا فِي الْخُطْبَةِ الْمُؤَخَّرَةِ
بِشَرْطِ طَهْرٍ؛ مَعَ قِيَامٍ إِنْ قَدَرَ
وَالْوَعْظِ، مَعَ إِسْمَاعِ أَرْبَعِينَ
وَأَنْقَسَمَتْ لِسِتَّةِ أَقْسَامٍ:

فِي الْعَامِ إِلَّا لِاحْتِيَاجِ مَنْ ظَعَنَ
بِأَرْبَعِينَ مُسْلِمًا مُسْتَوْطِنًا
فِي وَقْتِ ظَهْرِ يَوْمِهَا^(١) وَلْتُعْتَبَرَ
لَكِنْ دَوَامِ الْأَرْبَعِينَ يُشْتَرَطُ
بَنَوا عَلَيْهَا ظَهْرَهُمْ لِفَوْتِهَا
مَسْبُوقَةً بِجُمُعَةٍ فِي ذَا الْبَلَدِ
صَحَّتْ بِقَدْرِ حَاجَةِ التَّعَدُّدِ
فِي وَقْتِهَا مِمَّنْ يَوْمُ أَهْلِهَا
لَهُمْ بِتَقْوَى خَالِقِ الْبَرِيَّةِ
وَأَيَّةٌ؛ وَلْتَكْفِ فِي إِحْدَاهُمَا
لِلْمُؤْمِنِينَ كُلِّهِمْ بِالْمَغْفِرَةِ
وَجَلْسَةٍ بَيْنَهُمَا فَلْتُعْتَبَرَ
فَصَاعِدًا مِنْ أَهْلِهَا يَقِينًا
فِي الْعَقْدِ، وَالتَّصْحِيحِ، وَالْإِلْزَامِ

(١) كذا في النسختين، وفي (ش) و (البيهجة) وطبعة النوري: «في وقتِ ظهرِ يومِها..».
(٢) كذا في وفي (ش) و (البيهجة) وطبعة النوري، وفي النسختين: «وفي خروجِ بعضها عن وقتِها»، ويشهد لما أثبتته قوله في الأصل: «وفي وقت الظهر، فلو خرج الوقت وهم فيها أموها ظهراً».

فَتَلْزَمُ الَّذِينَ قَدْ تَقَدَّمُوا
 ٤٥٠ وَلَمْ تَجِبْ أَصْلًا عَلَى الْمَعْدُورِ
 وَعَقَدُهَا أَيْضًا بِهِمْ مُحْتَمٌ
 وَمَنْ يُقِمُ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَوْطِنًا
 وَلِتَنْعَقِدَ بِهِ لَدَى الْحُضُورِ
 وَيَسْمَعُونَ مِنْ سِوَاهُمْ النَّدَا
 أَوْ كَانَ دُونَ أَرْبَعِينَ فِي بِنَا
 وَحَيْثَمَا لَمْ يَسْمَعُوا مُنَادِيَا
 تَلْزَمُهُمْ لَكِنْ بِهِمْ لَنْ تُعْقَدَا
 وَالْعَبْدُ، وَالصَّبِيُّ، ثُمَّ الْأُنْثَى
 أَوْ يَلْزَمُوا هُمْ^(١) فِي الْخِيَامِ وَادِيَا
 وَمِثْلُهُمْ مُسَافِرٌ، وَالْخُنْثَى^(٢)
 أَصْلًا بِهِمْ، وَلَمْ تَجِبْ كَمَا عَهْدُ
 وَمَالَهَا فِي حَقِّ ذِي ارْتِدَادِ
 مِنْ صِحَّةِ أَصْلًا، وَلَا انْعِقَادِ
 وَلَمْ تَنْزَلْ عَلَيْهِ لِإِسْلَامِ
 فَلْيَقْضِهَا ظَهْرًا مَعَ الْإِتْمَامِ
 لَكِنَّهَا مِنْ كَافِرٍ أَصْلِيٍّ
 وَغَيْرِ ذِي التَّمْيِيزِ كَالصَّبِيِّ
 لَمْ تَنْعَقِدْ، وَلَمْ تَجِبْ، وَلَمْ تَصِحَّ
 وَاسْتَوْعَبَتْ أَقْسَامُهَا لِتَصِحَّ
 وَلَا يَجُوزُ بَعْدَ فَجْرِهَا السَّفَرُ
 لِأَهْلِهَا، إِلَّا لِمَنْ لَهُ ظَهْرُ
 إِدْرَاكُهَا فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ
 وَنَحْوِهِ، أَوْ فُرْقَةُ الرَّفِيقِ

(١) في (أ): « يلزموهم » وفي (ب): « لازموهم » والتصحيح من شرح الشرقاوي، وقال في بيان المعنى: « (أو يلزموا) ولو أربعيناً (هم) ضمير فصل (في الخيام واديا) مفعول يلزموا أي يلزموا مكاناً من الصحراء حال كونهم في خيام لا في أبنية ».

(٢) في (ب): « وخنثى ».

باب صلاة الخوف

إِنْ كَانَ صَوْبَ الْقِبْلَةِ الْأَعْدَاءُ نَرَى
 صَلَّى بِنَا إِمَامَنَا صَفَيْنِ
 وَيَحْرُسُ الثَّانِي إِلَى أَنْ يَرْتَفِعَ
 وَلَيْسَ سُجْدَانِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مَعَهُ
 وَلَيْسَ سُجْدُوا بَعْدَ أَنْتَهَا سُجُودِهِ
 كَذَاكَ فِي التَّشْهَدِ الْمَشْرُوعِ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي غَيْرِهَا الْكُفَّارُ
 وَكَانَتْ الصَّلَاةُ رُكْعَتَيْنِ:
 إِحْدَاهُمَا تَقُومُ فِي وَجْهِ الْعِدَا ٤٧٠
 فِي جَمِيعِ رُكْعَةٍ تُوَافِقُهُ
 وَكَمَلَتْ لِنَفْسِهَا وَلْتَنْصَرِفَ
 وَتَلْكَ تَأْتِي بِالْإِمَامِ تَقْتَدِي
 وَلْتَنْتَصِبَ إِذْ ذَاكَ لِلْإِتْمَامِ
 وَإِنْ يَشَأْ صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ
 سَوَادَهُمْ، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرًا:
 يَسْجُدُ صَفٌّ مَعَهُ ^(١) سَجْدَتَيْنِ
 فَلَيْسَ سُجْدَانِ بَعْدَهُ وَلِيَتَّبِعَ،
 وَالْآخَرُونَ يَحْرُسُونَ مَوْضِعَهُ
 وَوَأَفْقُوهُ بَعْدَ فِي قُعودِهِ
 وَسَلَّمَ الْإِمَامُ بِالْجَمِيعِ
 أَوْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَنَا اسْتِتَارُ
 فَرَقْنَا الْإِمَامُ فِرْقَتَيْنِ:
 وَبِالْإِمَامِ غَيْرِهَا قَدْ اقْتَدَا
 وَفِي الْقِيَامِ بَعْدَهَا تُفَارِقُهُ
 إِلَى الْعِدَا مَكَانَ غَيْرِهَا تَقِفُ
 يَوْمُهَا فِي رُكْعَةٍ وَلِيَقْعُدَ
 وَلِيَنْتَظِرْهَا بَعْدَ بِالسَّلَامِ
 صَلَاتِهَا؛ بِحَيْثُ أَنْ لَا فِرْقَةَ

(١) فِي (أ): «مَعَهُ صَفٌّ».

أَوْ أَرْبَعًا: صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ
 أَوْ مَغْرِبًا: فَرَكَعَتَانِ أَوَّلًا
 وَالْإِنْتِظَارُ فِي الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ
 وَحَيْثُمَا خَوْفًا شَدِيدًا عَايَنُوا:
 فَلْتَعْتَبِرْ مَنْ رَاكِبٍ وَرَاجِلٍ ٤٨٠
 وَفِي الرُّكُوبِ مَنْ يَجِدُ أَمْنًا نَزَلَ
 وَإِنْ يَخَفُ وَلَيْسَ مُضْطَرًّا رَكِبَ
 وَخَوْفُهُ مِنْ سَبْعٍ، وَمِنْ غَرَقٍ
 ثَنَيْنِ، وَالْأُخْرَى لَدَيْهِمْ وَاقِفَهُ
 بِفِرْقَةٍ، وَرُكْعَةٌ بِمَنْ تَلَا
 أَوْ فِي الْقِيَامِ الثَّلَاثِ الْمَفْضَلِ
 صَلَّوْا جَمِيعًا حَسَبَ مَا تَمَكَّنُوا
 وَلَوْ بِإِيْمَاءٍ وَعَدْوٍ حَاصِلٍ
 وَلَيْسَ مَا يَبْقَى عَلَى مَا قَدْ فَعَلَ
 وَلَكِنْ اسْتِثْنَاهُ لَهَا يَجِبُ
 وَنَحْوَهُ، كَالْحَرْبِ فِيْمَا قَدْ سَبَقَ

باب القضاء والإعادة

مَنْ فَاتَهُ مُوَقَّتٌ: فَلْيَقْضِ مَا
 فَإِنْ يَفُتْ فَرَضٌ بِلا عُذْرٍ وَجَبَ
 ثُمَّ الْقَضَا مَحَلُّهُ التَّذَكُّرُ
 وَأَنْ يَكُونَ مُسْقِطًا قَضَاءَ مَا
 وَمَنْ أَرَادَ سُتْرَةَ مَعَ رِفْقَتِهِ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ الْبِئْرُ وَالْمَقَامُ
 وَكَالْقَضَا أَدَاءُ فَرَضٍ حَاضِرٍ ٤٩٠
 لَمْ يَخْشَ فَوَتْ حَاضِرٍ بَلْ قَدَّمَا
 قَضَاؤُهُ فَوْرًا، وَإِلَّا يُسْتَحَبُّ
 وَكَوْنُهُ أَيضًا عَلَيْهِ يَقْدِرُ
 قَدْ فَاتَهُ، لَا حَاضِرٌ تَيَمَّمَا
 وَهُمْ عُرَاةٌ فَلْتَكُنْ فِي نَوْبَتِهِ
 إِذَا جَرَى عَلَيْهِمَا ازْدِحَامُ
 فِيْمَا مَضَى مِنْ زَحْمَةٍ وَسَاتِرٍ

لَكِنْ لِيُصِيقَ الْوَقْتَ صَلَّى قَاعِدًا، وَعَارِيًا وَكَانَ لِلِمَا فَاقِدًا
وَمَنْ يُصَلِّي فَرَضَهُ إِنْ أَجْزَأَ أَعَادَ نَدْبًا مَعَ مُؤَدِّ قَدْ رَأَى

باب صلاة المعذور

وَيَلْزَمُ الْمَرِيضَ أَنْ يُصَلِّيًا وَلَمْ يُعِدْ وَلَوْ لَعَجَزَ مُومِيًا
وَلَكِنِ الْغَرِيقُ، وَالَّذِي حُبِسَ وَكَانَ حَبْسُهُ بِمَوْضِعٍ نَجِسٍ:
كُلُّهُ يُصَلِّي مُومِيًا، وَيَقْضِي كَمَنْ يُصَلِّي مُوثِقًا بِالْأَرْضِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ حَيْثُمَا أَنْ تُوجَدَا فِي وَقْتِهَا، أَوْ رُكْعَةً كَانَتْ أَدَا

باب صلاة العيدين

لِكُلِّ عِيدٍ سُنَّ رُكْعَتَانِ جَمَاعَةً، كَذَاكَ خُطْبَتَانِ
وَفِعْلُهَا كَالْجُمُعَةِ الْمَشْهُورَةِ وَخَالَفَتْ مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ:
كَوَقْتِهَا، فَبِالطُّلُوعِ يَدْخُلُ وَمُنْتَهَاهُ بِالزَّوَالِ يَحْصُلُ
وَالْأَفْضَلُ التَّأخِيرُ حَتَّى تَرْتَفِعَ مِقْدَارَ رُمْحٍ، وَهُوَ تَقْرِيْبًا شُرْعٌ
وَكَالْجَوَازِ خَارِجِ الْبِنَاءِ كَفَعْلِهَا بِالنَّاسِ فِي الصَّحْرَاءِ
وَبَعْدَ إِحْرَامٍ، وَقَبْلَ أَنْ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سَبْعًا كَبْرًا
مُسَبِّحًا، مُحَمِّدًا، مُهَلِّلاً مُكَبَّرًا بَيْنَ الْجَمِيعِ مُدْخِلًا
وَحَيْثُ صَارَ قَائِمًا لِلثَّانِيَةِ أَتَى بِخَمْسٍ مِثْلِ سَبْعِ مَاضِيَةٍ
بِلَا إِقَامَةٍ، وَلَا أَذَانَ وَالْخُطْبَتَانِ بَعْدُ تُفْعَلَانِ

٥٠٠

فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى ابْتِدَاءً مُطْلَقًا
كَالتَّسْعِ؛ وَالتَّكْبِيرُ غَيْرُ مُشْتَرِطٍ
كَثِيرَةٌ: كَمُرْسَلِ التَّكْبِيرِ
إِلَى الدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ
خَلْفَ صَلَاةِ الْفَرَضِ وَالتَّنْفُلِ
لَا سَجْدَتِي تِلَاوَةِ وَشُكْرِ
لَا خِرِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ عَصْرِهِ
تَعْجِيلُهَا، لَا فِي صَلَاةِ الْفِطْرِ
وَالنَّحْرِ عَنْ صَلَاتِهِ يُؤَخَّرُ

وَلِيَّاتٍ بِالتَّكْبِيرِ تَسْعًا نَسَقًا
وَالْخُطْبَةُ الْأُخْرَى لَهَا سَبْعٌ فَقَطْ
وَاشْتَرَكَ الْعِيدَانِ فِي أُمُورٍ
مِنَ الْغُرُوبِ لَيْلَةَ التَّعْيِيدِ
وَانْفَرَدَ الْأَضْحَى بِغَيْرِ الْمُرْسَلِ
حَتَّى قَضَاؤُهَا^(١) بِغَيْرِ نُكْرٍ
مِنْ صُبْحِ يَوْمٍ قَبْلَ عِيدِ نَحْرِهِ
وَيُسْتَحَبُّ فِي صَلَاةِ النَّحْرِ
إِذِ الزَّكَاةُ قَبْلَهَا تُحَضَّرُ

٥١٠

باب صلاة الاستسقاء

كَالْعِيدِ، لَكِنْ فِي سِوَى الْإِعْلَانِ
لِلنَّاسِ بِالْخُرُوجِ لِلصَّحْرَاءِ
ثَلَاثَةً، وَتَرَكَ زِينَةَ لَهُ
فِي الْعِيدِ، لَكِنْ تُفْعَلَانِ أَوْلَا
وَإِنْ دَعَا فَالْبَعْضُ بِالْإِسْرَارِ
وَظَهَرَ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ
مَا جَاءَ فِي نُوحٍ مَعَ الْإِكْتَارِ

صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَانِ
مِنَ الْإِمَامِ قَبْلَ الْبِنْدَاءِ
وَأَنْ يَصُومُوا يَوْمَهَا، وَقَبْلَهُ
مَعَ خُطْبَتَيْنِ سُنَّةً كَمَا خَلَا
وَيُبَدَلُ التَّكْبِيرُ بِاسْتِغْفَارٍ
مُسْتَقْبَلًا فِي ذَلِكَ الدُّعَاءِ
وَلِيْتَلُ مِنْ آيَاتِ الْاسْتِغْفَارِ

٥٢٠

(١) أي ولو مقضية .

وَأَمَّنُوا عَلَى الدُّعَا إِذَا جَهَرَ
وَكُلُّ مَنْ لَهُ رِذَاءٌ حَوْلَهُ
بَلْفُظِهِ، وَشَارَكُوهُ إِنْ أَسْرَ
مَعَ جَعَلِهِ أَعْلَى الرِّدَاءِ أَسْفَلَهُ

باب صلاة الكسوفين

يَسْنُ لِلْكَسُوفِ رَكَعَتَانِ
كَالْعِيدِ، لَكِنْ دُونَ تَكْبِيرَاتِ
بِكُلِّ رَكَعَةٍ، وَفِي كُلِّ قَرَأٍ
مُطَوَّلًا لَهُ، وَلِلشُّجُودِ
وَسُنَّ تَرْغِيبُ الْوَرَى فِي التَّوْبَةِ
وَفِي كُسُوفِ الشَّمْسِ: مَنْ صَلَّى أَسْرَ
وَلِلْحُسُوفِ ثُمَّ حُطْبَتَانِ
وَبِالْقِيَامِ مَرَّتَيْنِ تَاتِي
مُطَوَّلًا كَذَا الرُّكُوعَ كَرَّرًا
نَدْبًا وَصَحَّتْ بِالْأَدَا الْمَعْهُودِ
بِآيَةٍ تُتْلَى لَهُمْ فِي الْخُطْبَةِ
وَالْجَهْرُ مُنْدُوبٌ لَدَى خَسْفِ الْقَمَرِ

باب صلاة النفل

النَّفْلُ مِنْهُ رَاتِبٌ مُؤَكَّدٌ ٥٣٠
ثِنْتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ بَعْدَ الْفَجْرِ
وَبَعْدَ كُلِّ؛ ثُمَّ بَعْدَ الْمَغْرَبِ
وَسُورَتِي الْإِخْلَاصِ فِي الْفَجْرِ انْدُبُ (١)
وَمِنْهُ ثِنْتَا عَشْرَةَ أَيْضًا أَتَتْ
ثِنْتَانِ قَبْلَ جُمُعَةٍ أَوْ ظُهْرٍ
مَعَ الْفُرُوضِ وَهُوَ عَشْرٌ تُسْرَدُ
كَذَاكَ قَبْلَ جُمُعَةٍ أَوْ ظُهْرٍ
وَهَكَذَا بَعْدَ الْعِشَاءِ فَاحْسَبِ
وَفِي اللَّتَيْنِ بَعْدَ فَرَضِ الْمَغْرَبِ
رَوَاتِبًا مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ ثَبَّتْ:
زِيَادَةً وَبَعْدَ كُلِّ فَادِرٍ

(١) سورة الكافرون وسورة الإخلاص .

كَذَا الْعِشَاءِ قَبْلَهُ ثِنْتَانِ
وَالْكُلِّ مَنْدُوبٌ بِغَيْرِ نُكْرِ
وَكَوْنُهُ ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا أَحَبُّ^(١)
أَوْ كَانَ إِحْدَى عَشْرًا، وَهُوَ الْأَكْمَلُ
يَجُوزُ فِيهِ وَصْلُهُ، وَ فَصْلُهُ^(٢)
سَلَّمَتْ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ
مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ لَهُ تَخَلَّلًا
وَأَنْ يَكُونَ^(٣) فِي الْأَخِيرَتَيْنِ
فِي رَمَضَانَ بَعْدَ نِصْفِ الشَّهْرِ
فِي كُلِّ فَرَضٍ إِنْ بَنَى أَمْرًا نَزَلَ
فَصَاعِدًا جَوِّزًا^(٤) إِلَى ثَمَانٍ
وَفِي صَلَاةِ التَّوْبَةِ الْحَدِيثُ قَرَأَ
لِذَنْبِهِ الْجَانِي لَهُ فَيُغْفَرُ
عَشْرِينَ فِي شَهْرِ الصِّيَامِ عَنْ عُمَرَ

وَقَبْلَ فَرَضِ الْمَغْرِبِ اثْنَتَانِ
وَأَرْبَعٌ مِنْ قَبْلِ فَرَضِ الْعَصْرِ
وَمِنْهُ وَتُرُّ رَكْعَةٌ^(١) فَتُسْتَحَبُّ
أَوْ سَبْعًا، وَتِسْعًا فَذَلِكَ أَفْضَلُ
وَإِنْ يَزِدُ عَنْ رَكْعَةٍ: فَفِعْلُهُ
فِي أَنْ أَرَدْتَ أَفْضَلَ الْأَمْرَيْنِ
أَوْ وَصَلَهُ فَعَلْتَهُ عَلَى الْوَلَا
وَلَا تَزِدْهُ عَنْ تَشْهُدَيْنِ
ثُمَّ الْقُنُوتِ سُنَّةٌ فِي الْوَتْرِ
وَسَرْمَدًا فِي الصُّبْحِ فِي أَخْرَاهُ، بَلْ
ثُمَّ الضُّحَى أَقْلَهَا اثْنَتَانِ
وَزَادَهَا قَوْمٌ إِلَى ثِنْتَيْ عَشْرٍ
أَيُّ رَكْعَتَانِ، بَعْدَهَا يَسْتَغْفَرُ
وَمِنْهُ نَوْعٌ بِالرَّأْوِيحِ اشْتَهَرَ

٥٤٠

(١) في (ب): «وترر ركعة».

(٢) في (ش): «فصله ووصله».

(٣) في (ب): «يكون».

(٤) في (ب): «زوجاً».

٥٥٠ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ أَتَتْ
 وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهَا جَمَاعَةً
 وَمَنْ لَهُ تَنْقُلٌ لَيْلًا وَظَنُّ
 كَذَاكَ مِنْ أَنْوَاعِهِ التَّهَجُّدُ
 فِي قِيَامِ اللَّيْلِ سِرٌّ قَدْ بَدَأَ
 فَإِنْ يُرَدُّ إِحْيَاءَ نِصْفِهِ فَقَطُّ
 وَهَكَذَا تَحِيَّةٌ لِلْمَسْجِدِ
 بِرُكْعَتَيْنِ أُدِّيَتْ فَأَكْثَرًا
 وَلَوْ بِقُرْبِ أَيِّ وَقْتٍ جَاءَهُ
 وَبَعْدَ أَنْ يُقَامَ لِلْمَكْتُوبَةِ
 ٥٦٠ أَوْ انْتَهَى إِمَامُهُ لِلْجُمُعَةِ
 وَلَا تُسَنَّ لِلْخُطِيبِ إِذَا خَرَجَ
 وَمِنْهُ قَوْلُ صَلَاةٍ تَسْبِيحٌ تُعَدُّ
 إِمَّا بِلَيْلٍ، أَوْ نَهَارٍ تُفَعَّلُ
 وَأَصْلُهَا عَنِ النَّبِيِّ قَدْ ثَبَّتْ
 وَالْوِتْرُ بَعْدَهَا^(١) مَعَ الْجَمَاعَةِ
 تَيَقُّظًا، فَالْوِتْرُ بَعْدَهُ حَسَنٌ
 أَعْنِي بِهِ قِيَامَ لَيْلٍ يُوْجَدُ
 لِمَنْ يَقُومُ لَيْلَهُ تَهَجُّدًا
 فَالْثَّانِ، أَوْ إِحْيَاءِ ثُلْثِ فَالْوَسَطِ
 لِدَاخِلٍ، عَلَى الْوُضُوءِ لَمْ يَقْعُدِ
 وَكُرِّرَتْ حَيْثُ الدُّخُولُ كُرْرًا
 وَفِعْلُهَا قَبْلَ الطَّوْفِ يُكْرَهُ
 أَوْ خَافَ أَنْ تَفُوتَهُ مَكْتُوبَةٌ
 وَ^(٢) خَافَ فَوَتْ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مَعَهُ
 وَلَمْ يَجْزُ تَنْقُلٌ إِذَا عَرَجَ
 بِالرُّكْعَاتِ أَرْبَعًا، كَذَا وَرَدَّ
 مَوْصُولَةً، وَمَنْ أَرَادَ يَفْصِلُ

(١) في (ب) : « بعده » .

(٢) في (أ) و(ب) : « أو » والأنسب بالواو كما في (ش) .

مُسَبِّحًا، مُحَمَّدِلًا إِذَا قَرَأَ
كَذَاكَ فِي رُكُوعِهِ إِذَا رَكَعَ
وَسَجْدَتَيْهِ، وَالْجُلُوسِ إِذْ فَصَلَ
كَذَاكَ مَعَ تَشْهَدٍ قَدْ انْقَضَى
وَزَادَ فِي الْقِيَامِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ
فَهَذِهِ خَمْسٌ تَلِي سَبْعِينَ
وَرُكْعَتَا اسْتِخَارَةِ: لِكُلِّ مَنْ
لَمَّا أَتَى فِي الْخَبْرِ الْمَشْهُورِ
وَمِنْهُ أَيْضًا رُكْعَتَا الزَّوَالِ
وَقَسَّ بِهِ الْوُضُوءَ، وَالتَّيْمَمَا
وَبَعْدَ عَوْدِ الشَّخْصِ مِنْ أَسْفَارِهِ

فِي كُلِّهَا مُهَلَّلًا مُكَبَّرًا
وَفِي اعْتِدَالِ بَعْدَهُ إِذَا رَفَعَ
بَيْنَهُمَا، وَلَا اسْتِرَاحَةَ حَصَلَ
مُكَرَّرًا عَشْرًا بِكُلِّ مَا مَضَى
خَمْسًا، فَصَارَتْ خَمْسَ عَشْرَ وَاضِحَةً
أَتَتْ بِكُلِّ^(١) رُكْعَةٍ يَقِينًا
قَدْ رَامَ أَمْرًا، فَهِيَ قَبْلَهُ تُسَنُّ
وَلْيَدْعُ فِيهَا بِالِدُّعَا الْمَأْثُورِ
عَقِيْبَهُ، وَبَعْدَ الْاِغْتِسَالِ
فَالرُّكْعَتَانِ بَعْدَ كُلِّ مِنْهُمَا
بِمَسْجِدٍ قَبْلَ دُخُولِ دَارِهِ

٥٧٠

باب السجود

ثُمَّ السُّجُودُ خَمْسَةٌ قَدْ قَسَّمَا:
وَلَا زِمٌ لِلْمُقْتَدِي الْمُتَابِعِ
لِسَجْدَةٍ مِنْ أَرْبَعٍ وَعَشْرٍ
رُكْنُ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا وَقَدِّمًا^(٢)
وَسُنَّةٌ لِقَارِيٍّ وَسَامِعِ
لَا سَجْدَةَ فِي (ص) بَلْ لِلشُّكْرِ

(١) في (ب) : « في كل ».

(٢) أي تقدم بيانه في أحكامها .

بِنِعْمَةٍ جَدَّتْ، أَوْ ائْتِدَاعِ شَرِّ
 صُلْبِ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا، بَلْ يُبْطَلُ
 بَعْضًا مِنَ الْأَبْعَاضِ قَطْعًا أَوْ بِشَكِّ
 أَوْ كَرَّرَ الْفِعْلِيَّ مَعَ نِسْيَانِ
 بِذَلِكَ فِعْلٍ رَكْعَةً تَزِيدُ
 وَنُطْقِهِ الْيَسِيرِ، وَالسَّلَامِ
 مَعَ فِعْلِهِ زِيَادَةً لِمَا فَعَلَ
 إِنْ لَمْ يَطُلْ وَلَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ
 وَلَمْ يَكُنْ لِقِبْلَةِ الْوَرَى انْصَرَفَ
 وَفِي انْحِرَافِ الرَّكَّابِ اضْطِرَابُ
 قَبْلِ السَّلَامِ آخِرَ التَّشَهُدِ
 لَكِنَّهُ مِنْ سِتَّةِ يُكَرَّرُ:
 فَبَانَ أَنْ لَا سَهْوًا أَصْلًا فَلْيُعِدْ
 فَلَا يُعِيدُ بَلْ كَفَى مَا أَوْقَعَهُ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ بَعْدَهُ سَعَهُ

وَالشُّكْرُ أَيْضًا سَجْدَةٌ لِمَنْ يُسَرُّ
 لَكِنْ سُجُودُ الشُّكْرِ لَيْسَ يَدْخُلُ
 ثُمَّ سُجُودٌ سَهْوِهِ: بِأَنْ تَرَكَ
 وَنَقَلَ قَوْلِيٍّ مِنَ الْأَرْكَانِ
 وَبِالنُّهُوضِ سَاهِيًا يُرِيدُ
 وَبِالْقُعُودِ مَوْضِعَ الْقِيَامِ
 سَهْوًا، وَشَكٌّ فِي الصَّلَاةِ يَحْتَمِلُ
 وَبِانْحِرَافِ رَاكِبٍ فِي نَفْلِهِ
 وَحَادَ عَنِ طَرِيقِهِ حِينَ انْحَرَفَ
 فَلِلسُّجُودِ تِسْعَةٌ أَسْبَابُ (١)
 فَمَنْ سَهَا بِبَعْضِهَا فَلَيْسَ سَجِدَ
 ثِنْتَيْنِ، حَتَّى بَعْدَ سَهْوٍ يَكْثُرُ
 مَنْ فِي الصَّلَاةِ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ
 لَا إِنْ سَهَا بَعْدَ السُّجُودِ أَوْ مَعَهُ
 وَسَاجِدٌ لِسَهْوِهِ فِي الْجُمُعَةِ

٥٨٠

٥٩٠

(١) وهي التي ذُكرت.

أَوْ أَهْلِهَا أَنْفَضُوا إِذَا يَقِينَا
فَلْيُكَمِّلُوهَا الْآنَ ظُهْرًا فَرَضًا
وَقَاصِرٌ مِنْ بَعْدِهِ أَقَامَا
فَيَلْزَمُ الْإِتْمَامَ كُلًّا مِنْهُمَا
وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ مَعَ إِمَامِهِ
إِلَّا قَلِيلًا دُونَ أَرْبَعِينَا
وَلْيَسْجُدُوا فِي الصُّورَتَيْنِ أَيْضًا
قَبْلَ السَّلَامِ؛ أَوْ نَوَى إِتْمَامَا
وَيَسْجُدَانِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَا
وَآخِرًا قَبْلَ ابْتِدَاءِ سَلَامِهِ

فصل [في متابعة الإمام]

وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومَ مَا قَدْ حَصَلَا
فَلْيَعْتَدِلْ، وَلِيَأْتِ بِالسُّجُودِ
إِنْ كَانَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ يَفْصِلُ
أَوْ كَانَ لِاسْتِرَاحَةٍ، كَمَا لَزِمَ
وَيَلْزَمُ الْإِتْمَامَ حَيْثُ اتَّمَا
دُونَ التَّشْهَدَيْنِ وَالْقُنُوتِ، بَلْ
وَسُنَّ تَسْبِيحٌ بِكُلِّ حَالٍ
إِنْ تَابَعَ الْإِمَامَ حَيْثُ يَنْتَقِلُ
فَمَنْ رَأَى إِمَامَهُ مُعْتَدِلًا
مَعَهُ لَزُومًا ثُمَّ بِالْقُعُودِ
أَوْ كَانَ لِلتَّشْهَدَيْنِ يَجْعَلُ
سُجُودٌ سَهْوًا وَتِلَاوَةً عِلْمًا
مُسَافِرٌ بِمَنْ يَرَى مُتَمًّا
ثَلَاثَهَا مَنْدُوبَةٌ مَعَ مَنْ فَعَلَ
وَكُلُّ تَكْبِيرٍ لِلانْتِقَالِ
أَوْ كَانَ مَحْسُوبًا لَهُ مَا قَدْ فَعَلَ

٦٠٠

فرع

مَنْ فِي الرُّكُوعِ أَدْرَكَ الْإِمَامَا:
فَعَنهُ حَتْمًا أَسْقَطُوا الْقِيَامَا

وَأَسْقَطُوا أُمَّ الْقُرْآنِ أَجْمَعًا
لِبُعْدِهِ أَوْ كَوْنِهَا سِرِّيَّةً
وَأَسْقَطِ الْجُلُوسَ وَالتَّشَهُدَا
أَعْنِي بِهِ التَّشَهُدَ الْمُقَدِّمًا ٦١٠

باب صلاة الجماعة

صَلَاتُهَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ تَقَعُ
يُقِيمُهَا أَوْلُو النَّهْيِ الْأَحْرَارُ
وَمَالَهُمْ فِي التَّرْكِ مِنْ مُرْخِصٍ
كَوَحْلٍ، وَشِدَّةِ الْأَمْطَارِ
وَأَنْ يَكُونَ حَاقِنًا، أَوْ حَازِقًا
أَوْ نَائِمًا أَوْ خَافَ مِنْ غَرِيمٍ
أَوْ عَنِ رِفَاقٍ خَافَ الْإِنْقِطَاعَا
أَوْ قَائِمًا، عَلَى مَرِيضٍ وَحْدَهُ
لَمَّا يَرَى مِنْ أَنْسِهِ إِذَا حَضَرَ
وَشَرَطُهَا: أَنْ يَنْوِيَ الَّذِي اقْتَدَى
وَالْمُقْتَدِي يَنْأَلُهَا إِنْ كَبَّرَا

فِي كُلِّ مَكْتُوبٍ أَدَا غَيْرَ الْجَمْعِ
بِحَيْثُ يَبْدُو فِي الْقُرَى الشَّعَارُ
إِلَّا بِعُذْرٍ عَمَّ أَوْ مُخَصَّصٍ
وَبَرْدٍ رِيحٍ فِي سِوَى النَّهَارِ
أَوْ حَاقِبًا^(٢) أَوْ لِلطَّعَامِ تَائِقًا
بَشَرَطِ عُسْرٍ أَوْ عَلَى مَعْصُومٍ
أَوْ رَاجِيًا لِعَوْدِ شَيْءٍ ضَاعَا
أَوْ الْمَرِيضُ لَا يُطِيقُ بُعْدَهُ
أَوْ نَحْوِ ذِي قَرَابَةٍ إِذْ يُحْتَضِرُ
جَمَاعَةً، أَوْ نَحْوَهَا كَالِاقْتِدَا
مَعَ الْإِمَامِ مُحْرِمًا بِلَا امْتِرَا

(١) في (أ): «و» ولا يستقيم المعنى بها.

(٢) الحاقن: الذي يحبس بوله ويدفعه، والحازق: الذي يدافع الريح، والحاقب: الذي يدافع الغائط.

وَإِنْ أَتَمَّ خَلْفَهُ رُكُوعَهُ فَمُدْرِكٌ لِلرُّكُوعَةِ الْمَشْرُوعَةِ
وَمُدْرِكٌ لِلْجُمُعَةِ الْمُحَقَّقَةِ بَرُكْعَةٍ، وَإِنْ تَكُنْ مُلَفَّقَةً

باب ما يحرم استعماله

عَلَى الرَّجَالِ يَحْرُمُ الْحَرِيرُ وَكُلُّ مَنْسُوجٍ بَوْرَقٍ، أَوْ ذَهَبٍ
لَا حَيْثُ كَانَتْ بِالصِّدَاءِ تَسْتَرُ وَكَالرِّجَالِ فِي الْجَمِيعِ الْخُنْثَى
وَلَكِنِ الدِّيْبَاجُ قَدْ يُبَاحُ وَجَازَ عِنْدَ فِجَاءِ الْقِتَالِ
كَذَا الْحَرِيرُ عِنْدَ قَمَلٍ، وَجَرَبٍ ٦٣٠
وَجِلْدُ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ
وَجِلْدُ خَنْزِيرٍ لِكَلْبٍ مُطْلَقًا^(١)
كَذَاكَ مَا أَكْثَرُهُ حَرِيرٌ أَوْ فِيهِ لِلتَّمْوِيهِ عَيْنٌ تُصْطَحَبُ
وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ كُلِّ مَا ذَكَرَ دُونَ الصَّبِيِّ مُطْلَقًا وَالْأُنْثَى
فِي الْحَرْبِ، إِنْ يُدْفَعُ بِهِ السَّلَاحُ جَمِيعُ مَا قَدَّمَ لِلرِّجَالِ
وَجَازَ شَدُّ السِّنِّ حَتَّى بِالذَّهَبِ جُلًّا لِنَحْوِ الْحَيْلِ وَالْحَمِيرِ
وَعَكْسُهُ وَفَرَعُ كُلِّ الْحَقَا

كتاب الجنائز

وَوَاجِبٌ لِكُلِّ مَيِّتٍ مُسْلِمٍ غُسْلٌ، وَتَكْفِينٌ، وَدَفْنٌ فَاعْلَمْ
كَذَا الصَّلَاةُ لَا، شَهِيدَ الْمَعْرَكَةِ بَلْ وَاجِبٌ فِي غُسْلِهِ أَنْ تَتْرَكَهُ

(١) هذه مسألة إلباس الدابة جلدًا نجسًا، فيجوز إذ لا تعبد فيه، إلا جلد نحو كلب وخنزير لغلظ نجاسته، ويحل أن يلبس الكلب جل الخنزير وعكسه، لاستوائهما في غلظ النجاسة، وإليه أشار بقوله: « وجلد خنزير لكلب مطلقاً.. ».

وَتُتْرَكَ الصَّلَاةُ أَيْضًا، وَيُسَنُّ^١
 وَجَازَ فِي الذَّمِّيِّ أَنْ يُغْسَلَ
 وَالذَّفْنُ وَالتَّكْفِينُ يُلْزَمَانِ
 وَالسَّقْطُ كَالكَبِيرِ فِي المَمَاتِ
 وَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ إِنْ لَمْ تَظْهَرْ
 وَيُلْزَمُ التَّجْهِيزُ بَعْدَ الأَرْبَعَةِ
 وَمَنْ تَهَرَّى قَبْلَ غُسْلِ يَمِّمًا
 وَلَا يُغْطَى رَأْسُ مُحْرَمٍ ذَكَرُ
 وَوَجِبَ ثَوْبٌ، وَسُنَّ فِي الذَّكَرِ
 وَفِي سِوَاهُ الدَّرْعُ، وَالإِزَارُ

أَنْ يَجْعَلُوا ثِيَابَهُ هِيَ الكَفَنُ
 كَغَيْرِهِ، أَمَا صَلَاتُهُ فَلَا
 وَهَكَذَا ذُو العَهْدِ وَالأَمَانِ
 إِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الحَيَاةِ
 وَلَمْ^(١) يَصِلْ أَرْبَعَةً مِنْ أَشْهُرٍ
 غُسْلًا، وَتَكْفِينًا، كَذَا الذَّفْنُ مَعَهُ
 وَلَمْ يَجْزُ تَقْرِيْبُ طِيبٍ مُحْرَمًا
 وَوَجْهَهَا كَرَأْسِهِ حَيْثُ اسْتَرَّ
 لِفَافَتَانِ مَعَ إِزَارٍ إِنْ قَدَرَ
 ثُمَّ اللِّفَافَتَانِ وَالخِمَارُ

٦٤٠

فصل [في فرائض الصلاة على الميت]

فَرَائِضُ الصَّلَاةِ: أَنْ يُكَبَّرَا
 وَنِيَّةٌ؛ وَقَرْنَهَا بِالأَوَّلِ
 وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ أَوْلَاهَا تَلَا
 وَإِنْ يُكَبَّرُ ثَانِيًا فَأَوْجِبُ
 وَثَالِثًا لِلْمَيِّتِ الدُّعَا يَجِبُ

بِاللَّفْظِ^(٢) فِيهَا أَرْبَعًا لَا أَكْثَرَ
 مَعَ القِيَامِ إِنْ يُطْقَ أَنْ يَفْعَلَهُ
 أَمْ القُرْآنِ؛ كُلُّهَا مُبَسْمَلًا
 مِنْ بَعْدِهَا صَلَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ
 كَذَلِكَ التَّسْلِيمَةُ الأُولَى تَجِبُ

(١) في (ب) : « وإن » .

(٢) في (أ) : « بالرفع » .

٦٥٠ وَتُنْدَبُ التَّسْلِيمَةُ الْأُخْرَى، كَذَا
 وَرَفَعَ كَفَيْهِ لِتَكْبِيرٍ مَعَهُ
 وَأَنْ يَكُونَ فَوْقَهُ إِذَا دُفِنَ
 وَيُكْرَهُ التَّيِّضُ، وَالْبِنَاءُ. وَلَا
 قَبْلَ الْقِرَاءَةِ انْدُبِ التَّعْوِذَا
 كَذَا الدُّعَا لِمَيِّتٍ فِي الرَّابِعَةِ
 عَلَامَةٌ بِنَحْوِ شَيْءٍ مِنْ لَبِنٍ
 تُجْزُ بِنَاءً فِي مَكَانٍ سُبَّلا

كتاب الزكاة

٦٦٠ إِنَّ الزَّكَاةَ مِنْ حُقُوقِ الْبَارِي
 وَفِدْيَةِ الصِّيَامِ، وَالْكَفَّارَةِ
 لَكِنْ هُنَا مَقْصُودُنَا الزَّكَاةُ
 كَذَا النُّقُودُ، وَالْعُرُوضُ، وَالنَّعْمُ
 وَشَرْطُهَا: الْإِسْلَامُ، وَالْحُرِّيَّةُ
 وَالْحَوْلُ لَا فِي نَابِتٍ وَمَعْدِنٍ
 وَلَا نِتَاجٍ، بَلْ وَلَا رِبْحٍ مَتَى
 فَإِنْ يَكُنْ تَنْضِيضُهُ بِجِنْسِهِ
 وَالشَّرْطُ أَيْضًا كَوْنُهُ تَمَكَّنًا
 وَأَنْ يَكُونَ مَالِكِ النَّصَابِ
 وَالْفَيءَ مَعَ غَنِيمَةِ الْكُفَّارِ
 وَاجِبَةٌ بِالنَّصِّ فِي الْعِبَارَةِ (١)
 مَوْضُوعُهَا خَمْسٌ هِيَ النَّبَاتُ
 وَفِطْرَةٌ مِنَ الصِّيَامِ حَيْثُ تَمَّ
 وَهَكَذَا تَعَيَّنَ ذِي الْمَلِكِيَّةِ
 وَلَا رِكَازٍ وَزَكَاةِ الْبَدَنِ
 تَنْضِيضُهُ بِجِنْسِهِ لَنْ يُؤْتَا
 فَرِبْحُهُ زَكَّاهُ بِحَوْلِ نَفْسِهِ
 مِنْ دَفْعِهَا لِأَهْلِهَا كَيْ يَضْمَنَا
 وَذَلِكَ مَعْدُودٌ مِنَ الْأَسْبَابِ

(١) أي عبارة الكتاب والسنة .

باب زكاة النقود^(١)

وَلَمْ تَجِبْ فِي ذَهَبٍ حَتَّى يُرَى
وَلَمْ تَجِبْ فِي فِضَّةٍ حَتَّى تَصِلُ
فَرُبْعُ عَشْرٍ فِيهِمَا؛ وَتَلْزَمُ
كَذَاكَ فِي الْمَكْرُوهِ لَا الْمُبَاحِ
وَهَكَذَا النَّقْدَانِ حَيْثُ اسْتُخْرِجَا
وَفِي الرَّكَازِ: الْخُمْسُ فَوْرًا يُخْرَجُ،
فَإِنْ يَجِدُهُ فِي مَكَانٍ يُمْلِكُ
أَوْ مَوْضِعٍ مَسْكُونٍ أَوْ مَطْرُوقٍ:
إِلَّا إِذَا رَبُّ الْمَكَانِ عُرِفَا
فَلِلَّذِي مَلَكَهُ إِيَّاهُ

عِشْرِينَ دِينَارًا كَمَا قَدْ حُرِّرَا
لِخُمْسِ أَلْفِ دِرْهَمٍ كَمَا نُقِلَ
فِي كُلِّ مَا مِنَ الْحَلِيِّ يَحْرُمُ
وَلَوْ بِكَسْرٍ قَابِلِ الْإِصْلَاحِ
مِنْ مَعْدِنٍ، فَرُبْعُ عَشْرٍ أُخْرِجَا
وَهُوَ الدَّفِينُ الْجَاهِلِيُّ الْمُخْرَجُ
لِغَيْرِهِ، أَوْ فِي طَرِيقٍ يُسَلِّكُ
فَلِقُطَّةً مِنْ غَيْرِ مَا تَفْرِيقِ
فَهُوَ لَهُ، فَإِنْ يَكُنْ لَهُ نَفْيُ:
وَهَكَذَا إِلَى الَّذِي أَحْيَاهُ

٦٧٠

باب زكاة التجارة

وَكُلُّ عَرْضٍ لِلتَّجَارَةِ اشْتَرِي
فَإِنْ جَرَى تَمَلَّكَ بِنَقْدٍ
وَإِنْ جَرَى بِغَيْرِ بِنَقْدٍ فِي بَلَدٍ
فَالْفَرَضُ فِيهِ: رُبْعُ عَشْرٍ الْمَنْجَرِ
قَوْمَتَهُ بِجِنْسِ ذَلِكَ النَّقْدِ
فَعَالِبُ النَّقْدَيْنِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ

(١) في (ب): «باب زكاة النقدين».

أَوْ بَعْضَهُ، وَبَعْضَهُ، فَإِنْ عُرِفَ
وَحَيْثُ كَانَتْ الزَّكَاةُ لَازِمَةً
أَوْ كَانَ نَخْلًا مُطْعِمًا أَثْمَارَهُ
لَكِنْ لِسَبْقِ حَوْلِهَا تُقَدَّمُ ٦٨٠
ثُمَّ افْتَتِحَ لِلْعَيْنِ حَوْلًا مُطْلَقًا
وَالْتَّبْنُ، وَالْجُدُوعُ، ثُمَّ الْأَرْضُ:
فَزَكَ كُلًّا مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا
مُقَدَّارُ كُلِّ مِنْهُمَا لَمْ يَخْتَلَفْ
فِي عَيْنِهِ، كَأَنْ تَكُونَ سَائِمَةً
زَكَاةً لِلْعَيْنِ لَا التَّجَارَةَ
عَلَى زَكَاةِ الْعَيْنِ حَيْثُ تَلَزَمُ
مِنْ آخِرِ الْحَوْلِ الَّذِي قَدْ سَبَقَا
إِنْ تَبْلُغَ النَّصَابَ فَهِيَ عَرْضُ
بِحُكْمِهِ عَمَّا سِوَاهُ سَرْمَدًا

باب زكاة النعم^(١)

وَتَلَزَمُ الزَّكَاةُ أَيْضًا فِي النَّعْمِ
وَلَمْ تَجِبْ فِي غَيْرِهَا زَكَاةٌ
لِلْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ
مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ كَامِلٍ تَلَا حَقًّا
وَفَرَضُ سِتِّ مَعَ ثَلَاثِينَ اجْعَلَا:
وَسِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ. حِقُّهُ
مِنْ: إِبِلٍ، وَبَقَرٍ، وَمِنْ غَنَمٍ
فَالْإِبِلُ فِيهَا: كُلُّ خَمْسٍ شَاةٍ
فَفَرَضُهَا بِنْتُ الْمَخَاضِ مِنْ إِبِلٍ
وَابْنُ اللَّبُونِ عِنْدَ فَقْدِهَا كَفَى^(٢)
بِنْتُ لَبُونٍ بَعْدَ حَوْلَيْنِ اقْبَلَا
بَعْدَ الثَّلَاثِ فَهِيَ مُسْتَحَقَّةٌ

(١) في (أ): «باب زكاة القيمة».

(٢) كذا في (أ) وهامش (ب) بعد التصحيح، لكن الذي في أصل النسخة (ب) وشرح الشرقاوي

وبهامش البهجة وطبعة النوري كالتالي:

«من بعد حول ولفقدها اكتفي بابن اللبون أو بحق فيفي»

٦٩٠ إْحْدَى وَسِتِّينَ الْمُؤَدَّى: جَذَعَهُ
 وَوَأَجِبُ السَّبْعِينَ بَعْدَ السَّتِّ:
 وَإِنْ تَكُنْ تِسْعِينَ ثُمَّ وَاحِدَةً:
 أَوْ كَانَ مَعَ عِشْرِينَ مِنْ بَعْدِ الْمِئَّةِ
 إِنْ وَفَّتِ الْحَوْلَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ
 بِنْتُ لَبُونٍ كُلِّ أَرْبَعِينَا
 وَهَكَذَا عَشْرًا، وَعَشْرًا يَخْتَلِفُ
 وَالشَّاةُ إِمَّا بِنْتُ حَوْلٍ ضَانَ
 قَدْ أَجْدَعَتْ سِنًّا وَوَفَّتْ أَرْبَعَهُ
 بِنْتَا لَبُونٍ عِنْدَ كُلِّ مُفْتِي
 فَحِقَّتَانِ بِالنُّصُوصِ الْوَارِدَةِ
 وَاحِدَةً: تَكُنْ ثَلَاثٌ مُجْزِئَةٌ
 ثُمَّ اعْتَبِرْ مِنْ بَعْدِ تِسْعِ قَاعِدَةٍ:
 وَحِقَّةٌ فِي كُلِّ مَا خَمْسِينَا
 نَصَابُ كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا عُرِفَ
 أَوْ مَعَزٍ، وَسِنَّهَا حَوْلَانِ

فصل [في تفصيل زكاة البقر والغنم]

٧٠٠ ثُمَّ الثَّلَاثُونَ الَّتِي مِنَ الْبَقَرِ
 وَالْأَرْبَعُونَ: فَرَضُهَا مُسِنَّةٌ
 وَلَمْ تَزِدْ شَيْئًا لَدَى الْخَمْسِينَا
 وَمِنْ هُنَا يُغَيَّرُ النَّصَابُ
 وَوَأَجِبُ فِي الْأَرْبَعِينَ مِنْ غَنَمٍ:
 وَأَوْجِبُوا شَاتَيْنِ كُلُّ مُجْزِئَةٍ
 وَالْمِئَتَانِ حَيْثُ زَادَتْ وَاحِدَةً
 وَحَيْثُ كَانَتْ أَرْبَعًا مِئِنَا
 فِيهَا: تَبِيعُ بَعْدَ حَوْلٍ يُعْتَبَرُ
 قَدْ أَكْمَلَتْ حَوْلَيْنِ وَفَقَ السُّنَّةُ
 وَافْرَضُ تَبِيعَيْنِ لَدَى السَّتِّينَا
 وَالْفَرَضُ حَسْبَمَا اقْتَضَى الْحِسَابُ
 شَاةٌ؛ وَدُونَ الْأَرْبَعِينَ كَالْعَدَمِ
 إِنْ كَانَ مَعَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنْهُ
 فِيهَا: ثَلَاثٌ مِنْ شِيَاهِ وَارِدَةٍ
 فِيهَا: شِيَاهُ أَرْبَعٌ يَقِينَا

وَهَكَذَا مُكَرَّرًا لِلشَّاءِ مِنْ بَعْدِ ذَا بَعْدَةِ المِئَاتِ
 وَمُطْلَقًا لَمْ يُجْزِ إِخْرَاجُ الذَّكْرِ غَيْرَ الشِّيَاهِ وَالتَّبِيعِ مِنْ بَقَرٍ
 وَابْنِ اللَّبُونِ، ثُمَّ حَقُّ سَبَقًا أَوْ كَانَ عَنْ مَحْضِ الذُّكُورِ مُطْلَقًا

باب زكاة النبات

لَا تَلْزَمُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الرُّطْبِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ نَابَتِ، وَفِي العِنَبِ
 وَكُلِّ حَبِّ صَالِحٍ لِلخُبْزِ والعُشْرِ فِيهَا وَاجِبٌ وَمُجْزِي
 وَنِصْفُ عَشْرِ مَا لِسَقِيهِ مُؤْنٌ وَأَلْزَمُوا مَالِكُهُ كُلَّ المُوْنِ
 كَأَجْرَةِ التَّجْفِيفِ، وَالجِذَادِ وَالنَّقْلِ، وَالتَّخْلِيسِ، وَالحِصَادِ
 وَحَيْثُمَا بَدَا الصَّلَاحُ فِي الثَّمْرِ وَاشْتَدَّ حَبٌّ فَالوُجُوبُ مُعْتَبَرٌ
 وَالشَّرْطُ فِي وُجُوبِهَا المُحَقَّقِ: بُلُوغُ كُلِّ خَمْسَةٍ مِنْ أَوْسَقِ
 وَأَنْ يَكُونَ زَرْعُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ إِذْنِهِ فِي زَرْعِهِ، أَوْ غَرْسِهِ
 وَالجِنْسُ لَمْ يَكُنْ لغيرِهِ يُضَمُّ وَلَكِنِ الأنْوَاعُ كُلُّهَا تُضَمُّ
 وَفَرَضُ كُلِّ قِسْطُهُ إِنْ انضَبَطَ وَعِنْدَ عُسْرِ الضَّمِّ أُخْرِجَ الوَسْطُ
 كَذَلِكَ يَجْرِي الضَّمُّ فِي نَوْعِي سَنَةِ إِنْ يُحْصَدِ الزَّرْعَانِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ

باب زكاة الفطر

وَبِالغُرُوبِ يَوْمَ سَلَخِ الشَّهْرِ شَهْرِ الصِّيَامِ افْرِضْ زَكَاةَ الفِطْرِ

٧٢٠ عَلَى الرَّقِيقِ، وَالصَّغِيرِ، وَالذَّكَرِ
لَا مُعْسِرٍ وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَهُوَ مَنْ
عِيَالِهِ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ
مُطِيعَةً لِأَمْرِهِ لَمْ تَنْشُرْ
وَعَبْدَ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ عَبْدٍ وَقَفَ
مِنْ غَالِبِ الْأَقْوَاتِ فِي ذَاكَ الْمَحَلِّ
مِنْ قَدْرِ صَاعٍ حَيْثُ يُلْفَى الْوَاجِبُ
أَوْ كَانَ بَيْنَ مُوسِرٍ وَمُعْسِرٍ
وَلْيُعْطِ كُلُّ مَنْ عَلَيْهِ فِطْرَتُهُ
وَلَمْ تَجِبْ عَنْ كَافِرٍ، وَنَاشِرٍ
وَلَمْ تَجِبْ زَكَاتُهَا عَلَى أَحَدٍ ٧٣٠

باب أخذ القيمة في الزكاة

وَالْفَرَضُ فِي مَالِ الزَّكَاةِ نَفْسِهِ
فَالْفَرَضُ فِي عَرْضِ التَّجَارَةِ: الْقِيمُ
وَالنَّقْدُ أَوْ شَاتَانِ فِي الْجُبْرَانِ
عَنْ قِيمَةِ الْأَغْبَطِ فِي اجْتِمَاعِ
بِالاجْتِهَادِ دُونَ تَقْصِيرِ يَقَعُ
وَقَدْ يَكُونُ الْفَرَضُ غَيْرَ جِنْسِهِ
وَالشَّاةُ فَرَضُ الْخُمْسِ مِنْ إِبْلِ النِّعَمِ
وَالنَّقْدُ أَوْ شِقْصُ لَدَى النُّقْصَانِ
فَرَضَيْنِ مِنْهَا بَعْدَ أَخْذِ السَّاعِي
وَدُونَ تَدْلِيسٍ مِنَ الَّذِي دَفَعُ

وَصَرَفُ مَا تَعَجَّلَ الْإِمَامُ مِنْ نَقْدٍ إِذَا لَمْ يُجْزَ عَنْهَا، وَصَمِنَ
وَلِلْإِمَامِ الصَّرْفُ مُطْلَقًا بِلَا إِذْنِ جَدِيدٍ عَمَلًا بِمَا خَلَا

باب اجتماع زكاتين

جَمْعُهُمَا مِنْ مَالِكَ لَمْ يُعْتَبَرَ إِلَّا بِعَبْدٍ مُسْلِمٍ فِيهِ أَتَجَرَ
فِيهِ: صَاعٌ عَنِ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَفِيهِ بَعْدَ الْحَوْلِ رُبْعُ الْعُشْرِ

باب المبادلة

وَمَنْ يُبَادِلُ فِي خِلَالِ الْحَوْلِ ٧٤٠
لَا إِنْ يَكُنْ مُبَادِلًا بِالْعَرْضِ يَصْرِبُ بِهَا مُسْتَأْنَفًا لِلْحَوْلِ
أَوْ بَاعَهُ بِالنَّقْدِ، أَوْ شَرَاهُ بِأَنْ يَبِيعَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ
بِهِ نَصَابًا دُونَ مَا سِوَاهُ

باب الخلطة

وَخُلْطَةُ الْأَمْوَالِ فِي الزَّكَاةِ نَوْعَانِ كُلُّ مِنْهُمَا سَيَاتِي:
إِنْ يَشْتَرِكُ فِي مَالِهَا شَخْصَانِ فَخُلْطَةُ الشُّيُوعِ وَالْأَعْيَانِ
أَوْ يَخْلِطَا وَمِلْكُ كُلِّ جَارٍ مُمَيِّزًا فَخُلْطَةُ الْجَوَارِ
فَإِنْ تَدُمُ حَوْلًا وَسَاوَى مَا اخْتَلَطَ نَصَابُهُ كَانَا كَوَاحِدٍ فَقَطْ
مَعَ اتِّحَادِ مَسْرَحٍ، وَمَشْرَبٍ وَالْفَحْلِ، وَالْمُرَاحِ، ثُمَّ الْمَحْلَبِ
وَالْحِرْزِ، وَالْجَرِينِ، وَالذُّكَّانِ وَحَافِظٍ، وَغَيْرِهَا فِي الثَّانِي

فَرِحَ [فِيمَنْ مَلَكَ نَصَابَ غَنَمٍ فَبَاعَ نِصْفَهَا فِي الْحَوْلِ أَوْ خَلَطَا مَالِيَهُمَا خَلْطَةَ جَوَارٍ]

لَهُ نَصَابٌ غَنَمٍ فَبَاعَا ۷۵۰
فَفَرَضُ كُلِّ: نِصْفُ شَاةٍ قَدْ حُتِمَ
فِي الْحَوْلِ شَخْصًا نِصْفَهَا مُشَاعًا
إِحْرَاجُهُ لِحَوْلِهِ مَتَى حُتِمَ
أَوْ لَمْ يَبْعَ بَلْ خَلَطَا مَالِيَهُمَا
وَاخْتَلَفَ الْمَالَانِ فِي حَوْلَيْهِمَا
فَكَانَ فِرَادٍ أَوَّلِ الْأَحْوَالِ

باب تعجيل الزكاة

تَعْجِيلُهَا يُجُوزُ عَنْ عَامٍ فَقَطُّ
بِقَاوُؤُهُ لِلْفَرَضِ (١) أَهْلًا، وَكَذَا
لِمَالِكِ النَّصَابِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ:
بِقَاءِ الْإِسْتِحْقَاقِ فِيمَنْ أَخَذَا
كَيْ يَحْضَلَ الْأَجْزَاءُ بِالْمُعْجَلِ
وَمَوْتِهِ، وَفَقْرٍ مَنْ يُزَكِّي
فَبَارِتِدَادٍ وَاحِدٍ لَمْ يَحْضَلِ
وَبِغْنَى قَابِضِهَا، أَوْ يَعْتَرِفُ
وَفَقْدِ مَالِهِ الَّذِي قَدْ زَكِّيَ
فَحَيْثُمَا لَمْ يَقَعِ الْمُعْجَلُ
بِرَقِّهِ، وَمَالُهُ أَصْلٌ عُرِفَ
مَوْقِعُهُ اسْتَرَدَّه الْمُعْجَلُ
إِنْ بَيَّنَّ التَّعْجِيلَ حَالَ دَفْعِهِ
لِقَابِضٍ، أَوْ كَانَ عَالِمًا بِهِ

باب قسم الصدقات

يَخْتَصُّ بِالْأَصْنَافِ وَهِيَ الْآتِيَةُ ۷۶۰
فِي الْفُقَرَاءِ، مَعَ مَسَاكِينِ الصَّفَةِ
مَخْصُورَةٌ بِالنَّصِّ فِي ثَمَانِيَةٍ:
وَالْعَامِلِينَ بَعْدَهُ، وَالْمُؤَلَّفَةَ

(١) فِي (أ): «لِلْمَلِكِ».

مُكَاتَبِينَا، ثُمَّ غَارِمِينَا
وَوَاجِبٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ
وَكَوْنُ كُلِّ مُسْلِمًا حُرًّا يَجِبُ
وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا عَنِ الْبَلَدِ
لَكِنْ لَهُ تَفْرِيقُهَا كَمَا اشْتَهَرَ
وَالدَّفْعُ لِلْإِمَامِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
ثُمَّ الْغُرَاةُ، وَالْمُسَافِرِينَ
لَا عَامِلٌ، بَلْ جَازَ بِالْأَقْلِ
لَمْ يَتَسَبَّ لِهَاشِمٍ وَالْمُطَلَبِ
لِمَالِكٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فَقَدْ
عَنِ كُلِّ مَالٍ بَاطِنٍ وَمَا ظَهَرَ
حَيْثُ الْإِمَامُ فِي الْأَنَامِ يَعْدِلُ

باب قسم الغنيمة والفيء

مَا جَاءَنَا مِنْ مَالِ أَهْلِ الْكُفْرِ
وَعَيْرُهُ فَيءٌ، كَعَشْرِ الْعَرْضِ
وَمَالٍ مُرْتَدٍّ، وَصُلْحِ حَادِثٍ
فِي الْغَنِيمَةِ: الْمُقَدَّمُ السَّلْبُ
فِي قَتْلِهِ أَمْرًا مُشَقًّا وَعَرَزُ
وَحُمْسُ الْبَاقِي، فَخُمْسٌ يُوقَفُ
لِحَاضِرِي الْقِتَالِ، دُونَ مَنْ لِحَقِّ
ثَلَاثَةٌ لِلْفَارِسِ الْمُقَاتِلِ
وَحُمْسُ الْخُمْسِ الَّذِي قَدْ وَقَفَا
غَنِيمَةٌ، إِنْ يُنْتَزَعُ بِالْقَهْرِ
وَجِزِيَّةً، وَكَخَرَاجِ الْأَرْضِ
وَمَالٍ ذِمِّيٍّ بِغَيْرِ وَارِثٍ
لِقَاتِلِ الْقَتِيلِ إِنْ كَانَ ارْتَكَبَ
بِهِ كَفَانًا شَرَّهُ كَأَنْ أَسْرُ
وَالْأَرْبَعُ الْأَخْمَاسُ مِنْهُ تُصْرَفُ
مِنْ بَعْدِ، لَكِنَّ السَّرَايَا تَسْتَحِقُّ
مِنْهُمْ، وَسَهْمٌ وَاحِدٌ لِلرَّاجِلِ
فَخُمْسُهُ يُعْطَى لِآلِ الْمُصْطَفَى

٧٧٠

وَالْخُمْسُ فِي مَصَالِحِ الْإِسْلَامِ وَالْخُمْسُ مِنْهُ لِلْمَسَاكِينِ اسْتُحِقَّ
 وَخَمَّسُوا الْفِيءَ ابْتِدَاءً فَاعْلَمَ وَالْأَرْبَعُ الْأَخْمَاسُ لِلْأَجْنَادِ ٧٨٠
 وَخُمْسُهُ يَكُونُ لِلْأَيْتَامِ وَخُمْسُهُ لِابْنِ السَّبِيلِ الْمُسْتَحِقِّ
 فَخُمْسُهُ لِأَهْلِ خُمْسِ الْمَعْنَمِ مَنْ أَرْصَدُوا لِلْغَزْوِ وَالْجِهَادِ

باب الكفارة

أَنْوَاعُهَا: كَفَّارَةُ الظُّهَارِ لِيَصَائِمٍ عَمْدًا بِشَهْرِ الصَّوْمِ
 رَابِعُهَا كَفَّارَةُ الْيَمِينِ مَعَ وَوَجِبُ الثَّلَاثَةِ الْمُقَدَّمَةِ:
 سَلِيمَةٍ مِمَّا يُخِلُّ بِالْعَمَلِ وَصَامٍ عِنْدَ فَقْدِهَا شَهْرَيْنِ، مَعَ
 وَإِنَّمَا انْقِطَاعُهُ بِالْفِطْرِ أَوْلَمَ يُطَقُّ: فَلْيُعْطِ مِنْ قُوتِ غَلْبٍ
 فِي الثَّلَاثِ: الْعِتْقُ، وَالصِّيَامُ وَوَجِبُ الْيَمِينِ: أَنْ يُكْفَّرَ
 أَوْ كِسْوَةً، أَوْ عَشْرَةَ أَمْدَادِ حَبِّ وَالْقَتْلِ، وَالْجِمَاعِ بِالنَّهَارِ
 إِنْ يَعْصِ فِي إِفْسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ حِنْثٍ مُبَاحٍ أَوْ حَرَامٍ قَدْ وَقَعَ
 إِعْتَاقُ نَفْسٍ ذَاتِ رِقٍّ مُسْلِمَةٍ مِنْ الْعُيُوبِ كَالْعَمَى وَكَالشَّلْلِ
 تَتَابَعٍ، بَنَحْوِ حَيْضٍ مَا انْقَطَعَ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ يَكُنْ بَعْدُ
 سِتِّينَ مَسْكِينًا لِكُلِّ مُدٍّ حَبِّ وَالْقَتْلُ لَمْ يَجِبْ لَهُ إِطْعَامُ
 إِمَّا بِإِعْتَاقٍ كَمَا قَدْ ذَكَرْنَا لِعَشْرَةٍ، وَفَقْرُ كُلِّ قَدْ وَجِبَ ٧٩٠

وَصَامَ إِنْ يَعْجِزُ عَنِ الْخِصَالِ ثَلَاثَةً، وَلَوْ بِلَا تَوَالِي

باب الفدية^(١)

أَنْوَاعُهَا ثَلَاثَةٌ: فَالْأَوَّلُ
مِنْ حَامِلٍ، وَمُرْضِعٍ، وَذِي كَبْرٍ
أَوْ غَيْرِهِمْ حَيْثُ الْقَضَا يُؤَخَّرُ
وَقَصُّ ظُفْرٍ وَاحِدٍ بِلَا ضَرَرَ
وَفِي مَنَى لِتَرْكِ لَيْلَةٍ بِهَا
وَقَتْلُ صَيْدٍ مُحْرَمًا، أَوْ فِي الْحَرَمِ
وَعَيْرُهَا مِنْ وَاضِحِ الْبَيَانِ
لِقَتْلِ صَيْدٍ، وَاخْتِلَا نَبْتِ الْحَرَمِ
وَقَصُّ شَعْرَتَيْنِ، أَوْ ظُفْرَيْنِ
وَتَالِثُ الْأَنْوَاعِ مُطْلَقُ الدَّمِ
أَوْ قَصُّ أَظْفَارِ ثَلَاثٍ، أَوْ شَعْرٍ
وَقَطْعِ نَابِتٍ مِنَ الْأَشْجَارِ
وَبِفَوَاتِ النَّسْكِ، وَالْقِرَانِ

٨٠٠

(١) في (أ): «باب الكفارة» مع أنه سبق .

كَذَلِكَ الْإِفْسَادُ بِالْجَمَاعِ وَتَرَكَهُ الطَّوْفَ لِلدَّوَاعِ
وَتَرَكَ إِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ وَالرَّمِيَّ لِلْجَمَارِ فِي الْأَوْقَاتِ
وَتَرَكَهُ الْمَبِيتَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَفِي مَنَى اللَّيَالِي الْمَشْرِفَةِ

كتاب الصوم

وَلْيُشْتَرَطَ لِصِحَّةِ الصِّيَامِ ٨١٠
وَعِلْمُهُ بِالْوَقْتِ أَيْضًا، وَالنَّقَا
وَلِلْوُجُوبِ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا
ثُمَّ الْفُرُوضُ: نِيَّةٌ مِنْ لَيْلِهِ
وَصَائِمٌ وَتَرَكَ مَا قَدْ فَطَّرَا
ثُمَّ الصِّيَامُ كُلُّهُ أَقْسَامٌ:
وَالرَّابِعُ الْمَكْرُوهُ؛ فَالْفَرْضُ قِسْمٌ
فِي فِعْلِهِ التَّتَابُعُ الْمَأْمُورُ
لِلْقَتْلِ، وَالظَّهَارِ، وَالْوِقَاعِ فِي
وَلَازِمُ التَّفْرِيقِ وَهُوَ الثَّانِي
وَاللَّفَوَاتِ، أَوْ لَوَاجِبٌ فَقَدْ
٨٢٠ ثَالِثًا مَا فِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا
كَذَا فِدَا حَلْقٍ، وَصَيْدٍ، وَشَجَرٍ

فِي الصَّائِمِ: الْعَقْلُ، مَعَ الْإِسْلَامِ
مِنْ حَيْضِهَا، وَمِنْ نَفَاسٍ حَقِّقًا
مُكَلَّفًا يُطِيقُ جُوعًا وَظَمًا
وَأَجْزَأَتْ إِلَى زَوَالِ نَفْلِهِ
كَحُقْنَةِ وَمَا بِأُذُنِ قَطْرًا
فَرْضٌ، وَمَنْدُوبٌ، كَذَا حَرَامٌ
ثَلَاثَةً، فَمِنْهُ: قِسْمٌ قَدْ لَزِمَ
وَذَاكَ شَهْرُ الصَّوْمِ، وَالتَّكْفِيرُ
شَهْرُ الصِّيَامِ بِالنَّهَارِ فَاعْرِفِ
فَفِي تَمْتُّعٍ، وَفِي قِرَانِ
وَالنَّذْرِ حَيْثُ شَرَطُ تَفْرِيقٍ وَجَدَّ
وَهُوَ: الْقَضَاءُ عَنْ شَهْرِ صَوْمٍ قَدَّمَ
وَاللَّبْسَ وَالتَّطْيِبَ مَعَ دَهْنِ الشَّعْرِ

وَالنَّذْرِ إِنْ يُطْلَقُ، وَفِي الْأَظْفَارِ
 مِنَ الْجَمِيعِ خَمْسَ عَشْرٍ تُسْرَدُ
 وَالتَّسْعُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْمُشْرَفَةَ
 وَالسَّتُّ مِنْ شَوَّالٍ، مَعَ شَعْبَانَ ضَمًّا
 وَسُودَهَا أَيضًا، وَعَاشُورَاءُ
 يَوْمَانِ، أَوْ يَوْمٌ بِغَيْرِ صَوْمٍ
 فَهَذِهِ أَنْوَاعُ صَوْمٍ أُكِّدًا
 لِحَامِلٍ، وَمَرْضِعٍ، وَفِي السَّفَرِ
 إِلَى قِضَا مَا فَاتَ مِنْ فَرَضٍ لَهُ
 وَمِثْلُهُ إِفْرَادُ سَبْتٍ، أَوْ أَحَدٍ
 بِصَوْمِهِ، أَوْ فَوَتْ حَقِّ مُعْتَبَرٍ
 خِلَافَ الْأَوْلَى، فَانْتَبِهْ لِتَعْرِفَهُ
 وَالْحَيْضِ، وَالنَّفَاسِ عَنْ تَحْقِيقِ
 وَيَوْمِ شَكٍّ، وَلِيَجْزُ إِنْ كَانَا
 أَوْ وَافَقَا مَا عَتَادَ مِنْ نَفْلِ مَضَى
 بِمَا مِنْ الصِّيَامِ بَعْدَهُ حَصَلَ

وَوَطْءِ مُحْرَمٍ، وَفِي الْإِحْصَارِ
 وَالنَّفْلِ أَنْوَاعٌ كَثِيرٌ أَكَّدُوا
 الْإِثْنَانِ، وَالْخَمِيسَ، ثُمَّ عَرَفَهُ
 وَالْعَشْرُ مِنْ مُحْرَمٍ، كَذَا الْحُرْمِ
 وَبَيْضُ أَيَّامٍ، وَتَاسُوعَاءُ
 وَصَوْمُ يَوْمٍ، ثُمَّ بَعْدَ الْيَوْمِ
 وَصَوْمُ يَوْمٍ قُوْتُهُ لَنْ يُوجَدَا
 وَيُكْرَهُ الصِّيَامُ: إِنْ خِيفَ الضَّرَرُ
 وَالشَّيْخِ، وَالْمَرِيضِ، وَآكْرَهُ نَفْلُهُ
 وَصَوْمُ يَوْمٍ جُمُعَةٍ حَيْثُ أَنْفَرَدُ
 وَصَوْمُ كُلِّ الدَّهْرِ إِنْ يَخْفَ ضَرَرُ
 لِكِنَّهُ لِلْحَجِّ يَوْمَ عَرَفَةَ
 وَامْنَعُهُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَالتَّشْرِيقِ
 كَذَاكَ بَعْدَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ
 عَنْ نَذْرِ، أَوْ كَفَّارَةٍ، أَوْ عَنْ قِضَا
 أَوْ صَامَ قَبْلَ النُّصْفِ صَوْمًا اتَّصَلَ

باب ما يفسد الصوم

وَيُفْسِدُ الصَّيَّامَ قِيءٌ يُفْعَلُ
جَوْفًا، وَلَوْ بِحِقْنَةٍ كَمَا مَضَى
كَذَلِكَ الْإِنزَالُ إِلَّا بِالنَّظَرِ ٨٤٠
وَالْوَطْءُ عَمْدًا بِاخْتِيَارٍ، عَالِمًا
وَالدُّبْرُ مِثْلُ الْقَبْلِ فِي الْإِثْيَانِ
وَلَا مِنَ الْعَيْنِ، وَالْمَوْلِيِّ، وَلَا
ثُمَّ عَلَى مَنْ أَفْسَدَ الصَّوْمَ الْقَضَا
بِالْوَطْءِ فِي شَهْرِ الصَّيَّامِ آثِمًا
وَأَلْزَمُوا إِمْسَاكَ بَاقِي الْيَوْمِ
عَمْدًا، وَمَنْ عَن نِّيَّةٍ لَيْلًا غَفَلَ
أَوْ ظَنَّ يَوْمَ الشَّكِّ مِنْ شَعْبَانَا
أَوْ فِي الْوُضُوءِ الْمَالَ جَوْفٍ سَبَقَا

وَمَا مِنَ الْأَعْيَانِ عَمْدًا يُوَصَلُ
وَكَوْنِهِ مُبَالِغًا مَمْضَمًا
وَالْفِكْرِ، أَوْ مِنْ نَائِمٍ، فَلَا ضَرَرَ
بِمَنْعِهِ مِمَّنْ يَكُونُ صَائِمًا
لَا الْحِلَّ وَالتَّحْلِيلِ وَالْإِحْصَانِ
بِكُرٍّ، فَحُكْمُهَا بِهِ لَنْ يَبْطُلَا
وَهَكَذَا كَفَّارَةٌ كَمَا مَضَى
بِذَاكَ، مِنْ حَيْثُ الصَّيَّامُ عَالِمًا
لِمُفْسَدِ صِيَّامِ شَهْرِ الصَّوْمِ
أَوْ ظَنَّ لَيْلًا، أَوْ غُرُوبًا فَأَكَلَ
فَبَعْدُ مِنْ شَهْرِ الصَّيَّامِ بَانَا
مُبَالِغًا مَمْضَمًا مُسْتَشْقَا.

باب الإفطار في رمضان

وَالْفِطْرُ فِيهِ وَاجِبٌ مَعَ الْقَضَا ٨٥٠
وَجَائِزٌ، مَعَ: الْقَضَاءِ فِي السَّفَرِ
وَمُوجِبُ الْقَضَاءِ وَالْفِدَا إِذَا
فِي: ذَاتِ حَيْضٍ، أَوْ نَفَاسٍ عَرَضَا
وَاللْمَرِيضِ إِنْ يَخْفُ بِهِ ضَرَرٌ
لِمُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ أَنْقَدَا

كَحَامِلٍ، أَوْ مُرْضِعٍ إِنْ تَشَفَّقَا
 أَوْ آخَرَ الْقَضَا بِلَا عُدْرِ إِلَى
 عَلَى الْجَنِينِ وَالرَّضِيعِ مُطْلَقًا
 شَهْرِ الصَّيَامِ بَعْدُ مِنْ عَامٍ تَلَا
 وَاللَّفِدَا دُونَ الْقَضَا عِنْدَ الْكِبَرِ
 وَالْعَكْسُ فِي الْإِغْمَا وَنَحْوِهِ اسْتَقَرَّ
 وَمَا عَلَى الْمَجْنُونِ بَعْدَ فِطْرِهِ
 مِنْ فِدْيَةٍ، وَلَا قَضَا فِي عُمُرِهِ

باب ما يكره في الصوم

وَعَشْرَةٌ تُكْرَهُ فِي الصَّيَامِ:
 وَمَضْعُهُ عِلْكَاءَ، كَذَا الْحَمَامُ
 تَشَأْتُمْ، وَالذَّوْقُ لِلطَّعَامِ
 وَحَجْمُهُ شَخْصًا، وَالْاِحْتِجَامُ
 وَكَوْنُهُ لِفِطْرِهِ مُؤَخَّرًا
 كَذَا اسْتِيَاكُ عَنْ زَوَالِ آخِرًا
 وَأَنْ يَرَى بِشَهْوَةٍ حَلِيلَتَهُ ٨٦٠
 وَقَبْلَةً إِنْ لَمْ تُحْرِكْ شَهْوَتَهُ

باب ما يصل إلى الجوف ولا يفطر

وَلَمْ يُفِطَّرْ مَا لِحُجُوفِهِ يَصِلُ
 أَوْ بَيْنَ أَسْنَانٍ بِهِ رِيْقٌ جَرَى
 مَعَ سَهْوٍ، أَوْ إِكْرَاهٍ، أَوْ مِمَّنْ جَهْلُ
 مَعَ عَجْزِهِ عَنْ مَجِّهِ حِينَ اعْتَرَى
 وَلَا غَبَارٌ ثَارَ مِنْ طَرِيقِ
 أَوْ كَانَ مِنْ غَرْبَلَةِ الدَّقِيقِ
 بِنَفْسِهِ، وَلَا بَعُوضٌ مُنْحَدِفٌ
 وَلَا ذَبَابٌ^(١) طَائِرٌ إِنْ يَنْحَدِفُ

(١) في (ب): «ولا غبار».

باب الاعتكاف

بِمَسْجِدٍ يَخْتَصُّ الْإِعْتِكَافُ
وَالشَّرْطُ فِي الْمُعْتَكِفِ: الْإِسْلَامُ، مَعَ
وَالْإِعْتِكَافُ وَاجِبٌ الْإِبْطَالِ:
وَبِالْخُرُوجِ دُونَ عُذْرٍ، أَوْ لِحَدِّ
وَدَفْعِ حَقٍّ كَانَ فِيهِ يُمِطُّ
إِنْ كَانَ عَمْدًا بِاخْتِيَارِ الْمُعْتَكِفِ ٨٧٠
وَذَوَاعْتِكَافٍ وَاجِبٍ لَا يَخْرُجُ
أَكْلٍ، وَشُرْبٍ مُتَنَفًى الْإِمْكَانِ
وَالْحَيْضِ، وَالنَّفَاسِ، أَوْ أَنْ يَجْنُبَا
كَذَلِكَ الْإِغْمَاءُ. وَالْأَسْقَامُ
وَجُمُعَةٌ لَكِنْ بِذَلِكَ يَبْطُلُ
وَالْخَوْفُ مِنْ نَفِيرٍ بِالْبَلَدِ
وَدَفْنٍ مَيِّتٍ أَوْ آدَا شَهَادَةٍ
وَالْإِعْتِكَافُ بِالْأَدَاءِ يَبْطُلُ

وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الطَّوَافُ
عَقْلٍ، وَفَقْدِ نَحْوِ حَيْضٍ قَدْ مَنَعَ
بِالسُّكْرِ، وَالْجَمَاعِ، وَالْإِنْزَالِ
بِالْإِعْتِرَافِ ثَابِتٍ كَقَطْعِ يَدٍ
تَعَدِّيًّا، فَكُلُّ ذَلِكَ مُبْطِلٌ
مَعَ عِلْمِهِ التَّحْرِيمِ فِيمَا قَدْ عُرِفَ
مِنْ مَسْجِدٍ، إِلَّا لِأَشْيَاءٍ تُخْرَجُ:
بِمَسْجِدٍ، وَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ
وَلِلْأَذَانِ إِنْ يَكُنْ مُرْتَبَا
إِنْ شَقَّ مَعَ كِلَيْهِمَا الْمَقَامُ
وَعِدَّةً، وَخَوْفٌ قَيِّءٍ يَحْصُلُ
أَوْ قَاهِرٍ، أَوْ أَنْهَدَامِ الْمَسْجِدِ
إِنْ يَنْفَرِدُ فِي الدَّفْنِ وَالشَّهَادَةِ
إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَ التَّحْمُلُ

كتاب (١) النسك من حج وعمره

بِالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ، وَالْإِسْلَامِ
وَأَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ حُرًّا كَلَّهُ
لَا وَقْتَهُ؛ إِذْ وَقْتُهَا لَا يَنْحَصِرُ
أَوْ نَفْلٍ، أَوْ قَضَا، أَوْ التِّزَامِ
إِفْرَادِهِمْ، تَمَتُّعٍ، قِرَانٍ
إِفْرَادِهِمْ؛ وَعَكْسُهُ التَّمَتُّعُ
فَقَارَنُ؛ أَوْ بَعْدَهَا حَجٌّ حَصَلَ
فَقَارَنُ أَيضًا؛ وَعَكْسُهُ امْتَنَعَ
فَإِنْ يَكُنْ مِنْ سَاكِنِي ذَاكَ الْحَرَمِ
بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ لَنْ يَلْزَمَا
أَوْ آخَرَ الْحَجِّ لِعَامٍ تَالِي
سَعْيٍ؛ وَحَلَقِ الرَّأْسِ كَيْفَمَا وَقَعَ
يَخْرُجُ لِأَذْنَى الْحِلِّ فَهُوَ مَلْتَزَمٌ
صَحَّتْ، وَلَكِنْ أَوْجِبُوا مَعَهُ الدَّمَ
فِي الْفَضْلِ، فَالْتَّنَعِيمُ فَالْحُدَيْيَةُ

وَالْحَجُّ وَاجِبٌ عَلَى الْأَنَامِ:
وَالْوَقْتُ أَيضًا، وَاسْتِطَاعَةٌ لَهُ
وَمِثْلُهُ الْعُمْرَةُ فِيمَا قَدْ ذُكِرَ
وَالنُّسْكَ إِمَّا: نُسْكَ الْإِسْلَامِ
عَلَى وُجُوهِ تَفْعَلُ النُّسْكَانِ
فَعُمْرَةٌ مِنْ بَعْدِ حَجٍّ تَقَعُ
وَأَيُّ شَخْصٍ فِيهِمَا مَعًا دَخَلَ
وَلَيْسَ فِي أَعْمَالِهَا أَصْلًا شَرَعٌ
وَالزُّمُوا مَنْ لَيْسَ مُفْرَدًا بِدَمٍ
أَوْ قُرْبِهِ أَوْ عَادَتْ ثُمَّ أَحْرَمَا
أَوْ قَدَّمَ الْعُمْرَةَ عَنْ شَوَالٍ
أَرْكَانُهَا: الْإِحْرَامُ؛ وَالطَّوَافُ؛ مَعَ
فَإِنْ أَرَادَ عُمْرَةً مَنْ فِي الْحَرَمِ:
فَإِنْ يَكُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ أَحْرَمَا
وَالْأَفْضَلُ الْجِعْرَانَةُ الْمُسْتَعْلِيَةُ

٨٨٠

٨٩٠

(١) في (ب) : « باب » .

باب أركان الحج وواجباته وسننه^(١)

أَرْكَانُهُ: الْإِحْرَامُ؛ وَالْوُقُوفُ؛ مَعَ
وَشَرْطُ مُطْلَقِ الطَّوَافِ الطُّهْرُ
وَيُنْدَبُ اسْتِئْلَامُ ذَلِكَ الْحَجَرِ
وَأَنْ يَكُونَ بِالطَّوَافِ يَبْتَدِي
أَوْ خَافَ أَنْ تَفُوتَهُ الْمَكْتُوبَةُ
وَلِلرَّجَالِ الْإِضْطِبَاعُ، وَالرَّمْلُ
وَالْمَشْيُ^(٢) فِيمَا بَعْدَهَا بِالْهَيْئَةِ^(٣)
وَوَاجِبَاتُ الْحَجِّ وَهِيَ مَا لَزِمَ
إِحْرَامُهُ بِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ
وَلَوْ عَقِيقًا كَانَ ذَلِكَ الْمَرْمِي
حَتَّى الْحَدِيدَ وَهُوَ فِي الْأَحْجَارِ
وَأَنْ يَبِيَّتَ النَّاسُ بِالْمُزْدَلِفَةِ
إِلَّا ذَوِي سِقَايَةِ الْعَبَّاسِ
وَأَنْ يَطُوفَ لِلْوَدَاعِ مَنْ ظَعَنَ

حَلَقٍ؛ وَسَعْيٍ؛ مَعَ طَوَافٍ إِذْ رَجَعَ
وَفَقْدُ تَنْكِيسٍ لَهُ؛ وَالسَّتْرُ
أَوَّلَ كُلِّ طَوْفَةٍ لِمَنْ قَدَرَ
لَا أَنْ يَجِدَ جَمَاعَةً بِالْمَسْجِدِ
أَوْ سُنَّةً رَاتِبَةً مَطْلُوبَةً
بِالْعَدْوِ فِي ثَلَاثِ طَوَفَاتٍ أَوَّلُ
وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهُ مَسْنُونَةٌ
فِي جَبْرِ كُلِّ فِدْيَةٍ إِذَا عُدِمَ:
وَرَمَى أَحْجَارًا إِلَى الْجَمْرَاتِ
أَوْ كَانَ بَلَّورًا لِيَصْدُقَ الْإِسْمُ
لَا حَيْثُ مِنْهُ اسْتُخْرِجَتْ بِالنَّارِ
وَفِي مَنْى حَيْثُ انْتَهَوْا مِنْ عَرَفَةَ
كَذَا رِعَاةُ الْإِبِلِ دُونَ النَّاسِ
لَا حَائِضٌ، وَمَنْ بِمَكَّةَ قَطَنَ

٩٠٠

(١) سقطت « وسننه » من (ب) .

(٢) في (ش) و(البهجة): « والمشي » !.

(٣) أي بتؤدة وسكينة .

فصل

وَأَنْ يَطُوفَ لِلْقُدُومِ إِذْ أَتَى
يَوْمَ الْوُقُوفِ آخِرًا بِالْمَوْقِفِ
إِذْ صَارَ بَيْنَ ذَيْنِكَ الْمِيلَيْنِ
مُحَسَّرٍ، فَلْيَسْعَ بِاشْتِدَادِ
كَمَا مَضَى، وَأَرْبَعٌ مِنَ الْخُطْبِ:
وَخُطْبَةٌ فِي نَمْرَةٍ بِالتَّاسِعِ
وَتَانِي التَّشْرِيقِ يَوْمَ النَّفْرِ
مِنَ الْمَنَاسِكِ الَّتِي أَمَامَهُمْ
وَكُلُّهَا أَيْضًا فَرَادَى تَجْرِي
فَخُطْبَتَانِ قَبْلَهُ مُقَرَّرَةٌ
وَعَيْرُهُمْ يُؤَمَّرُ بِالتَّقْصِيرِ
بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ حِينَ جَاؤَا
مِنِّي، وَلَيْلَةَ الْوُقُوفِ فَأَعْرِفِ
إِذْ كُلُّ ذَكَرٍ فِي مَحَلٍّ يُطَلَّبُ
أَيْضًا لِكُلِّ عُمْرَةٍ إِلَّا الْخُطْبَ
أَوْ بِمِنِّي، كَذَلِكَ أَوْ مُزْدَلِفَةَ

وَسَنِّ فِيهِ أَنْ يُلَبِّيَ الْفَتَى
وَالْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي
وَشِدَّةِ السَّعْيِ بِمَوْضِعَيْنِ
أَوْ صَارَ مُنْحَطًّا لِبَطْنِ وَاوِي
كَذَلِكَ الْأَغْسَالُ حَيْثُ تُسْتَحَبُّ
فَخُطْبَةٌ بِمَكَّةَ فِي السَّابِعِ
وَفِي مِنِّي كَذَلِكَ يَوْمَ النَّحْرِ
مُبَيِّنًا فِي كُلِّهَا أَعْمَالَهُمْ
وَكُلُّهَا مِنْ بَعْدِ فَرَضِ الظُّهْرِ
إِلَّا الَّتِي قَدْ أُجْرِيَتْ فِي نَمْرَةٍ
وَحَلَقُ كُلِّ الرَّأْسِ لِلذُّكُورِ
وَالذُّكْرُ، وَالْوُقُوفُ، وَالِدُّعَاءُ
وَأَنْ يَتُوا آخِرَ التَّشْرِيقِ فِي
وَسَائِرِ الْأَذْكَارِ حَيْثُ تُنْدَبُ
وَعَيْرُهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحَبُّ
وَمَالَهُ تَعَلَّقُ بِعَرَفَةَ

٩١٠

٩٢٠

باب محرمات الإحرام

وَلِيَمْتَنَعَ مِنْ مُحْرَمٍ أَشْيَاءُ: وَطَاءٌ، وَتَقْبِيلٌ، كَذَا اسْتِمْنَاءُ
وَالطِّبُّ، وَالنِّكَاحُ، وَالْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ، وَلُبْسُ أَشْيَاءِ سَاتِرَةٍ
كَلْبَسِ قَفَازٍ؛ وَمَا تَقَدَّمَ عَلَى الرِّجَالِ لَا النِّسَاءِ حُرْمًا
وَلِيَمْتَنَعَ عَلَى الرِّجَالِ لَا النِّسَاءِ وَالخُفَّ وَالْمَخِيطَ وَالْقَلَنْسُوَّةَ
وَأَنْ يَلْبَسُوا عِمَامَةً أَوْ بُرْنَسًا وَقَتْلَهُ، وَالْأَكْلُ مِمَّا صِيدَ لَهُ
وَالصَّيْدَ مِنْ كُلِّ وَلَوْ لِيَقْنِيَهُ وَقَصُّ شَيْءٍ مِنْ شُعُورٍ أَوْ ظْفُرٍ
وَأَنْ يَدُلَّ غَيْرَهُ لِيَقْتُلَهُ كَذَاكَ دَهْنُ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ
وَقَصُّ كُلِّ جَائِزٍ مَتَى يَضُرُّ إِنْ كَانَ إِتْلَافًا كَقَتْلِ صَيْدٍ

٩٣٠

باب التحلل

لِمَنْ أَتَمَّوْا نُسُكَهُمْ وَأَكْمَلُوا لَهُ وَجُوهٌ أَرْبَعٌ: فَالْأَوَّلُ
سَعْيٍ وَحَلَقِ حَلٍّ كُلِّ مَا امْتَنَعَ فَإِنْ أَتَوْا بِالرَّمْيِ وَالطَّوَّافِ مَعَ
وَالْوِطْءِ وَالتَّقْبِيلِ لَا يُبَاحُ وَإِنْ أَتَوْا بِاثْنَيْنِ فَالنِّكَاحُ
فَعُمْرَةٌ إِذَا أَتَمَّهَا أَحَلَّ وَمَنْ يَحُجُّ قَبْلَ وَقْتِهِ أَهْلٌ
مَنْ حَجَّ أَوْ مِنْ عُمْرَةٍ عِنْدَ الْأَدَا أَوْ أَكْمَلَ الْإِنْسَانُ مَا قَدْ أَفْسَدَا
فَلَمْ يَقِفْ، وَمَا سِوَاهُ تَمَّ مَا ثَانِي الْوُجُوهِ: مَنْ بَحَجَّ أَحْرَمًا

ثَالِثُهَا: أَنْ يَشْرَطَ التَّحْلُلَا
 رَابِعُهَا: لِلْحَصْرِ حَيْثُ يُوجَدُ ٩٤٠
 أَوْ زَوْجٍ، أَوْ غَرِيمٍ ذِي إِعْسَارٍ
 وَمَالُهُ سِوَى طَرِيقٍ سَالِكٍ
 فَإِنْ يُرَدُّ تَحْلُلًا حَيْثُ حُصِرَ:
 لِفَقْدِ مَالٍ أَوْ لِدَاءِ حَصَلَا
 مِنْ وَالِدٍ، أَوْ سَيِّدٍ، أَوْ مِنْ عَدُوٍّ
 لَمْ يَسْتَطِعْ إِثْبَاتَ ذَا الإِعْسَارِ
 أَوْ مَنَعَهُ مِنْ سَائِرِ الْمَسَالِكِ
 فَالذَّبْحُ، ثُمَّ الْحَلْقُ بِالْقَصْدِ اعْتَبِرَ

باب جزاء الصيد

وَالصَّيْدُ فِي الإِحْرَامِ صَيْدُ بَحْرِي
 أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعُ صَيْدِ الْبَرِّ:
 مَعَ الضَّمَانِ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي
 كَالذَّبِّ، وَالثُّعْبَانِ، وَالغُرَابِ
 وَكُلُّ صَيْدٍ صَائِلٍ لَا يُدْفَعُ
 وَثَالِثُ الأنْوَاعِ مَا لَا يُقْتَلُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْعًا لَوْحَشِيٍّ أُكِلَ ٩٥٠
 رَابِعُهَا وَحَشِيٍّ صَيْدٍ يُؤْكَلُ
 ثُمَّ الضَّمَانُ وَاجِبٌ بِقَتْلِهِ
 فِي الْخَلْقِ تَقْرِيبًا، وَذَلِكَ فِي النَّعْمِ
 يَحِلُّ مُطْلَقًا، وَصَيْدُ بَرِّي
 أَوْلَاهَا يَحِلُّ لِلْمُضْطَرِّ
 يَحِلُّ قَتْلُهُ بِلا ضَمَانِ
 وَغَيْرِ ذِي نَفْعٍ مِنَ الْكِلَابِ
 إِلا بِهِ، أَوْ مِنْ طَرِيقٍ يَمْنَعُ
 وَلَا ضَمَانًا، وَهُوَ مَا لَا يُؤْكَلُ
 وَغَيْرَ مَأْكُولٍ فَيُضْمَنُ إِنْ قُتِلَ
 أَوْ فَرَعٌ وَحَشِيٍّ فَقَطْ لَا يُقْتَلُ
 فِيمَا لَهُ مِثْلٌ بِذَبْحِ مِثْلِهِ
 مِنْ إِبِلٍ، وَبَقَرٍ، وَمِنْ غَنَمِ

وغيره بما به يقوم
وفي حمار الوحش: رأس من بقر
والكبش في ظبي، وضبع مجزي
واحكم بشاة مطلقاً في الثعلب
والضب فيه: الجدّي؛ واليربوع:
أما الحمام وهو ما في الشرب عب:
فإن يكن أكبر كالدرّاج ٩٦٠
قيمته، وما عدا ما قدماً
وحكم صيد المسجد الحرام

ففي النعام: البعير يلزم
كذلك في وعل ووحشي البقر
وفي الغزال: احكم بذبح عنز
كذا العناق احكم بها في الأرنب
جفر، وقتل طيره ممنوع
فدبح شاة في حمامة وجب
والكروان: فاسع في إخراج
في مثله: عدلان قطعاً حكماً
في المنع حكم الصيد في الإحرام

باب رمي الجمار

الرمي يوم النحر وقته عرف
ووقته المختار منه يجري
ورمي هذا اليوم رمي العقبة
فأبدأ بما لمسجد الخيف تلي
وعدة المرمي^(١) في الأيام

بنصف ليل النحر بعد أن يقف
إلى غروب الشمس يوم النحر
ثم الجمار بعده مرتبه
فالجمرة الوسطى، فما لها يلي
سبعون جمرة على التمام

(١) الذي في (أ) و(ب): «الرمي» .

سَبْعُ بِيَوْمِ النَّحْرِ وَالْبَوَاقِي فِي مُدَّةِ التَّشْرِيقِ بِاتِّفَاقِ
بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ الْجَارِي فِي كُلِّ يَوْمٍ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ
وَبِالْغُرُوبِ آخِرَ التَّشْرِيقِ تَمَّ وَقْتُ الْجَوَازِ فِي الْجَمِيعِ وَأَنْخَتَمَ ٩٧٠

باب مواقيت النسك

مَنْ جَا مِنَ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ: يَكُنْ لَهُ الْمِيقَاتُ ذَا الْحُلَيْفَةِ
أَوْ مِصْرَ أَوْ مِنْ مَغْرِبِ وَالشَّامِ: فَالْجُحْفَةُ الْمِيقَاتُ لِلْإِحْرَامِ
يَلْمَمَ اجْعَلْ لِتِهَامَةَ الْيَمَنِ قَرْنٌ لِنَجْدِي الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ
وَذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ تُجْعَلُ بِالنَّصِّ، لَكِنَّ الْعَقِيْقُ أَفْضَلُ
أَوْ بَيْنَ مَكَّةَ وَمِيقَاتِ سَكَنِ أَوْ مَكَّةَ: فَلْيُعْتَبَرْ ذَاكَ السَّكَنِ

باب الهدي

الْهَدْيُ إِمَّا: وَاجِبٌ، أَوْ مُسْتَحَبٌّ وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِمَّا قَدْ وَجَبَ
وَعَيْرُهُ فِي الْأَكْلِ كَالْأَضْحِيَّةِ وَفِي تَصَدُّقٍ وَفِي هَدِيَّةِ
ثُمَّ الدَّمَا نَوْعَانِ: نَوْعٌ قَدْ آتَى فِي الذِّكْرِ؛ وَالثَّانِي اجْتِهَادًا ثَبَّتَا
كَمَا^(١) آتَى فِي الذِّكْرِ فَهُوَ أَرْبَعُ: جَزَاءُ قَتْلِ الصَّيْدِ وَالْتَمَعُ
وَحَلْقُ رَأْسٍ إِنْ تَأَذَّى بِالشَّعْرُ وَفِدْيَةُ الْمَحْضُورِ حَيْثَمَا انْحَصَرَ ٩٨٠

(١) كذا في (ش) وطبعة النوري، وفي النسختين «فما»، وفي (البهجة) «أما».

فَإِنْ يَكُنْ لِلصَّيْدِ مِثْلُ حُيْرًا
بِمَالِهِ مِنْ قِيَمَةِ طَعَامًا
وَحَيْثُ مِثْلُهُ انْتَفَى: فَفِي الشَّرَا
وَحَيْثُ أَخْرَجَ الطَّعَامَ أَدَى
وَعِنْدَ فَقْدِ، ذِي التَّمَتُّعِ الدِّمَا
ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ فِي مَحَلِّهِ
وَخَيْرُوا بِالْحَلْقِ فِي صِيَامِ
ثَلَاثَةٌ لِسِتَّةٍ مِنَ الْحَرَمِ
وَأَلْزَمُوا مَحْضُورًا اسْتِطَاعًا
بِمَالِهَا مِنْ قِيَمَةِ طَعَامًا ٩٩٠
وَغَيْرُهُ نَوْعَانِ: نَوْعٌ يُنْسَكُ
كَتَرْكِ إِحْرَامٍ مِنَ الْمِيقَاتِ
أَعْنِي بِهِ الْمَبِيتَ فِي مُزْدَلِفَةَ
بِالْبَيْتِ عِنْدَ الظُّعْنِ لِلْوَدَاعِ
أَوْ كَانَ مِنْ تَطْيِيبٍ، أَوْ لَمَسِ

فِي الْمِثْلِ، بَيْنَ ذَبْحِهِ أَوْ الشَّرَا
أَوْ أَنْ يَصُومَ عَدْلُهُ أَيَّامًا
بِمَا يُسَاوِي، وَالصِّيَامُ خَيْرًا
لِكُلِّ مُسْكِينٍ هُنَاكَ مُدًّا
فَعَشْرَةٌ بِصَوْمِهَا قَدْ أُلْزِمَا:
وَسَبْعَةٌ إِذَا أَتَى لِأَهْلِهِ.
ثَلَاثَةٌ، أَوْ أَصْعَ طَعَامِ
كُلُّهُ لَهْ مُدَّانِ، أَوْ إِهْرَاقُ دَمِ
شَاةٍ، وَإِلَّا قُومَتْ وَابْتَاعَا
وَعِنْدَ عَجْزِ عَدْلِهِ صِيَامًا
جَبْرًا لِأَمْرٍ وَاجِبٍ إِذْ يُتْرَكُ
وَالرَّمْيِ لِلْجِمَارِ، وَالْبِيَاتِ
أَوْ فِي مَنِىٍّ، وَتَرْكِهِ تَطَوُّفَهُ
ثَانِيهِمَا مَا كَانَ لِلْجِمَاعِ
بِشَهْوَةٍ، أَوْ قُبْلَةٍ، أَوْ لُبْسِ

باب ما يفسد النسك وما يكره فيه

بِالْوَطْءِ عَمْدًا أَفْسَدُوهُ حَيْثُمَا
عَنْ أَوَّلِ التَّحَلُّلَيْنِ قُدِّمًا

وَوَاجِبٌ بِهِ بَعِيرٌ إِنْ قَدَرَ
فَإِنْ يَكُنْ عَجْزٌ فَسَبْعٌ مِنْ غَنَمٍ
فَإِنْ فَرَضَتْ الْعَجْزَ فَالطَّعَامُ ١٠٠٠
وَإِنْ يُؤَخَّرُ أَوْ يَطَأُ فِيمَا فَسَدَ
وَيُكْرَهُ الْجِدَالُ فِيهِ وَالنَّظْرُ
مِنَ الْحَصَى بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
وَأَخْذُهُ لِذَلِكَ مِنْ مَرْمَاهُ
أَوْ لَقَبِ الطَّوَافِ بِالْأَشْوَاطِ
وَعِنْدَ عَجْزٍ عَنْهُ رَأْسٌ مِنْ بَقَرٍ
وَالذَّبْحُ وَالتَّفْرِيقُ فِي ذَاكَ الْحَرَمِ
بِقِيَمَةِ الْبَعِيرِ فَالصِّيَامُ
فَلَا وَلَكِنْ فِيهِ شَاةٌ لَا عَدَدَ
بِشَهْوَةٍ وَأَخْذُهُ مِمَّا اسْتَقَرَّ
لِرَمِيهِ أَوْ بَعْدَ رَمِي رَامِي
أَوْ مِنْ مَكَانٍ نَجَسٍ يَرَاهُ
وغير مامضى كالامتشاط

باب فوات الحج

مَنْ فَاتَهُ وَقُوفُهُ تَحَلَّلًا
مَعَ ذَبْحِ شَاةٍ فِي الْقَضَاءِ حَالًا
بِعُمْرَةٍ وَلِيَقْضِيَهُ مُكْمَلًا
وَلَا تَفُوتُ الْعُمْرَةُ اسْتِقْلَالًا

باب نذر الهدي وغيره^(١)

النَّذْرُ إِمَّا ذُو لَجَاجٍ وَغَضَبٍ
ثَانِيهِمَا نَوْعَانِ: نَوْعٌ اشْتَهَرُ ١٠١٠
أَوْ التِّزَامُ قُرْبَةٍ مِنَ الْقُرْبِ
أَنَّ اسْمَهُ نَذْرُ الْجَزَاءِ وَاسْتَقَرَّ

(١) في (أ) «باب النذر» .

وَهُوَ الَّذِي إِذَا بَجَلِبِ نِعْمَهُ
وَيَلْزَمُ الْوَفَا بِهِ لَا مُطْلَقًا
وَعَيْرُهُ تَبَرُّرٌ قَدْ انْتَفَى
وَكُلُّ مَنْ فِي نَذْرِهِ قَدْ عَيَّنَا
وَعَيْنُوا فِي مُطْلَقِ الْهَدْيِ النَّعْمِ
وَسِتَّةُ الْأَسْبَاعِ قُلْ تَطَوُّعٌ
وَلِيَمْتَنِعَ تَصَرَّفُ الَّذِي نَذَرَ
أَوْ (٢) الرُّكُوبِ عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ

مُعَلَّقٌ، أَوْ بِانْدِفَاعِ نِقْمَهُ
بَلْ مَعَ وُجُودِ مَا بِهِ قَدْ عُلِّقًا (١)
تَعْلِيْقُهُ، وَلَا زِمٌ بِهِ الْوَفَا
شَيْئًا، وَلَوْ بِنَيْتَةٍ تَعَيَّنَا
وَيُكْتَفَى بِالسُّبْعِ مِنْ غَيْرِ الْغَنَمِ
فَالْأَكْلُ مِنْهَا جَائِزٌ لَا يُمْنَعُ
إِلَّا بِذَبْحٍ وَاجِبٍ وَشُرْبِ دَرٍ
إِلَيْهِ، وَإِلِرْكَابِ لِلْمُحْتَاجِ

باب كيفية الاستطاعة (٣)

كَيْفِيَّةُ اسْتِطَاعَةِ الْاِثْيَانِ (٤)
فَمَنْ يُرِدُ فِعْلًا بِنَفْسِهِ يَجِبُ ١٠٢٠
وَلَمْ تَزِدْ مَشَقَّةَ الرُّكُوبِ
وَمَا بِهِ فِي كُلِّ رِحْلَةٍ عُلْفٌ

بِالْحَجِّ، أَوْ بِعُمْرَةٍ نَوْعَانِ.
فِي حَقِّهِ اسْتِمْسَاكُهُ إِذَا رَكِبَ
وَأَنْ يَكُونَ وَاجِدَ الْمَرْكُوبِ
وَالزَّادِ (٥) وَالْمَا إِنْ يَكُنْ بِهَا أَلْفٌ

(١) في (ب) : « عُلِّقًا » .

(٢) في (ب) : « كَذَا » .

(٣) في (أ) : « باب الاستطاعة » .

(٤) في (أ) : « الإنسان » .

(٥) في (أ) بالضمّة، وكذلك الكلمات المعطوفة بعدها (وجوده، محمل، سائر، الأيمن) .

وَوُجُودِهِ^(١) بِالثَّمَنِ الْمَأْلُوفِ
وَالْأَمْنِ فِي طَرِيقِهِ، وَلِيَحْرُمَ
وَإِنْ تَزِدْ مَشَقَّةً إِذَا رَكِبَ
بِأَجْرَةٍ، أَوْ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ
بِأَنَّهُ إِنْ حَجَّ عَنْهُ رَزَقَهُ
فَوَاقِعٌ فِي الْكُلِّ فِعْلُ النَّائِبِ
وَمَحْمَلٍ، وَسَائِرِ الظُّرُوفِ
خُرُوجُهَا بِغَيْرِ نَحْوِ مَحْرَمٍ
أَوْ لَمْ يَصِرْ مُسْتَمْسِكًا فَلَيْسَتْ بِ
تَبَرُّعًا، أَوْ بِاتِّفَاقٍ مَعَهُ
بِصَرْفِ مَا يَحْتَاجُهُ مِنْ نَفَقَةٍ
لِلْمُسْتَنِيبِ، مُسْقِطٌ لِلْوَاجِبِ

باب الصُّرُورَةِ^(٢)

مَنْ لَمْ يَحُجَّ فَرَضُهُ وَلَا اعْتَمَرَ
فَإِنْ يَكُنْ عَنْ غَيْرِهِ نَوَاهُ
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ وَنَوَى
بَلْ وَقِعْ عَمَّا عَلَيْهِ مَا^(٣) خَلَا
بِعُمْرَةٍ، فَإِنَّهَا لَا تُجْعَلُ
كَذَلِكَ نَاسِي مَا بِهِ قَدْ أَحْرَمَا
فَحُجُّهُ عَنْ غَيْرِهِ لَمْ يُعْتَبَرْ
فَإِنَّكَ عَنْهُ دُونَ مَنْ سِوَاهُ
شَيْئًا سِوَاهُ لَمْ يَقَعْ عَنِ السُّوَى
مَنْ لِلْفَوَاتِ مُطْلَقًا تَحَلَّلَا
عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ حَيْثُ تُفْعَلُ
فَبِالْقِرَانِ أَوْ بِحُجِّ الْأُزْمَا

(١) في (ب) : « وجوده » .

(٢) في (أ) : « باب الصُّرُورَةِ » . وبالصاد المهملة هو من لم يحج حجة الإسلام، أو لم يعتمر عمرته،
وسمي بذلك لأنه صرَّ نفقته عن إخراجها في الحج .

(٣) سقطت من (أ) .

وَلَا تَكُونُ عُمْرَةَ الْقِرَانِ وَاقِعَةً عَنْ عُمْرَةِ النَّسِيَانِ

فرع [فيمن يصحُّ منه حجةٌ ومن لا يصحُّ]

مَنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ حَجٌّ رُبَّمَا يَصِحُّ مِنْهُ حُجُّهُ، وَرُبَّمَا^(١)
 أَنْ لَا يَصِحَّ فَهُوَ لَا يَكُونُ مِنْ كَافِرٍ، وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ
 وَذُو صِبَا تَمَيِّزُهُ لَمْ يُوجَدِ كَذَا الرَّقِيقُ^(٢) قَبْلَ إِذْنِ السَّيِّدِ
 وَ^(٣)بَعْدَهُ، وَبَعْدَ تَمَيِّزِ الصَّبِيِّ وَبَعْدَ إِذْنِ مَنْ وَلِيَّ كَالْأَبِ
 وَحَيْثُ زَالَ الرَّقُّ، أَوْ صِبَاهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ مُطْلَقًا كَفَاهُ
 وَوُقُوفُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ إِذَا أَتَى بِالْحَجِّ بِالتَّمَامِ

باب دخول مكة

مَنْ جَاءَهَا بِغَيْرِ نُسْكَ لَمْ يَجِبْ إِحْرَامُهُ عِنْدَ الدُّخُولِ، بَلْ نُدْبُ
 إِذْ فَضِّلَتْ مَعَ مَالِهَا مِنَ الْحَرَمِ وَخُصَّ بِاِثْنَيْ عَشَرَ حُكْمًا تَلْتَزَمُ:
 فَصَيْدُهُ كَقَطْعِ نَبْتٍ يَحْرُمُ وَالْمَشْيُ فِي نَذْرِ إِلَيْهِ يَلْزَمُ
 وَفِيهِ نَحْرُ الْهَدْيِ، وَالتَّحَلُّلُ إِلَّا لِحَضْرٍ فِي سِوَاهُ يَحْصُلُ
 وَنُدْبُ إِحْرَامٍ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ إِلَيْهِ، مَعَ تَغْلِيظِ غُرْمٍ مَنْ قَتَلَ

(١) في هامش النسخة (ب) : « من لم يجب عليه حج ربما يصح منه حجه أو لا، فما لم ينعقد فهو

الذي يكون من كافر، ومثله المجنون » .

(٢) في (ب) وطبعة النوري : « بل من رقيق » .

(٣) في (أ) : « بل » .

وَأَنْ يُصَانَ عَنِ دُخُولِ مَنْ كَفَرَ
وَلَا يَجُوزُ مُطْلَقًا لِلْمُلْتَقَطِ
وَحَاضِرُوهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمْ
لَدَى قِرَانٍ أَوْ تَمْتَعِ دَمٌ
وَدَفْنِهِ. وَلَيْسَ فِيهِ يُعْتَمَرُ^(١)
تَمَلُّكَ الشَّيْءِ الَّذِي مِنْهُ التَّقَطُّ

باب كيفية حج المرأة

وَحُكْمُهَا فِي حَجِّهَا حُكْمُ الذَّكَرِ ١٠٥٠
فِي أَنْ رَفَعَ الصَّوْتِ مِنْهَا يُكْرَهُ
وَجَائِزٌ فِي حَقِّهَا أَنْ تَلْبَسَا
كَذَا الْخِمَارُ، وَالسَّرَاوِيلُ، وَمَا
وَالْخَضْبُ مِنْهَا قَبْلَ إِحْرَامِ يُسَنُّ
وَلَا يُسَنُّ الْإِضْطِبَاعُ. وَالرَّمْلُ
فِي الْحَجِّ، إِلَّا فِي أُمُورٍ تُعْتَبَرُ:
مَتَى تُلَبِّي، وَهُوَ سُنَّةٌ لَهُ
فِيهِ الْقَمِيصُ، وَالْقَبَا، وَالْبُرْنَسَا
أَشْبَهَهَا، وَذَاكَ مِنْهُ حَرْمًا
وَالسَّعْيُ مَعَ طَوَافِهَا لَيْلًا حَسَنٌ
لَهَا، وَسِتْرٌ وَجْهَهَا لَا يُسْتَحَلُّ

كتاب البيوع^(٢)

الْعَقْدُ نَوْعَانِ: فَنَوْعٌ يُنْفَرِدُ
وَالنَّذْرُ، وَالصَّلَاةُ إِلَّا الْجُمُعَةَ
وَالصَّوْمُ وَالْإِسْلَامُ؛ ثُمَّ الثَّانِي
وَاحْصُرُهُ فِي ثَلَاثَةٍ كَمَا عُرِفَ:
بِهِ امْرُؤٌ، نَحْوَ الْيَمِينِ الْمُنْعَقِدِ
وَعُمْرَةٍ، وَكُلِّ حَجٍّ أَوْ قَعَةٍ
مُعْتَبَرٍ فِي عَقْدِهِ شَخْصَانِ
فِي جَائِزٍ، وَلَا زِمٍ، وَمُخْتَلَفٍ

(١) أي لا يحرم فيه بالعمرة، بل يخرج لأدنى الحل.

(٢) في (ب): «باب البيوع».

۱۰۶۰ فَالْجَائِزُ: الْإِيْدَاعُ، وَالْوَكَالَةُ وَالْقَرْضُ، وَالْقِرَاضُ، وَالْعَارِيَّةُ ثُمَّ الْجَوَازُ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي وَبَعْدَهُ يَكُونُ لِلْمُوصَى لَهُ كَذَا الْقَضَا جَوَازُهُ^(۱) تَبَيَّنَا وَاللَّازِمُ: الْبَيْعُ، وَصُلْحٌ، وَسَلَمٌ كَذَا الْمُسَاقَاةُ، وَعَقْدُ الْخُلْعِ وَعَارِيَّةٌ لِلرَّهْنِ بَعْدَ الرَّهْنِ وَبِالْقَبُولِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَعَتَقُ عَبْدٌ مُطْلَقًا إِنْ أَعْتَقَهُ ۱۰۷۰ إِنْ يَلْتَزِمُ فِي جَانِبِيهِ بِالْعَوْضِ وَكُلُّ مَا مِنْ جَانِبٍ فَقَطُّ عُرِفَ كَالرَّهْنِ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَالضَّمَانِ إِمَامَةٌ، كِتَابَةٌ، كَذَا الْهَبَةُ

وَشِرْكَةُ الْعَنَانِ، وَالْجَعَالَةُ وَالرَّهْنُ وَالْإِيصَاءُ، وَالْوَصِيَّةُ لَهُ فَقَطُّ فِي ذَيْنِ بِالْخُصُوصِ قَبْلَ الْقَبُولِ فَاعْتَبِرْ قَبُولَهُ فِي غَيْرِ قَاضٍ لِلْقَضَا تَعَيَّنَا حَوَالَةً، إِجَارَةٌ وَذِي أَعْمَ وَهَبَةٌ بِالْقَبْضِ لَا لِلْفَرْعِ وَبَعْدَ دَفْنٍ إِنْ يُعْرَى لِلدَّفْنِ وَالْمَهْرُ، وَالنِّكَاحُ بِالنُّصُوصِ^(۲) بِعَوْضٍ، وَمِثْلُهُ الْمُسَابَقَةُ وَالْقَرْضُ إِنْ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ مَا اقْتَرَضَ فِيهِ الْجَوَازُ، فَهُوَ عَقْدٌ مُخْتَلَفٌ: وَجِزِيَّةٌ، وَهُدْنَةٌ أَمَانٍ لِلْفَرْعِ، لَكِنْ بَعْدَ قَبْضٍ أَوْجِبَهُ

(۱) كذا في (ب)، وفي (أ): «قبوله».

(۲) كذا في (ب)، وفي (أ): «بالخصوص».

باب أنواع البيع

وَنَوَّعُوا الْبَيْعَ إِلَى أَنْوَاعٍ
لِنَافِذٍ، وَفَاسِدٍ، وَمَا عَاهَدُ
فَنَافِذٌ^(١) بِرُؤْيَا وَوَصْفٍ
وَالْحَيَوَانِ إِنْ يُبْعَ بِآخِرًا
أَوْ أَنَّهُ مِنْ كُلِّ عَيْبِهِ بَرِي
أَوْ بَاعَهُ عَيْنَيْنِ عَقْدًا وَاشْتَرَطَ
أَوْ فَرَّقَ الصَّفْقَةَ بِالْوَصْفِ الْأَعْمِ ١٠٨٠
وَفَاسِدٌ كَبَيْعِ مَا اشْتَرَاهُ
وَالْبَيْعِ^(٢) مَعَ عَجْزٍ عَنِ التَّسْلِمِ
وَفِي الْمَضَامِينِ، وَبَيْعِ الْحَبْلَةِ
وَالْبَيْعِ^(٣) مَعَ شَرْطِ سِوَى مَا قُدِّمَ
وَبَيْعِ عَسْبِ الْفَحْلِ، وَالْمُنَابَذَةِ

ثَلَاثَةٌ بِحَسَبِ الْإِيقَاعِ:
تَحْرِيمُهُ، وَلَوْ صَحِيحًا مُنْعَقِدٌ
لِلْعَيْنِ، وَالْمُرَابَحَةُ، وَالصَّرْفُ
وَمَا بِهِ شَرْطُ الْخِيَارِ قَدْ جَرَى
أَوْ شَرْطِ أَنْ يُعْتَقَهُ مَنْ يَشْتَرِي
أَنْ يَثْبُتَ الْخِيَارُ فِي عَيْنٍ فَقَطُّ
كَجَمْعِ عَقْدٍ بَيْنَ بَيْعٍ وَسَلَمٍ
إِنْ بَاعَ قَبْلَ قَبْضِهِ إِيَّاهُ
أَوْ مُكْرَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ فَاَعْلَمَ
وَفِي الْمَلَاقِيحِ، وَفِي مَا لَيْسَ لَهُ
وَفِي الْحَصَاةِ، وَالرَّبَا فَلْيُعْلَمَا
فَالنَّبْذُ بَيْعٌ مَنْ يَكُونُ آخِذَهُ

(١) في (أ) بالجر .

(٢) في (أ) بالضممة .

(٣) في (أ) بالضممة .

وَالْبُرِّ فِي السُّنْبِلِ، وَالْمَلَامَسَهُ
وَالْحَيَوَانَ إِنْ يُبْعَ بِاللَّحْمِ، مَعَ
وَفِي الثَّمَارِ مُطْلَقًا فِي بَيْعِهَا
وَكُلِّ شَيْءٍ نَجَسٍ، وَفِي الْغَرَزِ
وَبَيْعُهُ بِشَرْطِ عِتْقٍ وَالْوَلَا ١٠٩٠
أَوْ مَعَ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ الْمَعْرُوفِ
وَعَقْدِ الْأَعْمَى بَائِعًا أَوْ شَارِيًا
فَاللَّمْسُ يَبْعُ مَنْ يَكُونُ لَامِسَهُ
مَنْ فِي الْعَرَايَا أَوْ سُقَاخْمَسًا جَمَعَ
قَبْلَ الصَّلَاحِ دُونَ شَرْطِ قَطْعِهَا
وَبَيْعُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِمَنْ كَفَرَ
لِبَائِعٍ، أَوْ شَرْطِ رَهْنٍ جُهْلًا
إِذَا رَأَى الْمَيْعَ وَالْمَوْقُوفِ
وَمُفْرِدِ الْمَا نَابِعًا أَوْ جَارِيًا

باب البيوع المحرمة^(١)

أَمَّا الْحَرَامُ حَالَ الْإِنْعِقَادِ
كَذَا تَلَقَّى الشَّخْصَ لِلرُّكْبَانِ
وَلَمْ يَكُنْ مَقْصُودُهُ شِرَاهُ
وَأَنْ يَبِيعَ بَعْدَ بَيْعٍ جَارِيٍ
وَالسَّوْمُ بَعْدَ سَوْمٍ غَيْرِهِ، بِأَنْ
وَبَيْعُ عُزْبُونَ بَتْرِكٍ مَا دُفِعَ
فَمِنْهُ: بَيْعُ حَاضِرٍ لِبَادِي
وَالنَّجْسُ أَنْ يَزِيدَ فِي الْأَثْمَانِ
بَلْ قَضْدُهُ تَغْرِيرٌ مَنْ سِوَاهُ
مَنْ غَيْرِهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ
يَزِيدَ بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَ الثَّمَنُ
مَنْ مَبْلَغٍ لِبَائِعٍ إِنْ لَمْ يُبْعَ^(٢)

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (ب) : « يَبْعُ » .

وَيَبِّعُهُ لِعَاصِرِ الْخَمْرِ الْعِنَبِ ۱۱۰۰
 وَسَيْفُهُ لِنَحْوِ جَلَادٍ ظَلَمَ
 وَمَنْ يُرِيدُ آلَةَ اللَّهِوَ الْخَشَبِ
 كَذَا الْمُصْرَاةُ الَّتِي بِهَا يُظَنُّ
 وَآلَةٌ لِلِاصْطِيَادِ فِي الْحَرَمِ
 وَالْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ فِي الْفَوْرِ
 بَتْرَكِهِ لِلْحَلْبِ كَثْرَةُ اللَّبَنِ
 وَإِنْ رَدَّ بَعْدَ الْحَلْبِ وَالِإِتْلَافِ
 وَوَجِبَ بِالرَّدِّ صَاعُ تَمْرٍ
 وَيَحْرُمُ التَّدْلِيسُ نَحْوَ التَّضْرِيهِ
 أَوْ مَعَ بَقَاةٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ
 وَأَنْ يَرَى عَيْبًا بِهِ وَيَكْتُمَهُ
 وَالْكَذْبُ فِي إِخْبَارِهِ وَالتَّوْرِيهِ
 مُسَوِّدًا شُعُورَهَا مُصْلِحًا
 وَكَوْنُهُ مُحَمَّرًا وَجَهَ الْأَمَةِ
 مُجَعَّدًا؛ وَحَبْسُهُ مَاءَ الرَّحَى

باب بيع الأعيان

الْعَيْنُ عِنْدَ الْعَقْدِ إِمَّا حَاضِرَةٌ ۱۱۱۰
 وَهَذِهِ إِمَّا بِوَصْفٍ تُعْرَفُ
 مَرِيئَةً، أَوْ لَا تُعَدُّ حَاضِرَةً
 فَيَبِّعُ الْاُولَى بِالشَّرْطِ يَنْعَقِدُ
 فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ، أَوْ لَا تُوصَفُ
 فَإِنْ رَأَاهَا الْعَاقِدَانِ قَبْلَ مَا
 لَاغْيَرُهَا إِنْ كَانَ وَصْفُهَا فُقِدَ
 بِمُدَّةٍ لَمْ تَحْتَمِلْ تَغْيِيرًا
 أَنْ يَعْقِدَا، فَلْتَكْفِ إِنْ تَقَدَّمَا
 لِمِثْلِهِ، فَلَيْسَتْ الْبَهِيمَةُ
 أَوْ اِحْتِمَالًا لَا يَكُونُ أَكْثَرًا
 وَوَجِبَ فِي الْوَصْفِ ذِكْرُ نَوْعِهَا

فَبَاعْتَبَارِ اللَّفْظِ يَبِيعُ لَا سَلَمَ مَعَ أَنَّهُ فِي ذِمَّةِ الَّذِي التَزَمَ
فَلَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُ مَا لِلْبَائِعِ مِنْ ثَمَنِ بِمَجْلِسِ التَّبَايُعِ

باب لزوم البيع

إِذَا أَتَى بِصِغَةٍ لِلْعَقْدِ مِنْ عَاقِدَيْنِ بَاشِرًا^(١) بِالرُّشْدِ
وَالِاخْتِيَارِ وَالْمَبِيعِ الطَّاهِرِ النَّافِعِ الْمَمْلُوكِ لِلْمُبَاشِرِ
أَوْ صَحَّحَتْ^(٢) وَوَلَايَةٌ تَصَرَّفَهُ مَعَ عِلْمِهِ عَيْنًا وَقَدْرًا وَصِفَهُ
وَقُدْرَةٌ^(٣) أَيْضًا عَلَى التَّسَلُّمِ ثُمَّ انْقَضَى خِيَارُهُ فَلْيَلْزَمَ^(٤)
فَلَمْ يَجْزُ^(٥) لِوَاحِدٍ أَنْ يَنْفَرِدَ بِنَفْسِهِ إِلَّا لِمَوْجِبٍ وَوَجْدُ
ثُمَّ الْمَبِيعُ مُدَّةَ الْخِيَارِ مَلِكٌ لِمَنْ لَهُ الْخِيَارُ الْجَارِي
فَإِنْ^(٦) يُخَيَّرُ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمَا فَالْمَلِكُ مَوْقُوفٌ إِلَى أَنْ يُعْلَمَا
فَحَيْثُ تَمَّ عَقْدُهُ بِمَا جَرَى فَالْمَلِكُ لِلْمُشْتَرِي مِنَ الشَّرَا

(١) طبعة النوري (بالشرا)، وكذلك أثبتت في (ش)، ولكن في الشرح أتت على الصواب.

(٢) في (أ): «صَحَّتْ» .

(٣) في (ب): «قُدْرَةٌ» بالرفع .

(٤) في (أ): «فِيلْزَمَ» .

(٥) في (أ): «يَجِبُ» .

(٦) في (ب): «فَإِنَّهُ» ، وفي (أ): «فَإِنْ لَمْ يُخَيَّرْ» والتصحيح من (ش) .

وَحَيْثُ جَاءَ الْفَسْخُ لِلتَّبَايُعِ فَالْمَلِكُ فِيهِ لَمْ يَزَلْ لِلْبَّاعِ.

باب السَّلْمِ

شُرُوطُهُ: تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ دَيْنًا يَكُونُ جِنْسُهُ، أَوْ عَيْنًا وَوَصْفُهُ فِي الْعَقْدِ وَصْفًا يُعْلَمُ وَمَوْضِعُ الْأَدَا عَتَبَرُ تَبْيِينَهُ أَوْ الْمَحَلُّ لَيْسَ صَالِحًا لَهُ وَذَكَرُ قَدْرِ كَيْلِهِ، أَوْ وَزْنِهِ ١١٣٠ وَعِثْقٍ، أَوْ حَدَاثَةِ الْحُبُوبِ لَا جَوْدَةَ وَلَا رَدَاءَةً وَلَا فَإِنْ يَكُنْ فِي الْعَقْدِ لَمْ يُقَيَّدِ (١) وَأَبْطَلُوهُ فِي اشْتِرَاطِ الْأَجُودِ وَالشَّرْطِ فِي تَأْجِيلِهِ عِلْمُ الْأَجَلِ

مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْتَرِقَا بِحَالٍ وَكَوْنُ مَا أَسْلَمْتَ فِيهِ دَيْنًا وَكَوْنُهُ وَقْتِ الْأَدَا لَا يُعَدُّ فِي كُلِّ مَا لِحَمْلِهِ مَوْوَنَهُ أَصْلًا، وَإِلَّا فَاعْتَبِرْ مَحَلَّهُ أَوْ ذَرْعِهِ، أَوْ عَدَّهُ، أَوْ سِنَّهُ وَنَحْوَهَا، كَالْتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ حُلُولُهُ، أَوْ كَوْنُهُ مُوَجَّلاً يُحْمَلُ عَلَى حُلُولِهِ وَالْجَيْدِ لَا بِاشْتِرَاطِ أَرْدَةٍ وَلَا رَدِي فَإِنْ يَقُولَا: فِي مُحَرَّمٍ بَطُلٌ

فصل [فيما يصح فيه السلم وما لا يصح]

وَكُلُّ مَا أَسْلَمْتَ فِيهِ شَرْطُهُ: إِمْكَانُ ضَبْطِ لَوْ أُرِيدَ ضَبْطُهُ

(١) في (أ) بفتح الباء .

فِيمَنْعُ النَّبْلُ الْمَرِيشُ وَالْدُرَرُ
وَالْعَدُّ فِي جَوْزٍ وَلَوْزٍ مُبْطَلُ
وَنَحْوُ كُمَثْرَى مِنَ الْأَعْيَانِ
وَالرَّقُّ وَالْخِفَافُ وَالنَّعَالُ ١١٤٠
وَالْيَاسِمِينَ وَالْبَنْفَسِجُ امْنَعِ
وَمِثْلُهَا أَيْضاً رُؤُوسُ الْمَاشِيَةِ
كَذَا مَخِيضٌ فِيهِ مَاءٌ يُجْهَلُ
عَلَيْهِ غَيْرُ جِنْسِهِ مَخِيطًا
أَوْ كَانَ مَضْبُوعًا بِصَبْغٍ قَدْ طَرَا
وَسَائِرَ الْأَطْرَافِ كَالْكَارِعِ
وَدُهْنٌ وَرَدٍ ثُمَّ دُهْنٌ الْغَالِيَةِ
وَكُلُّ مَا مِنَ الشَّيْبِ يُجْعَلُ
بِإِبْرَةِ وَلَمْ يَكُنْ مَضْبُوعًا
مِنْ بَعْدِ نَسْجٍ أَوْ مُلَوَّنًا يَرَى

باب الرِّبَا

وَأِنَّمَا يَجْرِي بِنَقْدٍ أَوْ بِمَا
فَإِنْ يُبْعَ بِمِثْلِهِ مَعَاوِضَهُ
قَبْلَ افْتِرَاقِ الْعَاقِدَيْنِ بِالْبَدَنِ
وَفِي اخْتِلَافِ الْجِنْسِ مِنْهُ يُشْتَرَطُ:
وَالْحَيَوَانُ إِنْ يُبْعَ بِآخِرًا ١١٥٠
يُقْصَدُ مِنْهُ طَعْمُنَا كَعَذْبِ مَا
فَشَرْطُهُ: الْحُلُولُ وَالْمُقَابَضَةُ
كَذَا مُسَاوَاةٌ يَقِينًا لَا بَظْنَ
لَهُ الْحُلُولُ مَعَ تَقَابُضٍ فَقَطْ
فَجَائِزٌ، وَلَوْ مُوجَّلاً جَرَى

(١) هو الجوز الهندي

وَعِنْدَ جَمْعِ الْعَقْدِ جِنْسًا اخْتَلَفَ
 أَوْ^(١) نَوْعِهِ أَوْ صِنْفِهِ لَمْ يَنْعَقِدْ
 كَصَاعِ تَمْرٍ مَعَهُ دِرْهَمٌ وَرِقٌّ
 وَصَاعِ تَمْرٍ عَجْوَةٍ وَ مَعْقِلِي
 وَمِنْ طَرَفَيْهِ جِنْسُهُ أَوْ مِنْ طَرَفٍ
 وَلَمْ يَزَلْ مُحَرَّمًا إِذَا وُجِدَ
 بَدَيْنِ، أَوْ بَدْرَهَمَيْنِ فَاسْتَقُ
 بِمِثْلِهِ، أَوْ عَجْوَةٍ أَوْ مَعْقِلِي^(٢)
 بِمِثْلِهِ، أَوْ جَيْدٍ أَوْ بَرْدِي

باب المراجعة

مَنْ اشْتَرَى بِضَاعَةً وَأَخْبَرَ
 وَبَاعَهَا مُرَابِحًا بِدِرْهَمٍ^(٣)
 فَإِنْ يُقْلُ: غَلَطْتُ ثُمَّ يَدَّعِي
 وَلَمْ يُجِبْ إِلَى سَمَاعِ بَيْنِهِ
 ١١٦٠ مُحْتَمَلٌ لِصِدْقٍ^(٤) مَا يَقُولُ
 وَالْمُشْتَرِي مُكْذِبًا لِخَصْمِهِ
 بِالثَّمَنِ الَّذِي بِهِ قَدْ اشْتَرَا
 رِبْحٍ لِكُلِّ عَشْرَةٍ لَمْ يَحْرُمِ
 زِيَادَةً، فَقَوْلُهُ لَمْ يُسْمَعْ
 أَقَامَهَا، إِلَّا بِوَجْهِ بَيْنِهِ
 وَقَوْلُهُ بِنَقْصِهِ مَقْبُولٌ
 مُحَلَّفٌ^(٥) عَلَى انْتِفَاءِ عِلْمِهِ

(١) في (أ): «و» .

(٢) في (البهجة): «وصاع تمر مثله من الردي بمثله أو جيد أو بردي» . ولا يوجد البيت الذي بعده .

(٣) في (أ): «كدرهم»

(٤) في (أ): «بصدق» .

(٥) في (أ): «محلَّفًا» .

وَمِثْلَهَا فِي ذَلِكَ الْمُحَاطَطَةُ: كَمِثَّةٍ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ سَاقِطَةٌ

باب الخيار

وَيُشْرَعُ الْخِيَارُ فِي مَوَاضِعٍ
وَالشَّرْطُ أَيْضًا وَهُوَ لَمْ يَزِدْ عَلَى
وَفِي تَلَقِّي الشَّخْصِ لِلرُّكْبَانِ
وَفِي ظُهُورِ الْعَيْبِ عِنْدَمَا بَدَأَ
أَوْ فِي (٢) الدَّوَامِ عِنْدَ جَهْلِ الْمُشْتَرِي
وَجَهْلِهِ بِغَضَبِهِ مَعَ كَوْنِهِ
وَعِنْدَ عَجْزٍ بَعْدَ قُدْرَةٍ وَجِدْ
وَفِي شِرَاءِ مُرَابِحٍ قَدْ أُخْبِرَا ١١٧٠
وَعَجْزِهِ عَنِ ثَمَنِ بَدَمْتِهِ
وَبِامْتِنَاعِ مُشْتَرٍ مِنْ أَنْ يَفِي
كَمْشْتَرِي الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ بَدَأَ

مِنَ الْبُيُوعِ مَجْلِسُ التَّبَايُعِ
ثَلَاثَةٌ فَحَيْثُ زَادَ أُبْطِلَا
بِكُذْبِهِ فِي السَّعْرِ وَالْأَثْمَانِ
وَ(١) صَفْقَةٍ قَدْ فُرِّقَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ
وَجَهْلٍ إِيْجَارِ الْمَبِيعِ الْمُوجِرِ
مُقْتَدِرًا عَلَى انْتِزَاعِ عَيْنِهِ
لِعَالَمٍ وَفَقْدِ وَصْفٍ قَدْ قُصِدَ (٣)
بِثَمَنِ فَبَانَ بَعْدُ أَكْثَرًا
أَوْ غَيْرِ الْمَبِيعِ بَعْدَ رُؤْيَتِهِ
بِالشَّرْطِ إِلَّا الْعِتْقَ فَلْيُكَلِّفِ
صَلَاحَهَا بِشَرْطِ قَطْعٍ وَجِدَا

(١) فِي (أ) : « أَوْ » .

(٢) فِي (أ) وَ(ب) بَدُونَ « فِي » ، وَهِيَ مُثَبِتَةٌ فِي (ش) وَ(الْبَهْجَةِ) .

(٣) هَذَا الْبَيْتُ وَقَعَ فِي (أ) بَعْدَ الْبَيْتِ رَقْمَ (١١٧٠) الَّذِي أَوْلَهُ : وَعَجْزُهُ عَنِ ثَمَنِ بَدَمْتِهِ ...

وَبَاخْتِلَاطِ الثَّمَرِ الْمَوْجُودِ عِنْدَ الشَّرَا بِثَمَرٍ^(١) جَدِيدٍ
 إِنَّ لَمْ يَهَبْهُ بَائِعٌ لَهُ وَفِي تَخَالَفٍ أَدَى إِلَى التَّحَالُفِ
 وَفِي حُدُوثِ الْعَيْبِ بَعْدُ لِلثَّمَرِ بَتَرَكَ مَنْ قَدْ بَاعَهُ سَقَى الشَّجَرَ

باب البيوع الباطلة

أَنْوَاعُهَا كَثِيرَةٌ وَلِنَقْتَصِرُ فِي عَدِّهَا عَلَى الَّذِي مِنْهَا ذَكَرُ
 فَمِنْهُ بَيْعُ الشَّيْءِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَصَحَّ فِي الْمِيرَاثِ وَالْمَوْصَى بِهِ
 وَرَزَقُ سُلْطَانٍ^(٢) كَذَاكَ الْمُسْلِمِ فِيهِ، وَرَيْعُ الْوَقْفِ مَعَ مَا يُغْنِمُ
 وَكُلُّ مَوْهُوبٍ قَدْ اسْتَرْجَعْتَهُ وَالْمُكْتَرَى وَالصَّيْدُ إِنْ أَنْبَتَهُ
 وَغَيْرُهَا، وَمِنْهُ مَا لَمْ يُقَدَّرِ عَلَيْهِ حَالًا، كَالْحَمَامِ الطَّائِرِ
 وَصَحَّ فِي إِجَارَةٍ، وَفِي سَلَمٍ وَغَلَّةٍ كَثِيرَةٍ بِحَيْثُ لَمْ
 تُكَلِّ إِذْنًا، إِلَّا إِذَا طَالَ الزَّمَنُ وَبَيْعُ مَغْصُوبٍ وَأَبَقٍ لِمَنْ
 عَلَى انْتِزَاعِ وَارْتِجَاعِ قَدْرًا وَبَيْعُ عَيْنٍ فِي مَحَلٍّ آخَرَ
 وَمِنْهُ أَيْضًا حَبْلٌ لِلْحَبْلَةِ فِي بَيْعِهِ، أَوْ مَا بِهِ قَدْ أَجَّلَهُ
 وَبَيْعَتَا^(٣) الْحَصَاةِ وَالْمُنَابَذَةِ فَلَيْسَتَا مِنَ الْبُيُوعِ النَّافِذَةِ

١١٨٠

(١) في النسختين: «بثمن» والتصحيح من (ش) و(البهجة).

(٢) بأن عين للمستحق في بيت المال قدر حصته أو أقل، فله بعد رؤيته بيعه وإن لم يقبضه.

(٣) في (أ): «وبيعة».

بَجَعْلِهِ لِمَنْ يَكُونُ لَامِسَهُ
 وَكُلُّ شَيْءٍ نَجَسٍ كَالزَّبْلِ
 كَالصُّوفِ قَبْلَ جَزِهِ أَوْ مَا اسْتَرَّ
 وَفِي الرَّبَا، وَفِي إِجَارَةِ الدِّمَمِ
 وَالْحَشْرَاتِ مَعَ مَكَاتِبِ فَسَدٍ
 بِالْحَيَوَانِ مُطْلَقًا فَيُطْلَقُ
 بِمِثْلِهَا أَوْ جِنْسِ ذَلِكَ اللَّبَنِ
 مُعْتَبَرٌ مِنَ الْبُيُوعِ الْبَاطِلَةِ
 وَبَيْعُهُ بِسَالِمٍ مِنْ بَلِّهِ
 بِمِثْلِهِ، كَذَا الزَّبِيبُ وَالْعِنَبُ
 مِنْ جِنْسِهِ، كَذَاكَ بِالْمَشْوِيِّ
 تَفَاضُلًا فَبَاطِلٌ فِي نَفْسِهِ
 وَالْخُبْزُ وَالْأَسْمَاكُ وَالْأَدْهَانُ
 فَمَالُهُ أَضَلُّ بِهِ يُقَاسُ
 وَمِلْكُهُ لَهُ يَصِحُّ فِي صُورِ
 وَرَدِّهِ بِالْعَيْبِ بَعْدَ مَا اشْتَرِيَ

وَنَحْوُ ثَوْبٍ بَاعَهُ مُلَامَسَهُ
 كَذَا الْمَضَامِينُ، وَعَسْبُ الْفَحْلِ
 مَعَ الْمَلَاقِيحِ، كَذَا بَيْعُ الْغَرَزِ
 وَبَيْعُ غَيْرِ الْمَلِكِ إِلَّا فِي السَّلَمِ ١١٩٠
 وَالْبَيْعُ فِي حُرٍّ، وَفِي أُمِّ الْوَلَدِ
 وَبَيْعُ مَا مِنْ اللَّحْمِ يُؤْكَلُ
 وَبَيْعُ شَاةٍ ضَرَعَهَا بِهِ لَبَنٌ
 وَالْبُرُّ فِي سُنْبِلِهِ مُحَاقَلُهُ
 وَبَيْعُ بُرِّ بَلِّهِ بِمِثْلِهِ
 وَرُطْبٌ بِالتَّمْرِ بَيْعٌ أَوْ رُطْبٌ
 كَذَا طَرِيُّ اللَّحْمِ بِالطَّرِيِّ
 وَيَابِسٌ بِيَابِسٍ مِنْ جِنْسِهِ
 وَاللَّحْمُ وَالْخُلُولُ وَالْأَلْبَانُ
 كَذَا الدَّقِيقُ كُلُّهَا أَجْنَاسُ ١٢٠٠
 وَبَيْعُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِمَنْ كَفَرَ
 بِالْإِرْثِ وَاسْتِرْجَاعُهُ مِنْ مُعْسِرٍ

وَعَوْدِهِ فِيمَا لِفَرْعِهِ وَهَبَ وَبِائِتِياعِ فَرْعٍ أَوْ أَصْلٍ كَأَبٍ
وَفِي التَّماسِ عِتْقَهُ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَبْلَغٍ وَذَلِكَ ضَمْنِيًّا سُمِّي

فصل [في شرط البيع]

وَالْبَيْعُ مَعَ شَرْطٍ مُخَالَفٍ بَطْلٌ لَا شَرْطٍ رَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ أَوْ أَجَلٍ
أَوْ عِتْقٍ أَوْ إِشْهَادٍ أَوْ تَخْيِيرٍ أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنْ عُيُوبِهِ بَرِي
وَبَعْدَ ذَلِكَ بِالْبَرَاءَةِ أَحْكَمُ مِنْ عَيْبٍ حَيٍّ بَاطِنٍ لَمْ يُعْلَمَ
وَشَرْطٌ وَصَفٍ فِي الْمَبِيعِ يُطْلَبُ كَشَرْطِ كَوْنِ الْعَبْدِ مَمَّنْ يَكْتَبُ
وَالْقَطْعُ لِلشُّمَارِ إِنْ يَكُنْ فَقَدْ صَلاَحُهَا أَوْ أَنْ تُبْقَى إِنْ وُجِدَ
أَوْ أَنْ^(١) لَا يُسْلَمَ الْمَبِيعُ بَعْدَ أَنْ يَبِيعَ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ الثَّمَنِ
وَنَقْلُهُ مِنْ مَوْضِعٍ لِلْبَائِعِ وَرَدُّهُ بِكُلِّ عَيْبٍ وَاقِعٍ
وَلَا يَصْحَحُ بَيْعُ مَاءٍ قَدْ جَرَى وَإِنْ يَكُنْ بِمُدَّةٍ مُقَدَّرًا

١٢١٠

بيع العرايا

وَلَا الْعَرَايَا وَهُوَ تَمْرٌ بَرُطَبٌ فِي النَّخْلِ خَرْصًا أَوْ زَيْبٌ بَعْبٌ
فِي خَمْسَةِ مِنْ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرًا وَصَحَّ فِيمَا دُونَهَا إِنْ قُدِّرَا
بِالْخَرْصِ مَعَ صَلاَحِهِ عَلَى الشَّجَرِ وَكَيْلِ تَمْرٍ أَوْ زَيْبٍ^(٢) قَدْ حَضَرَ

(١) سقطت « أن » من النسختين، والاستدراك من (ش).

(٢) في (أ): « وكيل زيب أو تمر ».

فرع [في بيع الثمار قبل بدو صلاحها]

كُلُّ الثَّمَارِ أَحْكَمُ بِمَنْعِ بَيْعِهَا قَبْلَ الصَّلَاحِ دُونَ شَرْطِ قَطْعِهَا
وَطَلْعِ نَخْلٍ إِنْ يُبْعَ مُؤَبَّرًا لِبَائِعٍ وَقَبْلُ^(١) لِلَّذِي اشْتَرَا

باب الصلح

وَشَرْطُهُ: أَنْ يَسْبِقَ التَّخَاصُمُ وَأَنْ يُقَرَّرَ قَبْلَهُ الْمُخَاصِمُ^(٢)
أَوْ أَجْنَبِيٌّ نَابَ فِي الْخِصَامِ وَتَعْتَرِيهِ غَالِبُ الْأَحْكَامِ
فَالصُّلْحُ عَنْ عَيْنٍ^(٣) بِبَعْضِهَا هَبَهُ وَهُوَ بَغَيْرِ الْعَيْنِ بَيْعٌ أَوْ جَبَهُ
وَإِنْ يَكُنْ عَنْهَا جَرَى بِالْمَنْفَعَةِ^(٤) أَوْ جَارِيًا عَمَّا لَهَا مِنْ مَنْفَعَةٍ
بِغَيْرِهَا فَإِنَّهُ إِجَارَةٌ وَقَدْ يَكُونُ خُلْعًا أَوْ إِعَارَةً
أَوْ فَسْخًا أَوْ جَعَالَةً أَوْ عَنْ دَمٍ أَوْ سَلَمًا^(٥) أَوْ افْتِدَاءً مُسْلِمٍ
وَصُلْحُهُ عَنْ دَيْنِهِ الْمُحَقَّقِ بِبَعْضِهِ بَرَاءَةٌ مِمَّا بَقِيَ

(١) في (أ): «وقبله» .

(٢) في (أ) بفتح الصاد .

(٣) في (أ): «عيب» .

(٤) في (أ): «بمنفعة» .

(٥) في النسختين: «مسلمًا» والتصحيح من (ش) .

باب الحوالة

يُعْتَبَرُ الْمُحِيلُ وَالْمُحَالَ
وَصِيغَةُ صَرِيحُهَا: أَحَلَّتْكَ
وَحَيْثُ قَالَ: اِحْتَلَّ عَلَى فُلَانٍ
وَاعْتَبَرُوا أَيْضًا لَهَا دَيِّئِينَ
تَسَاوِيًا فِي الْجِنْسِ وَالْمَقْدَارِ بَلْ
عَلَيْهِ لَا رِضَاهُ وَالْمُحْتَالَ
عَلَى فُلَانٍ بِالَّذِي عِنْدِي لَكَ
بِعَشْرَةٍ وَلَمْ يَزِدْ، فَكَانِي (١)
قَدْ صَلَحًا لِلْبَيْعِ مَعْلُومِينَ
فِي الْوَصْفِ أَيْضًا وَالْحُلُولِ وَالْأَجَلِ

باب الوصية

أَرْكَانُهَا: الْمُوصِي وَمَنْ أَوْصَى لَهُ ١٢٣٠
وَمِلْكُهَا بِمَوْتِ مُوصٍ يُوقَفُ
فَبِالْقَبُولِ بَانَ لِلَّذِي قَبِلَ
وَشَرْطُهَا: أَنْ لَا تَكُونَ مَعْصِيَةً
وَلَا لِحَمَلٍ أَوْ بِهِ إِنْ وُلِدَا
مَعَ افْتِرَاشِ أُمِّهِ وَإِلَّا
حَمَلًا لِفَوْقِ أَرْبَعِ سِنِينَ
ثُمَّ اعْتِبَارُ الْمُدَّةِ الْمُقْضِيَةِ
وَمَا بِهِ أَوْصَى وَلَفْظُ قَالَهُ
وَبِالْقَبُولِ أَوْ بِرَدِّ يُعْرَفُ
وَحَيْثُ رُدَّتْ فَلِوَارِثٍ جُعِلَ
وَلَا مُحَالًا كَيْ تَصِحَّ التَّوْصِيَةُ
لِسِتَّةِ مِنْ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا
تَكُنْ فِرَاشًا فَلْتَصِحَّ إِلَّا
أَتَتْ بِهِ فَلْتَمْتَنِعْ يَقِينًا
لِلْحَمَلِ مُطْلَقًا مِنْ الْوَصِيَّةِ

(١) أي آتٍ بكناية .

وَصَحَّحَتْ بِنَحْوِ حَمَلٍ حَادِثٍ
كَذَاكَ لِلْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ
وَنَفَذَتْ إِذَا أَجَازَ الْبَاقِي ١٢٤٠
دِيُونَهُ لِمَالِهِ، إِنْ أُسْقِطَا
وَكُلُّ مَا أَوْصَى بِهِ وَلَا افْتَقَرُ
مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ سِوَى أُمِّ الْوَلَدِ
كَذَاكَ عَبْدٌ لَمْ يَكُنْ مَوْلَاهُ
وَعِتْقُهُ مُعَلَّقٌ عَلَى صِفِّهِ
فِي الْمَرَضِ الَّذِي بِهِ الزَّهْوُ

باب المساقاة

هِيَ اكْتِرَاءُ عَامِلٍ لِيَسْقِيَا
مُنْمِيًّا بِالْعُرْفِ فِي ذَاكَ الْمَحَلِّ
وَكَوْنِهَا فِي مِثْلِهَا يَبْدُو الثَّمْرُ
وَفِي سِوَى نَخْلِ وَكَرْمٍ لَمْ تَقَعْ ١٢٥٠
وَبِالزَّكَاةِ وَالْعَرَايَا خُصِّصَا
لِلْمُكْتَرِي أَشْجَارَهُ مُرَبِّيًّا
مَعَ عِلْمِ كُلِّ قَدْرٍ مُدَّةِ الْعَمَلِ
وَحِصَّةِ مَعْلُومَةٍ مِمَّا ظَهَرَ
لَكِنْ مَعَ النَّوْعَيْنِ صَحَّحَتْ بِالتَّبَعِ
وَأَنْ يَسَاقِي (١) فِيهِمَا وَيَخْرِصَا

(١) في (ب) والبهجة: « يساقا » .

وَالنَّخْلُ بِالنَّخْلِ زَادَ عَنْ عَنَبٍ وَالْعِلْمُ بِالأَشْجَارِ أَيْضًا قَدْ وَجَبَ

باب المزارعة والمخابرة^(١)

أُولَاهُمَا: إِيْجَارُ أَرْضٍ تُزْرَعُ لِعَامِلٍ بِالبَعْضِ مِمَّا يَطْلَعُ وَبَذْرُهَا^(٢) مِنْ مَالِكٍ قَدْ آجَرَهُ وَكَوْنُهُ مِنْ عَامِلٍ مُخَابِرَهُ وَأَبْطَلَتْ وَمِثْلُهَا المُزَارَعَةُ لَكِنْ تَصِحُّ فِي البِيَاضِ تَابِعَهُ إِنْ كَانَ فِي إِفْرَادِهِ بِالمَا تَعَبُ وَذَلِكَ أَرْضٌ بَيْنَ نَخْلٍ أَوْ عِنَبٍ فَحَيْثُ سَاقَى ثُمَّ فِيهِ زَارِعَا بَعِيرٍ فَضِلٌّ مُطْلَقًا صَحًّا مَعَا إِنْ كَانَ لِلنَّوَعَيْنِ عَامِلٌ فَقَطُّ مَعَ عِلْمٍ كُلُّ قَدْرٍ^(٣) جُزْءٍ مُشْتَرَطٌ

باب الإجارة

وَقَدَّرَتْ بِعَمَلٍ أَوْ مُدَّةٍ ١٢٦٠ وَكَوْنُهَا لَمْ تُشْتَرَطْ بِعَقْدٍ وَالشَّرْطُ عِلْمُ أَجْرَةٍ وَالمُدَّةُ فِي الفَوْرِ فِي اسْتِيفَاءِ تِلْكَ المَنْفَعَةِ كَذَا الشُّرُوعُ بَعْدَ ذَلِكَ العَقْدِ وَذَلِكَ فِي اسْتِجَارِ عَيْنٍ أَوْ قَعَهُ وَاسْتَنْ أَشْيَا كِإِجَارَةِ العَقْبِ^(٤) كَنَاقَةٍ لِوَاحِدٍ لِيُتْرَكَ

(١) في (ب) : « باب المخابرة والمزارعة » .

(٢) في (ب) : « و بذلها » .

(٣) في (ب) : « قدر كل » .

(٤) أي المناوبة .

نُصِفَ الطَّرِيقِ أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمَا
وَمُكْتَرَى عَامًّا لِمِثْلِهِ يَلِي
وَمُكْتَرَى عَيْنًا لِلِاسْتِعْمَالِ
وَيُضْمَنُ الْمُكْرَى جَمِيعَ الْمَنْفَعَةِ (٢)

لِيَرْكَبَا تَعَاقِبًا وَيَقْسِمَا
إِنْ أَكْتَرَى قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَوَّلِ (١)
كَالْعَبْدِ فِي الْأَيَّامِ لَا اللَّيَالِي
لِلْقَبْضِ ثُمَّ بَعْدَهُ كَذَا مَعَهُ

باب العارية

ضَمَانُهَا مُحْتَمٌّ، وَيُعْرَفُ
وَلِيُتَنَفَّعَ بِحَسَبِ مَالِهِ أَذِنَ
وَلَمْ يَضْمَنْ مُسْتَعِيرُ عَيْنٍ
إِنْ تَلَفَتْ بَعْدَ ارْتِهَانِهَا بِنَا (٣)

بِمَالِهَا مِنْ قِيَمَةٍ إِذْ تُتَلَفُ
وَبِانْتِفَاعٍ إِنْ تَفَّتْ فَمَا ضَمِنَ
لِرَهْنِهَا عِنْدَ امْرِئِ بَدَيْنٍ
مِنْهُمْ (٤) عَلَى كَوْنِ الْمُعِيرِ ضَامِنًا
فَالدَّيْنُ ذِكْرُ قَدْرِهِ وَجِنْسِهِ
وَعَقْدُهَا مِنْ جَانِبِيهِ لَمْ يَجِبْ
يَعُودُ فِيهَا بَعْدَهُ إِلَى الْبَلَى
فَلَا زَمَّ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ

١٢٧٠

(١) سقط هذا البيت من النسختين، وهو مثبت في (ش) و(البهجة).

(٢) في النسختين: «النفقة» والتصحيح من (ش).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) أي من الفقهاء على كون ذلك ليس بعارية، لأن الانتفاع إنما يحصل بإهلاك العين ببيعها في الدين، هو منافٍ لوضع العارية.

باب الودیعة

وَيَضْمَنُ الْوَدِيعُ مَا تَعَدَّى
أَوْ مِثْلَهُ بَلْ كُلَّهَا بِالرَّدِّ
وَيَضْمَنُ الْوَدِيعُ حَيْثُ أَوْدَعَا
وَهَكَذَا بِجَعْلِهَا أَوْ نَقْلَهَا
وَتَرَكَ دَفْعَ مُتْلَفَاتِهَا فَإِنْ
وَبِالْعُدُولِ مُطْلَقًا عَمَّا أَمُرُ
حَتَّى تَصِيرَ بِالْعُدُولِ تَالِفَهُ

بِأَخْذِهِ مِنْهَا بِأَنْ يَرُدَّ
لِمِثْلِهِ إِنْ يَشْتَبِهَ كَالنَّقْدِ
شَخْصًا بِلَا إِذْنٍ وَلَا عُذْرٍ دَعَا
بِدُونِ أَوْ لِدُونِ حِرْزِ مِثْلِهَا
يَرْكَبُ وَيَلْبَسُ خَائِنًا فِيهَا ضَمْنُ
بِفِعْلِهِ فِي حِفْظِهَا وَيَسْتَمِرُّ
وَلَمْ يُضْمَنَّ حَيْثُ لَا مُخَالَفَهُ

١٢٨٠

باب القراض

وَعَقْدُهُ يَخْتَصُّ بِالنَّقْدَيْنِ
وَرَبْحُهُ مُخَصَّصٌ بِالْعَاقِدِ
مُشْتَرِكٌ بِالشَّرْطِ حَسْبَمَا وَرَدُ
وَفَاسِدٌ إِذَا بَوَقَّتْ قُدْرًا
لَا مَنَعَهُ مِنَ الشُّرَاءِ وَحَدَهُ

مِنْ خَالِصِ النُّوعَيْنِ مَضْرُوبَيْنِ
مِنْ مَالِكٍ وَعَامِلٍ لَا زَائِدِ
فِبِاخْتِصَاصِ وَاحِدٍ بِهِ فَسَدُ
بِشَرْطِ مَنَعِ الْبَيْعِ بَعْدُ وَالشُّرَا
وَلَا يَضُرُّ حَيْثُ بَاعَ بَعْدَهُ

باب الوكالة

يَجُوزُ لِلْمُكَلَّفِ التَّوَكُّلُ فِي
وَلَمْ يَجْزُ فِي مُطْلَقِ مَجْهُولِ

مَا كَانَ فِيهِ جَائِزَ التَّصَرُّفِ
كَالِإِذْنِ فِي الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ

وَلِيْمْتَعٌ فِي حَمْلِ حَدِّ وَقَوْدٍ^(١) ١٢٩٠
 وَقَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ فِي عَقْدِ السَّلْمِ
 وَقَبْضِهِ مَالِ الرَّبَا حَيْثُ عَقْدٌ
 وَالْوَطْءِ مَعَ شَهَادَةِ بِهَا التَّزَمُ
 وَاللَّعْنِ وَالْإِيْلَاءِ وَالظُّهَارِ
 وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ وَالْإِقْرَارِ
 فِي الْمَنْعِ فِيهَا مُطْلَقًا إِلَّا التُّسْكُ
 وَذَبْحُهُ أَضْحِيَّةٌ فَكَافِي
 وَدَفْعُهُ الزَّكَاةَ لِلْأَصْنَافِ

باب الشركة

وَقُسِّمَتْ نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ قَدْ جَرَى
 وَمَا جَرَى بِالْعَقْدِ وَهُوَ الثَّانِي
 فِي الْمَلِكِ مُطْلَقًا كَارِثٍ وَشِرَا
 فَشِرْكَةُ الْعِنَانِ وَالْأَبْدَانِ
 وَمَا عَدَا الْعِنَانَ غَيْرُ نَاهِضَةٍ^(٢)
 وَشِرْكَةُ الْوُجُوهِ وَالْمُفَاوِضَةِ
 بِالْعَقْدِ فِي مَالَيْنِ مِثْلَيْنِ
 وَصِحَّةُ الْعِنَانِ دُونَ مَيْنِ
 فِي جَنْسِهِ وَالنَّوْعِ وَالْأَوْصَافِ
 كَالْحَبِّ عِنْدَ فَقْدِ الْاِخْتِلَافِ
 تَعَدُّرُ التَّمْيِيزِ حَيْثُ يُطْلَبُ
 وَالخَلْطِ قَبْلَ الْعَقْدِ خَلْطًا يُوجِبُ
 بِنِسْبَةِ الْمَالَيْنِ حَيْثُ اجْتَمَعَا
 وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ كُلُّ وَزَعَا ١٣٠٠

(١) فِي (أ): « كَلَهُ وَيَمْتَنِعُ فِي حَمْلِ حَدِّ وَقَوْدٍ »

(٢) فِي (ب): « نَافِعَةٌ » .

فرع [فيما إذا اشترك ثلاثة] (١)

لِوَاحِدٍ بَعْلٌ وَثَانٍ رَاوِيَهُ مَعَ ثَالِثٍ يَسْقِي فَقُلْ لِلرَّاوِيَةِ
وَالْبَعْلُ أَجْرُ الْمِثْلِ عِنْدَ السَّاقِي مِنْ كَسْبِهِ بِالسَّقِي وَهُوَ الْبَاقِي

باب الهبة

صِيغَتَهَا بِالْمَالِ بَيْعٌ أَنْعَقَدُ إِنْ كَانَ مَعْلُومًا، فَإِنْ يُجْهَلُ فَسَدُ
وَإِنْ جَرَتْ بِدُونِهِ فَهِيَ الْهَبَةُ كَذَلِكَ مَا أَعْمَرَهُ أَوْ أَرْقَبَهُ
كَقَوْلِهِ: أَعْمَرْتُكَ الدَّارَ كَذَا: أَرْقَبْتُهَا وَإِنْ يَقُلْ مِنْ بَعْدِ ذَا
إِنْ مُتَّ قَبْلِي فَلْتَعُدْ لِي بَعْدَكَ أَوْ مُتَّ قَبْلًا فَلْتَدُمْ بَعْدِي لَكَ
وَبَعْدَ قَبْضٍ لَمْ يُعَدْ فِيمَا وَهَبَ وَلِلْأَصُولِ الْعَوْدُ مُطْلَقًا كَأَبٍ (٢)
مَا دَامَ فِي سُلْطَنَةِ الَّذِي وَهَبَ وَمِلْكُهُ بِالْقَبْضِ عَنْ إِذْنٍ يَجِبُ (٣)

باب الضمان

ثُمَّ الضَّمَانُ كُلُّهُ نَوْعَانِ: فَالْأَوَّلُ الضَّمَانُ لِلْأَبْدَانِ
فَأَمْنَعُهُ فِي عُقُوبَةِ لِرَبِّنَا ١٣١٠ سُبْحَانَهُ كَحَدِّ شُرْبٍ أَوْ زِنَا
فَإِنْ تَكُنْ لِأَدَمِيِّ كَالْقَوْدِ وَحَدِّ قَذْفٍ فَلْيُجْزُ فِي الْمُعْتَمَدِ

(١) سقطت عن (أ) .

(٢) في (ب) اختلف الشطر الثاني كما يلي : « وملكه بالقبض عند إذنه يجب » .

(٣) في (ب) أثبت البيت كما يلي : « وللأصول العود مطلقاً كأب ما دام في سلطنة الذي وهب » .

وَصَحَّ فِي الْأَمْوَالِ وَهُوَ الثَّانِي
فِي كُلِّ دَيْنٍ ثَابِتٍ مَعْلُومٍ
مَعَ كَوْنِ رَبِّ الدَّيْنِ مَعْلُومًا فَلَا
وَلَا بِغَيْرِ الثَّابِتِ الْمَعْلُومِ
وَجَائِزٌ فِي رَدِّ عَيْنٍ وَزَمَنٍ
وَفِي ضَمَانِ الدَّرَكِ الْمَفْرُوضِ
إِنْ بَانَ مَا قَابَلَهُ مَغْضُوبًا

لِلَّهِ كَانَ الْحَقُّ أَوْ إِنْ سَانَ
لِأَزْمٍ أَوْ يؤولُ لِزُومٍ
يَمْضِي الضَّمَانُ مُطْلَقًا إِنْ جُهَلَا
وَلَا ضَمَانَ الْجُعْلِ وَالنُّجُومِ
خِيَارِ شَرْطٍ أَوْ سِوَاهُ بِالثَّمَنِ
فِي رَدِّ عَيْنِ الْعَوْضِ الْمَقْبُوضِ
أَوْ نَاقِصًا فِي الْوِزْنِ أَوْ مَعِيَبًا

باب الرهن

وَمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَشَانُهُ
وَجَازَ بَيْعُ الدَّيْنِ وَالْمَنَافِعِ ١٣٢٠
كَذَاكَ عَبْدٌ عَتَقَهُ مُعَلَّقٌ
حُلُولَ ذَاكَ الدَّيْنِ كَالْمُدَبَّرِ
وَلَوْ بِشَرْطِ الْقَطْعِ عِنْدَ مَا يَحِلُّ
وَصَحَّ رَهْنٌ مُصْحَفٍ وَمُسْلِمٍ
وَرَهْنٌ أُمَّ دُونَ فَرْعِهَا يَقَعُ
وَالرَّهْنُ بَعْدَ قَبْضِهِ أَمَانَةٌ
فَيُوجِبُونَ كَوْنَهُ مَضْمُونًا

جَوَازُ رَهْنٍ لَوْ أُرِيدَ رَهْنُهُ
وَالرَّهْنُ فِي الشَّيْئِينَ غَيْرُ وَاقِعٍ
بِصِفَةٍ وَجُودَهَا قَدْ يَسْبِقُ
وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ زَرْعٍ أَخْضَرَ
مَا كَانَ مِنْ دَيْنٍ بِهِ الرَّهْنُ جُعِلَ
مِنْ كَافِرٍ لَا الْبَيْعُ مِنْهُ فَاعْلَمِ
وَعَكْسُهُ وَالْبَيْعُ فِيهِمَا امْتَنَعَ
وَرَبَّمَا إِنْ أَوْجَبُوا ضَمَانَهُ
إِنْ صَارَ بَعْدَ غَضَبِهِ مَرهُونًا

وَعَكْسُهُ أَوْ صَارَ بَعْدَ رَهْنِهِ
أَوْ بَعْدَ قَبْضِهِ بِسَوْمِ ارْتَهَنُ
وَبَعْدَ أَنْ أَقَالَهُ مِمَّا اشْتَرَى ١٣٣٠
وَبَعْدَ خُلْعِ زَوْجَةٍ عَلَى عَوْضٍ
عَارِيَّةً، وَعَكْسُهُ فَاسْتَثْنَاهُ
أَوْ بِابْتِيَاعٍ فَاسِدٍ مِمَّنْ رَهَنُ
أَبْقَاهُ مَرَهُونًا بِلَا قَبْضٍ يُرَى
أَبْقَاهُ رَهْنًا عِنْدَهَا وَلَا قَبْضُ

باب الكتابة

تَصِحُّ فِي كُلِّ الرَّقِيقِ بِالرِّضَا
أَوْ كَانَ مِلْكًا اثْنَيْنِ كَاتِبًا مَعًا
لِمَا لَهَا الْمَعْلُومُ كَالْمَلِكَيْنِ
وَعَلَّقَ الْعِثْقَ عَلَى آدَاهُ
فَقَالَ: إِنْ أُعْطَيْتَنِي ذَا الْمَالَا
فَإِنْ يَكُنْ مُكَاتِبًا عَلَى مِئَةٍ
أَوْ خِدْمَةٍ شَهْرًا وَأَلْفٍ فِيهِ
وَحُكْمُهَا فِي حَالَةِ الْفَسَادِ
لَكِنَّهَا لَازِمَةٌ لِلسَّيِّدِ ١٣٤٠
وَلِلرَّقِيقِ عَقْدُهَا قَدْ جُوزَا^(١)
لَا بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُبْعَضًا
وَاتَّفَقَتْ نُجُومُهَا وَوَزَعَا
وَلَمْ يَكُنْ أَقْلٌ مِنْ نَجْمَيْنِ
جَمِيعَ ذَاكَ الْقَدْرِ أَوْ نَوَاهُ
جَمِيعَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ حَالًا
وَخِدْمَةٌ شَهْرًا فَلَيْسَتْ مُجْرِيَّةً
أَوْ بَعْدَهُ فَصِيغَةٌ تُجْزِيهِ
كَحُكْمِهَا فِي حَالِ الْإِنْعِقَادِ
إِنْ صُحِّحَتْ جَائِزَةٌ إِنْ تَفْسُدُ
فِي الْحَالَتَيْنِ إِذْ لَهُ أَنْ يَعْجِزَا^(٢)

(١) في (ب): «جوزوا».

(٢) في (ب): «يعجزوا».

وَيَرْجِعُ الْمَوْلَى بِمَا سَاوَاهُ
 وَحَيْثُ أَدَى بَعْدَ مَوْتِ رَبِّهِ
 وَيَلْزَمُ الْإِبْتَاءَ^(١) مَا لَمْ تُعْقَدِ
 وَكَانَ ثُلْثُ مَالِهِ الَّذِي حَصَلَ
 أَوْ يَجْعَلَا^(٢) مَنَافِعَ الْعَبْدِ الْعَوْضُ
 فِي بَيْعِ عَبْدٍ نَفْسَهُ وَغَتِّقَهُ
 كَقَوْلِهِ: يَا سَيِّدِي أَعْتَقْنِي
 نَفْسِي بِالْأَلْفِ فِضَّةٍ أَوْ عَسَجِدِ
 وَ^(٣) أَجْنَبِيَّ قَالَ: أَعْتَقَ عَنِّي ١٣٥٠
 إِذَا أَجَابَ طَبَقَ قَوْلِ الْقَائِلِ

رَقِيقُهُ مَع رَدِّ مَا آدَاهُ
 أَوْ حَطَّ شَيْئًا عَنْهُ لَمْ يَعْتَقُ بِهِ
 فِي مَرَضٍ أَدَى لِمَوْتِ السَّيِّدِ
 بِقَدْرِ قِيَمَةِ الرَّقِيقِ أَوْ أَقْلُ
 وَالْعَتَقُ أَيضًا جَائِزٌ عَلَى عَوْضٍ
 بَعْدَ التَّمَاسِ مِنْهُ حَالَ رِقِّهِ
 بَعَشْرَةَ وَأَنْ يَقُولَ: بَعْنِي
 ثُمَّ الْوَلَاءُ فِيهِمَا لِلْسَّيِّدِ
 هَذَا بِالْأَلْفِ: وَهُوَ بَيْعُ ضَمْنِي
 ثُمَّ الْوَلَاءُ فِي هَذِهِ لِلْسَّائِلِ

باب الإقرار

وَيُقْبَلُ الْإِقْرَارُ مِنْ مُكَلَّفٍ
 لَا مِنْ صَبِيٍّ بَلْ وَلَا مَجْنُونٍ
 إِذَا أَقَرَّ بَعْدَ حَجْرِهِ بِمَا
 حُرِّ رَشِيدٍ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ
 أَضْلًا وَلَا مِنْ مُفْلِسٍ مَدْيُونٍ
 يَضُرُّ أَرْبَابَ الدُّيُونِ الْغُرْمَا

(١) في (ب) : « الإيفاء » .

(٢) في (ب) : « جعلت » .

(٣) في (ب) : « أو » .

عَشْرِينَ بَعْدَ الْحَجْرِ عَنْ مُعَامَلَتِهِ
وَلَا زِمَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مُطْلَقًا
إِقْرَارُهُ بِنَذْرِ قُرْبَةِ الْبَدَنِ
وَصِيَّةٍ وَخُلْعِ زَوْجَةٍ وَقَعِ
مُسْتَلْحِقًا أَوْ نَافِيًا ذَلِكَ النَّسْبِ
مَوْلَاهُ فِي التَّصَرُّفَاتِ قَبْلَهُ
وَلِيْقْضِ مِنْ كَسْبٍ وَمَالٍ فِي يَدِهِ
مِنَ الرَّجُوعِ مَنْ أَقْرَبَ بِالزَّوْنِ
أَوْ سِرْقَةٍ، أَوْ قَطَعَ طَرْفٍ فَأَعْرِفِ
وَلَمْ يُمْكَنْ غَيْرُهُ بِحَالٍ

كَأَنَّ أَقْرَبَ لِامْرِئٍ بِأَنَّ لَهُ
أَوْ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبًا بَلْ أَطْلَقًا
وَلَا سَفِيهِ بَعْدَ حَجْرِ وَاقْبَلَنَ
وَالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ وَالتَّدْبِيرِ مَعَ
وَفِي طَلَاقٍ وَظَهَارٍ وَنَسْبٍ
وَلَا رَقِيقٍ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ
وَصَحَّ مِنْهُ بَعْدَ إِذْنِ سَيِّدِهِ
وَبَعْدَ الإِقْرَارِ الصَّحِيحِ مُكَّنَّا
أَوْ رَدَّةٍ أَوْ شُرْبِهِ لِلْقَرْقَفِ (١)
فَتَسْقُطُ الْحُدُودُ دُونَ الْمَالِ

١٣٦٠

فصل [في الإقرار بمبهم]

إِلَّا بِتَفْسِيرٍ لِذَلِكَ الْمُبْهَمِ
أَوْ زَادَ لَفْظًا: عِدَّةً، فَلَا زِمَ
وَازِنَةً مِنْهَا بِغَيْرِ مَيِّنٍ
إِنْ كَانَ فِيهَا عِدَّةٌ فِي الثَّانِي

إِقْرَارُهُ بِمُبْهَمٍ لَمْ يَلْزَمَ
فَإِنْ يَقُولُ: عِنْدِي لَهُ دَرَاهِمٌ
وَيَدْفَعُ الْمُقَرَّرُ فِي الْحَالَيْنِ
أَوْ عِدَّةً مِنْ بَلَدَةِ الْإِنْسَانِ

(١) أي الخمر.

وَمَنْ جَرَى الْإِفْرَارَ مِنْهُ فِي مَرَضٍ مَمَاتِهِ لَوَارِثٍ لَمْ يُعْتَرَضْ

باب الشفعة

١٣٧٠ حُصَّتْ بِأَرْضٍ وَبِنْتٍ دَاخِلٍ
وَسَائِرِ الثَّمَارِ إِنْ لَمْ تَظْهَرْ
مِنْ شَقْصِ أَرْضٍ قَسَمَهَا إِذَا وَجِدَ
فِي بَيْعِهَا وَفِي الْبِنَاءِ (١) الدَّاخِلِ
وَبِالشَّرِيكِ فِي ابْتِيَاعِ مَا اشْتَرِيَ
لَمْ يُبْطَلِ النَّفْعَ الَّذِي مِنْهَا قُصِدَ

باب الغصب

١٣٨٠ الْغَصْبُ الْاِسْتِيْلَاعُ عَلَى حَقِّ السُّوَى
لَكِنْ لَهُ اِبْطَالٌ مَا فِيهِ عَمَلٌ
لَا حَيْثُ صَارَ الطِّينُ طُوبًا لِلْبِنَا
وَالنَّقْدُ حُلِيًّا مُطْلَقًا بِفِعْلِهِ
وَسَائِرُ الْمُضْمَنَاتِ الْجَارِيَةِ
وَقَبْضُهُ بِالسُّوْمِ أَوْ بِيْعِ فَسَدَ
وَيُحْصَرُ الضَّمَانُ فِي أَقْسَامٍ
فَالْمِثْلُ فِي الْمِثْلِيِّ وَهُوَ مَا يَوْمُ
وَمَا سِوَى الْمِثْلِيِّ كَالْمَنَافِعِ
ثَالِثُهَا: عَبْدٌ جَنَى فَاتْلَفَهُ
بِغَيْرِ حَقِّ كَرْكُوبِ ذِي الْقُوَى
كَقْلَعِ غَرَسٍ مِنْهُ أَوْ صَبْغِ فِعْلٍ
وَالغَزْلُ ثُوبًا أَوْ زُجَاجَةً إِنَا
فَلَا يُرَدُّ وَاحِدٌ لِأَصْلِهِ
غَضْبٌ وَإِتْلَافٌ لَهُ وَعَارِيَةٌ
كَذَا التَّعَدِّيُّ مُطْلَقًا بِوَضْعِ يَدٍ
أَرْبَعَةٌ تَأْتِي عَلَى التَّمَامِ:
بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ، وَجَا (٢) فِيهِ السَّلْمُ
بِمَا لَهُ مِنْ قِيَمَةٍ فِي الْوَاقِعِ
سَيِّدُهُ فَلْيَقْضِ عَنْهُ مُتْلَفَهُ

(١) في (ب): «وبالبناء» .

(٢) في (ب): «وجاز» .

مِنْ قِيَمَةِ الْجَانِيِ وَأَرْشِ الْعَيْنِ
 أَرْبَعَةٌ فِيهَا الضَّمَانُ بِالتَّلْفِ
 وَلِلْمِصْرِيِّ صَاعٌ تَمْرٍ فِي اللَّبَنِ
 مِنْ زَوْجِهَا الْمَهْرَ الَّذِي بِهِ رَضِيَ
 جَنَى عَلَيْهَا حَامِلًا فَأَلْقَتْ
 شَيْئَيْنِ حَيْثُ يَلْزَمُ^(١) الضَّمَانُ
 يُعْطَى الْجَزَا وَقِيَمَةً إِذْ يَهْلِكُ
 وَمَاتَ فَأَفْرَضَ قِيَمَةَ لِرَبِّهِ
 مِنْ قِيَمَةِ الْجَانِيِ وَمِنْ قَدْرِ الْبَدَلِ
 أَوْ فَرَعِهِ بِشُبُهَةِ فِي فِعْلِهِ
 وَقَبْلَهُ مَهْرٌ وَنِصْفٌ لَا أَقْلُ

وَذَلِكَ الْأَقْلُ مِنْ أَمْرَيْنِ
 رَابِعُهَا: مُخَالَفٌ لِمَا سَلَفَ
 فِي الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ الثَّمَنُ
 وَمَهْرٌ مِثْلٌ لِلَّتِي لَمْ تَقْبُضِ
 وَعُشْرُ قِيَمَةِ الرَّقِيقَةِ الَّتِي
 وَرَبَّمَا أَنْ يَضْمَنَ الْإِنْسَانُ
 فَمُحْرَمٌ بِقَتْلِ صَيْدٍ يُمْلِكُ
 وَإِنْ جَنَى الْمَغْصُوبُ حَالَ غَضَبِهِ
 مِنْ غَاصِبٍ مَعَ أَرْشِهَا وَهُوَ الْأَقْلُ
 وَمَنْ يَطَأُ مَنْكُوحَةً لِأَضْلِهِ
 فَوَاجِبٌ مَهْرَانِ إِنْ يَكُنْ دَخَلَ

١٣٩٠

باب اللُّقْطَةِ

فَالْحَيَوَانُ مُطْلَقًا إِذَا وُجِدَ
 وَمِنْ صِغَارٍ وَحْشِهِ لَمْ يَمْتَنِعَ
 فَإِنْ أَبِي ذُو الْمَلِكِ يَوْمًا مَكَّنَهُ

أَنْوَاعُهَا فِي تِسْعَةٍ هُنَا تَرَدُّ:
 بِقَرِيَّةٍ أَوْ فِي فَلَاءٍ مُتَّسِعٍ
 حَلَّ التَّقَاطُطُ وَلِيَعْرِفَهُ سَنَهُ

(١) في (ب): «حيث لم يلزم».

لِنَفْسِهِ بِصِغَةِ مُمْلَكَةٍ
فَأَخَذَهُ لِغَيْرِ حِفْظِهِ^(١) مُنْعٌ
كَمَا مَضَى حَيْثُ انْتَفَى الْفَسَادُ
نَحْوُ الطَّعَامِ فَلْيُخَيَّرْ مَنْ وَجَدَ
أَوْ يَبِعَهُ وَحَفِظَ مَا اشْتَرَى بِهِ
تَعْرِيفُهَا عَلَى الدَّوَامِ مُلْتَزِمٌ
وَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ لِلتَّمَلُّكِ
عَلَيْهِ فَوْرًا نَحْرَهُ حَيْثُ طُلِبَ
إِنْ خَافَ فَوْتَ وَقْتِهِ لَوْ أَخْرَهُ
أَوْ تَحْتَهُ، أَوْ فَوْقَ اللَّقِيطِ
فَإِنَّ ذَاكَ لُقْطَةٌ يَكُونُ
بِدَارِنَا وَبَعْدَ لُقْطِهِ انْتِزَعُ^(٢)
ثَامِنُهَا: التَّقَاطُ مُسْلِمٌ وَقَعُ
يُعْطَى لِبَيْتِ الْمَالِ خُمْسُهَا فَقَطُ
فَيْئًا لِبَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يُسْلَمْ

مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتِهِ تَمَلُّكُهُ
وَمَا مِنَ الْوَحْشِ الصَّغِيرِ يَمْتَنِعُ:
وَالثَّانِ مِنْ أَنْوَاعِهَا: الْجَمَادُ
وَالثَّلْثُ الْأَنْوَاعُ: مَا مِنْهُ فَسَدُ
فِي أَكْلِهِ بِقِيَمَةِ لِرَبِّهِ
وَرَابِعُ الْأَنْوَاعِ: لُقْطَةُ الْحَرَمِ
فَلْيَلْتَقِطْ لِلْحِفْظِ أَوْ لِيَتْرَكَ
خَامِسُهَا: مَنْ يَلْتَقِطُ هَدِيًّا يَجِبُ
أَوْ دَفَعَهُ لِحَاكِمِ لِيَنْحَرَهُ
سَادِسُهَا: الْمَوْجُودُ مَعَ لَقِيطِ
أَوْ قُرْبِهِ، أَوْ تَحْتَهُ مَدْفُونُ
سَابِعُهَا: التَّقَاطُ حَرْبِيٌّ مُنْعٌ
مِنْهُ وَصَارَ لُقْطَةً لِمَنْ نَزَعَ
بِدَارِهِمْ غَنِيمَةً لِمَنْ لَقِطَ
تَاسِعُهَا: التَّقَاطُ مُرْتَدٌّ سُمِّيَ

(١) فِي (ب) : « لِحِفْظِ غَيْرِهِ » .

(٢) فِي (ب) : « نَزَعَ » .

فصل [في لقطة الرقيق والصبي والمجنونة]

وَلُقْطَةُ الرَّقِيقِ لِلسَّيِّدِ إِنْ
 وَفِي التَّقَاطِ دُونَ إِذْنِ رَبِّهِ
 فَلْيَنْتَرِعْهَا أَوَّلًا مِنْ عِنْدِهِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مُكَاتِبًا وَإِلَّا
 فَإِنْ يُعَجِّزُ نَفْسَهُ فَالْحَاكِمُ
 وَذُو الْجُنُونِ وَالصَّبَا وَالْحَجْرِ
 وَيَلْزَمُ التَّعْرِيفُ أَوْلِيَاءَهُمْ
 كَذَا التَّقَاطُ فَاسْقِ، وَتُنزَعُ
 وَإِنْ يُعْرِفُ وَحْدَهُ لَمْ نَكْتَفِ ١٤٢٠
 وَيُمنَعُ اسْتِصْحَابُهَا عِنْدَ السَّفَرِ
 أَقْرَهَا، أَوْ فِي التَّقَاطِ أَذْنُ
 لَوْ تَلَفَتْ مَعَهُ تَعَلَّقَتْ بِهِ
 أَوْ فَلْيَسَلِّمْهُ لَهَا أَوْ يُفِدِهِ
 فَهِيَ لَهُ بِحِفْظِهَا اسْتَقْلًا
 يَنْزِعُهَا لِلْحِفْظِ فَهُوَ لِأَزْمِ
 بِالسَّفهِ التَّقَاطُ كُلُّ يَجْرِي (١)
 وَبَعْدَهُ يَمْلِكُونَهَا لَهُمْ
 مِنْ عِنْدِهِ، وَعِنْدَ عَدَلٍ تُوضَعُ
 بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ أَمِينٍ مُشْرِفٍ
 لَوْاجِدٍ مِنْ قَبْلِ تَعْرِيفِ صَدْرٍ

باب الآجال

أَجَالُهُمْ قِسْمَانِ: قِسْمٌ قَدْ ضُرِبَ
 لِعِدَّةٍ (٢)، وَلُقْطَةٌ، وَعُنَّةٌ
 وَالْحَمْلُ، وَالرِّضَاعُ، وَالزَّكَاةُ، مَعَ
 بِالشَّرْعِ مِنْهَا، وَهُوَ عِشْرُونَ حُسْبًا:
 كَذَاكَ الْاسْتِبْرَاءُ، ثُمَّ الْهُدْنَةُ
 طَهْرٌ، وَحَيْضٌ، وَنَفَاسٌ قَدْ وَقَعَ

(١) أي يصح .

(٢) في (أ) : « بعدة » .

أَقَلَّ فِي الثَّلَاثَةِ الْمُؤَخَّرَةِ
وَالْيَأْسُ، وَالْبُلُوغُ لِلْإِنْسَانِ
وَمُدَّةُ الْمَقَامِ لِلْمَسَافِرِ
كَذَا خِيَارُ الشَّرْطِ خْتَمَ الْعَدِّ
فَالشَّرْطُ فِي أَوْلَهَا الْحُلُولُ
ثَالِثُهَا: يَصِحُّ مَعَ كِلَيْهِمَا ١٤٣٠
خَامِسُهَا تَأْجِيلُهُ شَرْطٌ لَهُ
فَلَمْ يَجْزُ تَأْجِيلُ رَأْسِ الْمَالِ
وَفِي الْإِجَارَةِ اعْتِمَادُ إِجَابَتِهِ
وَسَائِرُ الصِّفَاتِ وَالْأَعْيَانِ
وَالرَّهْنُ وَالْقِرَاضُ وَالْعُمْرَى جُعِلَ
وَمِثْلُهَا الرُّقْبَى فَكُلُّهُ يَفْسُدُ
وَأَجَّلُوا الْإِيدَاعَ وَالْعَارِيَّةَ
الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ كُلُّ أَكْثَرِهِ
بِالسِّنِّ أَوْ بِالْحَيْضِ ^(١) لِلْإِمْكَانِ
وَمَسْحُ خُفِّ فِيهِ أَوْ فِي الْحَاضِرِ
وَخَمْسَةٌ مَضْرُوبَةٌ بِالْعَقْدِ
وَالثَّانِ مِنْهَا شَرْطُهُ التَّأْجِيلُ
رَابِعُهَا: التَّأْجِيلُ لَكِنْ أُبْهَمَا
لَكِنْ أَجَازُوا عِلْمَهُ وَجَهْلَهُ
فِي سَلَمٍ وَلَا رِبَاً بِحَالِ
وَجِزِيَةِ الْكُفَّارِ وَالْكِتَابَةِ
يَجُوزُ فِي ابْتِيَاعِهَا الْأَمْرَانَ
تَأْجِيلُهَا شَرْطًا لَهَا لَكِنْ جُهِلَ
بِعَقْدِهِ وَعِلْمِهِ إِذْ يُوجَدُ
وَعِلْمُهُ وَجَهْلُهُ سَوِيَّةَ

باب الحجر

الْحَجَرُ ذُو عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ
وَنَبْتَدِي مِنْ ذَاكَ بِالْمَخْصُوصِ

(١) في أ): «للحيض».

إِلَى الْوَفَا وَحَجْرِهِ فِي الْعَيْنِ
أَوْ أَبَقًا أَوْ وَهُوَ عِنْدَ الْغَاصِبِ
ثَانِيهِمَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ عَمَّا
فَمَالَهُ تَصَرَّفَ فِي الْمَالِ
وَحَجْرُهُ فِي الْمَالِ وَالْإِقْرَارِ
فِيمَا عَدَا الطَّاعَاتِ حَيْثُ تُعْتَبَرُ
فِي الثُّلُثِينَ إِنْ جَرَى بِلاَ عَوْضٍ
جَمِيعُهُ فَإِنْ شَفِيَ فَلْيُصْرَفِ
فَإِنْ تَزُلْ فَنَافِذُ فِيمَا مَلَكَ
بِحُكْمِ قَاضٍ بَعْدَ رُشْدٍ وَمُنْعٍ
عِنْدَ ارْتِفَاعِ مَابِهِ قَدْ عُلِّقَا

كَحَجْرِ رَاهِنٍ لِرَبِّ الدَّيْنِ
وَسَيِّدٍ فِي عِبْدِهِ الْمُكَاتَبِ
وَفِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ أَمَّا
فَحَجْرُ ذِي الْإِفْلَاسِ فِي الْأَمْوَالِ
كَذَا السَّفِينَةُ بَعْدَ الْاِخْتِبَارِ
وَذِي الْجُنُونِ مُطْلَقًا، وَذِي الصَّغَرِ
وَالْعَبْدِ لِلْمَوْلَى وَحَجْرُ ذِي الْمَرَضِ
فَإِنْ يَكُنْ لِيُورَثِ فَلْيُوقَفِ
وَمُطْلَقًا لِرِدَّةٍ فِيهَا هَلَكٌ
وَحَجْرُ إِفْلَاسٍ وَتَبْدِيرٍ رُفِعَ
وَحَجْرُ بَاقِيهِمْ يَزُولُ مُطْلَقًا

١٤٤٠

باب التَّفْلِيسِ

مَنْ مَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الْغُرْمَا
وَمَلْبَسٍ لَا مَنْ بَكْسِيهِ غَنِي
فِي بَيْعِهَا كَأَجْرَةِ الدَّلَالِ
عِيَالِهِ وَبَعْدَ مَوْتِ الْكَفْنِ
وَدَيْنِهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْحَجْرِ

إِنْ فَلَسَ الْقَاضِي مَدِينًا قُدَّمَا
بِمَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ وَمَسْكِنِ
وَقَدَّمُوا مُؤْنَةَ الْأَمْوَالِ
وَقَدَّمَ الْمَدِينُ أَيْضًا بِمُؤْنٍ
وَنَحْوِهِ كَأَجْرِ حَفْرِ الْقَبْرِ

١٤٥٠

مَعَ رَهْنٍ عَيْنٍ عِنْدَ رَبِّ الدَّيْنِ
 وَذُو مَتَاعٍ بَاعَهُ وَلَا قَبْضُ
 مُقَدَّمٍ بِأَخْذِ عَيْنٍ مَالِهِ
 أَوْ نَاقِصًا وَصَفًا بَأَنَّ لَمْ يُفْرَدَ
 أَوْ زَائِدًا زِيَادَةً مُتَّصِلَةً
 لَكِنَّهَا فِي ذَيْنِ لِلْمَدْيُونِ ١٤٦٠
 أَوْ زَادِمِنْ وَجْهِهِ، وَمِنْ وَجْهِ نَقْصِ
 فَإِنْ يَكُنْ فِي ذَاتِهِ كُلُّ رَجَعٍ
 وَلِلْمَدِينِ الزَّائِدُ الَّذِي وَقَعَ
 وَمَا لَهُ فِي النَّقْصِ شَيْءٌ مُطْلَقًا
 وَإِنْ يَزِدُ فِي ذَاتِهِ أَوْ بِالْأَثَرِ
 وَلِلْمَدِينِ كُلُّ زَائِدٍ وَمَا
 لَكِنْ لَهُ فِي الْعَكْسِ أَخْذُ مَا وَجَدَ
 وَإِنْ يَكُنْ بِمِثْلِهِ قَدْ اخْتَلَطَ
 لَا الْخَلْطُ بِالْأَعْلَى فَلَا يُطَالَبُ
 فَيَسْتَحِقُّ أَخْذَ تِلْكَ الْعَيْنِ
 مِنَ الْمَدِينِ قَبْلَ حَجْرِهِ الْعِوَضُ
 إِذَا رَأَهُ بَاقِيًا بِحَالِهِ
 بِالْعَقْدِ، كَالرَّقِيقِ فِي قَطْعِ الْيَدِ
 أَوْ أَثَرًا كَالطَّخَنِ أَوْ مُنْفَصِلَةً
 يَدْفَعُهَا إِلَى ذَوِي الدُّيُونِ
 كَصَنْعَةِ لِلْعَبْدِ جَدَّتْ مَعَ بَرَصِ
 مُضَارِبًا بِنَقْصِهِ الَّذِي وَقَعَ
 وَإِنْ يَعُدُّ لَوْصَفِهِ كُلُّ رَجَعٍ
 وَلَا عَلَيْهِ فِي ازْدِيَادٍ حَقِّقًا
 مَعَ نَقْصٍ وَصَفٍ فَالرُّجُوعُ مُعْتَبَرٌ
 لِبَائِعٍ فِي النَّقْصِ شَيْءٌ أَلْزَمًا
 مِنْ مَالِهِ مُضَارِبًا بِمَا فُقِدَ
 أَوْ دُونَهُ يَعُدُّ بِقَدْرِهِ فَقَطُّ
 بِعَيْنِهِ لَكِنْ بِهِ يُضَارِبُ

باب الوقف

١٤٧٠ تَبَرُّعُ الْإِنْسَانِ فَكُّ الرَّقَبَةِ
وَشَرْطُ وَقْفِ صِيغَةً: وَقَفْتُ (١)
وَشَرْطُ مَوْقُوفٍ: دَوَامُ الْمَنْفَعَةِ (٢)
وَوَاقِفٍ: أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ
وُجُودُهُ مُحَقَّقٌ إِذْ يُوقَفُ
وَالْمَلِكُ فِي الْمَوْقُوفِ مَلِكٌ رَبَّنَا
وَصِيَّةٌ إِبَاحَةٌ وَقَفَ هِبَهُ
وَهَكَذَا: حَبَسْتُ أَوْ سَبَلْتُ
لَا نَحْوُ مَطْعُومٍ وَرِيحَانٍ مَعَهُ
عَلَى أَمْرِي تَمْلِكُهُ لَمْ يُمْنَعِ
أَوْ جِهَةً وَفِي مُبَاحٍ يُصْرَفُ
سُبْحَانَهُ، أَيِ غَيْرِ مُخْتَصِّ بِنَا

باب إحياء الموات

١٤٨٠ حَقِيقَةُ الْمَوَاتِ فِي الْأَرْضِ
وَقَسَمُوا الْبِلَادَ فِي الْأَحْكَامِ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مَلِكُهُ وَجَبَ
ثَانِيهِمَا: وَهُوَ الَّذِي بَارَضْنَا
فَمَلِكُهُ لَهُمْ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفُوا
وَصَارَ مَالًا ضَائِعًا إِنْ يُجْهَلُوا
مَعَ مَا بِهِ مِنْ مَعْدِنٍ مُسْتَحْكِمٍ
مَا لَمْ تُعَمَّرْ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي
إِلَى: بِلَادِ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ
لِمَنْ عَلَى تِلْكَ الْبِلَادِ قَدْ غَلَبَ
فَإِنْ يَكُنْ عِمَارَةٌ لِبَعْضِنَا
وَلِلَّذِينَ بَعْدَهُمْ تَخَلَّفُوا
مَهْمَا رَأَى الْإِمَامُ فِيهِ يَفْعَلُ
بِأَنْ يَكُونَ بَاطِنًا لَمْ يُعْلَمِ

(١) في (ب): «أوقفت» .

(٢) في (ب): «النفقة» .

وَالْمَعْدُنُ الْمَوْجُودُ إِمَّا ظَاهِرٌ
مَا لَمْ يُعَالَجَ عِنْدَ الْإِسْتِخْرَاجِ
فَلَيَمْتَنِعَ فِي الظَّاهِرِ الْإِقْطَاعُ
بَلْ ذَاكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مُشْتَرِكٌ
وَحَيْثُ ضَاقَ فَلْيَقْدَمْ مَنْ سَبَقَ
وَحَقُّ كُلِّ قَدْرٍ مَا يَحْتَاجُ
وَالْمَعْدُنُ الْبَاطِنُ كَالَّذِي ظَهَرَ
وَجَائِزٌ أَنْ يَحْمِيَ الْإِمَامُ ١٤٩٠
وَلَمْ يَجْزُ لِنَفْسِهِ وَقَدْ يَرَى
أَوْ بَاطِنٌ فِي أَرْضِهِ؛ فَالظَّاهِرُ
وَالْبَاطِنُ الْمُحْتَاجُ لِلْعِلَاجِ
وَطَالِبُ الْإِحْيَاءِ لَا يُطَاعُ
مَنْ نَالَ مِنْهُمْ بَعْضَهُ فَقَدْ مَلَكَ
فَإِنْ أَتَوْا مَعًا فَفُزِعَةُ أَحَقُّ
فَإِنْ يَزِدُ فَحَقُّهُ الْإِزْعَاجُ
لَكِنْ هُنَا الْإِقْطَاعُ مَا ضُ مِعْتَبَرٌ
أَرْضًا لَنَا تَرَعَى بِهَا^(١) الْأَنْعَامُ
نَقَضَ الْحِمَا إِلَّا حِمَى خَيْرِ الْوَرَى

كتاب الفرائض

لِلْإِزْتِ اسْبَابٌ بِكُلِّ قَدْ لَزِمَ
وَالرَّابِعُ الْإِسْلَامُ فَاصْرِفْ مَا وَجَدَ
أَرْبَابُ الْأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى
وَسِتَّةٌ مَوَانِعُ فَكُلُّ
رِقٌّ كَذَاكَ الْقَتْلُ عَنْ يَقِينِ
وَهِيَ: النِّكَاحُ وَالْوَلَاءُ وَالرَّحِمُ
كُلًّا لَبِيتِ الْمَالِ إِرْثًا إِنْ قُفِدَ
أَوْ كَانَ غَيْرَ حَائِزٍ فَمَا فَضَلُ
لِذَاتِهِ بِالْمَنْعِ مُسْتَقِلُّ:
وَرِدَّةٌ، كَذَا اخْتِلَافُ الدِّينِ

(١) في (ب): «بها ترعى».

وَالدَّوْرُ^(١) لَكِنْ حُصَّ بِالْحُكْمِي
هُمُ ابْنُهُ وَابْنُ ابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ
كَذَا أَخٌ مِنْ الْجِهَاتِ مُسَجَلًا
كَذَاكَ عَمٌّ وَابْنُهُ كُلُّ لَابٍ
وَوَرَثُوا سَبْعًا مِنَ النِّسَاءِ:
وَجَدَّةٌ وَأُخْتُهُ تَعَمُّ^(٢)
وَهَذِهِ تَمَّتْ بِهَا النِّسَاءُ^(٣)
فَارْدُدْ عَلَيَّ ذَوِي الْفُرُوضِ بِالرَّحِمِ
مَا فَضَلَتْ وَأَمْنَعُهُ بِالزَّوْجِيَّةِ
جِهَاتُهُمْ فِي عَدَّهَا إِحْدَى عَشْرًا:
لِلْأُمَّ ثُمَّ بِنْتُ عَمٍّ وَأَخٍ
وَمِثْلُ ذَلِكَ خَالُهُ وَخَالَتُهُ^(٥)
أَدَلَّتْ بِهَذَا الْجَدُّ فَادِرِ الْعَدَّةِ^(٦)

وَالدَّارُ فِي الْحَرْبِيِّ وَالذَّمِّيِّ
وَالْوَارِثُونَ عَشْرَةٌ إِذْ تُخْتَزَلُ:
أَبٌ وَجَدٌّ لِأَبٍ وَإِنْ عَلَا
وَابْنُ أَخٍ إِنْ كَانَ بِالْأَبِ انْتَسَبَ
وَالزَّوْجُ أَيضًا ثُمَّ ذُو الْوَلَاءِ
بِنْتُ كَذَا بِنْتُ ابْنِهِ وَالْأُمُّ
وَزَوْجَةٌ وَمَنْ لَهَا الْوَلَاءُ
وَحَيْثُ بَيْتٌ مَالِنَا لَمْ يَنْتَظِمِ
وَأَقْسِمَ عَلَى السَّهَامِ بِالسَّوِيَّةِ
ثُمَّ ذُوو الْأَرْحَامِ بَعْدَ تَعْتَبَرِ
أَوْلَادُ أُخْتٍ وَابْنَةُ وَابْنُ الْأَخِ
وَعَمُّهُ لِأُمَّهِ وَعَمَّتُهُ^(٤)
وَجَدُّهُ لِأُمَّهِ وَجَدَّةُ

١٥٠٠

(١) وهو أن يلزم من إثبات الشيء نفيه، كأن اعترف أخٌ حائزٌ لتركه الميت بآبن للميت فإنه يثبت نسبه ولا يرث، إذا لو ورث لحجب الأخ المقر فلا يكون حائزاً فلم يصح استحقاقه له.

(٢) في (أ): أتى الشطر الثاني كما يلي: « وهذه تمّت بها النساء ».

(٣) سقط هذا البيت من (أ).

(٤) في (أ): « وجدّة ».

(٥) في (أ) أتى الشطر الثاني كما يلي: « أدلت بهذا الجد فادر العدة ».

(٦) سقط هذا البيت من (أ).

فصل [فيمن يرث بالفرض خاصة، وبالتعصيب]

- ١٥١٠ لِحُمْسَةِ مِنَ الرَّجَالِ الْفَرَضُ هُمْ: وَأَبٌ وَجَدٌّ عِنْدَ فَرْعٍ وَابْنٌ أُمٌّ
وَمِثْلُهُ الشَّقِيقُ فِي الْمَشْتَرَكَةِ
وَعَشْرَةٌ مَعَ حُمْسَةٍ فِيهِمْ حُضِرَ
هُمُ: ابْنُهُ وَابْنُ ابْنِهِ كَذَا الْأَبُ
وَابْنُ الشَّقِيقِ وَالْأَخُ الَّذِي لِأَبٍ
بِالْأَبْوَيْنِ وَابْنِهِ فَبِالْأَبِ
وَمَنْ لَهَا الْوَلَاءُ كَالرَّجَالِ
وَقَسَمُوا التَّعْصِيبَ فِي الْإِنَاثِ
لِعَاصِبٍ بِنَفْسِهِ كَمَا خَلَا
وَعَاصِبٌ بِالْغَيْرِ وَهِيَ الْبِنْتُ
شَقِيقَةٌ تَكُونُ أَوْ مِنْ الْأَبِ
وَعَاصِبٌ مَعَ غَيْرِهِ بِهِ حُبِّي
مَعَ بِنْتِهِ أَوْ بِنْتِ الْإِبْنِ أَوْ هُمَا
- أَبٌ وَجَدٌّ عِنْدَ فَرْعٍ وَابْنٌ أُمٌّ
وَالزَّوْجُ أَيْضًا نَالَهُ فِي التَّرِكَةِ
تَعْصِيبُ كُلِّ نَفْسِهِ كَمَا ذَكَرَ
وَالجَدُّ مِنْهُ وَالشَّقِيقُ الْأَقْرَبُ
ثُمَّ ابْنُهُ كَذَاكَ عَمُّ انْتَسَبَ (١)
ثُمَّ ابْنُهُ وَذُو الْوَلَاءِ الْأَجْنَبِيِّ (٢)
وَعِنْدَ فَقْدِ الْكُلِّ بَيْتُ الْمَالِ
فَقَطُّ إِلَى مَرَاتِبٍ ثَلَاثٍ
وَلَمْ يَكُنْ لِغَيْرٍ مَنْ لَهَا الْوَلَاءُ
وَبِنْتُ الْإِبْنِ مِثْلُهَا وَالْأَخْتُ
إِنْ تَأْتِ كُلُّ مَعَ أُخِيهَا الْأَقْرَبِ
أَخْتُ لَهُ شَقِيقَةٌ أَوْ مِنْ أَبٍ
فَصَاعِدًا فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ

(١) في (أ): «ثم ابنه وذو الولاء الأجنبى» .

(٢) سقط هذا البيت من (أ) .

فصل [في بيان الفروض المقدرة وذويها]

ثُمَّ الْفُرُوضُ سِتَّةٌ فِي الذَّكَرِ: وَالنِّصْفُ، ثُمَّ الرَّبْعُ، وَالثَّمْنُ الْأَدَقُّ وَهِنَّ: بِنْتًا^(١) الْإِبْنِ وَالْبِتَّانِ مِنْ أَبَوَيْنِ كَانَتَا أَوْ مِنْ أَبِي وَالثَّلْثُ: فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا عَدَدٌ لَا مَعَ أَبِي وَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَالثَّلْثُ فَرَضٌ وَلِدِ أُمِّ زَائِدٍ مِنْ وَلَدِهَا الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ وَفَرَضُ أُمِّ إِنْ تَكُنْ مَعَ الْعَدَدِ وَالْجَدُّ مَعَ فَرْعٍ لَهُ حُكْمُ الْأَبِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِنْ تَكُنْ مَعَ ابْنَتِهِ وَالنِّصْفُ فَرَضُ خَمْسَةٍ هُمْ: بِنْتُهُ شَقِيقَةٌ وَمِثْلُهَا بِنْتُ الْأَبِ

ثُلُثَانٍ، مَعَ ثُلْثٍ، وَسُدُسٍ، فَادِرٍ فَالْثُلُثَانِ فَرَضٌ أَرْبَعِ فِرْقٍ فَصَاعِدًا كَذَلِكَ الْأُخْتَانِ إِذَا خَلَا كُلُّهُ عَنِ الْمَعْصَبِ مِنْ إِخْوَةٍ وَلَا لِمَيْتٍ وَلَدٌ بَلْ ثُلْثٌ مَا يَبْقَى عَنِ الْفَرَضَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ وَالسُّدُسُ^(٢) فَرَضُ الْوَاحِدِ وَيَسْتَوِي الْقِسْمَانِ فِي الْمِيرَاثِ وَفَرَضُ أُمِّ وَأَبٍ مَعَ الْوَالِدِ وَفَرَضُ جَدَّةٍ لِأُمِّ أَوْ أَبِي وَالْأَخْتُ مِنْ أَبِيهِ مَعَ شَقِيقَتِهِ فَقَطْ كَذَا بِنْتُ ابْنِهِ وَأُخْتُهُ إِنْ تَفَرَّدَتْ كُلُّهُ عَنِ الْمَعْصَبِ

١٥٣٠

(١) فِي (أ): «بِنْتُ» .

(٢) فِي (أ): «الثلث» .

وَكُلُّ مَنْ يَحْجُبُهَا نَقْصَانًا مِنْهُنَّ أَوْ^(١) يَحْجُبُهَا حَرْمَانًا
 وَفَرَضُ زَوْجٍ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَالرُّبْعُ فَرَضُ زَوْجِهَا مَعَ الْوَلَدِ
 وَفَرَضُهَا مِنْ زَوْجِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْعٌ وَإِلَّا كَانَ فَرَضُهَا الثُّمْنُ
 وَحَيْثُ قَامَ مَانِعٌ بِالشَّخْصِ لَمْ يَرِثْ وَكَانَ مَعَ سِوَاهُ كَالْعَدَمِ

فصل في الحجب

١٥٤٠ بِالابْنِ أَوْلَادُ الْبَنِينَ تُحَجَّبُ وَبِالْأَبِ الْجَدُّ اتِّفَاقًا يُحَجَّبُ
 وَسَائِرَ الْجَدَّاتِ بِالْأُمِّ احْجَبِ وَبِالشَّقِيقِ احْجَبِ أَحَا مِنْ الْأَبِ
 وَكَالْأَخِ الْمَذْكُورِ عَمِّ مِثْلُهُ فِي حَجْبِهِ وَمِثْلُ كُلِّ نَجْلُهُ
 وَبِابْنَتَيْنِ بِنْتُ الْإِبْنِ تُحَجَّبُ وَبِابْنِ الْإِبْنِ مَعَهَا^(٢) تُعَصَّبُ
 إِنْ كَانَ فِي رُتْبَتِهَا أَوْ أَنْزَلًا وَاخْتَصَّ بِالْبَاقِي مَتَى عَنْهَا عَلَا
 وَبِالشَّقَائِقِ احْجَبِ ابْنَةَ الْأَبِ فَإِنْ يَكُنْ مَعَهَا أَحٌ فَعَصَّبِ
 وَاحْجَبِ بَجْدٌ وَأَبٌ أَوْلَادٌ أُمَّ وَبِالْفُرُوعِ الْوَارِثِينَ حَجْبُهُمْ

فصل [في بيان من يقوم مقام غيره في الإرث من بعض الوجوه]

ابْنُ ابْنِهِ كَالْإِبْنِ لَكِنْ لَا يَرِثُ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ قَطُّ مِثْلِي مَا تَرِثُ^(٣)

(١) في (ب) : « أو من » .

(٢) في (أ) : « معهما » .

(٣) في (ب) : « مع بنت صلب قط لا يرث » .

وَبِنْتُ الْإِبْنِ مِثْلُ بِنْتِ الصُّلْبِ
وَالْجَدَّةَ اجْعَلْهَا كَأُمَّ تَصْدُقِ
وَالْجَدُّ فِي مِيرَاثِهِ مِثْلُ الْأَبِ ١٥٥٠
وَكَالشَّقِيقِ اجْعَلْ أَحَا مِّنَ الْأَبِ
وَكَالشَّقِيقَةَ اعْتَبِرْ أُخْتًا لِأَبِ
لَكِنْ مَعَ ابْنِ خُصِّصَتْ بِالْحَجْبِ
فِيمَا عَدَا ثُلْثٍ وَثُلْثِ مَا بَقِيَ
فِيمَا سِوَى حَجْبِ الْأَخِ الْمُعَصَّبِ
لَا مَعَ شَقِيقَةٍ فَلَا يُعَصَّبُ
لَكِنْ لَهَا الشَّقِيقُ حِرْمَانًا حَجَبُ

فصل [في بيان عدد أصول المسائل]

ثُمَّ الْأُصُولُ سَبْعَةٌ، وَوَضْفُهَا:
وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ، وَسِتَّةٌ
فَالنِّصْفُ، وَالْبَاقِي كَذَا النِّصْفَانِ
وَالثُلْثُ، وَالثُّلثَانِ، أَوْ وَالْبَاقِي
وَالرُّبْعُ، وَالْبَاقِي أَوِ النِّصْفُ مَعَهُ
وَالسُّدُسُ، وَالْبَاقِي بِسِتِّ آتِيَهُ
ثُلْثٌ، وَرُبْعٌ أَصْلُهَا اثْنَا عَشَرَ
اِثْنَانِ، ثُمَّ أَرْبَعٌ، وَضِعْفُهَا
وَضِعْفُهَا، وَضِعْفُ ضِعْفِ السِّتَّةِ
قُلْ أَصْلُ كُلِّ بِالْحِسَابِ اِثْنَانِ
ثَلَاثَةٌ فِي الْكُلِّ بِاتِّفَاقٍ
قُلْ أَصْلُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي أَرْبَعَةٍ (١)
وَالثُّمْنُ، وَالْبَاقِي أَتَتْ ثَمَانِيَهُ
وَضِعْفُهَا فِي السُّدُسِ وَالثَّمْنِ اسْتَقْرَ

فصل [في العول]

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأُصُولُ ١٥٦٠
أَعْنِي الَّتِي تَأَخَّرَتْ تَعُولُ

(١) هذا البيت والذي قبله سقطا من (ب) .

فَتَبْلُغُ السِّتَّةُ مِنْهَا الْعَشْرَةَ شَفْعًا وَوَتْرًا أَرْبَعًا مُقَرَّرَةً
ثَانِي الْأَصُولِ الْعَائِلَاتِ اثْنَا عَشَرَ^(١) عَشْرًا تَعُولُ أَوْ تَارًا إِلَى سَبْعِ عَشْرٍ
وَأَصْلُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ انْضَبَطُ عَوْلًا بِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ فَقَطُّ

فصل [في بيان التصحيح]

إِنْ تَقَسَّمَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِهَا فَرِيضَةٌ، صَحَّتْ إِذَنْ مِنْ أَصْلِهَا
أَوْ تَنَكَّسَ عَلَى فَرِيقٍ مِنْهُمْ فَضْرَبُهُ فِي أَصْلِهَا مُحْتَمٌ
وَإِنْ يَكُنْ مُوَافِقًا سِهَامَهُ مِنْهَا، أَقَمَتْ وَفَقَهُ مُقَامَهُ
وَإِنْ يَقَعُ كَسْرٌ عَلَى جِنْسَيْنِ فَصَاعِدًا أُثِبَتْ^(٢) فِي الْحَالَيْنِ
وَفَقُّ الَّذِي قَدْ وَافَقَ السَّهَامَا وَكُلُّ مَا بَايَنَهَا تَمَامًا
وَاطْلُبْ أَقْلَ عَدَدٍ إِذَا قُسِمَ عَلَى جَمِيعِ الْمُثْبِتَاتِ يَنْقَسِمُ
فَإِنْ تَكُنْ تَمَاتَلَتْ فَوَاحِدٌ مِنْهَا فَقَطُّ أَوْ دَاخَلَتْ فَالزَّائِدُ
وَإِنْ تَكُنْ تَوَافَقَتْ فَمَا يُرَى مِنْ ضَرْبٍ وَفَقٍ وَاحِدٍ فِي آخِرَا
وَهَكَذَا أَوْ بَايَنْتْ فَمَا حَصَلَ مِنْ ضَرْبَهَا فِي بَعْضِهَا هُوَ الْأَقْلُ
فَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ الَّذِي أَصَلَّتْهُ بَغَيْرِ عَوْلٍ أَوْ بِمَا عَوْلَتْهُ
فَمَا بَدَأَ مِنْ ضَرْبِهِ فَمُنْقَسِمٌ عَلَى الرَّؤُوسِ غَالِبًا كَمَا عَلِمَ

١٥٧٠

(١) في (أ): « اثني » .

(٢) في (ب): « أثبته » .

فصل [في الاختصار]^(١)

يَأْتِي عَلَى نَوْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ: فِي الْأَنْصِبَاءِ، أَوْ فِي رُؤُوسِ تُعْتَبَرُ فَحَيْثُ كُلُّ الْأَنْصِبَاءِ تَوَافَقَتْ فَارْدُدْ لِدَاكِ الْوَفْقِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ وَفِي تَوَافُقِ الرَّؤُوسِ حَصَلَا وَهُوَ الَّذِي بِيَجْزِءِ سَهْمِهَا سُمِّيَ

فِي الْأَنْصِبَاءِ، أَوْ فِي رُؤُوسِ تُعْتَبَرُ فَحَيْثُ كُلُّ الْأَنْصِبَاءِ تَوَافَقَتْ فَارْدُدْ لِدَاكِ الْوَفْقِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ وَفِي تَوَافُقِ الرَّؤُوسِ حَصَلَا وَهُوَ الَّذِي بِيَجْزِءِ سَهْمِهَا سُمِّيَ

فصل في المناسخة

وَتِلْكَ أَنْ لَا يُقْسَمَ الْمُخَلَّفُ ١٥٨٠ فَاجْعَلْ لِكُلِّ مَيْتٍ عَلَى حَدِّهِ ثُمَّ اعْتَبِرْهَا بِالَّتِي مِنْ^(٢) قَبْلِهَا وَاسْتَوْفِ فِيهَا بَعْدَ الْإِعْتِبَارِ وَاعْلَمْ بِأَنَّ جُزْءَ سَهْمِ^(٣) السَّابِقَةِ نَصِيبُهَا مِنْهَا وَفِي الْمُوَافَقَةِ وَاعْلَمْ بِأَنَّ جُزْءَ سَهْمِ التَّالِيَةِ

حَتَّى يَمُوتَ بَعْضُ مَنْ تَخَلَّفُوا مَسْأَلَةً بِإِزْتِهٍ مُنْفَرِدَةٍ كَأَنَّهُ جِنْسٌ فَقَطْ مِنْ أَصْلِهَا مَا مَرَّ فِي الصَّحِيحِ بِاخْتِصَارِ مَا بَعْدَهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مُوَافِقَةً يَكُونُ جُزْءُ السَّهْمِ وَفَقَ اللَّاحِقَةِ نَصِيبُهَا مِنْ قِسْمِ تِلْكَ الْخَالِيَةِ

(١) سقطت من (أ) .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) سقطت من (أ) .

فَإِنْ يُوَافِقَهَا النَّصِيبُ فَاجْعَلِ
فَاضْرِبْ لِكُلِّ وَارِثٍ فِي الْقِسْمِ
وَفَقَّ النَّصِيبِ جُزْءَ سَهْمِ مَا تَلِي
سِهَامَهُ مِنْهَا بِجُزْءِ السَّهْمِ (١)
فَمَا بَدَأَ مِنْ ضَرْبِهَا (٢) فَادْفَعُهُ لَهُ
وَهَكَذَا فِي قِسْمِ (٣) كُلِّ مَسْأَلَةٍ

فصل في المشرّكة (٤)

أَرْكَانُهَا: زَوْجٌ وَأُمٌّ وَعَدَدٌ ١٥٩٠
يَشْتَرِكُ الشَّقِيقُ مَعَ أَوْلَادِ الْأُمِّ (٥)
فَإِنْ يَكُنْ مَكَانَهُ أَخٌ لِأَبٍ
مِنْ وُلْدِ أُمٍّ مَعَ شَقِيقٍ انْفَرَدَ
فِي ثُلُثِهِمْ كَأَنَّهُ أَخٌ لِأُمٍّ
فَلَا تُشْرِكُ بَلْ سُقُوطُهُ وَجِبْ

فصل في ميراث الجد

لِلْجَدِّ سُدُسٌ (٦) الْمَالِ مَعَ فَرْعٍ ذَكَرَ
وَإِنْ يَكُنْ مَعَ إِخْوَةٍ أَشَقَا
مِنْ ثُلْثِ كُلِّ الْمَالِ وَالْمُقَاسَمَةِ
وَإِنْ يَكُنْ مَعَهُ كِلَا الصَّنْفَيْنِ
وَالسُّدُسُ وَالْبَاقِي مَعَ الْأُنْثَى اسْتَقْرَ
أَوْ لِأَبٍ فَلَا أَكْثَرَ اسْتَحَقَّا
كَأَنَّهُ أَخٌ لِمَنْ قَدْ قَاسَمَهُ
فَلْيُعْطَ أَيضًا أَكْثَرَ الْأَمْرَيْنِ

(١) في (ب) : « سِهَامَهُ فِي أَصْلِ جُزْءِ السَّهْمِ » .

(٢) في (ب) : « سَهْمِهَا » .

(٣) في (ب) : « سَهْمِ » .

(٤) في (ب) : « الْمَشْرُوكَةُ » .

(٥) في (ب) : « لِأُمٍّ » .

(٦) في (ب) : « ثُلْثِ » .

لَكِنْ تُعَدُّ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءَ
وَيُسْقِطُونَ الْكُلَّ بَعْدَ عَدِّهِمْ
إِنْ كَانَ فِيهِمْ ذَكَرٌ فَلِأُنْثَى
وَإِنْ يَكُنْ هُنَاكَ ذُو فَرْضٍ يُرَى
مِنْ سُدُسِ كُلِّ الْمَالِ وَالْمُقَاسَمَةِ
وَحَيْثُ يَبْقَى دُونَ سُدُسٍ أَوْ سُدُسٍ
إِنْ كَانَ مَوْجُودًا وَإِلَّا عَوْلًا
وَلَمْ تَرِثْ إِخْوَتُهُ بِحَالٍ

عَلَيْهِ أَوْلَادَ الْأَبِ الْأَحِقَّاءَ
وَيَأْخُذُونَ مَا بَقِيَ عَنْ جَدِّهِمْ
تُعْطِي لَهُمْ مَا زَادَ عَنْهَا إِرْثًا
فَالجَدُّ يُعْطَى مَا يَكُونُ الْأَكْثَرُ (١)
وَتُلْثُ مَا أَبْقَاهُ فَرْضُ زَا حِمَّةَ
أَوْ لَمْ يَكُنْ بَاقٍ فَلِلْجَدِّ السُّدُسُ (٢)
لَهُ بِسُدُسٍ كَامِلٍ أَوْ كُمْلًا
فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَحْوَالِ

١٦٠٠

فصل [في ميراث المرتد وولد الزنا والمنفِي بلعان]

وَلَيْسَ لِلْمُرْتَدِّ فِي الْمِيرَاثِ شَيْ
وَلَمْ يَكُنْ فِي ابْنِ الزَّانَا إِرْثٌ بِأَبٍ
وَلَا لَهُ مِنْ وَا رِثٍ وَالْمَالُ فِي
وَلَا ابْنٍ مَنْ قَدْ لَاعَنَتْ إِذْ لَا نَسَبٌ (٣)

فصل [في بيان حكم اجتماع جهتي فرض أو جهتي تعصيب]

مَنْ يَتَّصِفُ بِمَوْجِبِي فَرْضٍ مَعًا
وَضَابِطُ الْأَقْوَى هُنَا مَا يُحْجَبُ
فَلْيُعْطَ بِالْأَقْوَى فَقَطْ وَلْيَقْنَعَا
لِلْآخِرِ الْمَوْجُودِ أَوْ لَا يُحْجَبُ

(١) في (ب) : « أكثرا » .

(٢) كذا في النسختين و(البهجة)، وفي (ش) وطبعة النوري : « الثلث » وهو خطأ .

(٣) في (ب) : « ولا ابن من قد لاعنا أبداً نسب » .

أَوْ مَا يُرَى أَقَلَّ مِنْهُ حَجَبًا ۖ ۱٦١٠
 فَمَنْ يَطَأُ بِشُبُهَةِ أُمَّالِهِ
 فَبِنْتِهَا بِنْتُ لَهُ وَأُخْتُهُ
 وَإِنْ يَطَأُ^(١) بِنْتًا لَهُ جَعَلَتْهَا
 فَأُمَّهَا وَإِنْ تَكُنْ لَا تُحَجَّبُ
 أَوْ بِنْتُهُ الصُّغْرَى فَجَا مِنْهَا وَلَدٌ
 وَأُمُّ أُمَّهِ وَذِي إِنْ تُحَجَّبُ
 أَوْ يَتَّصِفُ بِمُوجِبِي تَعْصِبِ
 أَوْ مُوجِبِي فَرَضٍ وَتَعْصِبِ جَمْعُ
 فَخَوْ زَوْجٍ مُعْتَقٍ أَوْ ابْنِ عَمِّ

لِكَوْنِهِ أَجَلٌ مِنْهُ قُرْبًا
 أَوْ فِي نِكَاحٍ مَنْ يَرُونَ حِلَّهُ
 لِأُمَّهِ قَدْ أَسْقَطَتْهَا بِنْتُهُ
 لِبِنْتِهَا أُمَّالَهَا وَأُخْتَهَا
 أُخْتًا لَهَا لَيْسَتْ بِحَالٍ تُحَجَّبُ
 فَبِنْتُهُ الْكُبْرَى تُرَى أُخْتِ الْوَلَدِ
 فَحَجَبُهَا أَقَلُّ مِنْ بِنْتِ الْأَبِ
 فَحُكْمُهُ مَا مَرَّ عَنْ قَرِيبٍ
 بَيْنَهُمَا فِي الْإِرْثِ حَسَبًا وَقَعُ
 بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِبِ لَمَّ الْمَالُ لَمْ

فصل [في بيان ميراث المفقود والخنثى المشكل والحمل]

لَا يُورَثُ الْمَفْقُودُ بَلْ أَمْوَالُهُ ۖ ۱٦٢٠
 بِغَيْبَةِ طَوِيلَةٍ أَوْ بَيِّنَةٍ
 وَإِرْثُهُ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا^(٢) وَقِفٌ

مَوْقُوفَةٌ حَتَّى يَبِينَ حَالُهُ
 لِحُكْمِنَا بِمَوْتِهِ مُعَيَّنَةٌ
 إِلَى بَيَانِ حَالِهِ كَمَا وَصِفُ

(١) في (ب) : « يرى » .

(٢) في (ب) : « أرض » ! .

وَيُوقَفُ الْبَاقِي إِلَى التَّبَيُّنِ (٢)
لِوَضْعِهِ، وَغَيْرُهُ مَصْرُوفٌ
بِكُلِّ حَالٍ ثَابِتٌ لَنْ (٣) يَمْنَعَهُ
وَيُوقَفُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ مُطْلَقًا

وَلَيْسَ لِلْخُشْيِ سِوَى الْمُيَقِّنِ (١)
وَالْحَمْلُ أَيْضًا إِرْثُهُ مَوْقُوفٌ
لِمَنْ عَلِمْنَا أَنَّ إِرْثَهُ مَعَهُ
فَلْيُعْطَ مِنْ مِيرَاثِهِ الْمُحَقَّقَا

كتاب النِّكَاحِ

حَلَالٌ أَوْ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ
أَوْ غَيْرِهِ كَمُفْسِدٍ لَهُ رَجَعُ
وَذَاكَ فِي سَبْعِ نِسَاءٍ مُجْتَنَّبٍ:
وَعَمَّةٌ وَخَالَةٌ فَلْتَلْحَقَا
مِنَ الرَّضَاعِ صَحَّ فِيهَا الْمَنْعُ
وَزَوْجَةُ ابْنٍ مِنْ جَمِيعِ الرَّتَبِ
لَكِنَّ ذَا قَبْلِ الدُّخُولِ مَا حَرَّمَ
أَوْ عَمَّةٌ أَوْ خَالَةٌ أَوْ أُخْتِهَا
وَجَمْعَ غَيْرِهِ رَقِيقَتَيْنِ

نِكَاحُهُمْ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:
ثَالِثُهَا إِمَّا لِعَيْنِهِ امْتَنَعَ
أَمَّا الَّذِي لِعَيْنِهِ فَلِلنَّسَبِ
أُمٌّ وَبِنْتُ ثُمَّ أُخْتُ مُطْلَقًا
وَبِنْتُ أُخْتٍ وَأَخٍ وَالسَّبْعُ ١٦٣٠
وَأَمْنَعُ مِنَ الْأَصْهَارِ زَوْجَةَ الْأَبِ
وَزَوْجَ بِنْتِ مُطْلَقًا وَزَوْجَ أُمِّ
وَالجَمْعَ بَيْنَ مَرَأَةٍ وَبِنْتِهَا
وَجَمْعَ عَبْدٍ فَوْقَ زَوْجَتَيْنِ

(١) في (ب) : « اليقين » .

(٢) في (ب) : « التبيين » .

(٣) في (ب) : « لم » .

أَوْ فَوْقَ أَرْبَعٍ بَغَيْرِ مَيْنٍ
وَبِاشْتِبَاهِ مَحْرَمٍ لِمَنْ نَكَحَ
وَتَسَعَةَ نِكَاحِهِمْ لَمْ يُعْقَدِ
شِغَارُهُ وَمُتَعَةٌ وَمُحْرَمٌ^(١)
أَيُّهُمَا مُقَدَّمٌ فِي الْمُدَّةِ
وَمَرْأَةٌ فِي حَمْلِهَا تَرْتَابُ
وَأَمَةٌ لِمَنْ لَهُ النَّكَاحُ
مَكْرُوهٌ النَّكَاحُ بِالتَّغْيِيرِ
مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ مُفْسِدٍ وَمَا وَقَعَ
لِغَيْرِهِ بِشَرْطٍ أَنْ يُعْرَضَا
أَمَّا الْحَلَالُ: فَهُوَ بَاقِي الْأَنْكَاحِ
وَمَنْ زَنَى لَمْ يَمْتَنِعْ بَعْدَ الزَّانَا
أَوْ أُمَّهَا أَوْ بِنْتِهَا حَتَّى الَّتِي
لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ الشَّرْعِيَّةِ

وَجَمَعَ الْأُنثَى مُطْلَقًا زَوْجَيْنِ
بِنِسْوَةٍ مَحْضُورَةٍ لَمْ يَسْتَبِحْ
لِكَوْنِهِ مُقَارِنًا لِلْمُفْسِدِ
وَمِنْ وَلِيِّي مَرْأَةٍ لَا يُعْلَمُ
وَذَاتُ الْإِسْتِبْرَاءِ، وَذَاتُ الْعِدَّةِ
وَذَاتُ كُفْرٍ مَا لَهَا كِتَابٌ
وَوَطْؤُهَا بِمِلْكِهِ مُبَاحٌ
كَذَاكَ لِلْمُحَلَّلِ الْمَشْهُورِ
عَنْ خِطْبَةٍ مِنْ بَعْدِ خِطْبَةٍ تَقَعُ
لِذَلِكَ الْغَيْرِ ابْتِدَاءً بِالرِّضَا
خَالِيَةً عَمَّا مَضَى مُصَحِّحَهُ
أَنْ يَنْكَحَ الْأُنثَى الَّتِي بِهَا زَنَى
مِنْ مَائِهِ مِنَ الزَّانَا بِهَا أُتِيَ
فِي هَذِهِ وَالْإِرْثِ بِالزَّوْجِيَّةِ

١٦٤٠

(١) فِي (أ): «مَحْرَمٌ» .

فصل [في بيان ما خصّ به صلى الله عليه وسلم في النكاح]

وَمِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ الْأَفْضَلِ: ١٦٥٠
 وَلَا صَدَاقٍ مُطْلَقاً بِحَالٍ
 وَوَعْدُهُ بِدُونِ إِذْنٍ مَنْ نَكَحَ
 وَوَحْدَهُ وَمُحْرِمًا قَدْ بَاشَرَهُ
 أَمَّا التَّسْرِيُّ فَلْيَجْزُ وَفَاقَا
 وَالْحِلُّ بِالتَّزْوِيجِ مِنْ رَبِّ الْوَرَى
 وَأَنْ يُخَيَّرَ اللَّوَاتِي عِنْدَهُ
 وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرِهِ الشَّقِيينِ
 كَابْنِ ابْنِهِ بِنْتِ ابْنِ آخَرَ
 وَيَلْزَمُ الْإِثْيَانُ فِي النِّكَاحِ
 مَعَ الرِّضَا مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ خَلَا
 أَوْ زَوْجَةٍ مَجْنُونَةٍ أَوْ الْأُمَّةِ ١٦٦٠
 كَذَا الرِّضَا أَيْضاً مِنَ الزَّوْجِ وَجَبَ
 نِكَاحُهُ بِلا شُهُودٍ وَوَلِي
 بَلْ سَاقِطٌ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ
 وَدُونَ إِذْنِ أَهْلِهَا فِي الْعَقْدِ صَحَّ
 وَمَنْعُهُ رَقِيقَةً وَكَافِرَهُ
 وَجَعَلَهُ إِغْتَاقَهَا صَدَاقًا
 وَجَمَعَ خَمْسَ نِسْوَةٍ فَأَكْثَرَ
 وَالْمَنْعُ مِنْ نِكَاحِهِنَّ بَعْدَهُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبَا أَبِي^(١) الزَّوْجَيْنِ
 زَوْجَهُ فَلْيَنْفَرِدْ مُسْتَأْثَرًا
 بِلَفْظِ تَزْوِيجٍ أَوْ الْإِنْكَاحِ
 تَزْوِيجَ جَدٍّ أَوْ أَبٍ بِكْرًا فَلَا
 سَيِّدَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مُرْغَمَهُ
 إِلَّا صَغِيرًا عَاقِلًا بِدُونِ جَبِّ^(٢)

(١) في (أ): «أبي أبا»، وفي (ب): «أبي أبي» والتصحيح من (ش).

(٢) أي ليس محبوباً، فلا يشترط رضاه لكمال شفقة الأب والجد.

فصل [في بيان الأولياء]

الأُولِيَاءُ هُمْ^(١): أُولُو التَّعْصِبِ
وَلَا يَلِيهَا الْإِبْنُ بِالْبُنُوَّةِ
فَإِنْ تَكُنْ عَتِيقَةً يَكُنْ وَلِيًّا
فَإِنْ تَمَّتْ مَوْلَاتُهَا فَذُو الْوَلَاةِ
وَلْيُشْتَرَطَ^(٢): كَوْنُ الْوَلِيِّ الْمُعْتَبَرِ
وَحَيْثُ أَحْرَمَ الْوَلِيُّ أَوْ عَضَلَ
أَوْ قَضَدَهُ تَزْوُجَ الْمَوْلِيَّةِ
وَحَيْثُ فِيهِ الْأُولِيَاءُ تَنَازَعُوا
وَلْيُشْتَرَطَ فِي الشَّاهِدِينَ هَاهُنَا ١٦٧٠
لَكِنْ تَصِحُّ بِأَبْنِي الزَّوْجَيْنِ
وَبِأَبْنِ كُلِّ صَحَّ لَا مَحَالَهُ
لَا سَتْرَ إِسْلَامٍ وَلَا التَّحْرِيرَ بَلْ
كَمَا مَضَوْا فِي الْإِرْثِ بِالتَّرْتِيبِ
وَالجَدُّ أَوْلَى مِنْ ذَوِي الْأُخُوَّةِ
مَوْلَاتِهَا هُوَ الَّذِي لَهَا يَلِي
وَبَعْدَهُ الْقَاضِي وَلِيًّا جُعِلَا
حُرًّا رَشِيدًا ذَا عَدَالَةٍ ذَكَرَ
أَوْ غَابَ قَدْرَ رِحْلَتَيْنِ لَا أَقْلَ
كَانَ الْوَلِيُّ حَاكِمَ الْبَرِيَّةِ
لِكُونِهِمْ فِي رُتْبَةٍ تَقَارَعُوا
مَا سَوْفَ يَأْتِي فِيهِمَا مُبَيَّنًا
وَبِالْعَدُوِّينِ، وَبِالْأَصْلَيْنِ
وَجَوَّزُوا مَسْتُورِي الْعَدَالَةِ
لَوْ بَانَ فَسُقُ شَاهِدٍ بِهِ بَطْلٌ

(١) في (ب) : « أولياءهم » .

(٢) في (أ) : « ويشترط » .

فصل في الأئحة الباطلة

وَهِيَ: الشُّغَارُ نَحْوُ: قَدْ أَنْكَحْتِكَا
 وَبَضِعَ كُلُّ مَهْرٍ أُخْرَى فَقَبِلَ
 وَدُونَ ذِكْرِ الْبُضْعِ لَيْسَ يَبْطُلُ
 كَذَا نِكَاحٌ مُحْرَمٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ
 وَيَبْطُلُ الْعُقْدَانِ مِنْ شَخْصَيْنِ
 إِذَا جَهَلْنَا عَيْنَ مَنْ تَقَدَّمَ
 فَإِنْ عَلِمْنَا عَيْنَ مَنْ تَقَدَّمَ
 وَذَاتُ الْإِسْتِبْرَاءِ وَالْمُعْتَدَّةِ
 وَحُدَّ وَاطِي دُونَ دَعْوَى الْجَهْلِ
 فَيَلْزَمُ التَّأخِيرُ لِانْقِضَاءِ
 وَحَيْثُ قَامَتْ رِيْبَةٌ وَقَدْ عَقِدَ
 أَوْ ظَنَّهَا فِي عِدَّةٍ، أَوْ مُحْرَمَةٍ
 فَبَانَ خُلْفُ ظَنِّهِ وَقَدْ نَكَحَ
 وَلَمْ يَجْزِ لِمُسْلِمٍ نِكَاحُ
 أَنْثَى أَوْلِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ

١٦٨٠

١٦٩٠ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصُولُهَا قَدْ دَخَلُوا
 أَوْ مِنْ سِوَى أَوْلَادِهِ إِذَا عَلِمَ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ أَنْ يُبَدَّلَا
 وَالصَّابِغُونَ مِثْلُهُمْ وَالسَّامِرَةَ
 وَكُلُّ مَنْ عَنِ دِينِهِ يَتَّقِلُ
 وَلَا تَجْزُ لِكَافِرٍ نِسَاؤُنَا^(١)
 ثُمَّ النِّكَاحُ بِارْتِدَادٍ يَحْصُلُ
 لَا بَعْدَهُ بَلٌ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
 كَذَلِكَ فِي مَلِكِ الْيَمِينِ يَبْطُلُ
 فَمَالَهُ نِكَاحٌ أَنْثَى يَمْلِكُ
 فَلَوْ شَرَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ بَعْلَهَا
 بَلْ يَبْطُلُ ابْتِئَاعُهَا الَّذِي ذَكَرَ ١٧٠٠

فصل في الأنكحة المكروهة

إِذَا نَهِيَ عَنِ خِطْبَةِ تَنْزِيهَا
 بِأَنَّ تَكُونَ الْخِطْبَةُ الْمَنْهِيَّةُ
 كَانَ النِّكَاحُ بَعْدَهَا مَكْرُوهًا
 تَقَدَّمَتْهَا خِطْبَةُ مَرْضِيَّةٍ

(١) في (ب) : « نَسَانَا » .

أَجِيبَ فِيهَا الْخَاطِبُ الَّذِي ابْتَدَرَ
وَلَنْ يُعَدَّ آذِنًا أَوْ مُعْرِضًا
وَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ لِلْمُعْتَدَةِ
وَيَحْرُمُ التَّعْرِيفُ لِلرَّجْعِيِّ
وَيُكْرَهُ النِّكَاحُ لِلْمَحَلِّ
فَإِنْ يَكُنْ كَقَوْلِهِ: إِذَا حَصَلَ
كَذَلِكَ الْمَعْرُورُ بِالْحُرِّيَّةِ
فَفِي اشْتِرَاطٍ أَنْ تَكُونَ حُرَّةً ١٧١٠
وَكَانَ مِمَّنْ لَمْ يَجْزِ لَهُ الْأَمَّةُ
مَعَ الْخِيَارِ مُطْلَقًا لِلْحُرِّ
لِفَسْخِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَلِمَا
فَإِنْ يَكُنْ حَمْلٌ فَحُرٌّ يَدْفَعُ
حَيًّا وَلَكِنْ بَعْدَ دَفْعِهِ رَجَعَ
وَصَحَّ مَعَ خُلْفِ اشْتِرَاطِهِ النَّسْبِ
وَالْحُكْمُ فِي الصِّدَاقِ مَا تَبَيَّنَا
فَإِنْ تَكُنْ هِيَ الَّتِي بِهِ تُعْرَى

بِهَا، بِتَعْرِيفِ الْمُجِيبِ الْمُعْتَبَرِ
عَنْهَا وَلَا عَنْهُ الْمُجِيبُ أَعْرَضًا
بِخِطْبَةٍ إِلَى انْقِطَاعِ الْعِدَّةِ
وَجَوَّزُوا الْأَمْرَيْنِ لِلْخَلِيَّةِ
مَا لَمْ يَكُنْ مُقَارِنًا لِمُبْطِلٍ
وَطءٌ فَطَلَّقَهَا لِزَوْجِهَا؛ بَطْلٌ
أَوْ نَسَبٌ كَكُونِهَا بِكُرِّيَّةِ
لَمْ يَنْعَقِدْ نِكَاحُهُ إِنْ غَرَّهُ
وَلْيَنْعَقِدْ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحَرَّمَةً
فِي الْفَسْخِ دُونَ مُتْعَةٍ وَمَهْرٍ
بَعْدَ الدُّخُولِ مَهْرٌ مِثْلٌ لَزِمَا
لِرَبِّهَا قِيمَتُهُ إِذْ يُوضَعُ
حَتْمًا عَلَى مَنْ غَرَّهُ بِمَا دَفَعَ
وَخَيْرُوهُ إِنْ يَكُنْ أَعْلَى نَسَبٍ
وَقِيمَةُ الْمَوْلُودِ لَمْ تَجِبْ هُنَا
فَلَيَاتُ فِيهَا كُلُّ مَا فِي الْعَكْسِ مَرَّ

فصل

لِغَيْرِ حُرِّ جَمْعِ زَوْجَتَيْنِ ۚ
 ١٧٢٠ وَقِنَّةٌ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ
 فَإِنْ يَكُنْ بِإِذْنِ سَيِّدٍ نَكَحَ
 وَمَهْرُهَا فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ يَجِبُ
 مِنْ كَسْبِهِ بَعْدَ وُجُوبِ الدَّفْعِ
 فَإِنْ يَطَأَ فَمَهْرٌ مِثْلُ يَلْحَقُ
 وَجَائِزٌ لِلْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْأَمَةِ
 مَعَ كَوْنِهِ يَخْشَى الْوُقُوعَ فِي الزَّانَا
 وَلَا يَكُونُ تَحْتَهُ مَنْ تَصْلُحُ
 فِي عِصْمَةٍ وَلَوْ رَقِيقَتَيْنِ
 وَطَلَقَتَانِ أَيْ وَلَوْ مِنْ حُرَّةٍ
 وَلَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لِلْإِذْنِ صَحَّ
 وَمَا مَعَ الْمَأْذُونِ أَيْ وَالْمُكْتَسَبِ
 وَدُونَ إِذْنِ مُسْتَحِقِّ الْمَنْعِ
 ذِمَّتُهُ يَأْتِي بِهِ إِذْ يَعْتَقُ
 لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ مُسْلِمَةً
 وَعَاجِزًا عَنِ مَهْرِ حُرَّةٍ هُنَا
 مِنْ حُرَّةٍ مُطِيقَةٍ لَا تَقْبُحُ

فصل [في عيوب النكاح]

مِنَ الْعُيُوبِ سَبْعَةٌ إِذْ تَثْبُتُ
 ١٧٣٠ فَبِالْجُنُونِ، وَالْجُدَامِ، وَالْبَرَصِ
 أَوْ كَانَ مِثْلَ غَيْرِهِ فِي عِلَّتِهِ
 وَخَيْرُوهُ إِنْ تَكُنْ رَتْقَاءَ
 فَوْرًا مِنَ الثُّبُوتِ لَكِنْ يُمَهَّلُ
 دَعْوَى الْجِمَاعِ فِيهِ لَا إِنْ أَثْبَتَتْ
 بِهَا الْخِيَارُ فِي النِّكَاحِ يُثْبِتُ:
 خَيْرٌ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَنْ عَنْهَا خَلَصَ
 وَخَيْرَتْ بِجَبِّهِ وَعُغْتِهِ
 فِي فَسْخِهِ النِّكَاحِ أَوْ قَرْنَاءَ
 ذُو عُنَّةٍ عَامًّا؛ وَمِنْهُ يُقْبَلُ
 بَكَارَةً، وَبِالْيَمِينِ قَدْ أَتَتْ

فصل [في الإسلام على النكاح]

عَنْ زَوْجَةٍ لَهَا كِتَابٌ أَسْلَمَا
أَوْ غَيْرَهَا فَإِنْ تَخَلَّفَتْ بَطْلٌ
فَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الدُّخُولِ تَتَّظَرُ
أَوْ اسْتَمَرَّ كُفْرُهَا تَحْتَمًا
أَوْ أَسْلَمَتْ عَنْ كَافِرٍ تَخَلَّفَا
أَوْ بَعْدَهُ ثُمَّ اهْتَدَى فِي الْعِدَّةِ
أَوْ ظَلَّ كُفْرُهُ إِلَى تَمَامِهَا
لَكِنَّهَا إِنْ أَسْلَمَتْ وَلَمْ يَطَا
وَحَيْثُمَا تَقَارَنَا إِسْلَامًا
أَوْ شَكَّ فِي التَّعْقِيبِ وَالْمَعِيَّةِ
أَوْ أَسْلَمَا فِي الْعِدَّةِ اسْتَقْرَأَ
وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الدُّخُولِ سَابِقًا
إِمَّا إِذَا تَخَالَفَا ثُمَّ ادَّعَى
أَوْ ادَّعَى تَعَاقِبًا فَلْيُسْتَمَعَ

دَامَ النِّكَاحُ مُطْلَقًا فَلْيُعْلَمَا
وَالْمَهْرُ شَطْرُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ
عِدَّتِهَا إِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا اسْتَمَرَّ
فَسُخُّ النِّكَاحِ حَيْثُ ^(١) صَارَ مُسْلِمًا
فَالْفُسْخُ فَوْرًا قَبْلَ وَطْءِ عُرْفَا
دَامَ النِّكَاحُ بَعْدُ وَالْمَوَدَّةُ
تَبَيَّنَ الْفِرَاقُ مِنْ إِسْلَامِهَا
فَمَهْرُهَا جَمِيعُهُ قَدْ سَقَطَا
فَمُطْلَقًا عَقْدُ النِّكَاحِ دَامَا
بَعْدَ الدُّخُولِ حَالَةً ^(٢) الزَّوْجِيَّةِ
عَلَى النِّكَاحِ بَعْدُ وَاسْتَمَرَّا
فَمَا عَلَيْهِ مِنْهُمَا تَصَادَقَا
مَعِيَّةً فَقَوْلُهُ لَنْ يُسْمَعَا
مَعَ الْيَمِينِ قَوْلُهُ وَيَتَّبَعُ

١٧٤٠

(١) في (ب) و(ش) والنوري: «حين» .

(٢) في (ب): «قامت» .

أَوْ أَسْلَمَ امْرُؤٌ عَلَى اثْنَتَيْنِ
 أَوْ أَسْلَمَ الْعَبْدُ عَلَى ثَلَاثٍ
 ١٧٥٠ وَبَعْدَهُمْ أَسْلَمَنَ فِي التَّرْبُصِ
 فَزَوْجَةٌ فَقَطُ مِنَ الْأُخْتَيْنِ
 وَغَيْرُهُ يَخْتَارُ أَرْبَعًا فَقَطُ
 وَمَنْ أَبِي اخْتِيَارُهُ فَلْيُسْجَنَنَّ
 أَوْ عَنِ إِمَاءٍ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ
 فَإِنْ يُبَحُّ لَهُ تَزْوُجُ الْأُمِّهِ
 أَوْ حُرَّةٍ مَعَهُنَّ فَلْتُبْقَى
 فَإِنْ أَصْرَتْ لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
 أَوْ مَرَأَةٍ وَبِنْتِهَا وَلَا دَخَلَ
 فِي الْأُمِّ دُونَ بِنْتِهَا وَامْنَعُهُمَا
 ١٧٦٠ إِنْ حَلَّتَا لَهُ مَعَ الْإِسْلَامِ

فصل [في خيار العتيقة]

مَنْ تَحَتَّ عَبْدٌ عَتَقَتْ تُخَيْرُ
 مِنْ رَبِّهَا فِي مَرَضٍ إِنْ يَتَّصِلُ
 قِيمَتَهَا مَعَ مَهْرِهَا وَيَبْطُلُ
 فِي الْفَسْخِ فَوْرًا، لَا بَعْتُ يَصْدُرُ
 بِمَوْتِهِ وَثُلُثُهُ لَمْ يَحْتَمِلْ
 بَعْتُهُ مِنْ قَبْلِ فَسْخِ يَحْصُلُ

فصل [فيما يقتضيه وطء الحائض في القبل]

بِالْوَطْءِ فِي إِقْبَالِ حَيْضٍ يُسْتَحَبُّ تَصَدَّقُ الْوَاطِئُ بِدِينَارٍ ذَهَبٍ
وَحَيْثُ كَانَ الْوَطْءُ فِي إِدْبَارِ حَيْضَتِهَا، فَالْنِّصْفُ مِنْ دِينَارٍ

كتاب الصِّدَاقِ (١)

صَدَاقُهُمْ نَوْعَانِ: مَهْرُ الْمِثْلِ وَمَا يُسَمِّيهِ الْوَلِيُّ لِلْبُعْلِ
فِي الْعَقْدِ، فَالثَّانِي بِوَطْءٍ قُرَّرَا أَوْ مَوْتِ شَخْصٍ مِنْهُمَا وَ (٢) شُطْرًا
بِفُرْقَةٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ السَّبَبُ وَلَمْ يَطَأْ وَمَهْرٌ مِثْلُهَا وَجَبَ
بِالْوَطْءِ وَالنِّكَاحِ وَالرِّضَاعِ مَعَ خُلِعَ كَذَاكَ حَيْثُ شَاهِدٌ رَجَعَ
فَالْوَطْءُ إِمَّا وَطْءٌ شُبْهَةٌ وَجِدَ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ لَمْ يَنْعَقِدْ
ثُمَّ النِّكَاحُ فِي الَّتِي تُفَوِّضُ بِالْوَطْءِ أَوْ بِالْمَوْتِ إِنْ لَمْ يَفْرِضُوا
وَكَوْنَ مَاسِمَاهُ عَيْنًا تَحْرِمُ كَالْخَمْرِ أَوْ مَجْهُولَةً لَا تُعْلَمُ
أَوْ لَمْ تَكُنْ مِلْكَالَهُ بَلْ وَصِفَتْ بَغْضِبِهَا، أَوْ قَبْلَ قَبْضٍ تَلَفَتْ
وَكَوْنُهَا فِي الْعَقْدِ ثَوْبًا هَرَوِيٍّ فَبَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ ثَوْبًا مَرَوِيٍّ
أَوْ مَعَ غُرُورٍ أَوْ بِشَرْطٍ فَاسِدٍ أَوْ جَمَعَ نِسْوَةَ بِمَهْرٍ وَاحِدٍ
وَالْخُلْعُ كَالنِّكَاحِ فِيمَا قَدْ لَزِمَ مِنْ الصِّدَاقِ مُطْلَقًا وَقَدْ عُلِمَ

١٧٧٠

(١) في (ب) : « فصل » وبدون كلمة « الصداق » .

(٢) في (أ) : « أو » .

ثُمَّ الرَّضَاعُ الزَّوْجَةُ الْكَبِيرَةُ قَدْ أَرْضَعَتْ ضُرَّتَهَا الصَّغِيرَةَ
 وَفِي رُجُوعِ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ مَا أَنْ يَشْهَدَا عَلَى طَلَاقِ حُتْمًا
 وَحَيْثُ كَانَ الْمَهْرُ مَهْرَ مِثْلِهَا فَالِاعْتِبَارُ بِالنِّسَاءِ مِنْ أَهْلِهَا
 بِالْعَصَبَاتِ أَوْلَىٰ ثُمَّ الرَّحِمُ كَجَدَّةٍ وَخَالَاتٍ مِمَّنْ عَلِمَ
 ١٧٨٠ ثُمَّ النِّسَاءُ مِنْ بَلَدَةٍ مُفَارِقَةٍ وَلِيُعْتَبَرُ فِي وَصْفِهَا الْمُطَابِقَةُ

فِرْع (١) [فِيمَنْ وَهَبَتْ صَدَاقَهَا فَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ]

مَنْ وَهَبَتْ لِزَوْجِهَا صَدَاقَهَا فَبَتَّ قَبْلَ وَطْئِهَا طَلَاقَهَا
 يَرْجِعُ عَلَيْهَا بَعْدَ أَخْذِ مَا بَدَلَ لَهَا بِنِصْفِ مَا لَهُ مِنْ الْبَدْلِ
 وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَهَبَ صَدَاقَهَا بِغَيْرِ مَالٍ مُكْتَسَبٍ

فَصَل (٢) [فِي الْمُنْعَةِ]

وَكُلُّ أَنْثَىٰ إِنْ تَفَارَقَ بَعْلُهَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ مُنْعَةٍ لَهَا
 لَا بَعْدَ فَرْضِ قَبْلِ وَطْءٍ أَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ، وَلَا لِمَنْ عَنْهَا هَلَكَ
 وَلَا لِمَنْ تَسَبَّبَتْ فِي فُرْقَتِهِ كَفَسْخِهَا بِجَبِّهِ أَوْ عُنتِهِ
 وَفِي اللَّعَانِ لَمْ تَكُنْ هِيَ السَّبَبُ فِي فَسْخِهِ، فَدَفَعُهَا لَهَا وَجَبَ

(١) فِي (ب) : « فَصَل »

(٢) سَقَطَ مِنْ (ب) .

فصل [في الوليمة]

وَلِيْمَةٌ السُّرُورِ فِعْلُهَا نُدِبٌ
 إِلَّا لِعُذْرٍ كَمَلَاهِ وَصُورٌ ١٧٩٠
 وَحَلَّ نَثْرُ سُكَّرٍ وَنَقْدٍ
 وَالتَّرْكُ أَوْلَى خَوْفِ الإِزْدِحَامِ
 وَمَنْ دُعِيَ لَهَا بَعْرُسٍ فليُجِبْ
 مَنْصُوبَةٌ وَلَا تَزُولُ لَوْ حَضَرَ
 وَلَقَطُّهُ لِمَنْ أَتَوْا لِلْعَقْدِ
 حِرْصًا عَلَى مُرُوءَةِ الأَقْوَامِ

باب القسم والتشوز

وَالزُّمُومَا زَوْجِ النِّسَاءِ أَنْ يَقْسِمَا
 وَالْقَسْمُ إِمَّا أَنْ يَعْمَّ أَوْ يَخْصُ
 وَبِالثَّلَاثِ ثِيْبًا بِلَا قَضَا
 وَمَنْ يُسَافِرُ لَا لِنُقْلَةٍ صَحِبْ
 وَخَصَّهَا بِالنَّوْمِ مُدَّةَ السَّفَرِ
 وَقِنَّةَ بَلِيْلَةٍ وَالضُّرَّةَ
 وَلَمْ يَجِبْ لِنَاشِزٍ وَلَا أَمَةٍ
 وَمَنْ تُسَافِرُ لَا بِإِذْنِ بَعْلِهَا ١٨٠٠
 بِإِذْنِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا صَحِبٌ
 وَاخْتَصَّ بِالبَاقِي مِنَ الإِنَاثِ
 فِي النَّوْمِ بَيْنَهُنَّ لَا رَبَّ الإِمَا
 فَالبِكْرُ فِي زَفَافِهَا بِالسَّبْعِ خَصْ
 فَإِنْ تَشَأْ^(١) سَبْعًا تَعَيَّنَ القَضَا
 إِحْدَى نِسَائِهِ بِقُرْعَةٍ تَجِبْ
 وَلَا قَضَا لِلْبَاقِيَاتِ فِي الحَضْرِ
 بِلَيْلَتَيْنِ حَيْثُ كَانَتْ حُرَّةَ
 مَمْنُوعَةٍ بِمَنْعِ سَيِّدِ الأَمَةِ
 لِشُغْلِهِ أَوْ سَافَرَتْ لِشُغْلِهَا
 بِنَفْسِهِ فَمَا لَهَا قَسْمٌ يَجِبْ
 فِي هَذِهِ المَسَائِلِ الثَّلَاثِ

(١) سقطت من (ب).

وَعَمَّ حَيْثُ يَسْتَوِينَ فِي الرُّتْبِ بِأَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ فِي النُّوبِ
بَلِيلَةَ أَوْ لَيْلَتَيْنِ سَرْمِدًا أَوْ بِثَلَاثِ حَسَبَمَا بِهِ ابْتَدَا
وَلَمْ يَجِبْ وَطْءٌ وَمَنْ لَيْلًا خَرَجَ فِي لَيْلَةٍ،^(١) قَضَى الْخُرُوجَ بِالذَّرَجِ

فصل [في حكم الشقاق بين الزوجين]

أَبَدَتْ لَهُ أَمَارَةَ النُّشُوزِ لَا^(٢) يَأْتِي بِهِجْرٍ، بَلْ بَوَعُظٍ أَوْ لَا
فَإِنْ يَصِرُ نُشُوزُهَا مُحَقَّقًا فَالْوَعُظُ مَعَ هَجْرٍ وَضَرْبٍ مُطْلَقًا
أَوْ ادَّعَى كُلُّ عَلَى سِوَاهُ تَعَدِّيًّا وَدَامَ الْاِشْتِبَاهُ
فَلْيَبْعَثِ الْقَاضِي لِكُلِّ حَكَمًا^(٣) مِنْ أَهْلِهِ حُرًّا أَمِينًا مُسْلِمًا
فَإِنْ يُرَدُّ كُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ صُلْحًا يَجِبُ إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ
أَوْ الطَّلَاقِ وَكَلَّتْ هِيَ الْحَكْمَ فِي خُلْعِهَا وَدَفَعِ مَالٍ مُلْتَزِمَ
وَوَكَّلَ الزَّوْجُ الَّذِي مِنْ جَانِبِهِ فِي قَبْضِهِ لَهُ وَفِي الطَّلَاقِ بِهِ

١٨١٠

باب الخلع

الْخُلْعُ عَقْدٌ فُرْقَةٌ عَلَى عِوَضٍ بَلْفِظِ خُلْعٍ أَوْ طَلَاقٍ بِالْعِوَضِ
وَلَمْ يَكُنْ بِالْخُلْعِ فَسَخَابًا لِيُعَدَّ بِهِ طَلَاقًا كَيْ يُنْقِصَ الْعَدَدَ

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (البهجة) : « إذا بدت أمارة النشوز لا » .

(٣) في (ب) : « منهما » .

وَمَا يُسَمَّى مِنْ صَحِيحٍ يَلْزَمُ أَوْ فَاسِدٍ فَمَهْرٌ مِثْلُ تَغْرَمٍ
أَوْ لَمْ يُسَمَّ بَلْ نَوَاهُ وَالْتَمَسَ قَبُولَهَا فَمَهْرٌ مِثْلُ يُلْتَمَسُ
وَحَيْثُ صَحَّ بَانَتِ الْمُخَالَعَةَ^(١) فَلَا تَصِحُّ بَعْدَهُ الْمُرَاجَعَةُ

كتاب الطلاق

وَفُرْقَةُ النِّكَاحِ فِي الْحَيَاةِ: طُلَاقٌ أَوْ فَسْخٌ وَكُلُّ آتِي
وَيُحْصَرُ الطَّلَاقُ فِي أَنْوَاعٍ: مَا مِنْهُ مَعْهُودٌ وَالِاخْتِلَاعُ
وَفُرْقَةُ الْإِيْلَاءِ وَالشُّقَاقِ ١٨٢٠ وَالْفَسْخُ أَنْوَاعٌ هِيَ الْبَوَاقِي
كَفُرْقَةِ الْإِعْسَارِ عَنْ مَهْرٍ وَعَنْ جَمِيعِ مَا لَهَا عَلَيْهِ مِنْ مُؤْنٍ
وَفُرْقَةِ اللَّعَانِ أَوْ مَنْ عَتَقَتْ أَوْ بِالْغُرُورِ أَوْ عُيُوبٍ سَبَقَتْ
كَذَا بَوْطَاءِ شُبْهَةِ وَالسَّبْيِ بَلْ بِالِارْتِدَادِ أَوْ بِإِسْلَامِ حَصَلْ
أَوْ أَسْلَمَ الْإِنْسَانُ عَنْ ثِنْتَيْنِ لَمْ تَصْلُحَا لِلْجَمْعِ كَالْأُخْتَيْنِ
وَالْحُرِّ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِنَاثِ فَصَاعِدًا، وَالْعَبْدُ عَنْ ثَلَاثِ
وَبِالرِّضَاعِ وَانْتِقَالِ قَدْ طَرَا لِوَاحِدٍ مِنْ دِينِهِ لِأَخْرَا
وَمِلْكِ زَوْجٍ زَوْجَةً كَعَكْسِهِ وَفَقْدِهِ كَفَاءَةَ لِعُرْسِهِ

(١) في (ب): «وحيث بانته منه بالمخالعة».

فصل [في صيغة الطلاق]

وَلِلطَّلَاقِ صِيغَةٌ تُسْتَعْمَلُ
أَلْفَاظُهُ: السَّرَاحُ وَالطَّلَاقُ
كَذَا نَعَمْ مَتَى أَتَتْ جَوَابًا ١٨٣٠
مُلْتَمِسًا إِنْشَاءً وَقُدْرًا
ثَانِيهِمَا: مَا احْتَمَلَ الطَّلَاقَا
نَحْوُ: أَخْرَجِي أَوْ اذْهَبِي أَوْ اعْزُبِي
وَنَحْوُ أَنْتِ بَائِنٌ خَلِيَّةُ
وَفَارِقَ الْفَسْخِ الطَّلَاقِ الْوَاقِعَا
كَالِإِزْثِ وَالْإِيْلَاءِ وَالظُّهَارِ
وَفِي الطَّلَاقِ بَعْدَهُ وَالرَّجْعَةَ
وَكَوْنَهَا تَحْتَاجُ لِلْمَحَلِّ
صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً؛ فَالْأَوَّلُ
وَالْإِفْتِدَا وَالْخُلْعُ وَالْفِرَاقُ
لِقَائِلٍ طَلَّقَتْهَا خَطَابًا
بِهَا مُقَرَّرًا إِنْ يُجِبُ مُسْتَحْبِرًا
وَعَايِرُهُ مِمَّنْ نَوَى فِرَاقَا
أَوْ الْحَقِي بِأَهْلِكَ أَوْ اغْرُبِي
أَوْ بَتَّةٌ أَوْ بَثْلَةٌ بِرِيهِ
فِيْمَا يَكُونُ لِلنِّكَاحِ تَابِعَا
فَكُلُّ ذَاكَ فِي الطَّلَاقِ جَارِي
وَوَصْفِهِ بِسُنَّةٍ أَوْ بِدَعَا
فِي عَوْدِهَا إِلَى نِكَاحِ الْأَوَّلِ

فصل [في بيان الطلاق السني وغيره]

ثُمَّ الطَّلَاقُ قَدْ يُرَى سُنِّيَا
أَوْ لَا وَلَا فَالْأَوَّلُ الَّذِي وَقَعَ ١٨٤٠
وَطُءٌ بِهِ وَلَا بِحَيْضٍ قَبْلَهُ
فِي فِعْلِهِ وَقَدْ يُرَى بِدَعِيَا
فِي طُهْرٍ ذَاتِ الْحَيْضِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ
وَمَا سِوَى الْبِدْعِيِّ جَائِزٌ لَهُ

وَصَابِطِ الْبِدْعِيِّ كُلِّ مَا حَصَلَ
 أَوْ طَهَّرَهَا مِنْ بَعْدِ وَطْءٍ فِيهِ
 وَخَصَّصُوا بِثَلَاثِ الْأَنْوَاعِ
 وَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا مِنَ النِّسَاءِ
 وَفُرْقَةَ الشَّقَاقِ وَالْإِيْلَاءِ
 ثُمَّ رَأَيْتُ نُسْحَةً مُحَرَّرَةً
 وَصَحَّ تَعْلِيْقًا وَأَنْ يُنَجَّزَا
 لَا الْعَبْدُ فِي تَعْلِيْقِهِ بَعْتُهُ
 وَحَائِضٌ سُنِّيَهَا قَدْ جُوِّزَا ١٨٥٠
 وَمَنْ يَكُنْ طَلَاقُهَا عَلَى صِفَةِ
 حَالِ النِّكَاحِ حَيْثُ فِيهِ عُلُقًا
 مَا لَمْ يَكُنْ تَعْلِيْقُهُ بِأَنْ تَرَى
 أَوْ يَأْتِ بِالضَّدِّينِ فِي الْوَصْفِيَّةِ
 أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِرِضَا
 فِي حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ مِنْ بِهَا دَخَلَ
 وَلَمْ يَكُنْ حَمْلٌ بِهَا تُبْدِيهِ
 صَغِيرَةً وَذَاتَ الْإِخْتِلَاعِ
 وَمَنْ تَكُونُ حَامِلًا أَوْ آيسًا
 فَهَذِهِ سَبْعٌ مِنَ النِّسَاءِ
 زَادَتْ عَلَى ذِي السَّبْعِ بِالْمُخَيَّرَةِ^(١)
 وَمَنْ يُعَلِّقُ جَازًا أَنْ يُنَجَّزَا
 ثَالِثَةً، وَلَمْ تَجْزُ فِي رِقِّهِ
 تَعْلِيْقُهُ بِالطُّهْرِ لَا إِنْ نَجَّزَا
 مُعَلَّقًا يَقَعُ بِتَحْقِيقِ الصِّفَةِ
 أَيْضًا وَعِنْدَ فَقْدِهَا لَنْ تَطْلُقَا
 هِيَ الْهَيْلَالُ فَلْيَقَعْ مَتَى يُرَى
 كَطَلْقَةِ سُنِّيَةِ بِدْعِيَّةِ
 زَيْدٍ بِهَا، أَوْ أَمْسٍ أَوْ فِيمَا مَضَى

(١) سقط هذا البيت من (أ)، وهو في (ب) و(البهجة) و(ش).

أَوْ أَنْ يَرَى مُخَاطِبًا بِالْبِدْعِي
وَأَنْ جَرَى التَّغْلِيْقُ بِالْمُحَالِ
كَأَنَّ تَحِيضًا حَيْضَةً أَوْ تَضَعًا
وَمَنْ يُظَاهِرُ قِنَّةً، أَوْ لَاعَنَا
فَوَطُوْهَا بِالْمَلِكِ بَعْدُ لَمْ يَحِلَّ ١٨٦٠
وَحَلَّ أَيْضًا وَطْءٌ مَنْ قَدْ ظَاهَرَ
وَمَنْ تَبِنَ بَيْنُونَةً صُغْرَى وَقَدْ
وَمَنْ يُطَلِّقُ نِصْفَ طَلْقَةٍ تَقَعُ
أَوْ قَالَ نِصْفِي طَلْقَةٍ فَالطَّلَقَةُ

أَوْ ضِدُّهُ إِحْدَى النِّسَاءِ السَّبْعِ
كَمَا سَيَأْتِي لَمْ يَقَعْ بِحَالِ
مِنِّي غُلَامًا تُطَلِّقًا بِهِ مَعًا
أَوْ مِنْهُ صَارَتْ بِالثَّلَاثِ بَائِنًا
إِلَّا الَّتِي أَبَانَهَا إِنْ تَسْتَحِلُّ (١)
مِنْهَا وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ يُكْفَّرَا
تَزَوَّجَتْ، عَادَتْ بِفَاضِلِ الْعَدَدِ
جَمِيعُهَا، بَلْ أَيُّ جُزْءٍ قَدْ وَقَعَ
مَا لَمْ يُرَدِّ بِكُلِّ نِصْفٍ طَلْقَهُ

باب الرجعة

تَصِحُّ بِالصَّرِيحِ كَارْتَجَعْتُكِ
وَبِالْكِنَايَةِ الَّتِي نَوَى بِهَا
كَقَوْلِهِ: نَكَحْتُكِ، رَفَعْتُ
لَكِنَّهَا تُخَالِفُ النِّكَاحَ فِي
وَلَفْظَةِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوُجِ
رَدَدْتُكِ إِلَيَّ أَوْ أَمْسَكْتُكِ
حِلًّا وَلَوْ صَرِيحَةً فِي بَابِهَا
تَحْرِيمِكِي، وَحَلَّكِ أَعَدْتُ
نَفِي الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ فَاعْرِفِ
وَفِي رِضَا وَلِيِّهَا الْمُزَوَّجِ

(١) أي يتزوجها محلل ويطؤها .

١٨٧٠ وَفِي رِضَاهَا وَوُجُوبِ الْمَهْرِ
 وَشَرْطِهَا إِيقَاعُهَا فِي الْعِدَّةِ
 مِنْ شُبْهَةِ فَلْتَتَقِلَّ لِعِدَّتِهِ
 وَعَقْدُهُ لِبَائِنٍ فِيمَا بَقِيَ
 وَلِلتَّوَارِثِ الَّذِي فِي الْأُولَى
 وَحَالَةِ الْإِحْرَامِ أَيْضًا فَادِرٍ
 فَلَوْ طَرَا حَمْلٌ عَلَى الْمُعْتَدَةِ
 وَجَوَّزُوا ارْتِجَاعَهَا فِي مُدَّتِهِ
 إِذْ لَمْ تَتِمَّ عِدَّةُ الْمُطَلَّقِ
 كَمَا أَتَوْا بِهِ هُنَا دَلِيلًا

باب الإيلاء

١٨٨٠ حَقِيقَةُ الْإِيْلَا يَمِينُ بَعْلِهَا
 مُؤَبَّدًا أَوْ فَوْقَ ثُلْثِ عَامٍ
 إِنْ صَوَّرَ الْجِمَاعُ مِنْهُ مُطْلَقًا
 بِكُلِّ لَفْظٍ صَالِحٍ لِصِغْتِهِ
 فَاللَّمْسُ وَالْإِيتْيَانُ وَالْمُبَاعَضَةُ
 وَالْوِطْءُ وَالْجِمَاعُ كُلُّهُ يَجْرِي
 وَلَيَنْعَقِدُ بِاللَّهِ أَيْ بِذَاتِهِ
 وَبِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ مُطْلَقًا
 وَبِالتِّزَامِ قُرْبَةَ بِذِمَّتِهِ
 كَأَنَّ وَطِئْتُ صُمْتُ هَذَا الشَّهْرَ
 لَيَتْرُكَنَّ وَطَاهَا بِقُبْلِهَا
 أَوْ مُطْلَقًا أَوْ سَائِرَ الْأَيَّامِ
 بِقُبْلِهَا وَصَحَّ أَنْ يُطْلَقَا
 صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ مَعَ نِيَّتِهِ
 كِنَايَةٍ فِي ذَاكَ وَالْمُوَاقَعَةُ
 مِنَ الصَّرِيحِ وَافْتِضَاضُ الْبِكْرِ
 وَكُلٌّ وَصَفٍ كَانَ مِنْ صِفَاتِهِ
 إِنْ كَانَ كُلُّهُ بِالْجِمَاعِ عُلُقًا
 كَالصَّوْمِ مَا لَمْ يَمْضِ قَبْلَ مُدَّتِهِ
 وَصَحَّ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ شَهْرًا

وَحَيْثُمَا تَمَضَى الشُّهُورُ الْأَرْبَعَةَ
فَفَرَقَةً فَإِنْ أَبِي مُعَانَدَهُ
أَوْ كَانَ عُذْرٌ قَالَ إِنْ قَدَرْتُ
وَحَيْثُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ أَلَى
وَيَبْطُلُ الْإِيْلَاءُ بِوَطْءٍ كَائِنٍ
وَبِانْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ ١٨٩٠
إِنْ كَانَ قَالَ: لَمْ أَطَأْكَ سَنَةً
وَإِنْ يُجَامِعُهُنَّ إِلَّا وَاحِدَهُ^(١)
مِنْ وَطْئِهِ أَوْ قَالَ: لَا أُجَامِعُ
مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ فَلَيْسَ يَبْطُلُ

وَلَمْ يَطَأْ تُلْزِمُهُ بِالْمُجَامَعَةِ
فَلْيُوقِعِ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَاحِدَهُ
عَلَى الْجِمَاعِ بَعْدَ ذَلِكَ فِئْتٌ
وَإِخْتَارَ وَطْأَهَا فَلْيُكْفِّرْ حَالًا
بِقُبْلِهَا وَبِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ
وَمَوْتِ إِحْدَى أَرْبَعِ نِسَاءٍ
فَانْتَقَلَتْ بِالمَوْتِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ
تَعَيَّنَ الْإِيْلَاءُ لِتِلْكَ الْوَاحِدَةِ
كُلًّا مِنَ الزَّوْجَاتِ، فَهُوَ وَقَعَ
بِمَوْتِ بَعْضِهِنَّ حَيْثُ يَحْصُلُ

باب الظَّهَارِ

وَكُلُّ زَوْجٍ صَحَّ أَنْ يُطْلَقَا
وَلَفْظُهُ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِمِّي
وَمِثْلُ أَنْتِ كُلُّ عَضْوٍ قَدْ قُصِدَ
وَعَيْرُ ظَهْرِ الْأُمِّ نَحْوُ صَدْرِهَا
صَحَّ الظَّهَارُ مِنْهُ أَيْضًا مُطْلَقًا
لِزَوْجَةٍ أَنْتِ كَظَهْرِ أُمِّي
لِزَيْنَةٍ لَا كَالْفُؤَادِ وَالْكَبِدِ
وَرَأْسِهَا وَعَيْنِهَا كَظَهْرِهَا

(١) بأن وطئ ثلاثاً منهن، تعيّن الإيلاء للرابعة .

لَا إِنْ نَوَى كَرَامَةً أَوْ أُطْلِقَا
كِنَايَةً، إِذَا نَوَاهُ يَحْصُلُ
مَا لَمْ يَكُنْ تَحْرِيمَهَا شَرْعًا طَرَا
كَغَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ حَالًا لَهُ
فَعَادَ فِيهِ أُلْزِمَ الْكَفَّارَةَ
طَلَّاقَهَا بَعْدَ الظُّهَارِ لَوْ وَقَعَ
بِكَلِمَةٍ فَأَرْبَعًا يَكْفُرُ
بِكَلِمَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُعَلَّقًا

فَلْيُعْتَبَرْ بِهِ الظُّهَارُ مُطْلَقًا
وَقَوْلُهُ أَنْتِ: كَأَمِّي يُجْعَلُ
وَمِثْلُ أُمَّ كُلِّ مُحْرَمٍ تُرَى
كَزَوْجَةِ ابْنٍ حَيْثُ كَانَتْ قَبْلَهُ
وَحَيْثُ صَحَّحْنَا لَهُ ظَهَارَهُ
وَعَوْدُهُ إِمْسَاكُهَا وَقْتًا يَسَعُ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ أَرْبَعٍ يَظْهَرُ
لَا^(١) إِنْ يَكُنْ فَوْرًا لَهِنَّ طَلَّقَا

١٩٠٠

باب اللعان

بِاللَّهِ إِنِّي صَادِقٌ مُؤَكَّدٌ
وَلَيْسَ مِنِّي فَرَعُهَا بَلْ مِنْ زِنَا
وَخَامِسًا يَقُولُ بَعْدَ أَنْ زَجِرَ
إِنْ كَانَ فِيمَا قَالَ مِمَّنْ يَكْذِبُ
بِقَذْفِهَا، وَيَنْتَقِي عَنْهُ الْوَلَدُ
وَحُرْمَتُ فَلَا تَحِلُّ بَعْدُ لَهُ

هُوَ اضْطِرَاحًا: قَوْلُ زَوْجٍ أَشْهَدُ
فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزِّنَا
يَقُولُ ذَاكَ أَرْبَعًا كَمَا ذُكِرَ
وَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ تُضْرَبُ
فَحَيْثُ جَاءَ بِاللَّعَانِ لَمْ يُحَدِّ
وَفَارَقَتْهُ فِرْقَةً مُعَجَّلَةً

١٩١٠

(١) سقطت من (ب).

وَتَسْتَحِقُّ أَنْ تُحَدَّ لِلزَّانَا
لَكِنْ تَقُولُ إِنَّهُ لَقَدْ كَذَبَ
فَلَا تُحَدُّ بَعْدَ أَنْ تُلَاعِنَهُ
فَإِنْ يَكْذِبُ نَفْسَهُ عَادَ الْوَلَدُ
وَيَلْزَمُ^(١) التَّكْرِيرُ فِي الْإِيمَانِ
مَا لَمْ تُلَاعِنْ مِثْلَ مَا قَدْ لَاعَنَّا
عَلَيَّ ثُمَّ تُبَدِّلُ اللَّعْنَ غَضَبٌ
لَكِنْ تَصِيرُ مَعَهُ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ
وَحَدٌّ لَكِنْ دَامَ تَحْرِيمُ الْأَبْدِ
هُنَا، وَفِي قَسَامَةِ لِلْجَانِي

فصل [في شروط اللعان]

شَرُطُ اللَّعَانِ: الْأَمْرُ مِنْ قَاضٍ، وَأَنْ
وَسَبَقُ قَذْفِ زَوْجَةٍ بِهِ يُحَدُّ
فَلَا يُلَاعِنُ قَطُّ أَجْنَبِيَّهٖ ١٩٢٠
فَجَائِزٌ لَهُ سِوَاهُ إِنْ نَفَى^(٢)
وَوَطَّوْهَا بِشُبْهَةٍ إِذَا وُجِدَ
فَسَائِرُ الْأَحْكَامِ مِنْ نَفْيِ الْوَلَدِ
فَلَا تُلَاعِنُ بَعْدَ لَكِنْ كُلُّ مَنْ
بِقَذْفِ غَيْرِ الْمُحْصَنَاتِ وَانْحَصَرَ
يُلَقِّنُ الْأَلْفَافِظَ مَنْ بِهَا التَّعْنُ
أَوْ احْتِيَاجُهُ إِلَى نَفْيِ الْوَلَدِ
إِلَّا بِقَذْفِ مَرِّ فِي زَوْجِيَّهٖ
فَرَعًا بِهِ أَمْ كَانَ بِالذَّرِّ اِكْتَفَى
فَرَعٌ لَهَا يَنْفِيهِ لَا إِذَا فَقَدَ
وغيره تأتي ولكن لا تحد
عزير للتكذيب في القذف التعن
في: ذات كفر وجنون وصغر

(١) في (ب): « ولم يلزم » وهو خطأ .

(٢) في (أ): « انتفى » .

وَمَنْ زَنَتْ لَكِنْ مَعَ الْإِكْرَاهِ
وَذَاتُ رِقٍّ مُطْلَقًا مُمَحَّضَةً
وَذَاتُ تَدْبِيرٍ كَذَا أُمُّ الْوَلَدِ
وَقَدْ يُرَى التَّغْزِيرُ لِلتَّأْدِيبِ
كَقَذْفِ أَنْثَى بَعْدَ إِثْبَاتِ الزَّانَا
فَلَوْ أَرَادَ الْإِلْتِعَانُ لَمْ يُجِبْ
أَوْ وُطِئَتْ طَوْعًا بِالِاشْتِبَاهِ
أَوْ كُوتِبَتْ وَمِثْلَهَا الْمُبْعَضَةُ
فَالْعَشْرُ لَمْ يَجِبْ بِقَذْفِهَا حَدٌّ
لِلْعَلْمِ بِالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ
أَوْ طِفْلَةٍ جَمَاعُهَا لَنْ (١) يُمَكِّنَا
إِلَيْهِ بَلْ تَغْزِيرُهُ حَتْمًا وَجِبْ

١٩٣٠

باب العدة

تَعَدُّ حَتْمًا سَائِرُ الزَّوْجَاتِ
فَفِي الْحَيَاةِ لَمْ يَجِبْ أَنْ تُفْعَلَا
فَحُرَّةٌ تَرَى الدَّمَاءَ وَفَاءٌ
وَعَيْرُهَا مِنْ ذَاتِ يَأْسٍ أَوْ صِغَرٍ
وَذَاتُ رِقٍّ إِنْ تَحَضَّ قُرْآنٍ
وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ ثَلَاثُ عَامٍ
مَعَ اللَّيَالِي حَيْثُ كَانَتْ حُرَّةً
وَذَاتُ حَمْلٍ مُطْلَقًا مُعْتَدَّةً
لِفُرْقَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ
إِلَّا بِوَطْءٍ أَوْ مَنِيٍّ أُدْخِلَا
عِدَّتِهَا ثَلَاثَةٌ أَقْرَاءُ
عِدَّتِهَا بِرُبْعِ عَامٍ اسْتَقْرَ
وَعَيْرُهَا شَهْرٌ وَنِصْفُ الثَّانِي
وَعَشْرَةٌ أَيْضًا مِنَ الْأَيَّامِ
وَذَاتُ رِقٍّ نِصْفُ تِلْكَ الْحُرَّةِ
بِالْوَضْعِ إِنْ يُنْسَبُ لِرَبِّ الْعِدَّةِ

(١) فِي (أ): « أَنْ » .

١٩٤٠ و لَوْ بِالِاحْتِمَالِ مَعَ إِمْكَانِهِ
فَتَنْقِضِي بِوَضْعِ ذَاكَ مُطْلَقًا
أَوْ مُضْغَةً قَدْ أَخْبَرَ الْقَوَابِلُ
بَعْدَ انفِصَالِ الْكُلِّ حَتَّى الثَّانِي
وَتِلْكَ دُونَ سِتَّةٍ مِنْ أَشْهُرٍ
كَأَنَّ نَفَاهُ الزَّوْجِ فِي لِعَانِهِ
وَلَوْ جَنِينًا مَيِّتًا مُخْلَقًا
بِأَنَّهُ لِأَدَمِيٍّ أَيْلٌ
مِنْ تَوَّعَمَيْنِ مُدَّةَ الْإِمْكَانِ
قَبْلَ انفِصَالِ التَّوَامِ الْمُؤَخَّرِ

باب الاستبراء

وَذَاكَ إِمَّا: وَاجِبٌ، أَوْ مُسْتَحَبٌّ
مَنْ نَقَلَتْ لِلرِّقِّ مِنْ حُرِّيَّةٍ
وَالثَّانِي: فِي عَتِيقَةٍ، وَيُوجَدُ
ثَالِثُهَا: مَنْقُولَةٌ مِنْ رِقِّ
رَابِعُهَا: تَجَدُّدُ اسْتِمْتَاعِ
فِي فُرْقَةِ الزَّوْجِ بِإِصَابَةِ
خَامِسُهَا: تَجَدُّدُ الْإِبَاحَةِ
وَيُسْتَحَبُّ لِلَّذِي قَدْ اشْتَرَى
وَزَوْجٌ أَنْشَى حُرَّةً إِذَا هَلَكَ
مِنَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ مَنْ يَرِثُ
فَفِي الْإِمَائِ فِي خَمْسِ أَحْوَالٍ وَاجِبٌ:
وَالْعَكْسِ فَالْأُولَى هِيَ الْمَسْبِيَّةُ
فِي أُمَّ فَرْعٍ مَاتَ عَنْهَا السَّيِّدُ
لِمِثْلِهِ، كَالْإِرْثِ إِذْ تُقْبَى
لِرَبِّهَا مِنْ بَعْدِ الْإِمْتِنَاعِ
أَوْ عَجَزِهَا عَنْ عَوْضِ الْكِتَابَةِ
لِغَيْرِهِ لِقَصْدِهِ إِنْكَاحَهُ
زَوْجَتَهُ اسْتِبْرَؤُهَا بَعْدَ الشَّرَا
نَجْلٌ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ وَلَا تَرَكَ
فَلْيَعْتَزَلْ فَإِنْ بَيْنَ حَمْلٍ وَرِثٍ

فصل

وَلَمْ يَجِبْ فِي جَمْعِ عِدَّتَيْنِ
مَوْطُوعَتَيْنِ إِنْ يُبْنَ إِحْدَاهُمَا
تَعْتَدُ كُلُّ عِدَّةِ الْوَفَاةِ
مِنَ الطَّلَاقِ أَيُّ ذَيْنِ أَعْظَمَ
أَوْ أَسْلَمَ امْرُؤٌ عَلَى اثْنَتَيْنِ
أَوْ زَائِدًا عَنِ أَرْبَعٍ وَقَدْ قَضَى
تَعْتَدُ كُلُّ أَعْظَمَ الْقَدْرَيْنِ
وَمَنْ يَمُتْ عَنِ أُمَّ فَرْعٍ وَالتَّحَقُّ
فَعِدَّةُ الزَّوْجَاتِ بَعْدَ الثَّانِي
وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الْوَفَاتَيْنِ اسْتَقَرَّ
فَصَاعِدًا فَحَيْضَةٌ مَعَ مَا خَلَا

١٩٦٠

باب الرضاع

لَا يُثَبِّتُ الرِّضَاعُ مَحْرَمِيَّهٖ
لِلتَّسْعِ وَقْتٌ فِي حَيَاتِهَا أَنْفَصَلُ
بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ وَذِي عُرْفَاتٍ تَعْدُ
إِلَّا بِشُرْبِ دَرٍّ آدَمِيَّهٖ
لِجَوْفِ طِفْلِ قَبْلَ حَوْلَيْنِ وَصَلُ
فَالْقَطْعُ إِعْرَاضًا يُحَقِّقُ الْعَدْدَ

فَإِنْ يُعَدُّ فِي الْحَالِ أَوْ تَحْوَلًا ۱٩٧٠
 وَكَالرِّضَاعِ الْإِسْتِعَاظُ بِاللَّبَنِ
 ثُمَّ الرِّضَاعُ مُطْلَقًا إِنْ حَرَّمَ مَا
 أَقْرَبَ الْفَحْلِ الَّذِي لَهُ اللَّبَنُ
 أَوْ كَانَ مَجْهُولًا فِي الثَّلَاثِ
 وَمَنْ يَنْلُ مِنَ الْبَنَاتِ خَمْسًا
 أَرْضَعْنَ طِفْلًا كُلُّهُنَّ رَضَعَهُ
 لِكَوْنِهِنَّ صِرْنَ مَوْطُوءَاتِ أَبٍ
 وَمَنْ لَهُ خَلِيلَةٌ بِهَا لَبَنٌ
 مَا لَمْ تَضَعْ مِنْ غَيْرِهِ فَلْيَنْتَسِبْ
 لَكِنْ إِذَا تَزَوَّجَتْ فِي الْعِدَّةِ
 كَانَ الرِّضِيعُ تَابِعًا فِي الْإِنْتِمَاءِ ۱٩٨٠
 بِقَائِفٍ لَدَى احْتِمَالٍ مُمَكِّنٍ

باب النفقات

مِلْكُ الْيَمِينِ وَالنِّكَاحِ وَالنَّسَبِ
 كَلُّ يُعَدُّ فِي وُجُوبِهَا سَبَبٌ
 عَلَى الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ مُطْلَقًا

بَشْرَطِ فَقَرٍ فِي الْجَمِيعِ مُعْتَبَرٍ
 وَزَوْجَةِ الْأَصْلِ بِشْرَطِ يُسْرَتِهِ
 وَبِالنِّكَاحِ أَوْ جَبُوا كُلَّ الْمُؤْنِ
 يَكُونُ ذَلِكَ عَادَةً لِمِثْلِهَا
 وَإِنْ تَكُنْ رَجْعِيَّةً أَوْ حَامِلًا
 وَالزُّمُوا رَبَّ الْبَهِيمَةِ الْمُؤْنِ
 وَلَمْ تُكَلَّفْ فَوْقَ مَا تُطِيقُ
 لَكِنْ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الزِّيَادَةَ
 وَعَجَزِ فَرَعٍ كَالْجُنُونِ وَالصَّغَرِ
 بِفَاضِلٍ عَنِ نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ
 لِرِزْقِهِ وَخَادِمٍ لَهَا بِأَنْ
 أَوْ عَجَزَتْ بِدُونِهَا عَنْ شُغْلِهَا
 قَدْ طَلَّقَتْ، فَإِنْ يَمُتْ عَنْهَا فَلَا
 بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ تَرْكُهَا الْبَدْنَ
 وَمِثْلَهَا فِي ذَلِكَ الرَّقِيقُ
 مِنْ مُؤْنٍ وَكِسْوَةٍ مُعْتَادَةٍ

١٩٩٠

فصل [في بيان قدر نفقة الزوجة وخادمتها وغير ذلك]

لِرِزْقِهِ مِنْ مُؤْسِرٍ: مُدَّانٍ
 وَزَوْجَةٍ مِنْ مُعْسِرٍ: مُدٌّ فَقَطْ
 وَخَادِمٍ مِنْ مُتَوَسِّطٍ يُرَى
 وَمَنْ لَهُ ابْنٌ وَابْنَةٌ فَالْنَّفَقَةُ
 وَمَنْ لَهُ الْإِنْفَاقُ يَسْتَحِقُّ أَنْ
 وَبِالْفَوَاتِ يَسْقُطُ الْإِنْفَاقُ، لَا
 وَخَادِمٍ: مُدٌّ وَثُلُثُ الثَّانِي
 لَكِنْ لَهَا مُدٌّ وَنِصْفٌ مِنْ وَسْطِ
 مُدٍّ؛ فَقَطْ وَمِثْلُهُ مَنْ أَعْسَرَ
 بَيْنَهُمَا عَلَى السُّوَى مُحَقَّقَةٌ
 يُعْطَى جَمِيعَ مَا لَهُ مِنَ الْمُؤْنِ
 لِرِزْقِهِ وَخَادِمٍ لَهَا فَلَا

باب الحضانه

هِيَ التِّزَامُ الْحِفْظِ وَالتَّعَهُدِ
 بِالغَسْلِ وَالتَّنْظِيفِ ثُمَّ التَّرْبِيَةِ
 ٢٠٠٠ وَأُمُّهُ وَإِنْ عَلَتْ تُقَدِّمُ
 بِالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ
 وَعِفَّةٍ مَعَ الْخُلُوءِ مِنْ سَفَرٍ
 لَكِنْ مَتَى يُمَيِّزُ الْمَحْضُونَ
 وَحَيْثَمَا تَدَافَعَا الْحِضَانَهُ
 أَوْ سَافَرَتْ أَوْ كَانَ كُلُّ فِي بَلَدٍ
 وَقُدِّمَتْ أَقَارِبُ الْأُمِّ الَّتِي
 لَكِنَّهُمْ قَدْ قَدَّمُوا أُمَّ الْأَبِ
 عَلَى الَّتِي تَكُونُ مِنْ أُمَّ فَقَطْ
 وَإِنْ يَغِبُ أَبٌ عَنِ الْحِضَانَهُ
 ٢٠١٠ كَمَا يَقُومُ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ
 كَذَاكَ كُلُّ وَارِثٍ قَرِيبٍ

لِكُلِّ مَنْ تَمَيِّزُهُ لَمْ يُوجَدِ
 وَكُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ فِي التَّمْيِيزِ
 عَلَى أَبٍ وَإِنْ عَلَا إِذْ تُوسَمُ:
 وَكَوْنَهَا مِنْ نَاكِحِ خَلِيَّتِهِ
 وَجَازَ حِضْنُ كَافِرٍ لِمَنْ كَفَرَ
 فَعِنْدَ مَنْ (١) يَخْتَارُهُ يَكُونُ
 أَوْ نَكَحَتْ مَنْ لَا لَهُ حِضَانَهُ
 مُسْتَوْطِنًا فَقُلِ بِهَا الْأَبُّ أَنْفَرَدَ
 يَرِثُنَّ عَنْ أَقَارِبِ الْأَبُوءِ
 وَالْأَخْتِ مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ وَ (٢) أَبِ
 فَحَقُّهَا مَعَ الثَّلَاثِ قَدْ سَقَطَ
 فَالْجَدُّ يَسْتَحِقُّهَا مَكَانَهُ
 وَالغُسْلِ وَالتَّجْهِيزِ لِلْأَمْوَاتِ
 كَمَا مَضَى فِي الْإِرْثِ بِالتَّرْتِيبِ

(١) في (ب) : « ما » .

(٢) في (ش) و(البهجة) : « أو » .

كتاب الجنایات

عَضُوٍّ وَمَعْنَى، وَجِرَاحَةٍ تَفِي
 أَوْ ذِمَّةٍ أَوْ عَهْدٍ، أَوْ أَمَانٍ
 فِي وَصْفِهِ سَاوَاهُ فِيهِ أَوْ فَضْلُ
 بِكَوْنِهِ حُرّاً أَوْ الْإِيْمَانِ
 وَإِنْ عَلَا أَوْ أَنْ يَكُونَ سَيِّدًا
 وَفِعْلُهُ بِالْعَمْدِ وَالْعُدْوَانِ
 مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ بِدَارِنَا
 مَا مَرَّ فِي مَجْنِيئِهِ وَالْجَانِي
 وَفَقْدُ نَقْصَانٍ بِمَجْنِيئِهِ يُخْصُ
 جَمِيعُ مَا قَدْ مَرَّ وَالْمِسَاحَةُ
 فِي فَرْضٍ أَوْ مُبَاحٍ أَوْ حَرَامٍ
 مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ أَوْ طُرْقًا قَطَعَ
 وَالْقَوْدُ الْمُبَاحُ وَهُوَ الثَّانِي
 وَلَوْ مِنْ الْكُفَّارِ بِالْعُدْوَانِ

وَأَوْجِبِ الْقِصَاصَ فِي: نَفْسٍ، وَفِي
 إِنْ يُعْصَمَ الْقَتِيلُ بِالْإِيْمَانِ
 مَعَ كَوْنِهِ مُكَافِئًا لِمَنْ قَتَلَ
 لَا الْعَكْسُ، وَهُوَ أَنْ يُخْصَّ الْجَانِي
 أَوْ أَنْ يَكُونَ لِلْقَتِيلِ وَالِدًا
 وَشَرْطُهُ: تَكْلِيفُ ذَاكَ الْجَانِي
 وَكَوْنُهُ مُلْتَزِمًا أَحْكَامِنَا
 وَشَرْطُهُ فِي ثَالِثٍ وَثَانِي
 وَشِرْكَةُ الْعَضْوَيْنِ فِي الْإِسْمِ الْأَخْصِ^(١)
 وَشَرْطُ الْإِقْتِصَاصِ فِي الْجِرَاحَةِ
 وَيَخْصُرُونَ الْقَتْلَ فِي أَقْسَامٍ:
 فَالْفَرْضُ فِي الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ مَعَ
 وَمَنْ زَنَى فِي حَالَةِ الْإِحْصَانِ
 ثُمَّ الْحَرَامُ قَتْلُ ذِي أَمَانٍ

٢٠٢٠

(١) في (أ): «وشركة الاثنيين في العضو الأخص».

[فصل في تقسيم الجناية من حيث الوصف]

جَنَايَةُ الْإِنْسَانِ: عَمْدٌ، أَوْ خَطَا
 فَالْعَمْدُ: قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا
 وَالْخَطَا: السَّهْمُ الَّذِي رَمَاهُ
 وَحَدُّ شِبْهِ عَمْدِهِ: أَنْ يَضْرِبَا
 ثُمَّ الْقِصَاصُ فِي الْأَخِيرَيْنِ امْتَنَعَ ٢٠٣٠
 فِي قَتْلِ شَخْصٍ فَرَعَهُ أَوْ مَنْ يُرَى
 أَوْ قَتَلَ شَخْصًا مُطْلَقًا إِنْ يَنْتَقِلُ
 كَقَتْلِ فَرْدٍ مِنْ شَقِيقَيْنِ الْأَبَا
 فَمَا عَلَى مَنْ ابْتَدَى بِهِ قَوْدٌ
 وَقَتْلِهِ رَقِيقَهُ وَإِنْ يَعُدُّ
 أَوْ مُسْلِمًا لِكَافِرٍ فَإِنْ رَمَى
 أَوْ أَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ بَعْدَ كَلِمِهِ
 فَمَاتَ بِالْجِرَاحَةِ الَّتِي رُمِيَ
 أَوْ قَتَلَ حُرًّا مِنْ بِهِ رِقٌّ، فَإِنْ

أَوْ شِبْهُ عَمْدٍ؛ وَاسْمٌ ذَا شِبْهِ الْخَطَا
 يُتْلَفُ ذَاكَ غَالِبًا إِنْ حُرْمًا
 إِذَا أَصَابَ غَيْرَ مَنْ (١) نَوَاهُ
 شَخْصًا بِمَا إِتْلَافُهُ لَنْ يَغْلِبَا
 وَوَجِبُ فِي الْعَمْدِ إِلَّا إِنْ وَقَعَ
 مُورَثًا لِفِرْعِهِ حِينَ اجْتَرَى
 إِلَيْهِ بَعْضُ إِرْثِهِ إِذَا قُتِلَ
 وَالثَّانِ أَيْضًا أُمَّهُ مُرْتَبَا
 لِإِرْثِهِ عَمَّنْ بَقِيَ بَعْضُ الْقَوْدِ
 مَكَاتِبًا، وَمِثْلُهُ أُمُّ الْوَلَدِ
 ذِمِّيًّا الذِّمِّيُّ ثُمَّ أَسْلَمَا
 ذَا رِدَّةٍ أَوْ ذِمَّةٍ بِسَهْمِهِ
 لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ عَنْ ذَا (٢) الْمُسْلِمِ
 يَجْرَحُ رَقِيقٌ مِثْلُهُ كَمَا زُكِنُ

(١) في (ب) : « ما » .

(٢) في (ب) : « ذي » .

٢٠٤٠ فزال رِقُّ جَارِحٍ فَإِنْ يُمِتْ
أَوْ يَقْتُلُ الرَّقِيقَ مَجْهُولُ النَّسَبِ
وَقَتْلُ شَخْصٍ قَتْلُهُ تَحْتَمًا
أَوْ قَدْ مَلْفُوفًا بِشَوْبٍ وَذَكَرُ
أَوْ ظَنَّ حَرْبِيًّا بَدَارِ الْحَرْبِ
بِهِ الْجَرِيحُ فَالْقِصَاصُ لَمْ يَفْتِ
وَبَعْدَ قَتْلِهِ إِلَى الرَّقِّ انْتَسَبَ
كَقَاطِعِ الطَّرِيقِ مَعَ مَنْ قَدَّمَا
أَنَّ الَّذِي قَدْ^(١) قَدْ لَمْ يَكُنْ بَشَرُ
أَوْ قَتَلَ الْحَرْبِيَّ غَيْرَ حَرْبِي

فرع [في وجوب القود بالسبب والمباشرة]

وَأَوْ جَبُوا الْقِصَاصَ حَتْمًا بِالسَّبَبِ
فَبِالْقِصَاصِ أَحْكَمَ عَلَى مَنْ قَدَّرَجَعَ
إِنْ قَالَ إِنِّي قَدْ تَعَمَّدْتُ الْكَذِبَ
ثُمَّ الْقِصَاصُ لَازِمٌ لِلْمُكْرِهِ
كَمَا عَلَى مَنْ بَاشَرَ الْقَتْلَ وَجَبَ
مِنَ الشُّهُودِ بَعْدَ قَتْلِ قَدْ وَقَعَ
وَخِلْتُ أَنْ قَتَلَهُ بِهَا يَجِبُ
كَمَا يَكُونُ لَازِمًا لِلْمُكْرِهِ

فصل [في موجب القتل]^(٢)

٢٠٥٠ الْقَتْلُ عَمْدًا لَمْ يَكُنْ مُضْمَنًا
وَقَدْ يُرَى التَّكْفِيرُ فِيهِ وَحْدَهُ
أَوْ مُسْلِمًا قَدْ ظَنَّهُ حَرْبِيًّا
أَوْ الْقِصَاصُ وَحْدَهُ كَأَنْ جَنَى
وَيَلْزَمُ التَّكْفِيرُ مَعَ غُرْمِ الدِّيَةِ
شَيْئًا إِذَا أُبِيحَ أَوْ تَعَيَّنَا
كَقَتْلِ شَخْصٍ نَفْسَهُ أَوْ عَبْدَهُ
بَدَارِ حَرْبٍ إِنْ يَكُنْ حَفِيًّا
زَانَ بِقَتْلِ مِثْلِهِ إِنْ أَحْصَنَا
فِي خَطَأٍ وَشَبَّهَهُ فِي التَّسْمِيَةِ

(١) سقطت من (ب) .

(٢) الموجب : بالفتح، ما يترتب عليه . والموجب : بالكسر، السبب المقضي .

كَذَلِكَ التَّكْفِيرُ أَوْجِبَ مَعَ قَوْدٍ
فِي الْقَتْلِ عَمْدًا حَيْثُ كَانَ يَحْرُمُ
فَلِلْوَلِيِّ قَتْلُهُ فِي الْحَالِ
إِلَّا إِذَا اسْتَوْفَى مَنِ الَّذِي قَتَلَ
وَلَمْ تَكُنْ دِيَّتُهُ أَقْلًا
فَالْعَفْوُ مَجَانًا لَهُ أَوْ الْقَوْدُ
أَوْ عَبْدُهُ لِعَبْدِهِ الثَّانِي قَتَلَ ٢٠٦٠

فصل [في الجناية على الرقيق]

الْعَبْدُ مِثْلُ الْحُرِّ مَعَ مَنْ قَدْ جَنَى
فَفِي الْقِصَاصِ حَيْثُ جَانِ مَحْضًا
وَحَيْثُ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْجَانِي قَوْدٌ
وَفِي ضَمَانِ نَفْسِهِ قُلٌّ تُعْتَبَرُ

عَلَيْهِ إِلَّا فِي مَسَائِلٍ هُنَا
حُرِّيَّةً أَوْ رِقَّةً تَبَعَّضًا
فَقِيَمَةُ الرَّقِيقِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ
أَوْ صَافِهِ، وَسَاوَتْ الْأُنْثَى الذَّكَرَ

فصل [في الاشتراك في الجناية]

إِنْ يَشْتَرِكُ فِي الْقَتْلِ جَمْعٌ يُجْعَلُ
أَنْ يُقْتَلُوا بِفِعْلِهِمْ إِنْ كَانَا
وَالثَّانِ: كَوْنُ فِعْلِ بَعْضِهِمْ خَطَا
وَتَالِثُ الْأَنْوَاعِ وَهُوَ: مَا سَقَطَ

أَنْوَاعُهُمْ ثَلَاثَةٌ: فَالْأَوَّلُ:
عَمْدًا بِغَيْرِ شُبْهَةٍ عُدْوَانَا
أَوْ شِبْهَةٍ، فَالْقَتْلُ عَنْهُمْ أُسْقِطَا
بِهِ قِصَاصُ النَّفْسِ عَنْ بَعْضٍ فَقَطُّ

وَذَاكَ لِاسْتِحَالَةِ الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ كَحَيَّةٍ وَذَيْبٍ
 وَقَاتِلٍ لِنَفْسِهِ أَوْ مَنْعِهِ فِي حَقِّهِ كَقَاتِلٍ لِفِرْعِهِ ٢٠٧٠
 وَذِي صَبَاً وَذِي جُنُونٍ شَارَكُوا سِوَاهُمْ وَفَعَلُ كُلِّ مُهْلِكٍ

فصل [في بيان الجناية على غير النفس]

مَا كَانَ دُونَ النَّفْسِ مُلْحَقٌ بِهَا مِنْ عَضْوٍ أَوْ مَعْنَى وَجُرْحٍ انْتَهَى
 لِعَظْمٍ رَأْسٍ مُطْلَقًا فَأَوْضَحَهُ أَوْ عَظْمٍ غَيْرِ الرَّأْسِ وَهُوَ الْمَوْضِحَةُ
 فِيهَا الْقِصَاصُ وَاجِبٌ بِقَدْرِهَا مِمَّنْ جَنَى وَلَمْ يَجِبْ فِي غَيْرِهَا
 كَذَلِكَ الْأَطْرَافُ وَالْمَعَانِي فِيهَا الْقِصَاصُ إِنْ يُزِلُّهَا الْجَانِي

فصل [في مستوفي القود]

وَيَثْبُتُ الْقِصَاصُ لِلْوَرَاثِ^(١) جَمِيعِهِمْ بِنِسْبَةِ الْمِيرَاثِ
 فَوَاحِدٌ عِنْدَ اتِّفَاقٍ يَكْفِي مُسْتَوْفِيًّا أَوْ قُرْعَةً لِلْخُلْفِ
 يَدْخُلُهَا الْقَوِيُّ دُونَ الْعَاجِزِ وَلَكِنِ الْقِصَاصُ غَيْرُ جَائِزٍ
 بغيرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ الْمُؤَلَّى يُعَزَّرُ الَّذِي بِهِ اسْتَقْلًا
 وَإِذْنُهُ يَخْتَصُّ بِالَّذِي عَرَفَ بِقَتْلِ نَفْسٍ دُونَ مَعْنَى وَطَرْفٍ ٢٠٨٠
 وَإِنْ يَكُنْ بغيرِ سَيْفٍ قَدْ قَتَلَ يُقْتَلُ بِسَيْفٍ، أَوْ بِمِثْلِ مَا فَعَلَ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِنَحْوِ وَطْءٍ قَدْ جَنَى فَالسَّيْفُ فِي قِصَاصِهِ تَعِينًا

(١) في (ب): «للوارث» .

باب الديات

فِي كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا قُتِلَ
 ثُمَّ الدِّيَّاتُ كُلُّهَا نَوْعَانِ:
 عَمْدًا، وَشِبْهَ الْعَمْدِ بِالتَّائِيثِ^(١)
 مِنْهَا ثَلَاثُونَ مِنَ الْحِقَاقِ
 قُلٌّ أَرْبَعُونَ كُلُّهَا حَوَامِلُ
 فِي حَقِّ كُلِّ مَنْ جَنَى وَأَخْطَأَ
 فَمِنْ بَنَاتِ النَّاقَةِ الْمَخَاضُ مَعَ
 عِشْرِينَ مِنْ كُلِّ بِلَانِزَاعٍ
 وَلِيَنْحَصِرَ وَجُوبُهَا فِيمَا سَلَفَ
 فَبَعْضُ ذِي الْكُلِّ حَتْمًا يُلتَزَمُ
 وَالْأُذُنَيْنِ ثُمَّ سَمْعٌ وَبَصَرٌ
 وَالْبَطْشِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ
 وَكَسْرُ صُلْبٍ حَيْثُ إِحْبَالٌ بَطْلٌ
 وَبَعْضُهَا بِالنِّصْفِ دُونَ مَيِّنِ
 وَالنِّصْفِ مِنْ جِزْمِ اللِّسَانِ مُطْلَقًا

٢٠٩٠

(١) أي كونها إناثًا.

وَضَوُّهَا وَأَحَدِ الشَّدِيدِينَ
وَالْغَيْرِ بِالْحُكُومَةِ الْمُحْتَمَّةِ
وَمَشِيهَا كَذَاكَ نِصْفِ الْعَقْلِ
وَالنُّصْفِ مِنْ ذَوْقٍ وَشَمٍّ فَادِرِ
وَمِثْلَهَا الْجَائِفَةُ الْمَعْلُومَةُ
وَالرُّبْعِ فِي كُلِّ مِنَ الْأَجْفَانِ
وَنِصْفِهِ فِي كُلِّ سِنَّ قَدْ قُلِعَ
فِيهَا نِصْفُ الْعُشْرِ بِالتَّمَامِ
وَجْهِ وَرَأْسِ مُفْرَدَاتٍ فَاعْرِفِ
فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ حَيْثُ تَجْتَمِعُ

وَأُذُنٍ وَسَمْعِهَا وَعَيْنٍ
مِنْ مَرَأَةٍ وَلَوْ بَقِطَعَ الْحَلَمَةَ
وَكَيْدٍ وَبَطْشِهَا وَرِجْلِ
وَخُصِيَّةٍ وَأَلْيَةِ وَشُفْرِ
وَبَعْضُهَا بِالثُّلُثِ كَالْمَأْمُومَةِ
وَالثُّلُثِ مِنْ عَقْلٍ وَمِنْ لِسَانِ
وَعُشْرِهَا فِي كُلِّ إِصْبَعٍ قُطِعَ
وَهَكَذَا أُنْمَلَةُ الْإِبْهَامِ
وَالهَشْمُ وَالتَّنْقِيلُ وَالْإِيضَاحُ فِي
وَعُشْرُهَا وَنِصْفُ عُشْرِهَا شُرْعٌ

٢١٠٠

باب العاقلة

وَفَرَعَهُ فَيَحْمِلُونَ عَقْلَهُ
أَوْ خَطَأً فَحَسْبُ دُونَ الْعَمْدِ
وَالْعَبْدُ وَالْمُرْتَدُّ وَالَّذِي انْتَقَلَ
سَهْمًا: فَقَبِلَ أَنْ يُصِيبَ أَسْلَمًا
عَاقِلَةٌ فِي وَقْتِ قَتْلِ قَدْ سَلَفَ

هُم: عَصَبَاتُ الشَّخْصِ إِلَّا أَصْلَهُ
إِذَا جَنَى لَكِنْ بِشِبْهِ عَمْدِ
وَدُونَ صَلْحٍ وَاعْتِرَافٍ مَنْ قَتَلَ
لِلْكَفْرِ مِنْ كُفْرٍ وَكَافِرٍ رَمَى
أَوْ بَعْدَ إِسْلَامٍ وَقَتْلٍ اخْتَلَفَ

٢١١٠

وَفِي أُمُورٍ يَحْمِلُ الَّذِي جَنَى
فِيْمَنْ جَنَى فَارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَا
وَمَا عَدَا ذَا الْأَرْضِ مِمَّا قَدْ فَضَّلُ
وَحَمَلُوا مُبَعَّضًا بِقَدْرِ مَا
كَذَاكَ ذِمِّيٌّ أَجَافٌ مُسْلِمًا
فَالْأَرْضُ حَمْلٌ كُلُّ ذِمِّيٍّ عَقْلٌ
وَرَابِعُ الْأُمُورِ الْأَصْطِدَامُ
مَعَ الَّذِينَ يَعْقِلُونَهُ هُنَا
فَالْأَرْضُ حَمْلٌ أَهْلُ عَقْلٍ مُسْلِمًا
مِنْ دِيَةِ الْمَقْتُولِ حَمْلٌ مَنْ قَتَلَ
مِنْ رِقِّهِ لِكُلِّهِ قَدْ انْتَمَى
وَقَبْلَ مَوْتٍ مَنْ أُجِيفَ أَسْلَمَا
وَحَمْلُ الْمُجِيفِ مَا مِنْهَا فَضْلٌ
كَمَا سَيَأْتِي بَلْ هُوَ الْخِتَامُ

فصل [في تغليظ الدية وتخفيفها]

٢١٢٠ فِي الْعَمْدِ غَلْظُ دِيَةِ الْمَقْتُولِ
وَأَخْذُهَا مِنْ مَالِ جَانِ أَفْرَطَا
فَحُمِّسَتْ وَلِثْلَاثٍ أُجِّلَتْ
وَفِي ثَلَاثٍ ثُلُثَتْ مَعَ الْخَطَا
فِي فِعْلِهِ بِقَتْلِ مَحْرَمِ الرَّحْمِ
وَتُلُثَتْ فِي شِبْهِ عَمْدٍ مَنْ قَتَلَ
وَذَاكَ بِالتَّثْلِيثِ وَالْحُلُولِ
وَتُلُثَتْ^(١) مِنْ كُلِّ وَجْهِ فِي الْخَطَا
وَلِلَّذِينَ يَعْقِلُونَ حُمِّلَتْ
فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ وَالَّذِي سَطَا
كَذَاكَ فِي شَهْرِ حَرَامٍ قَدْ حُتِمَ
وَأُجِّلَتْ وَحُمِّلَتْ لِمَنْ عَقَلَ

فصل [في بيان الاصطدام]

وَأَنْ تَجِدَ حُرَيْنٍ قَدْ تَصَادَمَا
مَعًا فَمَاتَا أَوْ وَمَرْكُوبَاهُمَا

(١) في (ب): «وَحَقَّقَتْ» .

مَرْكُوبٌ غَيْرِهِ الَّذِي رَمَاهُ
لَكِنْ عَلَى مَنْ يَعْقِلُونَ التَّأْدِيَةَ
وَخُفِّفَتْ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْقَصْدِ
فِي الْفُلْكِ مَا لَمْ تَغْلِبِ الرِّيَّاحُ
وَالِاصْطِدَامُ مِنْهُمَا قَدْ صَدَرَا
مُحْتَمِّمٌ إِهْدَارُ ذَلِكَ الْمَاشِي
عَاقِلَةٌ الْمَاشِي لَهَا مُؤَدِّيَةٌ
أَوْ جَالِسٌ بِشَارِعٍ لَمْ يَتَّسِعْ
فَقُتِلُوا بِالْحَجَرِ الَّذِي رَجَعَ
مِمَّا^(١) جَنَوْا وَكَانَ بَاقِي دَيْتِهِ
يَحْمِلُهَا عَنِ الْجَمِيعِ الْعَاقِلَهُ

ضَمَّنَتْ كُلًّا نِصْفَ مَا سَاوَاهُ
وَنِصْفَ مَا لِحِصْمِهِ مِنَ الدِّيَةِ
وَتَلَّثَتْ إِنْ يَفْعَلَا بِقَصْدِ
وَمِثْلُ كُلِّ مِنْهُمَا الْمَلَّاحُ
فَلْيُضْمَنَا كَمَا مَضَى إِنْ قَصَّرَا
وَفِي اصْطِدَامٍ وَاقِفٍ وَمَاشِي
لَا الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ بَلْ فِيهِ الدِّيَةُ
وَعَكْسُهُ فِي عَاطِرٍ بِمُضْطَجِعٍ
وَلَوْ رَمَوْا بِمَنْجَنِيْقٍ فَاَنْدَفَعُ
أَهْدَرَتْ مِنْ كُلِّ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ
مُوزَعًا عَلَى الرُّؤُوسِ الْفَاضِلَهُ

٢١٣٠

فصل [في الجناية على الجنين]

جَنِينُهَا الْمَعْصُومُ مَيْتًا، وَانْفَصَلَ
فَإِنْ يَكُنْ حُرًّا تَكُنْ مُقَوِّمَهُ
مِنْ عَاقِلٍ لِوَارِثٍ تُعْطَى هِيَهُ

جَنَى بِضَرْبِ بَطْنٍ أَنْثَى فَنَزَلَ
فَغُرَّةٌ عَبْدٌ رَقِيقٌ أَوْ أَمَةٌ
بِعُشْرِ مَا لِأُمَّهِ^(٢) مِنَ الدِّيَةِ

٢١٤٠

(١) في (ب) : « ممن » .

(٢) في (ب) : « لأصله » .

وَفِي الرَّقِيقِ عَشْرُ أَكْثَرِ الْقِيَمِ
 وَفِيهِمَا كَفَّارَةٌ فَإِنْ نَزَلَ
 ذَا أَلَمٍ لِمَوْتِهِ فَالْقِيَمَةُ
 وَحَيْثُ عَاشَ مُدَّةً بِلَا أَلَمٍ
 وَحَيْثُمَا تَنَازَعَا فَالْجَانِي
 لِلْأَمِّ مِنْ ضَرْبٍ لِيُضْعَ بِالْأَلَمِ
 حَيًّا^(١) وَمَاتَ عَاجِلًا أَوْ لَمْ يَزَلْ
 أَوْ دِيَّةً لِنَفْسِهِ مَعْلُومَةٌ
 وَمَاتَ فَاحْكُمْ فِي الضَّمَانِ بِالْعَدَمِ
 مُصَدِّقٌ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ

باب القسامة

تَعْرِيفُهَا: إِقْسَامُ مُدَّعٍ عَلَى
 وَجُوزُوهَا مَعَ شُرُوطٍ غَيْرِ مَا
 وَجُودِ لَوْثٍ ثُمَّ أَيُّ قَرِينَةٍ
 كَذَا أَنْفِرَادُ مَنْ عَلَيْهِمْ ادَّعَى
 وَأَنْ تَكُونَ عِدَّةُ الْأَيْمَانِ
 فَإِنْ يَزِدْ عَنْ وَاحِدٍ فَلتَنْقَسِمِ
 كَمَا تُرَدُّ مَعَ نُكُولِ الْمُدَّعِي
 مُعَيَّنٌ بِالْقَتْلِ حَيْثُ فَصَّلَا^(٢)
 مِنَ الشُّرُوطِ هَهُنَا قَدْ عَلِمَا
 لِصِدْقِ قَوْلِ الْمُدَّعِي مُبِينَةٌ
 عَنْ اخْتِلَاطِ غَيْرِ أَهْلِ مَنْ نَعَى
 مِنْ مُدَّعٍ خَمْسِينَ بِاسْتِيقَانِ
 كَالِإِزْثِ لِكِنْ جَبْرٌ كَسْرُهَا لَزِمَ
 عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ ادَّعَى

٢١٥٠

(١) سقطت من (ب) .

(٢) أي بين ما يدعيه، كقوله: قتلته عمداً أو شبه عمداً أو خطأً إفراداً أو شركةً مع ذكر عدد الشركاء إن أوجب القتل الدية، نعم إن قال: أعلم أنهم لا يزيدون على عشرة مثلاً، سمعت دعواه وطالب بحصة المدعى عليه، فإن كان واحداً طالبه بعشر الدية، فإن أطلق ما يدعيه، كقوله: هذا قتل أبي، سنَّ استنصاله.

بَلْ كُلُّ شَخْصٍ حَيْثُمَا تَعَدَّدَا
فَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَبْلُ يُقْسِمُ
فَإِنْ أَبِي فَقَوْلُهُ لَمْ يُسْمَعْ
عَلَيْهِ، يُعْطَى دِيَةً وَلَا قَوْدَ
أَصْلًا عَلَى الْخَمْسِينَ إِلَّا إِنْ وُجِدَ
أَوْ مَاتَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يُكْمَلَا
أَتَى بِهَا جَمِيعَهَا مُسْتَأْنَفًا
فَيُقْسِمُ الْغَائِبُ حِينَ آبَا

فَلْيُحْلِفِ الْخَمْسِينَ حَيْثُ أُفْرِدَا
وَحَيْثُ لَا لَوْثٌ هُنَاكَ يُعْلَمُ
خَمْسِينَ أَوْ يَرُدُّهَا لِلْمُدَّعِي
وَحَيْثُ أَقْسَمَ ابْتِدَاءً أَوْ يَرُدُّ
وَلَوْ بَعْمَدٍ ادَّعَى وَلَمْ تَزِدْ
كَسْرٌ بِهَا فَلْتَنْجِبِزْ كَمَا خَلَا
فَإِنْ أَرَادَ وَارِثٌ أَنْ يَحْلِفَا
أَوْ أَقْسَمَ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ غَابَا

٢١٦٠

فصل [في القتل بالسحر]

وَأَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا قَتِلُ
فَدِيَةٌ فِي الْحَالَتَيْنِ تُقْبَلُ

مَنْ يَعْتَرِفُ بِالْقَتْلِ مَعَ سِحْرِ فَعَلُ
أَوْ نَادِرًا أَوْ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ

باب أحكام المرتد

فَإِنْ أَبِي فَقَتْلُهُ فَوْرًا وَجَبُ
وَخَالَفَ الْأَصْلِيَّ فِي أُمُورِ
وَمُلْزَمٌ بِحُكْمِنَا الَّذِي اسْتَقَرَّ
وَلْيَنْفَسِخْ،^(١) إِنْ لَمْ يُعْذِفِ الْعِدَّةَ

مَنْ يَرْتَدُّ عَنْ دِينِهِ فَلْيُسْتَبَّ
كَتَارِكِ الصَّلَاةِ مَعَ تَقْصِيرِ
فَمَنْ أَتَى بِالْإِرْتِدَادِ لَمْ يُقْرَ
وَلَمْ يَجْزُ نِكَاحُهُ فِي الرَّدِّهِ

(١) وفي (أ): «ولم ينفسخ» وهو خطأ.

وَلَا يَحِلُّ (١) ذَبْحُهُ وَقَدْ هَدِرَ
وَأَيْضاً مَلِكُهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ (٣)
وَأَيْضاً وَالْمَنْ أَيْضاً وَالْفِدَا
كَسْبِيهِ

باب أحكام السكران (٤)

تَصَرَّفُ السَّكَرَانِ نَفَّذُ كُلِّهِ
وَالضَّبْطُ فِي السُّكْرِ اعْتِبَارُ الْعُرْفِ
وَلَا يُصَلَّى فِيهِ أَصْلاً وَالْقَضَا
وَأَنْ أَتَى بِرِدَّةٍ فَلْيُسْتَتَبْ
مَنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ
وَلَا يُحَدُّ فِيهِ لَكِنْ يَكْفِي
إِذَا أَفَاقَ وَاجِبٌ لِمَا مَضَى
وَتَرَكَهَا حَتَّى يُفِيقَ مُسْتَحَبٌ

٢١٧٠

باب الإكراه

وَحَدُّهُ تَهْدِيدٌ غَيْرِهِ بِمَا
وَشَرْطُهُ: أَنْ يَقْدِرَ الْمَهْدُدُّ
وَعَجْزُ مُكْرِهِ عَنِ الْمَخَالَفَةِ
وَيَحْضُلُ الْإِكْرَاهُ بِالتَّهْدِيدِ
وَكُلِّ مَحْذُورٍ كَأَخْذِ الْمَالِ
وَلَيْسَتْ التَّصَرُّفَاتُ تَنْفُذُ
يَضُرُّ حَالاً حَيْثُ كَانَ ظَالِماً
عَلَى حُصُولِ مَا بِهِ يُهَدَّدُ
وَوَظْنُهُ حُصُولَهُ إِنْ خَالَفَهُ
بِمُؤَلِّمٍ، كَضَرْبِهِ الشَّدِيدِ
وَحَبْسِهِ الطَّوِيلِ حَسَبَ الْحَالِ
مِنْ مُكْرِهِ وَبِالْقِصَاصِ يُؤْخَذُ

(١) في (أ): « ولا يصح » .

(٢) في (أ): « دمه » .

(٣) فلا يُقتل قاتله، ويكون ملكه موقوفاً، فإن هلك مرتدّاً بان زواله بالردة .

(٤) في (ب): « باب السكران » .

كتاب الجهاد (١)

فِي حَقِّنَا فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ
فَلْيُعْتَبَرِ تَعْيِينُهُ فِي حَقِّنَا
عَلَى الْمُحَارِبِينَ أَهْلَ الشُّدَّةِ
عَلَى الْقِتَالِ بَلْ وَمُدْبِرِينَا
وَعَيْرُ ذَاكَ مِنْهُمْ لَا يُقْبَلُ
أَوْ شُبُهَةٌ فَالسَّيْفُ لَا إِنْ تَابُوا
مِنْهُمْ، وَلَوْ هَمَّا وَمُخْتَلِّ النَّظَرِ
لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ حَظٌّ قَدَّمَ
وَلِيُحْبَسَ الْأَسِيرَ حَتَّى يَظْهَرَ
وَالرَّقُّ فِي سِوَاهُ بِالْأَسْرِ اسْتَقْرَرُ
وَمَنْ بِهِ نَقْصٌ وَعَجْزٌ ظَاهِرُ
وَكُلُّ عُدْرٍ مَانِعٍ وَجُوبَ حَجِّ
مِنَ اللَّصُوصِ أَوْ مِنَ الْكُفَّارِ
لِمُوسِرٍ حَيْثُ الْحُلُولُ مُعْتَبَرُ
إِنْ كَانَ كُلُّ مُسْلِمًا وَأَشْفَقَا

جَهَادُ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْغَوَايَةِ
إِلَّا إِذَا أَحَاطَ جَمْعُهُمْ بِنَا
وَقَدَّمُوا قِتَالَ أَهْلِ الرَّدَّةِ
فَلْيُؤْخَذُوا فِي الْحَرْبِ مُقْبِلِينَا
وَحَيْثُ مَا لَمْ يُسَلِّمُوا فَلْيُقْتَلُوا
كَأَهْلِ حَرْبٍ مَا لَهُمْ كِتَابُ
وَالْإِمَامُ قَتْلُ كَامِلٍ أَسْرُ
وَالْمَنْ وَالْفِدَا وَإِرْقَاقُ فَمَا
وَحَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فَلْيَضْبِرَا
فَالْكَامِلُ الْمُكَلَّفُ الْحُرُّ الذَّكْرُ
وَلَمْ يُطَالَبْ بِالْجِهَادِ كَافِرُ
كَمَرَضٍ وَكَالْعَمَى وَكَالْعَرَجِ
إِلَّا لِحُوفٍ فِي الطَّرِيقِ جَارِي
وَإِذْنِ رَبِّ الدِّينِ أَيْضًا فِي السَّفَرِ
وَالْأَبْوَيْنِ فِي الْمَخُوفِ مُطْلَقًا

٢١٨٠

٢١٩٠

(١) في (ب) : « باب الجهاد » .

باب البغاة

قِتَالِنَا مَعَاشِرَ الْإِسْلَامِ
 قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْخَوَارِجِ
 فَالْأَوَّلُ الْقِتَالُ فِيهِ يُشْرَعُ
 كَالثَّانِ أَيْضًا حَيْثُ صَارَ بَارِزًا
 وَبِانْقِضَاءِ الْحَرْبِ مِنْهُمْ تُسْتَرَدُّ
 وَلَمْ يُضْمَنَّ مَا بِحَرْبٍ أَتَلَفُوا
 ٢٢٠٠ وَلِيُشْتَرَطَ أَنْ يَذْكُرُوا تَأْوِيلًا
 وَشَوْكَةً بِحَاكِمِ مُطَاعٍ
 وَالْحُكْمُ فِي الْقُطَاعِ أَنَا نَتَّبِعُ
 حَتَّى يَصِيرَ جَمْعُهُمْ مُفَرَّقًا
 يُحْصَرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
 كَذَاكَ قُطَاعُ الطَّرِيقِ الْخَارِجِ
 وَحَيْثُ وَلَّى مُدْبِرًا لَا يُتَّبَعُ
 عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ أَوْ مُبَارِزًا
 أَمْوَالِنَا وَمَالَهُمْ لَهُمْ يُرَدُّ
 وَلَا عَلَى جَرِيحِهِمْ نُدْفٌ^(١)
 لَهُمْ يَكُونُ سَائِعًا مَقْبُولًا
 فَإِنْ يَفُتْ شَرْطُ فَكَالْقُطَاعِ
 جُمُوعَهُمْ وَعَنْهُمْ لَا نَرْجِعُ
 وَحُكْمُ جَزَاهُمْ كَمَا قَدْ سَبَقَا

كتاب السير

مَا أَخَذَ الْحَرْبِيُّ مِنْ مَعْصُومٍ
 وَمَا أَخَذْنَاهُ بِقَهْرٍ مِنْهُمْ
 مُحْتَمٌّ تَخْمِيسُهُ إِلَّا السَّلْبُ
 نَرُدُّهُ لِلْمَالِكِ الْمَعْلُومِ
 أَوْ سِرْقَةٍ أَوْ لُقْطَةٍ فَمَعْنَمٌ
 فَدَفَعُهُ لِقَاتِلٍ فَوْرًا وَجَبَ

(١) في (ب): «يُدْفُّ» .

وَجَاَزَ أَكْلُ غَانِمٍ مِنْ مَغْنَمٍ
 وَمَنْ إِلَى عُمَرَانَ غَيْرَهَا وَصَلُ
 وَحَيْثُ قَاوَمَنَاهُمْ فَمَنْ يَقِفُ
 ٢٢١٠ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِفِئَةٍ تَحِيَّزًا
 وَجَاَزَ قَتْلُ كُلِّ كَافِرٍ خَلَا
 كَذَا الرَّسُولُ قَتْلُهُ أَيْضًا حَرْمٌ
 كَالنَّارِ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا بِالْحَرَمِ
 وَفِي سِوَاهُ يُكْرَهُ التَّعْمِيمُ
 وَلَا دَعَتْ إِلَى الْعُمُومِ حَاجَةٌ
 وَرَمِي جَيْشُهُمْ وَإِنْ تَرَسَا
 وَإِنْ يُمْتُ مُسْتَأْمَنٌ بَدَارِنَا
 عِنْدَ انْتِفَاءِ وَارِثٍ وَمَا بَقِيَ
 بَدَارِهِمْ^(١)، وَلَا ضَمَانَ فَاغْلَمِ
 يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَا عَنْهُ فَضْلٌ
 بِالصَّفِّ مَنَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْصَرِفَ
 أَوْ لِلْقِتَالِ مَعَ تَحْرُفٍ^(٢) غَزَا
 مَنْ رِقُّهُ بِالْأَسْرِ لَا إِنْ قَاتَلَا
 وَجَائِزُ قِتَالِهِمْ بِمَا يَعْمُ
 أَغْنِي بِهِ الْمَكِّيُّ فَهُوَ مُحْتَرَمٌ
 إِنْ كَانَ فِيهِمْ أَحَدٌ مَعْصُومٌ
 وَعَقْرٌ نَحْوِ خَيْلِهِمْ لِلْحَاجَةِ
 بِصَبِيَّةٍ أَوْ بِالْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ
 فَمَالُهُ جَمِيعُهُ فِيءٌ لَنَا
 فِيءٌ لَنَا إِنْ كَانَ لَمْ يَسْتَغْرِقِ

باب الجزية

أَقْلَهَا فِي الْعَامِ دِينَارٌ يَفِي عَنْ كُلِّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ

(١) في (أ): « بدرهم » وهو خطأ . والمقصود دار أهل الحرب، وذلك لأن الحاجة في تلك الأماكن

داعية إليه، وخرج بالأكل الركوب واللبس ونحوهما .

(٢) وفي (أ): « تحيُّز » .

أَوْ الْمَجُوسِ عَابِدِينَ النَّارَا
فِي عَقْدِهَا، مُجَاوِزًا أَقْلَهَا
وَنَصْفُهَا عَنْ مُتَوَسِّطِ السَّعَةِ
مِنَ الْأَقْلِ، أُلْزِمُوا بِمَا جَرَى
لَمْ يَعْلَمُوا الْجَوَازَ بِالذِّينَارِ
تَبْلِيغُهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ الْمَأْمَنًا
أَوْ دِينَنَا أَوْ فِي الْكِتَابِ الْأَبْلَغِ
وَإِنْ يَكُنْ بِاسْمِ نِكَاحِ قَدَمَهُ
أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فِي الْأَنَامِ
أَوْ ذَبَّ عَنْ عَيْنِ لَهُمْ أَوْ وَطْنَا
فَلْتَسْتَقْضِ فَوْرًا بِهِ أَوْ لَا فَلَا

۲۲۲۰ مِنْ الْيَهُودِ أَوْ مِنَ النَّصَارَى
وَمَا كَسَّ الْإِمَامُ نَدْبًا أَهْلَهَا
غَيْرَ الْفَقِيرِ فَالْغَنِيِّ أَرْبَعَهُ
وَحَيْثُ يَجْرِي عَقْدُهَا بِأَكْثَرَا
وَأَنْ يَكُونُوا عِنْدَ عَقْدِ جَارِي
فَإِنْ أَبَوْا فَذَلِكَ نَقْضٌ، وَلَنَا
وَمَنْ يَقُلْ فِي اللَّهِ مَا لَا يَنْبَغِي
أَوْ فِي نَبِيِّ أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ
أَوْ رَدَّ مُسْلِمًا عَنِ الْإِسْلَامِ
أَوْ أَعْلَمَ الْأَعْدَا بِعَوْرَةِ لَنَا
۲۲۳۰ فَإِنْ شَرَطْنَا نَقْضُهَا بِمَا خَلَا

فصل [فيما يمنع منه أهل الكتاب]

وَمِنْ بِنَا كَنِيسَةٍ بِأَرْضِنَا
إِذْنًا، وَسَقَى مُسْلِمًا خَمْرًا طَلَا
كَلْحَمِ خَنْزِيرٍ ضِيَاْفَةً لَنَا
سَرَجٍ وَرَكَبِ كَالْحَدِيدِ فَاعْرِفِ
عَلَى ثِيَابِهِمْ وَبِالْغِيَارِ^(۱)

وَلْيُمْنَعُوا إِظْهَارَ مُنْكَرٍ لَنَا
وَمِنْ دُخُولِ مَسْجِدِ لَنَا بِلَا
وَمِنْ طَعَامِ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا
وَمِنْ رُكُوبِ الْحَيْلِ، وَالرُّكُوبِ فِي
وَلْيُؤْمَرُوا بِالشَّدِّ لِلزُّنَارِ

(۱) بكسر المعجمة، وهو تغيير اللباس، بأن يخيط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف،

والمقصود من ذلك التمييز .

وَلَوْ أَرَادَ كَافِرٌ أَنْ يَسْكُنَا
لَكِنَ لَهُ الْمُرُورُ وَالْمَقَامُ
وَلَا يُمَكِّنُ مِنْ دُخُولِهِ الْحَرَمَ
بَلْ نَبَشُهُ وَنَقْلُهُ تَعَيَّنَا
أَرْضَ الْحِجَازِ قَطُّ لَنْ يُمَكِّنَا
ثَلَاثَةً، إِنْ يَأْذَنَ الْإِمَامُ
وَلَا يَجُوزُ دَفْنُهُ إِنْ مَاتَ ثُمَّ
مَا لَمْ يَصِرْ إِذْنُ فَتَاتَا مُنْتَنَا

باب الهدنة^(١)

يَعْقِدُهَا إِمَامُنَا وَلَوْ بَمَنْ
يَكُونُ أَمْرٌ نَقَضَها مُفَوَّضًا
وَجُوزَتْ لِلْعَشْرِ مِنْ سِنِينَا
وَلَمْ يَجْزِ عَلَى خَرَجٍ يُدْفَعُ
أَنْ يُعْطِيَ الْمُسْلِمُ مَالًا لِلْفِدَا
أَوْ يَأْسِرُوهُ فَلْيَجْزِ أَنْ يُعْطِيَهُ
وَحَيْثُ هَادَنَ الْإِمَامُ إِنْ عَقَدَ
وَإِنْ أَتَى عَبْدٌ لَنَا قَدْ أَسْلَمَا
لِسَيِّدِ الرَّقِيقِ قِيَمَةً وَلَا
وَبَعْدَهَا يُبَلِّغُونَ الْمَأْمَنَا
يُنُوبُ عَنْهُ ثُلُثَ عَامٍ أَوْ بِأَنْ
لَهُ مَتَى بَدَا لَهُ أَنْ يَنْقُضَا
إِذَا رَأَى الْإِمَامُ ضَعْفًا فِينَا
مِنَّا لَهُمْ كَذَاكَ أَيْضًا يُمْنَعُ
مِنْ مُشْرِكٍ، إِنْ لَمْ يُحِطْ بِهِ الْعِدَا
أَوْ يُلْزِمُوهُ بِالْقِصَاصِ وَالِدِيَّةِ
عَقْدًا عَلَى مَا لَمْ يَجْزِ فِيهَا فَسَدَ
أَوْ مَرَأَةً قَدْ أَسْلَمَتْ لَنْ نَغْرَمَا
لِزَوْجِهَا الْمَهْرَ الَّذِي قَدْ بَدَلَا
إِنْ نَقَضُوهَا ثُمَّ كَانُوا حَرْبَنَا

٢٢٤٠

(١) في (أ): «باب الهبة» .

فصل [في الأمان مع الكفار]

٢٢٥٠ جَوِّزَ أَمَانٌ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ
لِكَافِرٍ أَوْ عَدَدٍ مَحْضُورٍ
أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ وَحَيْثُ صَحَّ
وَحَيْثُ ذَمِّيَانٍ أَوْ مُعَاهَدٍ
ذَمِّيٍّ أَوْ مُعَاهَدٍ وَذَمِّيٍّ
إِكْرَاهُهُ وَأَسْرُهُ كُلُّ نَفِيٍّ
لَا نَحْوِ جَاسُوسٍ وَلَا أَسِيرٍ
فَالْتَقِصْ قَبْلَ الْإِنْقِضَاءِ لَمْ يُبَيِّحْ
وَمُسْلِمٌ أَوْ مُسْلِمٌ وَوَاحِدٌ
تَحَاكَمًا: فَاخْتَرِ وَجُوبَ الْحُكْمِ

باب الخراج

الأَرْضُ إِنْ تَفْتَحَ بِسَيْفِنَا حُكْمٌ
لَكِنْ إِنْ اسْتَرْضَاهُمْ إِمَامُنَا
فَيَأْخُذُ الْخَرَاجَ كُلَّ عَامٍ
أَوْ فَتَحَتْ صُلْحًا عَلَى أَنْ تُجْعَلَ
أَوْ أَنَّهَا لَهُمْ وَأَنْ يُؤَدُّوا
بِأَنَّهَا لِلْغَانِمِينَ تَنْقَسِمُ
لَوْ قَفِيهَا صَارَتْ بِهِ وَقَفًا لَنَا
أَيُّ أَجْرَةٍ فِي الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ
مَلَكًا لَنَا فَحُكْمُهَا كَمَا خَلَا
خَرَاجُهَا فَجَزِيَّةٌ تُعَدُّ

كتاب السَّبَقِ (١)

٢٢٦٠ يَصِحُّ: بِالْخَيْلِ وَبِالْأَفْيَالِ
وَالنَّبْلِ وَالرِّمَاحِ وَالْأَحْجَارِ، بَلْ
وَالْإِبِلِ وَالْحَمِيرِ وَالْبِغَالِ
بِكُلِّ مَا مِنْ آلَةِ الْحَرْبِ حَصَلَ

(١) في (أ): «باب السبق» .

عَلَيْهِ إِنْ يُشْرَطُ كَمَنْ يَسْبِقُ قَبْضُ
 أَوْ مِنْ مُسَابِقٍ وَإِنْ سَاوَاهُ
 مَا لَمْ يَكُنْ مُحَلِّلاً مَعَ ذَيْنِ
 مَعَ كَوْنِهِ كُفْوًّا لِكُلِّ مِنْهُمَا
 وَلَا يَكُونُ غَارِمًا إِذْ يُسْبَقُ
 هُمَا مَعًا: فَلَا وَجُوبَ مُطْلَقًا
 تَقَاسَمَا مَالَ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا
 أَيْضًا بِمَالِ نَفْسِهِ الَّذِي بَدَلَ
 مَالَ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا لِلأَوَّلِ
 وَالِاسْتِوَا فِي الْبَدءِ وَالنَّهَائِهِ
 وَجَازَ رَهْنٌ أَوْ ضَمِينٌ بِالْعِوَضِ
 فَلَوْ جَرَى مِنْ وَاحِدٍ فَقَطْ فَسَدَّ
 وَعَنْكَ أَيْضًا عَشْرَةٌ تَمَامًا
 زِيَادَةً: فَدِرْهَمٌ فِي ذِمَّتِي
 لِمَنْ يَلِي السَّابِقَ ثُمَّ التَّالِي
 وَلَمْ يَزِدْ سِوَاهُ عَمَّنْ قَبْلَهُ

وَجَائِزٌ لِأَهْلِهِ أَخَذَ الْعِوَضُ
 أَلْفًا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ سِوَاهُ
 وَلَمْ يَجْزِ إِنْ أَخْرَجَا مَالَيْنِ
 مَرْكُوبُهُ كُفَاءٌ لِمَرْكُوبَيْهِمَا
 فَيَأْخُذُ الْمَالَيْنِ حَيْثُ يَسْبِقُ
 وَحَيْثُمَا السَّبْقُ انْتَفَى أَوْ سَبَقَا
 وَإِنْ أَتَى مَعَ وَاحِدٍ وَقَدَّمَ
 ثُمَّ الَّذِي مَعَ الْمُحَلِّلِ اسْتَقْلَلُ
 أَوْ كَانَ غَيْرَ مَا مَضَى فَلْيُجْعَلِ
 وَالشَّرْطُ عِلْمٌ مَبْدَأً وَغَايَةً
 وَعِلْمٌ قَدْرُ الْمَالِ أَيْضًا وَالغَرَضُ
 وَالشَّرْطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِنْ عَدَدِ
 نَحْوِ: ارْمِ عَنِّي عَشْرَةَ سَهَامًا
 فَإِنْ تَصَبَّ فِي هَذِهِ عَنْ عَشْرَتِي
 وَجَازَ أَيْضًا جَعْلُ بَعْضِ الْمَالِ
 إِنْ يَنْقُصِ الْأَخِيرُ فِي جُعْلٍ لَهُ

٢٢٧٠

كتاب الحدود

٢٢٨٠ الْحَدُّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ: قَتْلًا
فَالْقَتْلُ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَنْ كَسَلٍ
كَذَلِكَ فِي الْمُرْتَدِّ وَالَّذِي زَنَى
بِأَنْ يُرَى مُكَلَّفًا حُرًّا صَدَرَ
وَهَذِهِ الصِّفَاتُ حَتْمًا^(١) تُشْتَرَطُ^(٢)
وَالْقَطْعُ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ إِنْ سَلَبَ
وَالضَّرْبُ وَهُوَ الْجَلْدُ حَدُّ السُّكْرِ
فَلْيُضْرَبِ السَّكَرَانُ أَرْبَعِينَ
وَمَنْ زَنَى بِكُرًّا فَحَدُّهُ مِئَةٌ
وَمَنْ يَمُتْ بِحَدِّهِ يُهْدَرُ، وَلَا
فَإِنْ يُفِقُ مِنْ ذَلِكَ الْإِغْمَاءُ جُلْدٌ
وَلَا مَرِيضٌ يُرْتَجَى شِفَاؤُهُ
وَحَيْثُ لَا يُرْجَى لَهُ زَوَالٌ ٢٢٩٠

أَوْ قَطْعًا أَوْ ضَرْبًا بِنَفِيٍّ أَمْ لَا
وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ أَيْضًا إِنْ قَتَلَ
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مُحْصَنًا
مِنْهُ جَمَاعٌ فِي نِكَاحٍ مُعْتَبَرٍ
فِي حَالَةِ الْجَمَاعِ وَالزَّانَا فَقَطُّ
مَالًا، كَذَا فِي سَارِقٍ حَيْثُ وَجَبَ
وَقَاذِفٍ وَكُلِّ زَانٍ بِكُرٍّ
وَضِعْفَهَا فِي قَاذِفٍ يَقِينًا
وَفِي الرَّقِيقِ نِصْفُ كُلِّ أَجْرَاهُ
يُحَدُّ ذُو الْإِغْمَاءِ حَتَّى يَعْقِلَا
وَلَا تُحَدُّ حَامِلٌ حَتَّى تَلِدَ
حَتَّى يَزُولَ سُقْمُهُ وَدَاؤُهُ
كَفَى لَهُ فِي حَدِّهِ عَشْكَالٌ

(١) فِي (ب) : « حَيْثُ » .

(٢) فِي (ب) : « تُشْتَرِكُ » .

أَعْصَانُهُ خَمْسُونَ غُصْنًا أَوْ مِئَةً
 إِنْ كَانَتْ الْأَغْصَانُ قَدْ تَرَكَمَتْ
 وَجَازَ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ الْحَدُّ
 وَالنَّفْيُ فِي نَحْوِ الْمُخَشِينَا
 فَالْحُرُّ عَامًا كَامِلًا يُغْرَبُ
 وَكَالزَّنَا اللُّوَاطُ لَكِنْ ضُرِبَا
 وَيَلْزَمُ التَّعْزِيرُ فِي إِتْيَانِ
 فَضْرِبَةُ أَوْ ضَرْبَتَانِ مُجْزِئَةٌ
 أَوْ مَسَّ كُلُّ جِسْمِهِ فَالْمَتُّ
 وَالْبَرْدُ لَكِنْ لَا يَجُوزُ الْجِلْدُ
 وَفِي زِنَاةٍ غَيْرِ مُحْصِنِينَ
 وَفِي سِوَاهُ نِصْفَ عَامٍ أَوْ جَبُوهَا
 مَنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ وَغُرْبًا
 بَهِيمَةً، وَالنَّفْيُ مِثْلُ الزَّانِي

باب قطع السرقة

لَهُ شُرُوطٌ وَهِيَ: كَوْنُ مَا سُرِقَ
 أَوْ مَا يُسَاوِي الرُّبْعَ مِنْ سِوَاهُ
 وَكَوْنُهُ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ أُخِذَ
 وَاشْتَرَطُوا مَعَ مَا مَضَى: خُلُوهُ
 فَلَا يَجُوزُ قَطْعُهُ بِمَا مَلَكَ^(١)
 وَلَا بِمَالٍ أَصْلِهِ وَفَرَعِهِ
 رُبْعًا مِنَ الدِّينَارِ خَالِصًا طَرِيقًا
 أَوْ مِنْ نَضَارٍ وَزَنُهُ سِوَاهُ
 بِمَا اقْتَضَى عُرْفُ الْمَكَانِ حِينَئِذٍ
 عَنِ شُبْهَةِ بِالْمَلِكِ وَالْأَبْوَهُ
 كَمُوجِرٍ وَلَا بِمَالٍ مُشْتَرَكٍ^(٢)
 وَذُو النِّكَاحِ أَحْكَمُ إِذَنْ بِقَطْعِهِ

٢٣٠٠

(١) في (ب) : « فلا يجوز قطعه وفرعه » .

(٢) جاء في (ب) مكان هذا الشطر الشطر الثاني من البيت التالي، وهو:

«وذو النكاح احكم إذن بقطعه» .

فَتَقَطَّعُ الْيُمْنَى مِنَ الْيَدَيْنِ
وَتَالِثًا يُسْرَى الْيَدَيْنِ فَاقْطَعِ
وَتَسْقُطُ الْيَمِينُ بِالْيَسَارِ
وَأَسْقُطُوا يَدًا بِرِجْلٍ مُطْلَقًا
وَالرُّدُّ لِلْمَسْرُوقِ مُطْلَقًا^(١) يَجِبُ
وَبَعْدَهَا الْيُسْرَى مِنَ الرَّجْلَيْنِ
وَرِجْلَهُ الْيُمْنَى تَمَامَ الْأَرْبَعِ
بِقَطْعِهَا وَالْعَكْسُ أَيْضًا جَارِي
إِنْ قُطِعَتْ وَعَكْسُهُ قَدْ حُقِّقًا
فَإِنْ يَفُتُّ يُبَدَّلُ كَمَا لَقَدْ غَضِبَ

باب قطع الطريق

إِنْ كَانَ أَخَذَ الْمَالَ وَالْقَتْلُ انْتَفَى
بِكُلِّ مَا رَأَى الْإِمَامُ فِعْلَهُ
وَقَتْلُهُ حَتْمًا بِقَتْلِ نَفْسٍ
بَلْ تَقُطَّعُ الْيُمْنَى مِنَ الْيَدَيْنِ
فَإِنْ يَعُدُّ تَقُطَّعُ إِذَنْ يُسْرَاهُ
وَعِنْدَ أَخْذِ الْمَالَ وَالْقَتْلِ قُتِلَ
أَوْ تَابَ قَبْلَ أَخْذِنَا لَهُ سَقَطَ
لَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ حُقُوقِ رَبَّنَا
بِشَرْطِهِ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ
عَنْ قَاطِعِ لَهَا فَتَعَزِيرٌ كَفَى
بِالْحَبْسِ أَوْ بِغَيْرِهِ زَجْرًا لَهُ
مَنْ غَيْرِ أَخْذِ الْمَالِ لِأَنِّي الْعَكْسِ
كَذَلِكَ الْيُسْرَى مِنَ الرَّجْلَيْنِ
وَرِجْلَهُ الْيُمْنَى يَكُنْ جَزَاهُ
وَصَلْبُهُ ثَلَاثَةَ بَعْدُ جُعِلَ
عَنْهُ حُدُودٌ خُصِّصَتْ بِهِ فَقَطُّ
أَوْ أَدْمِي كَالْقِصَاصِ وَالزَّنَا
كَالْحِرْزِ فِي الْمَأْخُودِ وَالنِّصَابِ

٢٣١٠

(١) في (أ) : بدل (مطلقاً) «قد» .

وَالْمُسْتَحِقُّ جَائِزٌ أَنْ يُثْبِتَهُ
وَالشَّرْطُ فِي القُطَاعِ: شَوْكَةٌ فَلَا
بِالعَفْوِ مَجَانًا كَذَاكَ بِالدِّيَةِ
يَكُونُ مِنْهُمْ ذُو اخْتِلاسٍ مُسَجَّلًا

باب الصَّيَالِ وَضَمَانِ (١) البهائم

لِلشَّخْصِ دَفْعُ صَائِلٍ عَمَّا عَصِمَ ٢٣٢٠
وَإِنْ يَكُنْ بِالقِتْلِ أَوْ قَطْعِ الطَّرْفِ
وَالدَّفْعُ عَنِ بُضْعٍ وَنَفْسٍ يَلْزَمُ
مَعَ كَوْنِهِ إِذْ ذَاكَ مُحَقُّونَ الدَّمِ
وَمَنْ رَأَى شَخْصًا لِبَيْتِهِ دَخَلَ
فَضْرِبُهُ وَإِنْ يَمُتْ لَمْ يَمْتَنِعْ
وَمَنْ يُعَضُّ عُضْوَهُ وَلَا انْدَفَعَ
فَانْتَثَرَتْ أَسْنَانُهُ كَانَتْ هَدْرًا
بِبَيْتِهِ مِنْ كُوءَةٍ تَعْمُدًا
إِنْ يَخْلُ عَنْ حَلِيلَةٍ لِمَنْ نَظَرَ
وَعَنْ مَتَاعٍ فَرَمَاهَا ذُو السَّكَنِ ٢٣٣٠
بِهِ كَعُودٍ فَاثْتَهَتْ إِلَى العَمَى
مَنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ وَعُضْوٍ وَرَحِمٍ
وَلَا ضَمَانَ بِالْأَخْفِ فَلَا أَخْفَ
لَا النَّفْسِ إِنْ يَصُلُّ عَلَيْهَا مُسْلِمٌ
فَدَفَعُهُ عَنْهَا إِذَنْ لَمْ (٢) يَلْزَمْ
وَبَعْدَ أَمْرٍ بِالْخُرُوجِ مَا امْتَثَلَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بَدُونِ ذَاكَ يَنْدَفِعُ
مَنْ عَضَّهُ إِلَّا بِنَزْعٍ فَاثْتَرَعُ
كَعَيْنٍ مَنِ الحُرْمَةِ امْرِيٍّ نَظَرَ
وَكَانَ مِنْ ثِيَابِهِ مُجَرَّدًا
وَمَحْرَمٍ مَسْتُورَةٍ عَنِ النَّظَرِ
بِمَا يَخْفُ كَالْحَصَاةِ أَوْ طَعْنٍ
فَلَا يَكُونُ ضَامِنًا مَنْ قَدْ رَمَى

(١) في (ب) : « وإتلاف » .

(٢) سقطت (لم) من (أ) .

فصل [في ضمان ما تتلفه البهائم]

لَوْ أَتَلَفْتَ بِهَيْمَةً شَيْئًا فَإِنْ
لَمَّا بَلِيلٍ أَوْ نَهَارٍ أَتَلَفْتَ
أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا إِذَنْ لَمْ يَضْمَنْهَا
مَا لَمْ يُقَصِّرْ رَبُّ ذَاكَ الْمُتَلَفِ
تُكُنْ إِذَنْ مَعَ مَنْ لَهُ يَدٌ ضَمِنَ
أَوْ فِي طَرِيقٍ ضَيِّقٍ قَدْ أُوقِفْتَ
لَكِنْ مَعَ التَّفْرِيطِ فِيهَا ضَمِنَا
فَإِنْ يُقَصِّرُ: فَالضَّمَانُ مُنْتَهِي

باب الجدار المائل

إِذَا بَنَى جِدَارَهُ مُعْتَدِلًا
مُفْتَرِسًا فَاتْلَفَا شَيْئًا حَضَرَ
وَقَدْ تَرَدَّى فِيهِ شَيْءٌ فَتَلَفَ
مَا لَمْ يَكُنْ صَيْدًا وَمَوْضِعَ التَّلَفِ
أَوْ مَائِلًا لِغَيْرِ مَلِكِهِ ضَمِنَ ٢٣٤٠
فَمَالَ أَوْ بِمَلِكِهِ قَدْ أَدْخَلَ^(١)
هُنَاكَ أَوْ بِمَلِكِهِ بِئْرًا حَفَرَ
فَلَا ضَمَانَ مُطْلَقًا فِيمَا عُرِفَ
بِالْحَرَمِ الْمَكِّيِّ فَالْجِزَا صَرَفَ
أَوْ مَلِكِهِ يَكُنْ بِنَفْيِهِ قَمِنَ

باب الأشربة

لِمُسْكِرٍ وَغَيْرِهِ تُقَسَّمُ
وَلَوْ قَلِيلًا أَوْ لِدَاءٍ أَوْ عَطَشٍ
أَوْ غُصَّ حَالِ أَكْلِهِ بِلُقْمِهِ
ثَانِيهِمَا: إِنْ كَانَ رَجْسًا حَرَمًا
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا يَحْرُمُ
مَا لَمْ يَخَفْ مَعَهُ الْهَلَاكَ بِالْعَطَشِ
فَتَنْتَفِي فِي الْحَالَتَيْنِ الْحُرْمَةُ
لَا الرَّجْسَ مِنْ مَاءٍ وَبَوْلٍ لِلظَّمَا

(١) في (ب): «دخلا».

أَوْ طَاهِرًا فَحَيْثُ ضَرَّ يُحْظَرُ
وَحَلَّ شُرْبُ الْمَاعِ التَّغْيِيرِ
وَإِنْ تَجَدَّ مَاءٌ طَهُورًا وَنَجَسَ
وَكُلُّ مَا مِنْ جَامِدٍ أَزَالَا
أَوْ كَانَ ذَاكَ غَالِبًا يُسْتَقْدَرُ
وَمَا عَدَا الْمُضِرَّ وَالْمُسْتَقْدَرِ
فَاسْتَعْمِلِ الطُّهُورَ وَاشْرَبِ النَّجِسَ
عَقْلًا، كَبَنَجٍ لَمْ يَكُنْ حَلَالًا

باب الأطعمة

يَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ شَيْءٍ طَاهِرٍ
وَالضَّبِّ وَاللَّيْبُوعِ مَا عَدَا الْبَشْرَ
وَكُلِّ ذِي نَابٍ وَمَخْلَبٍ وَمَا
وَمَا يُرَى مُسْتَحَبًّا عِنْدَ الْعَرَبِ
لَا الْخَيْلِ وَامْنَعُ كُلَّ مَا أَمْرْنَا
وَتُكْرَهُ الْجَلَالَةُ الَّتِي ظَهَرَ
حَتَّى يَطِيبَ لِحْمُهَا فِي الظَّاهِرِ
وَأُجْرَةُ الْحَجَّامِ وَالْكَنَّاسِ
وَلَمْ تَجْزُ لِشَاهِدٍ عَلَى الْأَدَا
كَنَعَمٍ وَضَبْعٍ وَطَائِرٍ
وَمَا يُرَى مُسْتَقْدَرًا أَوْ ذَا ضَرَرٍ
فِي: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ)؛ قَدْ حُرِّمًا
وَكُلِّ مَا مِنَ الدَّوَابِّ يُرْتَكَبُ
بِقَتْلِهِ أَوْ عَنْهُ قَدْ زُجِرْنَا
فِي لِحْمِهَا تَغْيِيرٌ مِنَ الْقَذَرِ
بِنَفْسِهِ أَوْ عَافِيهَا بِطَاهِرٍ
لَا أُجْرَةُ الرُّقْيَا لِدَفْعِ الْبَاسِ
بَلْ لِلرُّكُوبِ حَيْثُ قَاضٍ بَعْدًا

٢٣٥٠

باب الصيد والذبائح

دُو الصَّيْدِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْسَكَهُ
بِيَدِهِ، أَوْ آلَةٌ كَالشَّبَكَةِ

ذَكَاتُهُ بِالمَذْبَحِ المَعْلُومِ
 إِن لَّمْ يَجِدْ بِهِ حَيَاةً حَلَّ لَهُ
 أَوْ لَمْ يَقْصُرْ فِي الرِّكَاةِ مَنْ ذَكَرُ
 فَمَاتَ فَوْرًا أَوْ بَعَدُو مَعَهُ
 مِنَ السَّبَاعِ وَالطُّيُورِ عُلْمًا
 مُنْزَجِرًا بِزَجْرِهِ لَنْ يَأْكُلَا
 مَعَهُ كَوْنُهُ مُغْرَى بِمَا قَدْ صَادَا
 لِغَيْرِ صَيْدٍ لَمْ يَجُزْ إِنْ قَتَلَهُ
 فَحَيْثُ أَخْطَا لَمْ يَجُزْ بِحَالِ
 عَنْهُ فَعَابَ ثُمَّ مَيِّتًا وَجِدَ
 بِنَحْوِ^(١) مَاءٍ أَوْ بِنَارٍ امْتَنَعَ
 قَاتِلَهُ فَاحْكُمْ إِذَنْ بِحِلِّهِ
 بِضَرْبَةٍ حَلًّا بِغَيْرِ مَيِّنِ
 وَإِنْ طَفَا أَوْ مَاتَ فِيهِ أَوْ قُتِلَ
 كَالسَّرَطَانِ مُطْلَقًا وَالضَّفْدَعِ

فَالقَطْعِ لِلْمَرِيءِ وَالْحَلْقُومِ
 ٢٣٦٠ أَوْ صَادَهُ بِنَحْوِ سَهْمٍ أَرْسَلَهُ^(١)
 أَوْ وَجِدَتْ لِكِنَّهَا لَمْ تَسْتَقِرْ
 كَكُونِهِ قَدْ سَلَّ سَكِينًا مَعَهُ
 وَكَاصْطِيَادِ السَّهْمِ صَيْدُ كُلِّ مَا
 فَكَانَ مَعَ إِرْسَالِهِ مُسْتَرْسِلًا
 مُكْرَرًا حَتَّى يُرَى مُعْتَادًا
 فَلَوْ مَضَى بِنَفْسِهِ أَوْ أَرْسَلَهُ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ السَّهْمُ فِي الإِرْسَالِ
 وَعِلْمُهُ بِقَتْلِهِ فَلَوْ فُقِدَ
 أَوْ كَانَ مِنْ عُلُوِّ تَرْدَى أَوْ وَقَعَ
 ٢٣٧٠ لَا حَيْثُ كَانَتْ ضَرْبَةٌ لِمِثْلِهِ
 وَلَوْ رَمَى فَقَدَهُ نِصْفَيْنِ
 وَكُلُّ مَا فِي البَحْرِ مِنْ حَيٍّ يَحُلُ
 فَإِنْ يَعِشُ فِي البَرِّ أَيْضًا فَامْنَعُ

(١) فِي (أ) : « أَمْسَكْهُ » .

باب الأضحية

ثُمَّ الدِّمَاءُ: قَدْ تَكُونُ وَاجِبَةً
فِي الْحَجِّ، أَوْ فِي نَذْرِهِ لِلأُضْحِيَّةِ
وَالسُّنَّةُ الأُضْحِيَّةُ المَعْلُومَةُ
أَمَّا الصَّحَايَا فليَجِبُ لَهَا النِّعَمُ
فَالجَذَعُ الضَّانُّ كَفَى إِذْ يَجْذَعُ
كَذَا ثَنِيٌّ غَيْرُهُ فَمِنْ بَقَرٍ
أَوْ إِبِلٍ فِي سَادِسٍ فزَائِدٍ ٢٣٨٠
فَإِنْ تَكُنْ مِنْ إِبِلٍ أَوْ مِنْ بَقَرٍ
وَشَرَطُهَا سَلَامَةٌ مِمَّا يَخْلُ
فَتُمْنَعُ العَوْرَاءُ وَالعَرَجَاءُ
وَالْمَنَعُ فِي مَرِيضَةٍ أَيْضًا وَجَبَ
وَلَيْسَ فَقَدْ قَرْنُهَا وَضَرَعِهَا
كَذَاكَ فَقَدْ أَلِيَّةٌ أَوْ الذَّنْبُ

وَقَدْ تَكُونُ سُنَّةً. فَالوَاجِبَةُ:
أَوْ فِي الَّتِي قَدْ عِينَتْ لِلتَّضْحِيَّةِ
وَفِي عَقِيْقَةٍ وَفِي الْوَلِيْمَةِ
مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَمِنْ غَنَمٍ
أَوْ بَعْدَ حَوْلٍ فِي سِوَاهُ يَشْرَعُ
أَوْ مَعَزٍ فِي ثَالِثِ الأَعْوَامِ قَرٍ
وَالشَّاةُ تَكْفِي مُطْلَقًا عَنْ وَاحِدٍ
فوَاحِدٌ عَنْ سَبْعَةٍ كَمَا اسْتَقْرَأَ
بِلَحْمِهَا وَكُلُّ مَا مِنْهَا أُكْلُ
كَذَلِكَ العَجْفَاءُ وَالجَرَبَاءُ
إِنْ كَانَ كُلُّ بَيْنًا إِلَّا الجَرَبُ
وَكَسْرُ قَرْنٍ مُوجِبًا لِمَنْعِهَا
وَمَنْعِهَا بِفَقْدِ أُذُنِهَا وَجَبَ

فصل [فيما يُسن في الأضحية]

وَيُنْدَبُ اسْتِسْمَانُهَا، مَعَ كَوْنِهَا
سَلِيْمَةً مِنْ نَحْوِ كَسْرِ قَرْنِهَا

وَأَجْزَأَتْ فِي وَقْتِهَا الْمَحْدُودِ
 خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ خُطْبَتَيْنِ
 إِلَى الْغُرُوبِ آخِرَ التَّشْرِيقِ
 وَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا مَنْ يَذْبَحُ
 أَحَبُّ مِنْ ذِي الْكُفْرِ وَهُوَ مَا أَبِي
 فِي الْعَشْرِ أَخَذَ ظُفْرَهُ كَذَا الشَّعْرُ
 مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ أَوْ لَا
 عَلَى النَّبِيِّ بِلَفْظِهِ الْمَشْهُورِ
 مِنْ الْقَفَا عَصَى بِذَاكَ وَلْتَبِحُ
 وَالذَّبْحُ لِلْأَبْقَارِ وَالْأَغْنَامِ
 وَالذَّبْحُ تَحْتَ مَجْمَعِ اللَّحْيَيْنِ
 مَعَ قَطْعِهِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِي مَعَا
 أَضْحِيَّةَ الْآخِرِ دُونَ الْإِذْنِ صَحَّ
 يَكُونُ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ فِيهِمَا

وَذَبْحُهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ
 بِأَنْ مَضَى مِقْدَارُ رَكَعَتَيْنِ
 كَذَاكَ بَعْدَ ذَلِكَ الشُّرُوقِ
 وَأَنْ تَكُونَ بِالنَّهَارِ تُذْبَحُ
 وَحَائِضُ، وَدُو جُنُونٍ، وَالصَّبِي
 وَاللَّيْنُ فِي مَكَانِهَا وَأَنْ يَذُرُ
 وَكَوْنُهُ مُسْتَقْبَلًا، مُبْسِمًا
 كَذَا الدُّعَاءِ بَعْدَ الْمَأْثُورِ
 وَتَرَكَ فَضْلَ رَأْسِهَا، فَإِنْ ذَبَحَ
 وَنَحْرَهُ لِلْإِبِلِ مِنْ قِيَامِ
 فَالنَّحْرُ فِي اللَّبَّةِ دُونَ مَيْنِ
 وَكَوْنُهُ لِلْوَجْدَيْنِ قَاطِعًا
 وَإِنْ يَكُنْ شَخْصَانِ كُلُّ قَدْ ذَبَحَ
 وَأَجْزَأَتْ عَنْ فَرْضِهَا مَعَ غُرْمِ مَا

٢٣٩٠

٢٤٠٠

(١) في (ب) : « ببحر » وكذلك (ش) وطبعة النوري .

فصل [في العقيقة]

وَيُسْتَحَبُّ^(١) سَابِعَ الْأَيَّامِ: عَقِيْقَةُ شَاتَانٍ لِلْغُلَامِ
وغيره شاةً فقط تُفْصَلُ أَعْضَاؤُهَا مِنْ غَيْرِ كَسْرِ يَحْصُلُ
فَالرَّجُلُ تُعْطَى نِيَّةً لِلْقَابِلَةِ وَيُطْبَخُ الْبَاقِي بِحُلُوِّ قَابِلِهِ
وَأُطِعِمَتْ لِلنَّاسِ كَالأُضْحِيَّةِ وَالْفُقَرَاءَ أَوْلَى بِهَا هَدِيَّةً

فصل [في ذكر قُرْبٍ جاهلية]

قَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ الْعَرَبِ لَهُمْ أُمُورٌ يَجْعَلُونَهَا قُرْبًا
بِزَعْمِهِمْ وَبِالدَّعَاوَى الْكَاذِبَةِ كَقَوْلِهِمْ: بَحِيرَةٌ وَسَائِبَةٌ
وَقَوْلِهِمْ: وَصِيْلَةٌ وَحَامِي أَوْلُهَا: هِيَ الَّتِي تَكُونُ
لَكِنْ يَكُونُ آخِرَ الْكُلِّ ذَكَرٌ ٢٤١٠
مَتْرُوكَةٌ طَوْلَ الْمَدَا لَا تُرَكَّبُ وَإِذَنْ تُشَقُّ أُذُنُهَا وَتُعْتَبَرُ
وَلَمْ تَكُنْ لِعَيْرٍ ضَيْفٍ تُحَلَّبُ وَالثَّانِ: مَا أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ لَا
يَنْفَعُهُ بِخِدْمَةٍ وَلَا وَلَا أَوِ الْبَعِيرِ أَهْلُهُ تُسَيَّبُهُ
لِكُلِّ مُحْتَاجٍ كَشَخْصٍ يَرْكَبُهُ وَالثَّلَاثُ: الشَّاةُ الَّتِي قَدْ أَنْتَجَتْ
مِنَ الْبُطُونِ سَبْعَةٌ وَأَزْوَاجَتْ

فِي ثَامِنِ الْبُطُونِ أَنْثَى مَعَ ذَكَرٍ
فَيَمْنَعُونَ ذَبْحَهُ لِأَجْلِهَا
وَلَا يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ بِحَالٍ
فِيمَا لَهَا مِنَ الْأُمُورِ الْوَاجِبَةِ
أَوْ ذَكَرٍ خَصُّوا بِهِ أَصْنَامَهُمْ
يُقَالُ: أَيضاً وَصَلَتْ أَخَاهَا
مُتَمَنِّعٌ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ
عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَهَا لَا يُقْرَبُ
وَهُوَ الَّذِي لَطَفَهُ مِنْهُمْ حَمَى

بِأَنْثَيَيْنِ أَنْثَيَيْنِ وَاسْتَقَرَّ
قَالُوا إِذَا وَصَلَتْ أَخَا لَهَا
وَدَرُّ تِلْكَ الْأُمِّ لِلرِّجَالِ
وَأَجْرِيَتْ إِذْ ذَاكَ مَجْرَى السَّائِبَةِ
وَالشَّاةُ إِنْ جَاءَتْ بِأَنْثَى فَلَهُمْ
وَإِنْ أَتَتْ بِالْجَدْيِ مَعَ أَنْثَاهَا
فَذَبْحُ هَذَا الْجَدْيِ لِلْأَصْنَامِ
رَابِعُهَا فَحُلٌّ لِإِبْلِ يَضْرِبُ
بَلْ نَفَعُهُمْ مِنْ ظَهْرِهِ قَدْ حَرَمًا

٢٤٢٠

باب الأيمان

عَلَى اخْتِلَافِ حُكْمِهَا نَوْعَانِ:
أَوْ غَيْرِهَا ثُمَّ الَّذِي فِيهَا وَقَعَ
أَوْ جَلَبَ حَقٌّ وَهِيَ خَمْسٌ تُذَكَّرُ:
مَعَ شَاهِدٍ فِي الْمَالِ، وَالْمَرْدُودَةِ
خَامِسُهَا مَعَ شَاهِدَيْنِ جَارِي

وَاعْلَمَ بِأَنَّ سَائِرَ الْأَيْمَانِ
إِمَّا^(١) تَكُونُ فِي خُصُومَةٍ تَقَعُ
إِمَّا لِدَفْعٍ، وَهِيَ مِمَّنْ يُنْكَرُ
قَسَامَةً، مَعَ اللَّعَانِ، وَالَّتِي
بَعْدَ النُّكُولِ وَهِيَ كَالِإِقْرَارِ

(١) فِي (ب) : « وَاسْتَحَبَّ » .

وَبَعْدَ دَعْوَى عُنْتِ، وَعَسْرِ
عَلَى غَرِيمِ غَائِبِ، أَوْ مَيْتِ
وَقَالَ: لَمْ أَرِدْ طَلَاقَ نَفْسِي
فَإِنَّهَا ثَلَاثَةٌ مَعْلُومَةٌ:
مَنْ غَيْرِ قَصْدٍ أَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ
هُوَ الْيَمِينُ بِاخْتِيَارٍ إِنْ قَصَدَ
فَهُوَ الْغَمُوسُ مُوبِقٌ لِمَنْ حَلَفَ

فِي سَبْعَةٍ: فِي رَدِّ عَيْبٍ قَهْرِي
وَجَرْحِ عَضْوٍ بَاطِنٍ وَفِي الَّتِي
وَنَحْوِ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي أَمْسِي
أَمَّا الَّتِي تَجْرِي بِلَا خُصُومَةٍ
لَعُو الْيَمِينِ نَحْوُ لَا وَاللَّهِ
وَلَا انْعِقَادَ فِيهِمَا وَالْمُنْعَقِدُ
فَإِنْ يَكُنْ كَذِبًا عَلَى شَيْءٍ سَلَفَ

٢٤٣٠

فصل [في صيغة اليمين]

بِاللَّهِ أَوْ بِالْبَعْضِ مِنْ أَسْمَائِهِ
كَكِبْرِيَاءِ اللَّهِ أَوْ آيَاتِهِ
وَهُوَ: التِّزَامُ قُرْبَةً مِنَ الْقُرْبِ
حُصُولِ شَيْءٍ لَمْ يُرَدَّ أَنْ يَحْصُلَا
كَفَّارَةَ الْيَمِينِ أَوْ مَا قَدْ نَذَرَ
وَأَوْ وَبَاءٌ ثُمَّ تَاءٌ وَالْأَلْفُ
أَوْ حَرَكَ الِهَا مُطْلَقًا فَقَدْ كُنِيَ

وَالْحَلِفُ الْمَقْرُونُ فِي إِنْشَائِهِ
كَذَا بِوَصْفٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ
أَوْ عَتَقٌ، أَوْ طَلَاقٌ، أَوْ نَذْرُ الْغَضَبِ
عَلَّقَهَا فِي نَذْرِهِ لَهَا عَلَى
وَوَاجِبٌ بِالنَّذْرِ حَيْثُ لَمْ يَبْرُ:
وَأَرْبَعٌ مِنَ الْحُرُوفِ لِلْحَلْفِ:
وَحَيْثُ قَالَ: اللَّهُ، ثُمَّ سَكَّنَا

٢٤٤٠

(١) في (أ): زيادة « أن » .

وَصِيغَةُ الْيَمِينِ نَحْوُ أَقْسِمُ
حَلَفْتُ، أَوْ حَلَفْتُ بِاللَّهِ اشْتَهَرُ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ وَلَا
أَقْسَمْتُ، أَوْ عَزَمْتُ، ثُمَّ أَعَزِمُ
تَصْحِيحُهَا مَا لَمْ يَرِدْ بِهَا الْحَبْرُ
أَتَى بِوَصْفٍ مِنْ صِفَاتِهِ فَلَا

فصل [في الحنث في اليمين]

حُكْمُ الْيَمِينِ بِإِنْحِلَالِهَا بَطْلٌ
وَمَنْ رَأَى بَعْدَ الْيَمِينِ حِنْثَهُ
ثُمَّ لِيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ، وَمَا
وَكُلُّ مَنْ عَلَى تَزْوُجٍ عَلَى
فَبَاشَرَ التَّزْوُجَ الَّذِي ذَكَرُ
فِي أَوَّلِ الْحَالَيْنِ وَهُوَ الْمُثَبَّتُ
وَمَنْ يَقُلْ: وَاللَّهِ لَا أَسَاكِنُ
أَوْ قَالَ: لَا أَلْبَسُ وَهُوَ لَا بَسُ
أَوْ قَالَ: لَا أَرْكَبُ، وَهُوَ رَاكِبٌ
وَإِنْ يَقُلْ فِي تَمَرَةٍ بِفِيهِ: لَا
وَلَا أَكُونُ مُمَسِكًا لَهَا يَبْرُ
كَذَاكَ بِاسْتِثْنَائِهِ الَّذِي اتَّصَلَ
خَيْرًا، أَتَى مَا يَقْتَضِي تَحْنِثَهُ
عَدَا الصِّيَامِ جَازَ أَنْ يُقَدَّمَ
زَوْجَتِهِ أَوْ تَرَكَهَ قَدِ انْتَلَا
فِي عِدَّةٍ رَجَعِيَّةٍ مِنْهُ يَبْرُ
وَالْحِنْثُ فِي الثَّانِي وَفَاقًا يُثَبَّتُ
أَوْ قَالَ: لَا أَسْكُنُ وَهُوَ سَاكِنٌ
أَوْ قَالَ: لَا أَجْلِسُ وَهُوَ جَالِسٌ
فَحِنْثُهُ إِنْ اسْتَدَامَ وَاجِبٌ
أَخْرَجَهَا وَلَا أَكُونُ أَكِلًا
بِأَكْلِ بَعْضٍ عَاجِلًا حَيْثُ اقْتَصَرَ

٢٤٥٠

أَوْ قَالَ: لَا أَكُلُهَا، فَأُدْخِلَتْ
وَاحِدَةً فَحِنْثُهَا قَدِ امْتَنَعَ
فِي غَيْرِهَا، وَبَعْدَ أَكْلِ فَضَلَّتْ
وَإِنْ يُحْنِثُ نَفْسَهُ فَهُوَ الْوَرَعُ

فصل

لَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ بُرًّا، فَعَدَلَ
أَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ ٢٤٦٠
أَوْ أَلِيَّةً، أَوْ لَحْمَ غَيْرِ النَّعَمِ
أَوْ قَالَ: تَمْرًا، فَتَنَاوَلَ الرُّطْبَ
أَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ دَرًّا، فَانْتَقَلَ
أَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ حُبْزًا فَضْرِبُ
أَوْ قَالَ: لَا أَشْرَبُ مِنْ سَوِيقٍ
أَوْ قَالَ: إِنِّي قَطُّ لَنْ أَكَلَّمَا
عَلَى أَنْاسٍ وَهُوَ فِيهِمْ وَنَوَى
أَوْ بَكْتَابٍ أَوْ رَسُولٍ كَلَّمَا
وَإِنْ يَقُلُ: لَا أَكُلُ الرُّؤُوسَ، لَمْ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَلَدَةٍ بِهَا انْفَرَدُ ٢٤٧٠

إِلَى دَقِيقٍ أَوْ سَوِيقٍ فَأَكَلَ
شَحْمًا بغيرِ الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ حَصَلَ
وَالصَّيْدِ وَالخَيْلِ وَطَيْرٍ فَأَعْلَمَ
وَ عَكْسُهُ كَذَا الزَّبِيبُ وَالْعِنَبُ
لِأَكْلِهِ زُبْدًا وَجَبْنَا اسْتَقْلُ
بِمَائِعٍ وَذَابَ فِيهِ وَشَرِبُ
فَنَالَهُ بِالْأَكْلِ أَوْ بِالذَّوْقِ
زَيْدًا بِحَالٍ، ثُمَّ بَعْدَ سَلَّمَ
بِهِ سِوَاهُ حَيْثُ خَصَّصَ السُّوَى
لَا حِنْثٌ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ
يَحْنِثُ بِهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ النَّعَمِ
بِيعُ الرُّؤُوسِ عَادَةً مِنَ الْجَسَدِ

باب النَّذْرِ^(١)

وَلَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا فِي قُرْبٍ
فَلَوْ جَرَى نَذْرٌ بِحَجٍّ فِي سَنَةٍ
فَإِنْ تَوَانَى فِيهِ أَوْ تَمَرَّضَا
لَكِنَّهُ إِنْ صَدَّهُ الْأَعْدَاءُ
كَنَذَرَهُ أَضْحِيَّةً عَيْنَهَا
وَإِنْ جَرَى بِصَوْمٍ عَامٍ عَيْنَهُ
لَا نَحْوِ عِيدٍ مُطْلَقًا وَلَا قِضَا
أَوْ صَوْمٍ يَوْمٍ فِيهِ زَيْدٌ يَقْدُمُ
وَحَيْثُ فَاتَ فَالْقِضَاءُ قَدْ لَزِمَ
فَإِنْ يَقْلُ يَوْمَ الْقُدُومِ سَرْمَدًا ٢٤٨٠
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُوَافِقًا لِمَا مَضَى

لَمْ تَتَّعِنَنَّ كَصَلَاةٍ تُسْتَحَبُّ
بِعَيْنِهَا فَوَاجِبٌ إِنْ أَمَكَّنَتْهُ
أَوْ أَخْطَأَ الطَّرِيقَ أَوْ نَسِيَ قَضَى
عَنْ فِعْلِهِ لَمْ يَلْزَمْ الْقِضَاءُ
فَحَالَ مَوْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا
فَصَوْمُهُ حَتْمٌ كَمَا قَدْ بَيَّنَّه
وَمِثْلُهُ شَهْرُ الصِّيَامِ فِي الْقِضَا
فَجَائِزٌ وَصَوْمُهُ مُحْتَمٌّ
أَوْ جَاءَ لَيْلًا فَانْحِلَالُهُ عِلْمٌ
فَوَاجِبٌ صِيَامُهُ مُؤَبَّدًا
مِمَّا نُهِيَ عَنْ صَوْمِهِ وَلَا قِضَا

باب آداب القاضي^(٢)

جُلُوسُهُ لِلْحُكْمِ غَيْرَ مُحْتَجِبٍ
وَفِعْلُهُ إِنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَا
سَاكِنَ قَلْبٍ لَا بِمَسْجِدٍ نِدْبٍ
أَوْ عَادَ مَرَضَانَا يُعَدُّ جَائِزًا

(١) في (ب) : « فصل » .

(٢) في (ب) : « باب القضاء » .

وَ يَتْرُكُ الْجَمِيعَ تَرْكَاً دَائِماً
وَنَحْوَهُ لَا وَقْتَ الْاِحْتِيَاجِ
إِلَيْهِ، يَسْكُتُ أَوْ يَقُلُ تَكْلِماً
فَمَنْ يَكُونُ سَابِقاً يُقَدِّمُ
مَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خِصَاماً بِلَدِّ
فَإِنْ يَعُدُّ جَازَاهُ بِالتَّعْزِيرِ
وَلَا يُقَلِّدُ غَيْرَهُ فِي الْحُكْمِ
عُقُوبَةً لِلَّهِ مَا ضَ أَبَداً

كَمَا لَهُ أَنْ يَحْضُرَ الْوَلَائِمَا
وَأَنْ يَجِيءَ مَقْدِماً لِلْحَاجِّ
وَإِنْ رَأَى خِصْمَيْنِ قَدْ تَقَدَّمَا
أَوْ مُدَّعَيْنِ فِي الدَّعَاوَى اَزْدَحَمُوا
عَنْهُمْ بِدَعْوَى غَالِباً، فَإِنْ وَجَدَ
نَهَاهُ عَنْ خِصَامِهِ الْمَذْكُورِ
وَشَاوَرَ الْأَخْبَارَ أَهْلَ الْعِلْمِ
وَحُكْمُهُ بِعِلْمِهِ فِيمَا عَدَا

٢٤٩٠

فصل

فَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ قَضَى
مَنْ غَيْرِ نَقْضِ الْاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ
مَنْ شَاهِدِي عَدْلٍ فَقُلْ: لَنْ يُقْبَلَ
مِمَّا سِوَى عَدْلَيْنِ لَيْسَتْ تُسْتَمَعُ
وَارْتَابَ فِيهِمْ فُرِّقُوا وَلَيْسَ أَلُوا
مَعَ عِلْمِ بَاطِنِ الشُّهُودِ قَبْلُ
وَكَاتِبِ الْقَاضِي وَمَنْ قَدْ جُعِلَا
مُتَّصِفَا بِالْعِلْمِ وَالتَّذْبِيرِ

إِنْ يُخْطِ فِي حُكْمٍ يَجِبُ أَنْ يُنْقِضَا
بِمَا يَرَاهُ بَعْدَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ إِنْ لَمْ يَحْضُرَا
كَذَلِكَ التَّرْجِمَةُ الَّتِي تَقَعُ
ثُمَّ الشُّهُودُ حَيْثُمَا إِنْ يَكْمُلُوا
وَلْيَكْفِ فِي التَّعْدِيلِ: هَذَا عَدْلٌ
وَيَنْبَغِي كَوْنُ الَّذِي قَدْ عُدِّلَا
صَاحِبَ رَأْيِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ

٢٥٠٠ وَخَتْمُهُ كَيْسَ الرَّقَاعِ ثُمَّ لَا
وَلْيَعْتَمِدْ كِتَابَ قَاضٍ قَدْ وَرَدَ
يَفْتَحُهَا حَتَّى يَرَاهُ أَوْ لَا
مَعَ شَاهِدَيَّ عَدْلٍ وَإِلَّا فُلْيُرَدْ

باب القسمة^(١)

وَأَجْرَةُ الْقَسَامِ حَيْثُ يُقْسَمُ
فَالشُّرَكَاءُ بَعْدَهُ كُلُّ يُخْصُ
فَإِنْ أَرَادُوا الْقِسْمَ إِلَّا وَاحِدًا
عَنْ غَيْرِهِ وَكَانَ بَعْدُ يَنْتَفِعُ
وَقِسْمُهُ بِقُرْعَةٍ كَمَا عُرِفَ
وَلَا يَجُوزُ^(٢) كَوْنُهُ مُفْرَقًا
وَلَا لِشَخْصٍ أَخَذَ سُفْلَ الدَّارِ
فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ تَلْزَمُ
بِقَدْرِ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْحِصْصِ
وَكَانَ حَظُّ مَنْ أَرَادَ زَائِدًا
بِهِ أُجِيبَ ثُمَّ عَكْسُهُ امْتَنَعَ
عَلَى أَقْلِ الْأَنْصِبَاءِ إِنْ يَخْتَلَفُ
نَصِيبَ شَخْصٍ لَمْ يَرِدْ تَفْرُقًا
وَمَنْ سِوَاهُ الْعُلُوِّ بِالْإِجْبَارِ

فصل

٢٥١٠ إِذَا ادَّعَى بَعْضٌ عَلَى بَعْضٍ غَلَطُ
فَلْيُحْلِفِ الَّذِي عَلَيْهِ يُدَّعَى
فَإِنْ يُقِمُّهَا أَوْ لَا أَوْ حَلَفَا
وَتُنْقَضُ الْقِسْمَةُ بَعْدَ ذَيْنِ
أَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضٌ مَقْسُومٌ هُوَا
فِي الْقِسْمِ جَبْرًا أَوْ بِأَجْزَاءٍ فَقَطُ
إِنْ لَمْ يُقِمَّ بَيِّنَةٌ مَنِ ادَّعَى
بَعْدَ نُكُولِ خَصْمِهِ عَنْهَا كَفَى
كَنْقَاضِهَا فِي تَرْكَةِ بَدَيْنِ
مُعَيَّنٍ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرِ سِوَا

(١) في (ب) : « فصل » .

(٢) في (ب) : « ولا يكون » .

نَقَضْتَهَا جَمِيعَهَا وَإِلَّا
وَالْمَنْعُ فِي الْإِجْبَارِ قَدْ تَحَقَّقَا
وَهَكَذَا مَعَ صِنْفِهِ إِنْ يَشْتَرِطُ
وَصَحَّ فِي مَنْقُولِ نَوْعٍ وَحُجْرٍ
نَقَضْتَهَا فِي الْبَعْضِ مُسْتَقِلًا
فِي قَسْمِ صِنْفٍ مَعَ سِوَاهُ مُطْلَقًا
كُلُّ لِمَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَقَطُّ
وَنَحْوَهَا تَلَاصَقَتْ مَعَ الصَّغَرِ

باب الشهادات (١)

أَنْوَاعُهَا فِي سَبْعَةٍ تَفْصَلُ
فَشَاهِدٌ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي
وَشَاهِدٌ مَعَ الْيَمِينِ؛ قَالُوا
وَشَاهِدٌ مَعَ مَرَاتَيْنِ يُطْلَبُ
وَشَاهِدَانِ فِي سِوَى الزَّانَا اسْتَقْرَ
سَبْعٍ مَضَتْ بِالْقُرْبِ فِي الْأَيْمَانِ
وَالْوَطْءِ لِلدَّوَابِّ وَالْأَمْوَاتِ
وَأَرْبَعٍ مِنَ النِّسَاءِ فِيمَا اسْتَقَلَّ
وَحَيْثُ يَرْجِعُ الشُّهُودُ قَبْلَ مَا
أَوْ بَعْدَهُ فَلْيَغْرَمُوا فِي الْحَالِ
بِحَسَبِ مَا فِيهِ الشُّهُودُ تُقْبَلُ:
شَهْرِ الصِّيَامِ فِي اعْتِبَارِهِ يَفِي
فِي الْمَالِ أَوْ مَا الْقَصْدُ مِنْهُ الْمَالُ
فِي الْمَالِ، أَوْ مَا فِي النِّسَاءِ يَغْلِبُ
وَشَاهِدَانِ مَعَ يَمِينٍ فِي صُورٍ
وَأَوْجَبُوا أَرْبَعَةَ فِي الزَّانِي
مِثْلُ الزَّانَا الْمَذْكُورِ فِي الْإِثْبَاتِ
بِهِ النِّسَاءُ غَالِبًا نَحْوُ الْحَبْلِ
أَنْ يَحْكُمَ الْقَاضِي بِهِ لَنْ يَحْكُمَا
مَا فَوَّتُوا بِهِمَا مِنَ الْأَمْوَالِ

٢٥٢٠

(١) في (ب) : « فصل » .

وَالْقَتْلِ وَالرِّضَاعِ وَالْإِعْتَاقِ
وَالرُّشْدِ، وَالْعَدَالَةَ الْمُرْضِيَّةَ
كَذَا انْتِفَا تَغْفُلُ وَلْتُعْتَبِرْ
بِمَا بِهِ أَمْثَالُهُ تَخَلَّقُوا
مُحَافِظًا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ

كَالْفَسْخِ^(١) وَاللَّعَانِ وَالطَّلَاقِ
وَلْيُشْتَرَطْ فِي الشَّاهِدِ: الْحُرِّيَّةُ
وَالنُّطْقُ أَيْضًا ثُمَّ سَمْعٌ، وَبَصَرٌ
مُرُوءَةٌ؛ وَحَدُّهَا التَّخَلُّقُ
فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

٢٥٣٠

فصل [في تحمّل الشهادة وأدائها]

شَهَادَةٌ مِنْهُمْ عَلَى شَهَادَةٍ
وَمِثْلَهَا شَهَادَةُ الْإِحْصَانِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْلَيْنِ
عَلَى كِلَا الْأَصْلَيْنِ يَشْهَدَانِ
وَلَا لِأَصْلٍ شَاهِدٍ وَوَلَدِهِ
بَلْ مِنْهُمَا صَحَّتْ عَلَى أَبِيهِمَا
ضُرَّتْهَا وَإِنْ تَكُنْ بِعِصْمَتِهِ
لِزَوْجِهِ، وَأَحَدِ الْأَخْوَيْنِ
فَزَالَ صَحَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَانِعِ

وَجَازَ مَعَ شَرَائِطِ الشَّهَادَةِ
فِي مَا عَدَا عُقُوبَةَ الرَّحْمَنِ
وَلَمْ يَقُولُوا بِاشْتِرَاطِ اثْنَيْنِ
بَلْ يُكْتَفَى بِأَنْ يَكُونَ اثْنَانِ
وَلَمْ تَجْزِ مِنْ سَيِّدٍ لِعَبْدِهِ
لَكِنَّهَا مَقْبُولَةٌ عَلَيْهِمَا
بِقَذْفِهِ أُمَّهُمَا وَفُرْقَتِهِ
وَصَحَّحَتْ فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ
وَحَيْثُ رُدَّتْ لِقِيَامِ مَانِعٍ

٢٥٤٠

(١) في (أ): بالواو «والفسخ» .

مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْأَدَاءِ مُتَّهَمًا فَلَمْ يَجْزُ قَبُولُهَا مَعَ التُّهْمِ
وَأِنْ تَقُمْ بَيْنَتَانِ فِيهِمَا تَعَارُضٌ: فَبِالتَّسَاطُطِ احْكَمَا

باب الدعاوى والبيّنات

مَنْ ادَّعَى شَيْئًا مُحَالًا لَمْ يُجِبْ كَمِثْلِ: هَذَا الطُّودِ وَرِزْقًا أَوْ ذَهَبُ
أَوْ بَاطِلًا بِالشَّرْعِ نَحْوُ: بَعْتُهُ خَمْرًا بَدِينَارٍ وَلَا قَبْضَتُهُ
أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا كَأَنْ يَكُونَا حِينَ ادَّعَى صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا
وَحَيْثُ صَحَّ مَا ادَّعَى فَإِنْ يُقَمَّ بَيِّنَةٌ أَوْ يَعْتَرِفَ خَصْمٌ لَزِمَ
أَوْ لَا، وَلَا^(١)، فَلْيَحْلِفِ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ حَتَّمًا طَبَقَ دَعْوَى الْمُدَّعِي
مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى عَلَى صَبِي بُلُوغَهُ فَانْكَرَ الدَّعْوَى الصَّبِي
أَوْ ادَّعَى زُورًا عَلَى مَنْ قَدْ شَهِدَ أَوْ جَوَرَ حَاكِمٍ بِحُكْمٍ قَدْ عَاهَدَ
وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَيْمَانِ فِي حَدِّ غَيْرِ الْقَذْفِ وَاللَّعَانِ
وَمَنْ عَلَى أفعالٍ نَفْسِهِ حَلَفَ أَوْ عَبْدِهِ بَتَّ الْيَمِينِ الْمُقْتَرَفِ
أَمَّا عَلَى أفعالٍ غَيْرِ مَنْ^(٢) ذُكِرَ فَالْبَتُّ فِي الْإِثْبَاتِ أَوْ نَفْيِ حُصْرِ
وَبَتُّهَا أَوْ نَفْيِ عِلْمٍ حَقَّقًا

٢٥٥٠

(١) أي لم يوجد بيّنة ولا اعتراف .

(٢) في (ب) : « ما » .

وَعَجْزِهِ عَنِ أَخْذِ مَا بِهِ ادَّعَى
فَإِنْ رَأَى لِلْخَصْمِ مَالًا يَظْفَرُ
وَعَجْزِهِ عَنِ أَخْذِ مَا بِهِ ادَّعَى
يَظْفَرُ بِجِنْسِ حَقِّهِ إِذَا وُجِدَ

فصل [في نكاح الخصم] (١)

وَحَيْثُ صَارَ الْخَصْمُ نَاكِلاً فَلَا
بَلْ بَعْدَ تَحْلِيفِ الَّذِي قَدْ ادَّعَى
وَقَدْ يَسُوغُ الْحُكْمُ بِالنُّكُولِ
إِذَا ادَّعَى الذَّمِّيُّ بَعْدَ الْعَامِ
أَوْ ادَّعَى دَفَعَ الْخَرَاجَ فِيهِ
أَوْ ادَّعَى مَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ
أَوْ ادَّعَى الْمُسَبِّحِي نَبَتِ الْعَانَةُ
فَهَوْلَاءِ كُلُّهُمْ إِنْ نَكَلُوا:
وَمُدَّعِي الإِسْقَاطِ وَالِدَّفْعِ غَرَمٌ

يُقْضَى عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ أَوْ لَا
فَإِنْ أَبِي فَقَوْلُهُ لَنْ يُسْمَعَا
وَذَاكَ فِي مَسَائِلٍ قَلِيلٍ
بُسِقَطِ الْجِزْيَةِ كَالِإِسْلَامِ
لِعَامِلٍ غَيْرِ الَّذِي يَأْتِيهِ
بُلُوغُهُ كَي سَهْمُهُ يَنَالَا
مِنَ الدَّوَاءِ نَافِيَاً أَوْ أَنَّهُ
يُحَكَّمُ عَلَيْهِمْ فَالْأَخِيرُ يُقْتَلُ
وَمُدَّعِي البُلُوغِ مِنْ سَهْمِ حُرْمٍ

٢٥٦٠

باب العتق

عِنْدَ الْوُقُوعِ أَوْ بِالِاخْتِيَارِ
بِأَنْ تَمْلِكَ الرَّقِيقَ نَفْسَهُ

إِمَّا يَكُونُ الْعِتْقُ بِالِاجْبَارِ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ فَاعْرِفْ جِنْسَهُ

(١) في النسختين: « فصل » .

أَوْ فَرَعِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ
 وَلَمْ تَكُنْ شَهَادَةً مَرَضِيَّةً
 فَالْعِتْقُ قَهْرًا فِي الْجَمِيعِ قَدْ حَصَلَ
 صَرِيحٌ، أَوْ كِنَايَةً بِالنِّيَّةِ
 وَالْعِتْقُ، وَالتَّحْرِيرُ حَيْثُ أَوْجَبَهُ
 وَغَيْرِهِ كِنَايَةً فِي الْعِتْقِ
 فَلْيُعْتَبَرُ مِنْ أَصْلِ مَالِ تَرْكْتِهِ
 بِمَوْتِهِ: فَثَلْثُهَا هُوَ الْمَحَلُّ
 إِنْ رَدَّهُ الْوَارِثُ لَا أُمَّ الْوَالِدِ
 سَرَى عَلَيْهِ فِي الْجَمِيعِ مُطْلَقًا
 أَيْضًا لِبَاقِي الْعَبْدِ حَيْثُ أَيْسَرَا
 عَلَى الشَّرِيكِ وَلْيُؤَدَّهُ قِيَمَتَهُ
 أَنْ يُعْتَقُوا نَصِيبَهُ الْمُخْتَصِمًا
 فِي دَفْعَةِ مَيِّزَتِهِ وَأَقْرَعَا

أَوْ صَارَ حُرًّا مَالِكًا لِأَضْلِهِ
 ٢٥٧٠ أَوْ شَاهِدًا لِلْعَبْدِ بِالْحُرِّيَّةِ
 وَبَعْدَ ذَا فِي مِلْكِهِ الْعَبْدُ دَخَلَ
 ثَانِيهِمَا: بِصِغَةِ شَرْعِيَّةٍ
 أَمَّا الصَّرِيحُ: فَهُوَ فَكُّ الرَّقَبَةِ
 وَكُلُّ لَفْظٍ صَالِحٍ لِلْعِتْقِ
 فَمَنْ جَرَى إِعْتَاقَهُ فِي صِحَّتِهِ
 وَإِنْ جَرَى فِي مَرَضٍ قَدْ اتَّصَلَ
 فَمَا يَكُونُ عَنْهُ زَائِدًا يُرَدُّ
 وَمَنْ لَبِعُضِ عَبْدِهِ قَدْ أَعْتَقَا
 أَوْ أَعْتَقَ الشَّرِيكَ مِلْكُهُ سَرَى
 بِقِيَمَةِ الشَّقْصِ الَّذِي قَدْ فَوْتَهُ
 ٢٥٨٠ لَا حَيْثُ كَانَ مُعْسِرًا أَوْ أَوْصَى
 وَإِنْ يَضِيقُ ثُلُثُ بَعْتِ أَوْ قَعَا

باب التبدير

عِتْقًا بِمَوْتِ سَيِّدٍ قَدْ عُلِّقَا

حَقِيقَةُ التَّبْدِيرِ أَنْ يُعَلَّقَا

وَلَمْ يَجْزُ إِلَّا بِلَفْظِ جَارِي
صَرِيحُهُ: كَأَنْتِ، أَوْ كَأَنْتِ
وَنَحْوُ: أَنْتَ سَيِّدِي مَوْلَايَه
وَبَعْدَهُ رُجُوعُهُ مَمْنُوعٌ
وَإِنْ يُدْبِرُ حَامِلًا فَحَمْلُهَا
فَإِنْ يَزُلْ تَدْبِيرُهَا الْمَحْتُومُ
وَإِنْ يُكَاتِبُ بَعْدَ أَنْ يُدْبِرَ ٢٥٩٠

مَنْ ذِي بُلُوغٍ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ
عَتِيقٌ أَوْ عَتِيقَةٌ بِمَوْتِي
أَوْ بَعْدَ مَوْتِي سَائِبٌ كِنَايَه
لَكِنْ زَوَالُ مِلْكِهِ رُجُوعٌ
مُدْبَّرٌ وَلَا كَذَاكَ نَجْلُهَا
فَحَمْلُهَا تَدْبِيرُهُ يَدُومُ
فَجَائِزٌ كَعَكْسِهِ بِلَا امْتِرَا

باب أمهات الأولاد

إِنْ قَنَّهَ مِنْ سَيِّدٍ حُرٍّ تَنَلَّ
سِقْطًا يُرَى بِغُرَّةٍ كَمَا وَرَدَ
لَا حَمْلَ غَيْرِ السَّيِّدِ الْمَذْكُورِ
وَلَمْ تَزَلْ عَلَى النِّكَاحِ مُجْبَرَه
وَفَارَقَتْهَا فِي خِصَالِ سَبْعِ
وَلَمْ يَجْزُ رَهْنٌ لَهَا وَلَا هِبَه
وَلَا يَكُونُ ضَامِنًا لِلْجَانِيَه^(١)

حَمَلًا وَأَلْقَتْ حَمْلَهَا وَإِنْ نَزَلَ
صَارَتْ بِوَضْعِ حَمْلِهَا أُمًَّ وَلَدٌ
كَالْوَطْءِ بِاشْتِبَاهِهِ أَوْ غُرُورِ
لِلسَّيِّدِ الْمَذْكُورِ كَالْمُدْبَّرَه
فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ أُمَّ الْفَرْعِ
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِهَا فَكَالْهِبَه
جِنَايَه تَعَدُّ مِنْهَا ثَانِيَه

(١) فِي (أ): « لِلجِنَايَه » .

وَعَتَّقَهَا مِنْ رَأْسِ مَالِ السَّيِّدِ
وَجَازَ أَنْ يَسْتَوْلِدَ الْمُكَاتَبَةَ
وَعَتَّقَتْ بِأَسْبَقِ الْأَمْرَيْنِ
وَفَرَعُهَا يَتَّبَعُهَا إِنْ يُوجَدِ
وَجَعَلَ أُمَّ فَرَعِهِ مُكَاتَبَةً
مِنَ الْأَدَا وَالْمَوْتِ فِي الْحَالَيْنِ

٢٦٠٠

فصل (١)

وَذَاتُ الْإِسْتِيلَادِ لَا تُبَاعُ
أَوْ وُجِدَتْ مَرهُونَةً أَوْ جَانِيَةً
وَإِنْ تَلِدُ فَرَعًا مِنَ الْمُكَاتَبِ
عِتْقًا وَرِقًّا وَكَذَا لَوْ وُلِدَا
وَلَمْ تَصِرْ بِوَضْعِهِ أُمَّ وَلَدٍ
وَأَنَّهَا صَارَتْ بِهِ مُسْتَوْلِدَةً
أَوْ مِنْ كِتَابِيٍّ وَأَسْلَمَتْ فَلَنْ
حَتَّى يُمُوتَ أَوْ يَصِيرَ مِثْلَهَا
إِلَّا الَّتِي لِنَفْسِهَا تَبْتَاعُ
لْمُعْسِرِ فِي هَذِهِ وَالثَّانِيَةَ
قَبْلَ الْأَدَاءِ كَانَ تَابِعَ الْأَبِ
لِدُونَ نِصْفِ الْحَوْلِ مِنْ وَقْتِ الْأَدَا^(٢)
أَوْ فَوْقَهُ فَاحْكُمْ بِتَحْرِيرِ الْوَلَدِ^(٣)
إِنْ كَانَ ذَاكَ بَعْدَ وَطْءٍ أَوْ جَدَهُ
تُعْطَى لَهُ، بَلْ أَلْزَمُوهُ بِالْمُؤْنِ
فِي الدِّينِ، أَوْ يَكُونُ مُعْتَقًا لَهَا

باب أحكام الرقيق

يُفَارِقُ الْأَحْرَارَ فِي أَنْ لَا جُمْعَ عَلَيْهِ؛ وَانْعِقَادُهَا بِهِ امْتِنَعَ

(١) سقط من (ب) .

(٢) وقع في (أ) مكان هذا الشرط الشرط الثاني من البيت التالي، وهو: « أو فوَّقه فاحكم بتحرير الولد ».

(٣) سقط هذا البيت من (أ)، وهناك تداخل بين هذا البيت والذي قبله .

٢٦١٠ وَفِي سُقُوطِ حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ
وَعَوْرَةِ الْأُنْثَى كَعَوْرَةِ الذَّكَرِ
بَلْ حُكْمُهَا كَحُرَّةٍ فِيمَا يُرَى
وَفِي امْتِنَاعِ كَوْنِهِ مُتْرَجِمًا
أَوْ خَارِصًا أَوْ قَائِفًا أَوْ قَاسِمًا
أَوْ قَاضِيًا أَوْ وَالِيًا لِيَحْكُمَا
أَوْ أَنْ يُرَى لِحَاكِمِ أَمِينَا
وَلَا يَكُونُ مُطْلَقًا وَلِيًّا
وَلَا يَصِحُّ مِلْكُهُ بِحَالٍ
وَلَمْ يُطَالَبْ بِالزَّكَاةِ مَا عَدَا
وَبَعْدَ ذَلِكَ السَّيِّدُ الْمُطَالَبُ ٢٦٢٠
وَلَمْ يَجْزِ تَكْفِيرُهُ بِالْمَالِ
وَمَنْ يُكْفِرْ أَوْ يُزَكِّيْ إِنْ دَفَعَ
وَلَا يَصُومُ غَيْرَ فَرَضٍ حَيْثُ ضَرُ
وَلَمْ يَكُنْ مُطَالَبًا فِي الْحَالِ
وَلَا لَهُ التَّقَاطُ مَا أَلْفَاهُ
إِلَّا بِنَذْرٍ ثَابِتٍ فِي ذِمَّتِهِ
فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ، لَا حِلَّ النَّظَرِ
مِنْهَا فَغَيْرُ مَحْرَمٍ لَمْ يَنْظُرَا
أَوْ شَاهِدًا أَوْ كَوْنُهُ مُقَوِّمًا
أَوْ كَاتِبًا لِمَنْ يَكُونُ حَاكِمًا
عَلَى الْعُمُومِ، أَوْ إِمَامًا أَعْظَمًا
فَأَمْنَعُهُ فِي جَمِيعِهَا يَقِينًا
فِي نَحْوِ تَزْوِيجٍ وَلَا وَصِيًّا
فَوَطْؤُهُ بِالْمَلِكِ كَالْمَحَالِ
زَكَاةٍ فِطْرٍ، فَلْتَجِبُ فِي الْإِبْتِدَاءِ
بِالدَّفْعِ عَنْهُ حَيْثُ يُلْفَى الْوَاجِبُ
وَلَا لَهُ سَهْمٌ عَلَى الْقِتَالِ
لَهُ سِوَى سَهْمِ الرِّقَابِ لَمْ يَقَعْ
إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدٍ فَلْيُعْتَبَرْ
إِنْ يَعْتَرِفُ لِغَيْرِهِ بِالْمَالِ
إِلَّا عَلَى حُكْمِ امْرِئٍ سِوَاهُ

وَالِإِزْتُ مِنْ مُبَعَّصٍ لَمْ يَمْتَنِعْ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالِإِذْنِ مِنْ مَوْلَاهُ
فَفِيهِ مِنْهُ قِيمَةٌ وَلَا دِيَّةُ
وَحَمَلُوا مَنْ يَعْقِلُونَ الْقِيمَةَ
بَلْ جَلَدُهُ وَنَفِيَّهُ تَعَيَّنَا
مِنْ دِيَّةٍ وَعَنْهُ لَيْسَتْ تُحْمَلُ
وَلَمْ يَزِدْ عَنْ جَمْعِ مَرَاتِنِ
وَهَكَذَا عِدَّتْهَا قُرْآنِ
رَقِيقَةً وَحُرَّةً عَقْدًا لَصَحْ
حُرِّيَّةً، وَلَا امْرُؤًا تَبَعَّضَا
وَفَرَضُ تَكْفِيرٍ بِهِ يُؤَدَّى
وَتُجْبَرُ الْأُنْثَى لَدَى الْإِنِّكَاحِ
وَمَهْرُهَا مِلْكٌ لِمَنْ عَدَاهَا
إِنْ يَعْتَرِفُ بِوَطْئِهَا مُحَقَّقًا

وَالِإِزْتُ مِنْهُ مُمْتَنِعٌ
وَلَمْ يَكُنْ كَفِيلَ مَنْ سِوَاهُ
وَكُلُّ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّ الدِّيَّةُ
وَنَقَضُهَا فِيمَا لَهُ^(١) حُكُومَهُ
وَلَا يَجُوزُ رَجْمُهُ إِذَا زَنَى
كَالنِّصْفِ مِنْ حُرٍّ وَلَيْسَ يَحْمَلُ
وَجَازَ^(٢) جَمْعُهُ رَقِيقَتَيْنِ
وَمُطْلَقًا طَلَاقُهُ ثِنْتَانِ
وَلَمْ تُلَاعِنِ سَيِّدًا وَلَوْ نَكَحَ
وَلَمْ يُقَدِّبِهِ امْرُؤٌ تَمَحَّضَا
وَقَاذِفُ الرَّقِيقِ لَنْ يُحَدَّا
وَلَيْسَ يَسْتَقِيلُ بِالنِّكَاحِ
وَقَسْمُهَا كَنِصْفِ مَنْ سِوَاهَا
وَفَرَعُهَا بِرَبِّهَا قَدْ أَحَقَّا

٢٦٣٠

(١) في (ب) : « ونصف فيما له .. » .

(٢) في (ب) : « وليس » .

باب أحكام المبعوض^(١)

٢٦٤٠ وَحُكْمُهُ كَالْقِنِّ فِي أَشْيَاءِ
وَكَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِدْدِ
وَفِي وُجُوبِ وَاِنْعِقَادِ جُمُعَتِهِ
وَفِي شَهَادَةِ وَفِي وُجُوبِ
وَإِنْ تَصِرَ جَمِيعُهَا مُحَرَّرَةً
وَحُكْمُهُ كَالْحُرِّ حَيْثُ لَمْ يُقَدِّ
وَفِي وُجُوبِ كَوْنِهِ مُكْفَرًا
وَحُكْمُهُ كَالْقِنِّ بِاعْتِبَارِ
فَمِلْكُهُ بِبَعْضِهِ الْحُرُّ وَوَجَدَ

كَثِيرَةً، كَالِإِزْثِ وَالْقَضَاءِ
كَذَلِكَ فِي عُقُوبَةٍ وَفِي قَوْدِ
وَفِي وُجُوبِ حَجِّهِ وَعُمُرَتِهِ
مَا مَرَّ مِنْ مَوْوَنَةِ الْقَرِيبِ
تَحْتَ رَقِيقٍ لَمْ تَكُنْ مُخَيَّرَةً
بِمَنْ بِهِ رِقٌّ وَلَا لَهُ يُحَدِّ
بِالْمَالِ دُونَ الصَّوْمِ حَيْثُ أَيْسَرَا
وَبِاعْتِبَارِ صَارَ كَالْأَحْرَارِ
وَإِزْثُهُ لِلرِّقِّ مُطْلَقًا فَقَدَ

باب القرعة

٢٦٥٠ أَنْ تُكْتَبَ الْأَسْمَاءُ ثُمَّ تُخْرَجُ
فِي الْمَالِ أَوْ فِي غَيْرِهِ، فَالْأَوَّلُ:
كَذَلِكَ فِي تَمْيِيزِ عِتْقِ مُطْلَقًا
ثَانِيهِمَا: عِنْدَ ابْتِدَاءِ قَسْمِهِ
أَوْ أَخَذِ إِحْدَاهُنَّ مَعَهُ فِي السَّفَرِ

عَلَى السَّهَامِ، أَوْ بَعْسِ يُنْهَجُ
فِي قِسْمَةِ الْأَمْوَالِ حَيْثُ تَحْصُلُ
عَنْ مَلِكِهِ بِهَا كَمَا قَدْ سَبَقَا
بَيْنَ النِّسَاءِ مُطْلَقًا فِي نَوْمِهِ
فَقُرْعَةٌ بَيْنَ الْجَمِيعِ فِي الْحَضَرِ

(١) في (ب): «فصل» .

أَوْ لِلنِّزَاعِ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ
أَوْ قَاصِدِي إِحْيَا مَوَاتٍ مَسْكَنَا
أَوْ بَيْنَ مُدْعِينَ فِي سَبَقِ الْقَضَا
نِكَاحٍ أَوْ دَمٍ لِيَلِاسْتِوَاءِ
أَوْ غَيْرُهُ، أَوْ قَاصِدِينَ مَعْدَنَا
عِنْدَ الْحُضُورِ دَفْعَةً كَمَا مَضَى

باب أحكام الأعمى

وَأَجْعَلُهُ فِي الْأَحْكَامِ كَالْبَصِيرِ
فَمَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا جِهَادُ
وَالْبَيْعُ مِنْهُ وَالشِّرَاءُ لَنْ تُمَضِيَهُ
وَالشَّرْطُ فِي تَكْلِيفِهِ بِالْجُمُعَةِ:
تَبَرُّعًا أَوْ بِالتَّمَاسِ الْأَجْرَةَ
وَفِي وُجُوبِ حَجِّهِ وَعُمُرَتِهِ:
وَيُكْرَهُ الْأَذَانُ مِنْهُ وَحَدُّهُ
بِنَحْوِ كَلْبٍ أَوْ بِسَهْمِ رَشْقِهِ
وَلَا يَكُونُ قَاضِيًا لِيَحْكُمَا
وَفَارِقَ الْبَصِيرِ فِي أُمُورِ
وَلَا لَهُ فِي الْقِبْلَةِ اجْتِهَادُ
وَلَيْسَ فِي عَيْنَيْهِ مُطْلَقًا دِيَةٌ
وَجُودُهُ لِقَائِدٍ يَمْضِي مَعَهُ
وَكَانَ لِلْأَعْمَى عَلَيْهَا قُدْرَةٌ
وَجُودُهُ لِقَائِدٍ كَجُمُعَتِهِ
وَذَبْحُهُ بَلْ يَمْنَعُونَ صَيْدَهُ
كَمْنَعِهِ مَنْ دَفَتَرَ الْمُرتَزِقَةَ
بَيْنَ الْوَرَى، وَلَا إِمَامًا أَعْظَمًا

٢٦٦٠

فرع [في حكم شهادة الأعمى]

إِنْ يَشْهَدِ الْأَعْمَى بِشَيْءٍ مُنْعَا
أَوْ شَاهِدًا بِمَا اسْتَفِيضَ فِي الْمَلَا
وَالْعِلْمُ بِالْخُضْمِينَ أَمْرٌ قَدْ وَجَبَ
أَوْ بَاغْتِرَافٍ مَنْ بَاذَنَهُ أَقْرُ
مَا لَمْ يَكُنْ مُتَرَجِمًا أَوْ مُسْمِعًا
كَالْعَتِقِ أَوْ قَبْلَ الْعَمَى تَحْمَلًا
فِي هَذِهِ فَقَطْ بِالِاسْمِ وَالتَّسْبِ
مَعَ قَبْضِهِ إِلَى الْأَدَا فَلْتُعْتَبَرُ

باب حكم الأولاد^(١)

٢٦٧٠ وَفَرَعُ كُلِّ حُرَّةٍ حُرٌّ، فَإِنْ
أَيُّ غَالِبًا وَفَرَعٌ مَنْ تُسْتَوْلَدُ
كَفَرَعٌ مَنْ قَدْ عَلَّقَتْ عَلَى صِفَتِهِ
وَفَرَعٌ مَنْ قَدْ كُوتِبَتْ أَيْضًا وَلَا
وَفَرَعٌ شَاةُ الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ
وَالْحَمْلُ عِنْدَ الْبَيْعِ تَابِعٌ لِمَنْ
وَالْفَرَعُ بَعْدَ الرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ
كَذَاكَ فَرَعٌ بَعْدَ إِيْصَاءٍ أَوْ قَعَةٍ
وَكَانَ حَمْلًا بَيْنَ ذَلِكَ الْإِيْصَاءِ
وَفَرَعُهَا مَوْهُوبَةٌ^(٢) بِأَنْ^(٣) تَضَعُ
وَالْفَرَعُ بَعْدَ الْغَضَبِ أَوْ قَبْضٍ حَصَلَ
٢٦٨٠ أَوْ اسْتِعَارَةٍ وَبَيْعٍ يَقَعُ
وَالْفَرَعُ مُرْتَدٌّ بِغَيْرِ مَيِّنٍ
وَمُسْلِمٌ إِنْ كَانَ كُلُّ مُسْلِمًا
أَوْ بَيْنَ مُرْتَدٍّ وَبَيْنَ أَصْلِيٍّ

تَكُنْ إِذَنْ مَمْلُوكَةً فَالْفَرَعُ قِنْ
يَتَّبِعُهَا إِنْ كَانَ بَعْدُ يُوجَدُ
إِنْ يُلْفَ عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ عِنْدَ الصَّفَةِ
لِرَبِّهَا شَيْءٌ عَلَى مَنْ أَحْبَلَا
الْوَاجِبِينَ هَدْيٍ أَوْ أُضْحِيَّةٍ
بِيعَتْ بِهِ مُقَابِلَ بَعْضِ الثَّمَنِ
وَمَنْ جَنْتَ وَمِثْلُهَا الْمُعَارَةَ
بِالْأُمَّ، أَوْ بِمَا لَهَا مِنْ مَنَفَعَةٍ
وَالْمَوْتِ، أَوْ بِخِدْمَةٍ قَدْ أَوْصَى
مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ مُطْلَقًا لَمْ يَتَّبِعْ
بِسَوْمِهَا، أَوْ بِبَيْعِهَا الَّذِي بَطَلَ
مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ فِي الضَّمَانِ يَتَّبِعُ
إِنْ يَنْعَقِدُ فِي رِدَّةِ الْأَصْلِيِّ
كَذَاكَ فِي إِسْلَامِ فَرْدٍ مِنْهُمَا
الْكُفْرُ فَهُوَ تَابِعٌ لِلْأَصْلِيِّ

(١) في (ب): «فصل» .

(٢) هكذا في النسختين، وفي نسخة (النوري) و(البهجة) «مرهونة» .

(٣) في جميع النسخ بدون (ب) وهو مكسور .

تَمَّة (١)

فَتَابِعُ أَبَاهُ حَتْمًا فِي النَّسَبِ
وَتَابِعٌ فِي دِينِهِ لِأَشْرَفِ
وَلِلْأَخْسِ مِنْهُمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ
وَفِي جَوَازِ مَا يَكُونُ ذَابِحَهُ
وَأَكْلُهُ وَاللَّهُ رَبِّي أَعْلَمُ
بِالْعَوْنِ مِنْ مَوْلَى الْحِجَا الْقَدِيرِ
ذِي الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّقْرِيطِ
لِمَنْ حَوَاهَا عَنْ سِوَاهَا مُجْزِئَةٌ
كُفُوًا كَرِيمًا مُنْصِفًا إِذْ (٢) يَخْطُبُ
بَلْ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِهَا أَوْ يُضْلِحُّهُ
وَمَا لَهَا مَهْرٌ سِوَى الدُّعَاءِ
مِنْ رَجَبٍ فِي ثَامِنِ الْأَعْوَامِ
بَعْدَ انْتِهَاءِ تَاسِعِ الْقُرُونِ
وَلَا تُحَيِّبُ فِيكَ رَبِّي أَمَلِي

وَكُلُّ فَرْعٍ كَانَ مِنْ أُمَّ وَأَبٍ
وَفِي الزَّكَاةِ تَابِعُ الْمُخَفَّفِ
وَلِلْأَشَدِّ فِي الْجِزَاءِ وَالِدِيَّةِ
وَالْأَكْلِ وَالتَّنْجِيسِ وَالمَنَاكِحِ
فَالذَّبْحِ وَالنِّكَاحِ كُلُّ يَحْرُمُ
وَتَمَّ هَذَا النَّظْمُ لِلتَّحْرِيرِ
نَظْمُ الْفَقِيرِ الشَّرَفِ الْعَمْرِيَطِيِّ
أَبْيَاتُهُ أَلْفَانِ مَعَ سَبْعِمِئَةٍ
لَكِنَّهَا بَكَرٌ عَرُوسٌ تَطْلُبُ
إِذَا رَأَى عَيْبًا بِهَا لَا يَفْضَحُهَا
مُعَامِلًا بِالْحِلْمِ وَالْإِغْضَاءِ
وَخْتَمَهَا فِي عَاشِرِ الْأَيَّامِ
بَعْدَ الثَّمَانِينَ مِنَ السَّنِينَ
فِيَا إِلَهِي اخْتِمْ بِخَيْرٍ عَمَلِي

٢٦٩٠

(١) في (ب) : « فصل » .

(٢) سقطت من (أ) .

وَأَجْعَلُهُ فِي الدَّارَيْنِ نَافِعًا لَنَا
 ٢٧٠٠ وَأَغْفِرْ لَنَا يَا رَبَّنَا ذُنُوبَنَا
 بِجَاهِ طَهِ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَالْآلِ
 وَنَافِعًا لِكُلِّ مَنْ بِهِ اعْتَنَى
 جَمِيعَهَا وَاسْتُرْنَا عُيُوبَنَا
 وَاللَّهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
 وَالصَّحْبِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْكَمَالِ^(١)

(١) أنشد الناسخ في النسخة هذين البيتين ختم بها الكتاب:

تَمَّ الْكِتَابَ وَرَبُّنَا الْمُحْمَدُ
 وَعَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ تَحِيَّةٌ
 وَلَهُ الْمَكَارِمُ وَالْعُلَى وَالْجُودُ
 مَا اخْضَرَ رِيحَانٌ وَأُورِقُ عَوْدُ

فهرس الموضوعات

الصفحة	فهرس الموضوعات
٥	تصدير
٧	مقدمة المحقق
١٠	أصل «تحرير التنقيح» والمراحل التي مرّ بها
١٢	أهمية «التيسير في نظم التحرير» ومكانته بين أنظام المذهب
١٧	ترجمة شرف الدين العمريطي
١٩	ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري
٢٩	منهجي في تحقيق الكتاب
٤٣	مقدمة الناظم
٤٤	كتاب الطهارة
٤٦	باب الوضوء
٤٧	فصل في سنن الوضوء
٤٩	فصل في مكروهات الوضوء
٥٠	باب الأحداث
٥١	باب الغسل
٥١	مكروهات الغسل وشروطه وسننه
٥٢	فصل في الأغسال المسنونة
٥٣	باب التيمم
٥٤	فصل في فروض التيمم
٥٤	سنن التيمم
٥٤	مكروهات التيمم
٥٤	شروط التيمم
٥٥	مبطلات التيمم

الصفحة	فهرس الموضوعات
٥٥	الفرق بين التيمم والوضوء
٥٦	باب النجاسة
٥٦	إزالة النجاسة
٥٧	فصل في الاستنجاء والعمل في إصابة النجاسة
٥٨	فرع في التطهير بالمكاثرة
٥٨	باب مسح الخفين
٥٩	شروط مسح الخفين
٦٠	باب الحيض وما يذكر معه
٦١	فصل في مسائل متعلقة بالحيض
٦٢	كتاب الصلاة
٦٤	باب أحكام الصلاة
٦٥	فصل في أركان الصلاة
٦٦	فصل في هيآت الصلاة
٦٨	فصل في السواك
٦٨	فصل في مكروهات الصلاة
٦٩	باب ما يفسد الصلاة
٧٠	باب الأذان
٧١	باب مواقيت الصلاة
٧٢	باب الإمامة
٧٤	باب صلاة المسافر
٧٥	فصل في الجمع بين الصلاتين
٧٥	باب صلاة الجمعة

الصفحة	فهرس الموضوعات
٧٨	باب صلاة الخوف
٧٩	باب القضاء والإعادة
٨٠	باب صلاة المعذور
٨٠	باب صلاة العيدين
٨١	باب صلاة الاستسقاء
٨٢	باب صلاة الكسوفين
٨٢	باب صلاة النفل
٨٥	باب السجود
٨٧	فصل في متابعة الإمام
٨٨	باب صلاة الجماعة
٨٩	باب ما يحرم استعماله
٨٩	كتاب الجنائز
٩٠	فصل في فرائض الصلاة على الميت
٩١	كتاب الزكاة
٩٢	باب زكاة النقود
٩٢	باب زكاة التجارة
٩٣	باب زكاة النعم
٩٤	فصل في تفصيل زكاة البقر والغنم
٩٥	باب زكاة النبات
٩٥	باب زكاة الفطر
٩٦	باب أخذ القيمة في الزكاة
٩٧	باب اجتماع زكاتين

الصفحة	فهرس الموضوعات
٩٧	باب المبادلة
٩٧	باب الخلطة
٩٨	فرع فيمن ملك نصاب غنم فباع نصفها في الحول أو خلطا ماليهما خلطة جوار
٩٨	باب تعجيل الزكاة
٩٨	باب قسم الصدقات
٩٩	باب قسم الغنيمة والفيء
١٠٠	باب الكفارة
١٠١	باب الفدية
١٠٢	كتاب الصوم
١٠٤	باب ما يفسد الصوم
١٠٤	باب الإفطار في رمضان
١٠٥	باب ما يكره في الصوم
١٠٥	باب ما يصل إلى الجوف ولا يفطر
١٠٦	باب الاعتكاف
١٠٧	كتاب النسك من حج وعمرة
١٠٨	باب أركان الحج وواجباته وسننه
١١٠	باب محرمات الإحرام
١١٠	باب التحلل
١١١	باب جزاء الصيد
١١٢	باب رمي الجمار
١١٣	باب مواقيت النسك
١١٣	باب الهدى

الصفحة	فهرس الموضوعات
١١٤	باب ما يفسد النسك وما يكره فيه
١١٥	باب فوات الحج
١١٥	باب نذر الهدى وغيره
١١٦	باب كيفية الاستطاعة
١١٧	باب الصُّرورة
١١٨	فرع (فيمن يصحُّ حجُّه ومن لا يصحُّ)
١١٨	باب دخول مكة
١١٩	باب كيفية حج المرأة
١١٩	كتاب البيوع
١٢١	باب أنواع البيع
١٢٢	باب البيوع المحرمة
١٢٣	باب بيع الأعيان
١٢٤	باب لزوم البيع
١٢٥	باب السِّلْم
١٢٥	فصل (فيما يصح فيه السِّلْم وما لا يصح)
١٢٦	باب الرِّبَا
١٢٧	باب المرابحة
١٢٨	باب الخيار
١٢٩	باب البيوع الباطلة
١٣١	فصل (في شرط في البيع)
١٣١	بيع العرايا
١٣٢	فرع (في بيع الثمار قبل بدو صلاحها)

الصفحة	فهرس الموضوعات
١٣٢	باب الصلح
١٣٣	باب الحوالة
١٣٣	باب الوصية
١٣٤	باب المساقاة
١٣٥	باب المزارعة والمخابرة
١٣٥	باب الإجارة
١٣٦	باب العارية
١٣٧	باب الوديعة
١٣٧	باب القراض
١٣٧	باب الوكالة
١٣٨	باب الشركة
١٣٩	فرع (فيما اذا اشترك ثلاثة)
١٣٩	باب الهبة
١٣٩	باب الضمان
١٤٠	باب الرهن
١٤١	باب الكتابة
١٤٢	باب الإقرار
١٤٣	فصل (في الإقرار بمبهم)
١٤٤	باب الشفعة
١٤٤	باب الغصب
١٤٥	باب اللقطة
١٤٧	فصل (في لقطة الرقيق والصبي والمجنون)

الصفحة	فهرس الموضوعات
١٤٧	باب الآجال
١٤٨	باب الحجر
١٤٩	باب التقليل
١٥١	باب الوقف
١٥١	باب إحياء الموات
١٥٢	كتاب الفرائض
١٥٤	فصل (فيمن يرث بالفرض خاصة ، وبالتعصيب)
١٥٥	فصل (في بيان الفروض المقدرة وذويها)
١٥٦	فصل في الحجب
١٥٦	فصل (في بيان من يقوم مقام غيره في الإرث من بعض الوجوه)
١٥٧	فصل (في بيان عدد أصول المسائل)
١٥٧	فصل (في العول)
١٥٨	فصل (في بيان التصحيح)
١٥٩	فصل (في الاختصار)
١٥٩	فصل في المناسخة
١٦٠	فصل في المشرّكة
١٦٠	فصل في ميراث الجد
١٦١	فصل (في ميراث المرتد وولد الزناد المنفيّ بلعان)
١٦١	فصل (في بيان حكم اجتماع جهتي فرض أو جهتي تعصيب)
١٦٢	فصل (في بيان ميراث المفقود والخشي المشكل والحمل)
١٦٣	كتاب النكاح
١٦٣	فصل (في بيان ما خصّ به صلى الله عليه وسلم في النكاح)

الصفحة	فهرس الموضوعات
١٦٦	فصل (في بيان الأولياء)
١٦٧	فصل الأنكحة الباطلة
١٦٨	فصل في الأنكحة المكروهة
١٧٠	فصل
١٧٠	فصل (في عيوب النكاح)
١٧١	فصل (في الإسلام على النكاح)
١٧٢	فصل (في خيار العتيقة)
١٧٣	فصل (فيما يقتضيه وطء الحائض في القبل)
١٧٣	كتاب الصداق
١٧٤	فرع (فيمن وهبته صداقها فطلقها قبل الدخول)
١٧٤	فصل (في المتعة)
١٧٥	فصل (في الوليمة)
١٧٥	باب القسم والنشوز
١٧٦	فصل (في حكم الشقاق بين الزوجين)
١٧٦	باب الخلع
١٧٧	كتاب الطلاق
١٧٨	فصل (في صيغة الطلاق)
١٧٨	فصل (في بيان الطلاق السني وغيره)
١٨٠	باب الرجعة
١٨١	باب الإيلاء
١٨٢	باب الظهار
١٨٣	باب اللعان

الصفحة	فهرس الموضوعات
١٨٤	فصل (في شروط اللعان)
١٨٥	باب العدة
١٨٦	باب الإستبراء
١٨٧	فصل
١٨٧	باب الرضاع
١٨٨	باب التفقات
١٨٩	فصل (في بيان قدر نفقة الزوجة وخادمها وغير ذلك)
١٩٠	باب الحضانة
١٩١	كتاب الجنائيات
١٩٢	فصل (في تقسيم الجنائية من حيث الوصف)
١٩٣	فرع (في وجوب القود بالسبب والمباشرة)
١٩٣	فصل (في موجِب القتل)
١٩٤	فصل (في الجنائية على الرقيق)
١٩٤	فصل (في الاشتراك في الجنائية)
١٩٥	فصل (في بيان الجنائية على غير النفس)
١٩٥	فصل (في مستوفي القود)
١٩٦	باب الديات
١٩٧	باب العاقلة
١٩٨	فصل (في تغليظ الدية وتخفيفها)
١٩٨	فصل (في بيان الاصطدام)
١٩٩	فصل (في الجنائية على الجنين)
٢٠٠	باب القسامة

الصفحة	فهرس الموضوعات
٢٠١	فصل (في القتل بالسحر)
٢٠١	باب أحكام المرتد
٢٠٢	باب أحكام السكران
٢٠٢	باب الإكراه
٢٠٣	كتاب الجهاد
٢٠٤	باب البغاة
٢٠٤	كتاب السير
٢٠٥	باب الجزية
٢٠٦	فصل (فيما يُمنع منه أهل الكتاب)
٢٠٧	باب الهدنة
٢٠٨	فصل (في الأمان مع الكفار)
٢٠٨	باب الخراج
٢٠٨	كتاب السَّبَق
٢١٠	كتاب الحدود
٢١١	باب قطع السرقة
٢١٢	باب قطع الطريق
٢١٣	باب الصِّيَال وضمَان البهائم
٢١٤	فصل (في ضمان ما تتلفه البهائم)
٢١٤	باب الجدار المائل
٢١٤	باب الأشربة
٢١٥	باب الأطعمة
٢١٥	باب الصيد والذبائح

الصفحة	فهرس الموضوعات
٢١٧	باب الأضحية
٢١٧	فصل (فيما يُسن في الأضحية)
٢١٩	فصل (في العقيقة)
٢١٩	فصل (في ذكر قرب جاهلية)
٢٢٠	باب الأيمان
٢٢١	فصل (في صيغة اليمين)
٢٢٢	فصل (في الحنث في اليمين)
٢٢٣	فصل
٢٢٤	باب النذر
٢٢٤	باب آداب القاضي
٢٢٥	فصل
٢٢٦	باب القسمة
٢٢٦	فصل
٢٢٧	باب الشهادات
٢٢٨	فصل (في تحمّل الشهادة وأدائها)
٢٢٩	باب الدعاوى والبيّنات
٢٣٠	فصل (في نكول الخصم)
٢٣٠	باب العتق
٢٣١	باب التدبير
٢٣٢	باب أمهات الأولاد
٢٣٣	فصل
٢٣٣	باب أحكام الرقيق

الصفحة	فهرس الموضوعات
٢٣٦	باب أحكام المبعّض
٢٣٦	باب القرعة
٢٣٧	باب أحكام الأعمى
٢٣٧	فرع (في حكم شهادة الأعمى)
٢٣٨	باب حكم الأولاد
٢٣٩	تتمّة

